الحياة البرلمانية
في مصر
١٩٢٤ - ١٩٣٦

تأليف
الدكتور
نبيه بيومي عبد الله

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

الحياة البرلمانية في مصر

١٩٢٤ - ١٩٣٦

تأليف
الدكتور
نبيه بيومي عبدالله

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م


بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

يتناول هذا الكتاب دراسة الحياة البرلمانية فى مصر من عام ١٩٢٤ الى عـــام ١٩٣٦ .

وقد حاولت ان تكون الدراسة فى موضوعات متصلة مع الحرص على التتابع الزمنى ، وعلى عدم اغفـــال العوامل المؤثرة فى الحياة البرلمانية من قوى مختلفة وبخاصة القوى السياسية .

وقد جاء الكتاب فى تسعة فصول مع مقدمة شملت الحياة النيابية عن « مجلس شورى النواب » فى عهد الخديو اسماعيل عـــام ١٨٦٦ الى قيام الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ . وخاتمة أوضحت بها أسباب عدم استقرار الحياة النيابية فى تلك الفترة واهم انجازات البرلمانات فيها رغم الظروف التى احاطت بتطورها .

ومن حيث المصـــــادر والمراجـــع التى اعتمـــد عليهـــا الكتـــــاب ، فقد أدت جميعها دورا متكاملا فى جعل الموضوع فى متناول الباحث . فالمراجع العلمية سواء التاريخية أو الاقتصادية أو الدستورية قد أمدتنى بالخطـــوط الرئيسية للبحث . ومن المصادر التى أمكن الاعتماد عليها ، محاضر جلسات لجنة وضع الدستور ، وتشمل محاضر لجنة المبـــادىء العامة ، واللجنـــة العامة أو لجنة الثلاثين ، وقد احتوت على مناقشـــات حيـــة ، واثبتت تلك الجلسات نضج الفكر السياسى فى مصر . هذا الى جـــانب الاطـــلاع على مضابط جلسات مجلسى النواب والشيوخ ، وقـــد احتوت على مناقشـــات مستفيضة وغزيرة فى جوانب المجتمع المختلفة .

واعتمدت على مجموعة مراجع محمد خليل صبحى عن الحياة النيابية فى مصر وبخاصة الاجزاء الاخيرة (الرابع والخامس والسادس) وفى مجموعها تصور تطور الحياة النيابية فى مصر من الجانب الرسمى .

وتابعت الدوريات من صحف ومجلات ، ففيها يعيش الباحث فى الجو الذى وقعت فيه الاحـــداث ، وبالاطلاع عليها يحس الباحث بالاحـــداث وما

يحيط بها من غموض . وقد حرصت على قراءة أكثر من صحيفة لكل حزب لأن الصحافة فى تلك الفترة كانت صحافة حزبية ، الى جانب الصحف المحايدة حتى يمكن الاطلاع على جميع جوانب الصورة ، وعدم النظر اليها من زاوية واحدة . ومن هنا فقد كان للدوريات دور كبير فى توضيح وتحليل الأحداث مما أعطى صورة واضحة لجميع الموضوعات .

والى جانب ذلك اعتمدت على مضابط جلسات مجلسى العموم واللوردات البريطانيين ، وقد طرحت فيهما وبخاصة فى مجلس العموم عدة اسئلة عن الدستور المصرى ، وقانون الانتخاب ، والانتخابات والمفاوضات ، واسباب تعطيل البرلمان ومدى تدخل الحكومة البريطانية فى هذا التعطيل ، واتضح ان ذلك كان مرتبطا بدور البعثات التى كان يرسلها الوفد بعد كل انقلاب دستورى ، للاتصال ببعض النواب وبخاصة من حزب العمال لاثارة تلك الاسئلة لمحاولة كسب الرأى العام البريطانى ضد الانقلابات الدستورية ، ولا شك أنها كانت تعبر عن احدى القوى السياسية التى تمسك بزمام الامور فى مصر .

وأمكن الاطلاع على بعض وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office المتصلة بالبرلمان . حيث أبرق المندوبون السامون الى وزارة الخارجية البريطانية بالاقتراحات والاسئلة والاستجوابات التى كانت تقدم الى مجلسى البرلمان المصرى وعامة المناقشات البرلمانية التى ارتبطت بالاحتلال ، كالمناقشات التى دارت حول السودان ، المفاوضات ، الأمن ، الجيش ، الموظفون الأجانب ، الديون العثمانية . ونتائج الانتخابات وما حصل عليه كل حزب من مقاعد البرلمان ، واهم الأحداث العامة التى اثرت فى الوزارات المختلفة قوة أو ضعفا ، وأمكن الوقوف على تدخل « لويد » لمنع سعد زغلول من تشكيل الوزارة سنة ١٩٢٦ ، وادعاء الحياد بين القوى السياسية المصرية عند تعطيل البرلمان أو حل مجلس النواب ، مع وضوح تأييدهم لذلك وقدرتهم على وقفه .

وأتاح لي مركـز وثائق وتاريخ مصر المعاصر الاستفادة من بعض الوثائق الخاصة بالبحث ، اذ يضم مجموعة محاضر لجنة المبادىء العامة ، واللجنة العامة لوضع الدستور ، والتعديلات التى طرحت فى عهد وزارة محمد توفيق نسيم ، كما يضم التقارير المرفوعة الى وزارة الداخلية من بعض المحافظين والمديرين عن احوال الانتخابات فى عام ١٩٢٥ وظروف مرشحى الائتلاف الحكومى من أحزاب (الاحرار الدستوريين والاتحاد والوطنى) والمستقلين ، وانحياز وزير الداخلية اسماعيل صدقى لمرشحى الحكومة ، ويضم تقاريرا عن مقاومة الوفد للانقلابات الدستورية ، وملفا خاصا عن الائتلاف الحزبى عامى ١٩٢٥ — ١٩٢٦ .

ولا شك أن المذكرات الشخصية قد لعبت دورا أساسيا فى تحليل الاحداث وتتبعها واظهار ما خفى منها ، وبالرغم من ذلك فان أصحابها كانت لهم ميولهم الحزبية ، فمذكرات ابراهيم الهلباوى رغم صراحته فقد كان متحيزا لحزبه « الاحرار الدستوريين » واعتمد الباحث على عدة مذكرات غير منشورة ، لسعد زغلول وابراهيم الهلباوى وعبد الرحمن فهمى ومحمد على علوبة ، وخاصة على مذكرات عبد الرحمن فهمى لاهتمامه بالحياة البرلمانية والدعاية الانتخابية ونتائج الانتخابات ، وبالرغم من أنه كان من اعضاء الوفد البارزين الا أنه مال فى مذكراته الى الاعتدال . واستفدت من المذكرات المنشورة ، بما تحمل من آراء وتحليل ولكن أصحابها كانوا يميلون فى الغالب الى الدفاع عما قاموا أو شاركوا فيه من أحداث .

ومما لا شك فيه أنه كان للمشرف الاستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم استاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة عين شمس ورئيس قسم التاريخ بها دور كبير الأثر فى توجيهى وزودنى بتوجيهاته كما قام بمراجعة البحث مراجعة دقيقة ، مرة تلو الاخرى فى مثابرة العلماء ، الى جانب روح سيادته النبيلة العالية ، مما كان له أكبر الاثر فى

انجاز هذا العمل المتواضع ولا يسعنى الا أن اتقدم لسيادته بخالص الشكر راجيا له من الله الأجــر والثواب .

واتقدم بخالص الشكر للسادة الذين اسهموا معى خــلال بحثى هذا وقدموا لى كل عون واخص بالشكر الاستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم والاستاذالدكتور عبد العزيز نوار والاستاذالدكتور احمد عبد الرحيممصطفى والأستاذ الدكتور على بركات حيث أمدونى بالتوجيهات القيمة ، والاستاذ الدكتور محمد احمد انيس الذى اتاح لى الاطلاع على الوثائق التى فى مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، والاســتاذ الدكتور يونان لبيب رزق الــذى عاوننى فى الاطلاع على وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ولجميع أساتذتى وزملائى أعضاء سمنار التاريخ الحديث بكلية آداب — جامعة عين شمس ، لتشجيعهم المتواصل لى ، والى زوجتى السيدة ثريا عبد الحليم وهدان ، لمعاونتها وتشجيعها وسهرها بجانبى ، والى الاخ الاستاذ محمد محمد مكى لمراجعة الكتاب لغويا . والى مؤلفى الكتب التى استفدت منها فى دراستى ، والى الاساتذة الذين تشرفت بمقــابلتهم ، والى القــائمين بدور الكتب فى القاهرة وخاصة العاملين بدار الوثائق القومية بالقلعة . والله أرجو أن أكون قد وفقت فى دراستى وعلى الله قصد السبيل .

القاهرة — عباسية جمادى الثانية ١٤٠٩ هـ — يناير ١٩٨٩ م .

نبيــه عبد الله

مقدمة

تطور الحياة النيابية قبل عام ١٩٢٤

١ ــ الحياة النيابية فى عهد الخديو اسماعيل ، مجلس شورى النواب ١٨٦٦ ــ ١٨٧٩ .

٢ ــ الحياة النيابية فى عهد الخديو محمد توفيق ، مجلس النواب لعام ١٨٨٢ .

٣ ــ الحياة النيابية فى عهد الاحتلال البريطانى .
(مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ١٨٨٣ ــ ١٩١٣) .

٤ ــ مطالبة الاحزاب وأعضاء المجلسين السابقين من عام ١٨٩٢ ــ ١٩١٣ بقيام مجالس نيابية لها اختصاصات المجالس النيابية .

٥ ــ الجمعية التشريعية وظروف تكوينها عام ١٩١٣ .

تطور الحياة النيابية قبل عــام ١٩٢٤

نشأت الدساتير وقامت الديمقراطية النيابية عندما قام الصراع حــول السلطة بين نظم الحكم المستبدة وخاصــة الملكيات المســتبدة من ناحية ، والبورجوازية من ناحية أخرى ، وقد مر هذا الصراع بأغلبيــة دول أوربا وخاصة انجلترا وفرنسا ، وعقد بين الحاكم والمحكومين ما عرف «بالدستور» وحصلت البورجوازية الأوربية على حقوقها السياسية الذى تمثــل فى تلك الفترة فى النظام الليبرالى الذى يقوم على تقييد سلطة الحاكم ، وحــرية المواطن واقامة مجموعة من المؤسسات كالبرلمان وتعدد الاحــزاب ومجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان وحق المعارضة ، وبشكل عام ضرورة مشاركة ممثلى الشعب فى التشريع والرقابة وتقرير الضرائب . وقد تأصل هذا النظام فى أغلبية الدول الاوربية فى الربع الثانى من القرن التاسع عشر .

الحياة النيابية فى عهد اسماعيل :

واذا قارنا ذلك بما حدث فى مصر فى الربع الثالث من القرن التاســع عشر عندما أنشأ الخديو اسماعيل (١) فى ٢٢ أكتوبر ١٨٦٦ مجلســا أطلق عليه « مجلس شورى النواب » نلحظ أن الطبقة الحاكمة كانت تتمثــل فى الخديو اسماعيل وطبقة الاتراك والشراكســة التى احتلت كافة المناصــب العسكرية الكبرى ومعظم المناصب المدنية ، ومنحت اقطــاعات كبيرة هى « الجفالك والابعاديات » وان الطبقة البورجوازية المصرية الناشئة تمثلت فى كبــار المــلاك الزراعيين الذين منحهــم محمــد على « الابعيــاديات » وثبتت ملكيتهم باللائحة السعيدية عام ١٨٥٨ فى عهد الوالى محمد سعيد ،

---

(١) اقيم فى عهد محمد على مجــالس ــ ولكنهــا كانت بالتعيين ــ وكانت اختصــاصــاتها استشارية ــ واستهدف محمد على منها الاستئناس برأى أعضائها فى المسائل الداخلية كالتعليم والزراعة .

وكبار التجار فى المدن (٢) والموظفين المدنيين والعسكريين ، وكانت منهم فئة مثقفة عادت من بعثاتها من الخارج وهى مشبعة بالليبرالية الأوربية ، ونلحظ أن الطبقة البورجوازية المصرية الناشئة لم تطالب بمشاركة الوالى الحكم واقامة نظام نيابى . حيث لم يكن الصراع قد بدأ بعد بين القوتين قوة الخديو والاتراك والشراكسة ومن خلفهم النفوذ الاجنبى من ناحية والبورجوازية المصرية من ناحية اخرى ، لأن البورجوازية المصرية حتى تلك الفترة كانت ترى أن اسرة محمد على هى ولية نعمتها . ولنا أن نتساءل اذن ، لماذا أقام الخديو أسماعيل مجلس شورى النواب ؟ .

ويعزى البعض أن المجلس نشأ مع ظهور الازمة المالية فى عهد الخديو أسماعيل « وان الدافع الحقيقى الذى يمكن أن يعزى اليه انشاء المجلس هو رغبة الوالى اشراك كبار الملاك الزراعيين والاعيان فى أعباء سياسته المالية ، فيقررون ما يراه اقراره » (٣) . لكى يدعمونه فى مواجهة الازمة المالية لحاجته الى المال فى شكل متزايد لكثرة نفقاته فى حملاته العسكرية ومشاريعه الطموحة ، وتبذيره المال فى شتى المجالات ولهذا جاء تكوين المجلس مقصلا على كبار الملاك الزراعيين (٤) والتجار . ومن الجدير بالذكر أن الخديو اسماعيل لم يكن حريصا على اشراك تلك الفئة الحكم وتوجيه سياسة الحكومة ، ويتضح ذلك من البند الأول من اللائحة التأسيسية « الدستور » الذى نص على أن « تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة فى المنافع الداخلية والتصورات التى تراها الحكومة انها من خصائص المجلس تصير المذاكرة واعطاء الراى عنها وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية » (٥) . مما يؤكد أن انشاءه كان لهدف مساعدة الخديو اسماعيل ماليا ، وفى نفس الوقت ظهوره بمظهر الحاكم المستنير حتى يحقق

---

(٢) د. محمد انيس ، د. السيد رجب حراز ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ص ٧٥ : ص ٨٣ .

(٣) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٢ .

(٤) فاروق أبو زيد ، الصحافة وقضايا الفكر الحر فى مصر ، ص ١٦٣ .

لنفسه دعاية واسعة فى أوربا تدعم موقفــه لدى البيوت المالية هنـــاك ، وليسهل عليه أن يحصل على قروض جديدة .

وكانت للمجلس لائحة أساسية هى بمثابة الدستور « ولائحة داخلية عرفت » « باللائحة النظامية » وقصرت اللائحـــة الاساسية اختصـــاص المجلس على المداولة فى المنافع الداخلية ، وعلى تأليف المجلس من خمسة وسبعين عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات على ان يتولى انتخـــابهم عمـــد البلاد ومشايخها فى المديريات على أساس انهم المختارون من قبل الاهالى ، والأعيان فى المدن ، واشترطت اللائحة ان يتصف العضو بالرشد والكمال، وألا يقل سنه عن خمس وعشرين سنة . ونصت على عدة أمور منها تعيين الخديو لرئيس المجلس ووكيله ، وعلى سرية جلســـاته ، وأن تكون مـــدة اجتماعه شهران من ١٥ ديسمبر الى ١٥ فبراير ، وأن يكون للخديو حق دعوة المجلس أو تأجيل انعقاده او اطالة مدة اجتماعه أو فض جلساته بشرط اجراء انتخابات جديدة فى مدة معلومة (٦) .

وكان للمجلس شكليات الحياة النيابية كحق المجلس فى فحص نيـــابة أعضائه ، وتمتع الأعضاء بالحصـــانة النيابية (مدة الانعقـــاد) واحتـــرام المجلس لراى الاقلية والاصغاء لاقوالها وملاحظاتها . ويتضـــح من لائحـــة المجلس الاساسية عدة أمور منها ، أن المجلس لم يكن له راى قاطع فيمـــا يعرض عليه من الشئون ، وما يعرض عليه مسائل داخلية كمســـائل الرى وتطهـــير الترع وربط الضرائب ولم يكن رأيه معمولا به الا بعـــد موافقـــة الخديو ، وبهذا لم يكن من حقه التصدى من تلقاء نفسه لاى مسألة تتعلق

---

(٥) مؤسسة الاهرام ، مركز التنظيم والميكروفيلم ، الدساتير المصرية ١٨٠٥ — ١٩٧١ م ص ٥٧ .

(٦) محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر جـ ٥ ص ٨٣ — ٨٦ .

بشئون البلاد (٧) . بالاضافة الى ذلك اقتصر اختيار نواب المجلس على فئة الملاك الزراعيين من العمد والمشايخ والأعيان وضم المجلس مجموعة من العمد (٨) والاعيان كما يمكن القول ان اختيارهم كان اشبه بالتعيين لان العمد والمشايخ والأعيان لم ينتخبوا غير مرشحى الحكومة الذين يعول عليهم اسماعيل فى مساندته فى الازمة المالية (٩) .

وبهذا اخذ المجلس شكل المجالس النيابية دون الجوهر الذى يقوم اساسا على الاختيار المباشر للنواب وحق المجلس فى التشريع والرقابة التنفيذية عن طريق الاسئلة والاستجوابات ، والمسئولية الوزارية امامه . ومن هنا يتضح لنا حرص اسماعيل على استمرار حكمه المطلق ، واصبح المجلس مجلسا استشاريا يستأنس الخديو برأى اعضائه فى المسائل الادارية والداخلية .

وقد افتتح المجلس فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ بالقلعة ، واستمر اداة طيعة فى يد الخديو لا يجرؤ على المعارضة ، لعدم توفر ضمانات الحرية الفردية والسياسية ، ولعدم وجود صحافة تشد أزره (١٠) . حتى جاء عام ١٨٧٦ وما بعدها فى بداية الفصل التشريعى الثالث ، حيث دخلت الحياة النيابية عصرا جديداً ، اذا ظهرت فيه المعارضة وقد أدى الى قيامها عاملين ، العامل الأول داخلى تجسم فى عدة مظاهر منها التوسع فى انشاء المدارس والمعاهد العالية ، وتشجيع حركة الترجمة من علوم الغرب ، والتأليف ، وعودة

---

(٧) د. محمد كامل ليلة ، القانون الدستورى ص ٢١٢ ، د. ثروت بدوى ، القانون الدستورى وتطور الانظمة الدستورية فى مصر ص ١٨٢ .

(٨) فاز ٥٨ عمدة فى الانتخاب الأول عام ١٨٦٦ ، ٦٤ عمدة فى الانتخاب الثانى ١٨٧٠ ، ٥٩ عمدة فى الانتخاب الثالث ١٨٧٦ د. لطيف أنسى جونى ، الحياة النيابية والصحافة المصرية ١٨٦٦ — ١٩١٣ ، ص (رسالة دكتوراة غير منشورة بكلية الآداب جامعة القاهرة) .

(٩) د. عبد العزيز رفاعى ، فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ، ص ٢٤ .

(١٠) د. السيد صبرى ، القانون الدستورى ، الكتاب الثانى ، الدستور المصرى ص ٣٢١

البعثات العلمية التى ارسلها اسماعيل الى أوربا . مما أدى الى ظهور فئة من المثقفين المتأثرين بالثقافة الغربية . ودور المطبعة وانتشار الصحافة والقراءة فى عهد اسماعيل ورعايته للآداب وظهور طائفة من العلماء والأدباء (١١) وساعد كل ذلك على تثقيف العقول وتهيئة الافكار مما أدى اليقظة والوعى .

كما شهد عام ١٨٧٧ ظهور عدد من الصحف الوطنية التى كان يكتب فيها ويشرف على تحريرها جيل من المثقفين الذين تربوا فى كنف أفكار جمال الدين الافغانى (١٢) الثورية . وقد قامت على هدم الاساس الذى تقوم عليه الحكومة المطلقة الاستبدادية عن طريق هدم نظرية الحق الالهى للملوك وكتب سليم نقاش فى « المحروسة » وفى « العصر الجديد » . وميخائيل عبد السيد فى « الوطن » وأمين شميل فى « التجارة » و « مصر » وبشارة تقلا فى « الاهرام » و « الوقت » ودعوا فيها الى الحكم المقيد وانهاء الاستبداد (١٣) . وكتب عدد كبير منهم مطالبين بعلانية جلسات المجلس وحقه فى اختيار رئيسه ووكيله ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب وحق النواب فى اقرار الميزانية .

والعامل الثانى : عامل خارجى ، نتج عن الازمة المالية وما نتج عنها من تدخل غير مباشر أو سافر فى شئون البلاد ، مما أدى الى انشاء صندوق الدين ثم المراقبة الثنائية على مالية البلاد ومشاريعها ، وتأليف لجنة التحقيق

---

(11) Landau, J., Parliaments and Parties in Egypt P. P. 73, 74.

(١٢) جاء جمال الدين الافغانى الى مصر عام ١٨٧١ وقامت دعوته على الاصلاح الاجتماعى والسياسى والتحرر الفكرى ودعا الى قيام الحياة النيابية . وكان له أثر فى عقول تلاميذه الذين نشروا مبادئه فى البلاد وخاصة فى القاهرة .

(١٣) فاروق أبو زيد ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

الأوربيــة ، والتى كان من ضمن ما دعت اليه تكوين وزارة مسئولة امــام الخديو ، وقد شكلها نوبار باشا فى ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ ، ودخــل فيهـــا وزيران اجنبيان (١٤) . وقد انتقلت اليها السلطة فى الواقع من يد الخديو الى الوزيرين الأجنبيين بالــوزارة وانحــازت وزارة نوبار الى المصــالح الاجنبية ، وقامت بفصل كثير من الموظفين المصريين بحجة توفير أموال الدين العام مما أدى الى تذمر فئات الشعب المختلفة ، والى مقاومة الصــحافة الوطنية للحكم الأجنبى بل اخذت الى جانب ذلك تشن حملة فى سبيل اقرار مسئولية الوزارة أمام الشعب ممثلا فى مجلس شورى النواب .

وادت العوامل السابقة الداخلية والخارجية الى اشــتداد معارضــة مجلس شورى النواب للوزارة وكان ذلك مظهرا لنمو الحركة الوطنية التى تردد صــداها فى الصحف وفى مجلس شــورى النواب ، والتى ترمى الى انقاذ مصر من التدخل الاجنبى وتقرير النظام الدستورى ولذلك اجتمع أعضاء المجلس وزعماء البلاد واعيانها وعلماؤها وضباط جيشها وكبــار موظفيهـــا وتجارها ورفعوا عريضة الى الخديو فى ٥ أبريل ١٨٧٩ سموها « اللائحــة الوطنية » يعارضــون فيها مشروع وزير المــالية الانجليــزى « ويفــرس ويلسون » لتسوية الازمة المالية على أساس اعلان افلاس البلاد ، ويؤكدون قدرتها على سداد ديونها ، وانتخــاب مجلس نواب يتمتع بنفس الحقــوق التى للمجالس النيابية الاوربية ، وتشكيل وزارة مصرية خالصة مســئولة أمام مجلس شورى النواب ، مع القبول باعادة المراقبة الثنــائية . ورحب الخديو اسماعيل بالحركة وتحقيق المطالب الوطنية حتى يتخــذها وســيلة فى كفاحه ضد التدخل الاجنبى والتخلص من الوزارة التى ســلبت الخــديو سلطته واقصته عن رئاسة مجلس الوزراء (١٥) . وبهذا لم يكن قبوله عن

---

(١٤) هماريفرس ويلسون الانجليزى للمالية ، ودبيلينير الفرنسى للأشغال .

(١٥) د. طلعت اسماعيل رمضان ، محمد شريف باشا ، ص ١٧٤ (رسالة ماجستير غير منشورة كلية آداب — جامعة عين شمس) .

اقتناع لتطور الحياة النيابية والوقوف أمام التدخل الاجنبى وانما من أجل مصالحه الشخصية والقضاء على السلطة التى سلبت منه .

وعهد الخديو اسماعيل الى شريف تشكيل وزارة وطنية فى ١٧ ابريل ١٨٧٩ ، وكان أعظم أعمالها أن وضعت مشروع لائحة أساسية جديدة (دستور) وقدمته الى مجلس شورى النواب فى ١٧ مايو ١٨٧٩ ومنحته الوزارة سلطة جمعية تأسيسية تملك حق تعديل الدستور واقراره . وفى ٢ يونيو قدمت اليه الحكومة مشروع قانون الانتخاب الجديد فألف المجلس لجنة لدراسة مشروع الحكومة ، فادخلت عليه بعض التعديلات ، وفى ٨ يونيو وافق المجلس بالاجماع على تقرير اللجنة والمشروعين اللذين انتهى اليه بحثهما وصدرت اللائحة الأساسية (الدستور) فى ٤٩ بندا ، تنص على حق المجلس فى اقرار القوانين على شرط أن لا يصدر قانون الا بموافقة المجلس والخديو ، وصار التشريع مناصفة بين الخديو والمجلس ، وصار للمجلس أيضا اقرار الضرائب واقرار الميزانية ، وأن تكون مسئولية الوزارة أمام المجلس وحق توجيه الأسئلة الى النظار وفى مقابل ذلك أقرت للخديو سلطة حل المجلس على شرط اجراء انتخابات جديدة خلال اربعة أشهر من تاريخ الحل ، وتضمنت اللائحة انتخاب المجلس لرئيسه ولوكيليه ، والحصانة النيابية لاعضائه وحق المجلس فى تحقيق صحة نيابة أعضائه وعلانية الجلسات . وعلى أن يتكون المجلس من مائة وعشرين نائبا بما فيهم نواب السودان ، وحددت مدة العضوية بثلاث سنوات ونص قانون الانتخاب على أن يكون الانتخاب على درجتين بعد أن كان مقصورا على العمد والمشايخ (١٦) . وهكذا أمام نمو الحركة الوطنية ووقوف الخديو بجانبها

---

(١٦) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٤ : ص ٣٦ ، د. لطيف أنس ، المرجع السابق ، ص ٥٠ و ص ٥١ . ومعنى ان يكون الانتخاب على درجتين هو انتخاب مجموعة من الناخبين مندوبا ناخبا منهم وهؤلاء يقومون بانتخاب النواب .

حصلت البلاد على دستور مبنى على قواعد نيابية سليمة وزادت اختصاصات المجلس بالاضافة الى توسيع قاعدة الانتخاب ومع أن الانتخاب كان مقيدا بشرط مالى (١٧) ، الا أن قانون الانتخاب أعفى قطاعا من المثقفين من الشرط المالى وهم العلماء والقسس والمدرسون والموظفون الذين لا يقل راتبهم عن الفى قرش والمحامون والاطباء والصيادلة مما يتيح الفرصة لدخول فئات جديدة مثقفة واعية الى مجلس شورى النواب « على أن تأليف الوزارة الوطنية وابعاد العضوين الاوربيين منها ، وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب وما تضمنه مشروع اللائحة من سلطات واسعة للنواب ، كان معناه وقف التدخل الاجنبى وابعاد النفوذ السياسى الفرنسى الانجليزى عن البلاد » (١٨) ولميل النفوذ الاجنبى الى الحاكم المطلق الذى يحقق أهدافه دون مشقة ، فقد اعتقدت دولتا بريطانيا وفرنسا أن النظام الدستورى الذى أيده الخديو اسماعيل سيشل يد المراقبة الثنائية فاعترضتا على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديو لها وسعتا لدى السلطان العثمانى لخلعه ، وفى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ تم خلع الخديو أسماعيل دون أصدار الدستور وقانون الانتخاب الجديدين .

الحياة النيابية فى عهد توفيق :

وخلف اسماعيل فى حكم مصر ابنه محمد توفيق ، وحسب التقاليد الدستورية قدم شريف استقالة وزارته ، ثم أعاد تأليفها بتكليف من الخديو الجديد ، ورغم ما جاء فى أمر تأليف وزارة شريف الثانية من تأييد مجلس شورى النواب وتوسيع اختصاصاته فقد رفض التصديق على اللائحة الأساسية وقانون الانتخاب الجديد ، لأنه اقتنع أن المحافظة على عرشه تقتضى الاعتماد على انجلترا وفرنسا والانصياع لارادتهما » . وشعر بنفوذهما ممثلا فى عزل والده عن العرش ، وابعاد النفوذ أو التدخل

---

(١٧) اشترط قانون الانتخاب أن يدفع الناخب مائتين وخمسين قرشا نظير الأموال والعشور .

(١٨) د. محمد أنيس ، د. السيد رجب حراز ، المرجع السابق ص ١٩ .

العثمانى فى شئون مصر عقب توليته . لهذا خضع لضغط الدولتين الكبيرتين انجلترا وفرنسا ورفض التصديق على اللائحة الاساسية لانهما يريا أن أى اصلاح من شأنه اضعاف نفوذهما فى مصر ، ورأى الخديو رأيهما فى أن النظام الدستورى يتعارض مع المراقبة الثنائية خصوصا فيما يتصل بالاشراف على ميزانية البلاد (١٩) ، والى جانب ذلك ميله الى الحكم المطلق ، فقدم شريف استقالته فى ١٧ أغسطس ١٨٧٩ . وفى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ كلف الخديو توفيق مصطفى رياض بتشكيل الوزارة ، وكان يشارك الخديو ميله الى الحكم المطلق ، ومملاة الأجانب لذلك هاجمته الصحف وأيدت معارضة النواب لوزارته . وظهر على المسرح السياسى ثلاث قوى ، الأولى سلطة الخديو وتمسكه بالحكم المطلق يشاركه فيه مصطفى رياض رئيس الوزراء ، والثانية قوة الاجانب بنفوذهم المتزايد المالى والسياسى ، ووقوفهم خلف الخديو والوزارة ، أما القوة الثالثة فهى القوة الوطنية التى رفضت التدخل فى شئون مصر سواء من جانب المراقبة الثنائية أو الوزارة الاوربية ورفضت أيضا الحكم المطلق ونادت باقامة وزارة مصرية خالصة وحياة نيابية سليمة ، وكانت هذه القوة تضم كبار الملاك الزراعيين الذين أرهقوا بكثرة الضرائب وأضيروا بالغاء قانون (x) المقابلة ، والأعيان والموظفون الوطنيون الذين كانوا يؤلفون الفئة المصرية المثقفة سواء منهم المدنيون الذين فضلت الحكومة عليهم الأجانب ، وطردت عددا كبيرا منهم من وظائفهم فوق ذلك سياسة القمع والكبت ومصادرة الصحف وضباط الجيش لعدم مساواتهم بزملائهم من الاتراك والشراكسة .

وادى التدخل الاجنبى والحكم المطلق الى تجمع تلك القوة الوطنية

---

(١٩) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ١٠٩ و ص ١١٠ ، د. يونان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية ص ٧٧ .

(x) بعد امتناع البنوك الاجنبية عن اعطاء القروض الى الحكومة المصرية ، لجأت الحكومة الى عقد قروض داخلية من الاهالى سميت دين المقابلة او قانون المقابلة ، وكان اجباريا . ويقضى بانه اذا دفع ملاك الأراضى ضرائب ٦ سنوات مقدما علاوة على الضريبة السنوية اعفت الحكومة أطيانهم من نصف الضريبة ومنحتهم فوائد بواقع ٥ر٨٪ ، واقرت ملكيتهم للأطيان .

بفئاتها المختلفة وقيام الثورة العرابية التي تركزت أهدافها في المطالبة بعزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس نواب وتحقيق المساواة في الجيش وزيادة عدده (٢٠) وبتلك الثورة امتزجت الحركة الوطنية بالحركة الديمقراطية ، وصارت الحركتان متلازمتين فيما بعد حتى تحقق الاستقلال لمصر واستجاب الخديو توفيق لمطالب الشعب ، وليست استجابته عن اقتناع لاقامة ديمقراطية سليمة ومنع التدخل الاجنبى ، ولكنه استجاب خوفا على عرشه وحتي ينتهز أقرب فرصة لينقض على مكاسب الثورة ، وهذا ما سيتضح فيما بعد فكلف شريف بتشكيل الوزارة في ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ، على أن يشمل برنامجها وضع النظام الدستورى . وفور تشكيل الوزارة قدم أعيان البلاد وعمدها الى شريف عريضة تتضمن التماسهم بتشكيل مجلس النواب (٢١) . فرفع شريف الى الخديو تقرير في ٤ أكتوبر ١٨٨١ تضمن ضرورة أنشاء مجلس نيابى ، دعا فيه الى اجراء الانتخاب طبقا للائحة ١٨٦٦ مع اعترافه بأنها لم تعد تلائم الأفكار الجديدة ، على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الاساسية (٢٢) . في الوقت الذى طالب فيه عرابى وكثير من الزعماء تطبيق مشروع لائحة ١٨٧٩ (٢٣) العصرية كما دعا الخديو المجلس أيضا الى الانعقاد حسب لائحة ١٨٦٦ (٢٤) . وكان هدف شريف من اجراء الانتخابات حسب لائحة ١٨٦٦ قيام مجلس نيابى معتدل من فئة كبار الملاك الزراعيين والتجار ليواجه به مطالب الجيش (٢٥) وحرص شريف على أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة .

---

(٢٠) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ص ٦٦ و ٦٧ .

(٢١) د. احمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ص ١٦٣ .

(٢٢) Landau, J., op. cit., P. P 26, 27

(٢٣) Ibid, P, 29

(٢٤) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٢٥) صلاح عيسى ، صحيفة الجمهورية في ٩ سبتمبر ١٩٧١ (لماذا اجهضت الثورة العرابية) .

فأصدر أوامره الى رجال الادارة بالتزام الحياد (٢٦) ، وجاءت الانتخابات الجديدة بالفئة التى اعتادت ممارسة النشاط النيابي من قبل وهم كبار الملاك الزراعيين من العمد والمشايخ والاعيان . وهذا ما اراده شريف من اجراء الانتخابات على لائحة ١٨٦٦ .

وافتتح المجلس فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، وفى ٢ يناير ١٨٨٢ عـرض عليه شريف اللائحة الاساسية التى استقاها من مشروع لائحـة ١٨٧٩ ، وجعل المجلس بمثابة جمعية تأسيسية للنظر فى الدستور واقراره . واحتوت اللائحة على كثير من القواعد الرئيسية للنظم الدستورية الحديثة . وأحيل المشروع الى لجنة من المجلس فأدخلت عليه بعض التعديلات ، وكاد أن يتم الاتفاق عليه بين المجلس والوزارة لولا تدخل قنصلى انجلترا وفرنسا اللذين طلبا من شريف باشا بايعاز من الرقيبين الا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية (٢٧) . ومعنى ذلك هيمنة المراقبة الثنائية فى البلاد على مصادر الايراد والمصروفات والتحكـم فى ترقيات الضـباط والحد من زيادة قـوة الجيش (٢٨) . وبينما كان الحوار دائرا بين الوزارة ومجلس النواب حول مواد الميزانية فى الدستور قدم ممثلا انجلترا وفرنسا مذكرة ٧ ينـاير الى الى الخديو التى أشارت فى جزء منها الى تأييد سلطته ومقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية وهى تعنى بذلك الحركة الوطنية والجيش ومجلس النواب وتمسك الأخير بحق تقرير الميزانية (٢٩) . وعلى ذلك أوقعت بين الخـديو والحركة الوطنية واغرته باسترداد سلطته فى اعادة الحكم المطلق . وكان رد فعل المذكرة الثنائية هو اصرار النواب على أن يكون لهم الحق فى اقرار الجزء من الميزانية ، الذى لم يكن خاضعا لقانون الدين العام . وعـارض شريف مطالب الجيش فى الميزانية — وانضم الى المراقبة الثنائية التى رأت

---

(٢٦) د. محمود عيد ، نظام الانتخاب فى التشريع المصرى والمقارن ص ٦٥ .

(٢٧) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ص ٢٤٢ .

(٢٨) د. عبد العزيز رفاعى ، فجر الحياة النيابية ص ١٦٣ .

(٢٩) د. أحمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ص ١٦٤ .

استحالة مهمتها مع مطالب النواب ، ويتضح من ذلك أن شريف أدار ظهره للنواب ، ولم يعمل كما كان مأمولا منه بتوسيع اختصاصات المجلس النيابى ، وأيد المراقبين فى رغبتهما فى بقاء الميزانية كلها تحت تصرفهما المطلق ، فذهبت جماعة من النواب فى ٢ فبراير لمقابلة الخديو وطلبوا منه تغيير وزارة شريف ، وفى اليوم التالى اقترحوا عليه محمود سامى البارودى لرئاسة الوزارة فكلفه الخديو بتشكيلها (٣٠) .

وعقب تشكيل الوزارة أقرت اللائحة الجديدة (الدستور) فى ٧ فبراير ١٨٨٢ متضمنة المسئولية الوزارية امام مجلس النواب ، ولكنها اكتفت بمسئولية وزارية جزئية بتوجيه الأسئلة للوزارة وحق المجلس فى اقرار الميزانية فيما لا يتصل بالدين العام وحق اقرار سن القوانين ولكنها جعلت الحكم مناصفة بين الخديو والمجلس ، اذ جعلت اللائحة لحكومة الخديو اقتراح مشروعات اللوائح والقوانين ، وحددت دور المجلس فى حق الاقرار التشريعى وللخديو حق التصديق . وفى مقابل المسئولية الوزارية أقرت للخديو حق حل المجلس بشرط اجراء انتخابات جديدة فى فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ، وعدم حل المجلس الجديد لنفس السبب . وحددت العضوية بخمس سنوات على أن يكون النائب ممثلا للأمة كلها وأقرت مدة الانعقاد فى كل دور بثلاثة أشهر ، وتضمنت انتخاب المجلس للوكيلين واختيار ثلاثة أعضاء يعين الخديو واحدا منهم رئيسا للمجلس مدة الخمس سنوات ، وتضمنت الحصانة البرلمانية . وعلى ذلك نقلت اللائحة الجديدة البلاد من الحكم المطلق الى الحكم الديمقراطى النيابى ، سواء فى سن القوانين أو الرقابة التنفيذية واقرار الجزء من الميزانية غير الخاضع للدين العام الى جانب اختيار النواب لوكيلى المجلس ، ولهذا يمكن القول انها خطوة ايجابية نحو اشراك الشعب فى السلطة .

---

(٣٠) د. طلعت اسماعيل رمضان ، محمد شريف باشا ، ص ٢٠٦ : ص ٢١٣ ، عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣ ، د. احمد عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ وما بعدها .

ثم أحال مجلس النواب مشروع قانون الانتخاب على اللجنة التى شكلت للنظر فى اللائحة الأساسية ، ووافق المجلس على المشروع وصدر الأمر العالى به فى ٢٥ مارس ١٨٨٢ ، وبمقتضاه يتكون المجلس من مائة وخمسة وعشرين نائبا بما فيهم نواب السودان . واشترط فى النائب المامه بالقراءة والكتابة والا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة . وأن يكون الانتخاب على درجتين ، أى ان يقوم كل مائة ناخب باختيار مندوب عنهم سموا « مندوبين مئويين » وهؤلاء يقومون بانتخاب النواب واشترط القانون نصابا ماليا للناخب (أن يدفع للحكومة من مال الضرائب أو الرسوم المقررة أيا كانت ما يبلغ خمسمائة قرش فى السنة) واعفى منها بعض الفئات وهم (العلماء والرؤساء الدينيون وحملة الشهادات العالية والمدرسون والموظفون العاملون والمتقاعدون والمحامون والأطباء المهندسون) وأن يكون قد بلغ من العمر واحدا وعشرين عاما (٣١) . ولا شك أن طريقة الانتخاب على هذه الصورة تعتبر خطوة ايجابية نحو توسيع القاعدة الانتخابية بدلا من حصر الانتخابات فى عمد ومشايخ البلاد والأعيان بالمدن كما كانت عليه الحال فى الماضى وفتح المجال امام الفئات المهنية والدينية لدخول المجلس مما يتيح الفرصة لتمثيل البلاد تمثيلا صحيحا (٣٢) . وهذا ان دل على شىء فانما يدل على نمو الحركة الوطنية واستمرار عجلة التطور .

وبصدور دستور ١٨٨٢ متضمنا المسئولية الوزارية امام مجلس النواب ، وحق المجلس فى اقرار الميزانية ، مما سيؤدى الى عدم هيمنة المراقبة الثنائية على شئون البلاد المالية ، لهذا اخذت المراقبة الثنائية تتربص بالحياة النيابية ، وقد واتتها الظروف باكتشاف المؤامرة الشركسية فى ٢ ابريل ١٨٨٢ والتى كان هدفها اغتيال عرابى وزملائه من رؤساء الحزب العسكرى وكبار زعماء البلاد لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الثورة

---

(٣١) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، جـ ٥ ، ص ٢٣٠ وما بعدها .

(٣٢) aLndau, J., op. ci t. F. 38.

العرابية وقد القى القبض على ثمانية واربعين من الضباط الاتراك والشراكسة المتآمرين ، وحوكموا امام محكمة عسكرية مصرية ، وفى ٣٠ ابريل اصدرت حكمها على أربعين من قادتهم وكان منهم عثمان رفقى بتجريدهم من القابهم ، ونفيهم الى اقاصى السودان ، ولكن الخديو تعاطف مع المتآمرين ، واستمع الى نصيحة القنصلين البريطانى والفرنسى ، فرفض التصديق على الحكم العسكرى (٣٣) . وتدخلت بريطانيا وفرنسا لتأييد سلطة الخديو وارسلت أساطيلهما الى الاسكندرية ، وفى ٢٥ مايو ١٨٨٢ أرسلتا المذكرة المشتركة الثانية ، تحتمان فيها اسقاط وزارة البارودى ، ونفى عرابى خارج مصر وابعاد على فهمى وعبد العال حلمى عن القاهرة بهدف اقصاء قيادة الثورة واسقاط الوزارة الثورية وتعطيل مجلس النواب . ثم ما لبثت الحرب ان نشبت بين العرابيين وبريطانيا وأدت الى احتلالها لمصر . والغاء مجلس النواب وضياع المكاسب الدستورية . ورغم مدة انعقاد مجلس النواب القصيرة من ٦ فبراير الى ٢٦ مارس ١٨٨٢ فقد اقترح المجلس تحسين أحوال الزراعة والرى . وتنظيم التجارة واصلاح القضاء وجعل التعليم الزاميا (٣٤) ، وهى ولا شك رغبات شعبية .

الحياة النيابية فى عهد الاحتلال :

وعقب الاحتلال البريطانى لمصر قررت الحكومة البريطانية حل مجلس النواب والغاء دستور ١٨٨٢ ، وانشاء نظام جديد يحل محله . ولهذا استدعت سفيرها فى الآستانة « دفرن » لدراسة الحالة السياسية فى البلاد وتقديم تقرير عنها تمهيدا لاختيار نظام جديد لحكمها وتنظيم شئونها على أساس يحقق المصالح البريطانية فيها « وقرر » دفرن « فى تقريره » أن اصول النظام لم تثبت فى أرض أن لم تنم ببطء وتمتد فروعها بالتدريج وانه ليس فى الشرق جرثومة للحرية النظامية . ورأى « ان الشعب المصرى غير قادر

---

(٣٣) د. محمد انيس ، د. السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ و ص ١٠٥ ، د. أحمد عبد الرحيم ، مصر والمسألة المصرية ص ٢٠١ و ٢٠٢ .

(٣٤) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

على ادارة مصالحة بنفسه لأنه حكم حكما استبداديا وان الاستبداد يميت بذور تلك الحرية » ، وكان من أهم اقتراحاته انشاء مجلسين تشريعين وهما فيما عرفت بعد مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية — وقد وصفهما دفرن بأنها مجالس ادارية استشارية « لأن مصر لم تصل الى درجة تتيح لها انشاء حكومة ديمقراطية محضة » (٣٥) . وبهذا التقرير رأى « دفـــرن » أن مصر ليست أهلا لنظام نيابى سليم وحكم ديمقراطى نظرا لسيطرة حـــكم الاستبداد وانتشار الامية بها فجعل سلطة المجلسين استشارية ودون أن يكون لهما اثر واضح فى السياسة المصرية وحرم مصر من تطورها النيـــابى وكفاحها من أجل الدستور ورأى أن ذلك طفرة فى التشريع يتبعها نتائج غير مأمونة . وعادت مصر من جديد الى النظم شبه النيابية ، وقد كانت اقتراحاته أساس التنظيم الجديد الذى صدر به القانون النظامى لمصر فى أول مايــو عام ١٨٨٣ وبمقتضاه شكلت به حياة شبيهة بالمجالس النيابية وشـــملت مجالس المديريات وهى خاصة بالشئون المحلية ومجلس شورى الحـــكومة الذى لم يشكل ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . (وســـوف اتعرض لمناقشة المجلسين السابقين على أساس تمثيلهما لجميع انحـــاء البـــلاد) .

ويتكون مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضوا تعين الحكومة منهم أربعة عشر عضوا بما فيهم الرئيس واحد الوكيلين (وهم أعضاء دائمون) — أما الستة عشر عضوا المندوبين ، ينتخب واحد من كل مديرية من الأربـــع عشرة مديرية ، وتنتخبهم مجالس المديريات من بين أعضائها . والعضـــوان الباقيان ينتخبان بواسطة مندوبى المدن والمحافظات أحدهما من القاهـــرة والآخر عن مدن الاسكندرية ودميـــاط ورشـــيد والســـويس وبورســـعيد والاسماعيلية والعريش ، ويشترط فى العضو معرفة القراءة والكتابة وأن يكون قد دفع ضريبة عبارة عن خمسة وعشرين جنيها ضرائب أطيان يملكها

(٣٥) دار الوثائق القومية ، الوقائع المصرية ، العدد رقم ١٦٢٠ فى ١٨ ابريل ١٨٨٣ الى العدد ١٦٢٥ فى ٢٤ ابريل ١٨٨٣ — وتشمل الاعداد نص المشروع .

اذا كان حاصلا على شهادة عالية أو خمسين جنيها اذا لم تكن لديه شهادات. ومدة العضوية للأعضاء (المنتخبين) ست سنوات ، ويحق لهم اعادة انتخابهم على الدوام . ويجتمع المجلس مرة كل شهرين ويستمر منعقدا حتى ينتهى من الأعمال المعروضة عليه . ويكون اجتماعه فى المرة الأولى بمرسوم خديوى ، وتنفض جلساته متى فرغ من نظر المسائل المعروضة عليه . ويكون حله بأمر خديوى على شرط اجراء انتخابات جديدة فى الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ حله . أما اختصاصات المجلس فكانت تتلخص فى ابداء الرأى فى القوانين واللوائح التى تقدمها اليه الحكومة والحق فى مطالبة الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية — وهذه المقترحات ليست ملزمة للحكومة ، وللمجلس أن يبدى آراءه ورغباته فى كل قسم من أقسام الميزانية دون أن تلتزم الحكومة السير بمقتضاها على شرط بيان الأسباب ، وليس للمجلس الحق فى مناقشة أو ابداء أية رغبة فى ويركو الاستانة والدين العمومى فيما التزمت به الحكومة (٣٦) . واذا نظرنا الى لائحة مجلس شورى القوانين الأساسية نجد أنه لا يمثل الامة تمثيلا صحيحا لقلة عدد أعضائه ، وتعيين الحكومة لما يقرب من نصف الأعضاء — بالاضافة الى كونه مجلسا استشاريا . محضا حتى اذا أبدى الأعضاء رأيهم فى أية مشروع فانه ليس ملزما للحكومة ، وقد اشترط قانون الانتخاب نصابا ماليا للناخب واهمل شرط الكفاءة وتخصيص نسبة للمثقفين وذوى المهن الحرة وكان من نتيجة ذلك أن رأينا معظم أعضاء المجلس والجمعية العمومية ومجالس المديريات طوال ثلاثين عاما من طبقة الاغنياء (كبار الملاك الزراعيين) (٣٧) .

أما الجمعية العمومية فتتكون من نظار الدواوين الستة « الوزراء » ورئيس ووكيلى وأعضاء مجلس شورى القوانين ومن ستة وأربعين عضوا من الأعيان ينتخبون على درجتين ولمدة سنوات، ممن لا تقل سنهم عن ثلاثين سنة،

---

(٣٦) دار الوثائق القومية — الوقائع المصرية ، العدد ١٦٣٠ — أول مايو ١٨٨٣ .

(٣٧) د. لطيفة أنسى جونى ، الحياة النيابية والصحافة المصرية ١٨٦٦ — ١٩١٣ ، ص ١٤٩ .

وأن يكون العضو عارفا القراءة والكتابة مؤديا منذ خمس سنوات على الأقل ضريبة لا تقل عن (الفى قرش سنويا) وأن يكون اسمه مندرجا منذ خمس سنوات على الأقل فى دفتر الانتخابات ورئيسها هو رئيس مجلس شورى القوانين ، ولم تزد اختصاصاتها عن اختصاصات مجلس شورى القوانين الامن حيث انه خول للجمعية العمومية سلطة قطعية فى أمر واحد هو تقرير ضرائب جديدة واستشارتها وابداء رأيها فى الأمور الادارية أو المالية أو المواد المتعلقة بالثروة العمومية دون الزام الحكومة بشىء ، مع بيان الأسباب وعدم مناقشة الجمعية فيها وان تعقد جلساتها على الأقل كل سنتين ، ولولى الأمر عقدها وفضها وحلها . وفى حالة حلها يكون اجراء انتخابات فى مدى ستة أشهر من تاريخ الحل ، ونص القانون على أن تكون جلساتها سرية (٣٨) . ومعنى ذلك التقرير وما ترتب عليه ان النظم الدستورية فى مصر قد ارتدت الى الوراء بعد أن قطعت شوطا بعيداً فى سبيل التطور منذ عام ١٨٦٦ — ١٨٨٢ فصارت الحكومة بهذا النظام هى صاحبة الأمر وليس لاحد الحق فى محاسبتها . وكانت الحكومة البريطانية فى الواقع هى صاحبة السلطة ، وسيطر المعتمد البريطانى على كافة الادارات . وتدخل فى شئون مصر . وكانت الحكومة المصرية لا تقر أمرا الا بامره وفقدت الحياة البرلمانية بعد تكوين تلك المجالس الاستشارية التى وضعها الاحتلال البريطانى أركانها الاساسية وهى سلطة التشريع والرقابة التنفيذية ومسئولية الوزارة أمام المجلس النيابى — وأصبح مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية مجرد مجالس شكلية أو استشارية .

وامتازت الفترة ما بين عام ١٨٨٣ — ١٨٩٢ فى عهد الخديو توفيق بالاستسلام للمحتل وانعدمت روح المعارضة ، واقتصر عمل المجلسين على النظر فى المشروعات التى كانت تقدمها الحكومة ، دون أن يكون لهما أثر فى

---

(٣٨) الوقائع المصرية ، العدد ١٦٣٠ ، فى ١ مايو ١٨٨٣ .

سياسة الحكومة على اساس انها مجالس استشارية (٣٩) لا سلطة لها . ومنذ عام ١٨٩٢ فى بداية عهد الخديو عباس حلمى بدات اليقظة وبدأت الاحزاب والصحف المصرية بل والمجالس النيابية الشكلية تطالب الخديو والحكومة بالدستور ، وطالبت الاحزاب وفى مقدمتها الحزب الوطنى بالدستور . وقدم الحزب الوطنى عدة عرائض الى الخديو طلب فيها انشاء المجلس النيابى (٤٠) . وحمل مصطفى كامل فى صحيفة اللواء (فى ١٦ نوفمبر ١٩٠٢) على فساد الادارة ، ودعا الى انشاء مجلس نيابى تكون له السلطة التشريعية لمعالجة هذه الحالة (٤١) . ثم واصل محمد فريد فى صحيفة العلم بعد مصطفى كامل الدعوة لعودة الدستور وانشاء مجلس نيابى حقيقى . و فىالوقت الذى طالب فيه الحزب الوطنى وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية بحياة نيابية تامة طالب حزب الأمة الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين العامة وتوسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية تدرجا الى ايجاد مجلس نواب ، لأن ذلك النظام القديم يكفل لرجاله وهم أصحاب الأراضى الزراعية غالبية كبيرة فى تلك المجالس لا يضمنها فى نظام نيابى تام السلطة (٤٢) . وقد رحب الخديو عباس حلمى بمطالب الشعب فى اقامة حياة نيابية سليمة ، واحتضن الخديو الحزب الوطنى وزعيمه مصطفى كامل، بالرغم من أنه كان أكثر الأحزاب الموجودة ثورية لأنه ضم بصفة اساسية عناصر المدن من المثقفين والطلبة والتجار ، وطالب الاحتلال بالجلاء والخديو بالدستور واقامة حياة ديمقراطية . واتضح فيما بعد أن الخديو أيد الحركة الوطنية ليتخذها وسيلة لتأييد مركزه أمام طغيان الاحتلال البريطانى وسيطرة المعتمد البريطانى « اللورد كرومر » سيطرة كاملة سافرة على كل أمور البلاد.

---

(٣٩) د. لطيفة أنسى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(٤٠) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٥٦٥ .

(٤١) خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ ، مؤسسة الأهرام ص ٢٣ ، ص ٢٤ .

(٤٢) د. يونان لبيب ، الحياة الحزبية فى مصر ، ص ١٦٤ .

وعندما اعتقدت سلطات الاحتلال أن الخديو عباس حلمى وراء حركة المطالبة بالدستور لجأت الى السياسة التى عرفت « بسياسة الوفاق » وجاء المعتمد البريطانى الجديد السير « الدون جورست » لتنفيذ السياسة الجديدة ونجح جورست فى استمالة الخديو عباس حلمى ، وسمحت له سلطات الاحتلال ببعض السلطة ، وحرضته على الحزب الوطنى ، فانقلب عليه وأصبح حربا على رجاله ، وتوارى الاحتلال خلف السلطة الشرعية المتمثلة فى الخديو ووزرائه ، وأصبحت السلطتان الفعلية والشرعية ضد الحركة الوطنية الأكثر ثورية ، التى تطالب بالجلاء (٤٣) والدستور الا أن المطالبة بالدستور كانت حركة طبيعية سواء وجدت التأييد أو الرفض من الخديو عباس فقد استمر ارسال العرائض وخاصة فى تلك الفترة الأخيرة (٤٤) . وبوجه عام قامت فى مصر حركة وطنية تطالب بالدستور وبرلمان ، والغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اللتين أوجدهما الاحتلال . وانعكست هذه اليقظة ونمو الحركة الوطنية على المجالس النيابية الشكلية فطالبت الجمعية العمومية بانشاء مجلس نيابى أسوة بالمجالس النيابية الحقيقية ، وقدم الشيخ على يوسف رئيس حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية اقتراحا من أجل هذا الهدف فى فبراير ١٩٠٤ (٤٥) ، ردت الحكومة عليها بالرفض على أساس أن الاقتراح خارج عن اختصاصات الجمعية العمومية (٤٦) . وفى فبراير ١٩٠٧ طلب أحد الأعضاء من الحكومة انشاء مجلس نيابى يشارك الحكومة فى الرأى وعلى الأقل توسيع اختصاصات الهيئات الحالية وتقرر بأغلبية الآراء رفع الاقتراح الى الحكومة فى جلسة ٣ مارس ، وردت الحكومة على الجمعية العمومية أيضا بالرفض واشارت

---

(٤٣) عباس محمود العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، ص ١٣٨ ، د. محمد كامل ليلة ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ : ص ٢٨٣ ، د. محمد انيس ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(٤٤) عباس محمود العقاد ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ وص ١٤٠ .

(٤٥) الجمعية العمومية ، جلسة ٢٢ فبراير ١٩٠٤ .

(٤٦) محاضر جلسات الجمعية العمومية ، جلسة ٣ ابريل ١٩٠٥ .

بأن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس للنواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية (٤٧) . ثم طالبت الجمعية فى جلسة ٦ فبراير ١٩٠٩ فى جعل الجلسات علنية ، وردت الحكومة بالموافقة وتم اصدار القانون فى ٣ مارس ١٩٠٩ . واستمرت الجمعية تطالب بحياة نيابية سليمة فاقترح معظم الأعضاء اشتراك الأمة مع الحكومة اشتراكا فعليا برأى قاطع فى المسائل الداخلية المصرية ، لأن الهيئات النيابية الموجودة لا تناسب سنة التطور والارتقاء ، ولأن البلاد قد خطت خطوات واسعة فى طريق التقدم السياسى تجعلها أهلا لتحقيق تلك الأمنية (٤٨) . لدرجة أن معظم الأعضاء تباروا فى عرض الاقتراح فى جلسة ٢٤ مارس ١٩١٠ ، وطالب بعض الأعضاء بالدستور . ومجلس نيابى على أساس ان تلك امنية كل فئات الشعب صغيرها وكبيرها (٤٩) .

أما بالنسبة الى مجلس شورى القوانين فقد طالب أحد الاعضاء بعلانية الجلسات (٥٠) وفى جلسة ٣١ أكتوبر ١٩٠٨ طالب بعض الاعضاء باعطاء المجلس سلطة واسعة فى الأمور الداخلية واشراك الامة فى الرأى وأن يكون للمجلس رأى قطعى فى امضاء تلك الشئون ، وأن تكون الوزارة مسئولة أمام المجلس وأن ينظر فى ميزانية الحكومة وان يقرر الضرائب ، واقتراح منح الأمة مجلس نواب يكون له تلك الاختصاصات وكانت اقتراحاتهم فى شكل حماسى لاحساسهم بقيمة الحياة النيابية على تطور البلاد وتقدمها . وفى الوقت الذى طالبت فيه الاغلبية بمجلس نيابى كمجلس ١٨٨٢ (٥١) . طالب آخرون بتوسيع اختصاصات المجالس الحالية لأن الطلب الأول من المحال لوجود الاحتلال (٥٢) وفى أول ديسمبر ١٩٠٨ قرر

(٤٧) الجمعية العمومية ، جلسة ٢ فبراير ١٩٠٩ .
(٤٨) الجمعية العمومية ، جلسة ١٩ مارس ١٩١٠ .
(٤٩) الجمعية العمومية ، جلسة ٢٤ مارس ١٩١٠ .
(٥٠) مجلس شورى القوانين ، جلسة أول ديسمبر ١٩٠٧ (اسماعيل أباظة) .
(٥١) مجلس شورى القوانين ، جلسة ٣١ اكتوبر ١٩٠٨ .
(٥٢) موسى غالب ، وفريق من سراة المجلس .

المجلس اعداد مشروع قانون يمنح الامة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى ادارة أمورها الداخلية وتدبير شئونها المحلية وان يكون رأيها قطعيا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الاهالى وفى تقرير الضرائب (غير الخاصة بالدين العام والجزية)(٥٣) . وقد أجابت الحكومة على هذا المشروع فى الجمعية العمومية فى جلسة ٢ فبراير ١٩٠٩ بالرفض وقد تحسن رد الحكومة فيما بعد تحت توالى ضغوط الحركة الوطنية وانعكاسها على مواقف النواب . فمنحت مجلس شورى القوانين حق توجيه الأسئلة للنظار فى المسائل الادارية فى جلسة ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ ولكنها قيدت هذا الحق بقيود جعلته مجرد شكليات ليس له معنى وقيمة وصدر به قانون فى جلسة ٢٦ أبريل ١٩١٢ . ونص على أن تكون الاجابة على السؤال بعد تحريره بخمسة أيام ، وللرئيس أن يرفض السؤال أو يطلب تعديله ، وللنظار الحق فى عدم الاجابة عليه اذا رأوا أن المصلحة العامة تقتضى ذلك ، وعدم جواز المناقشة فى اجاباتهم ، ما جعل أحد الأعضاء يعقب على القانون « بأن ذلك لم ينقل المجلس قيد شعره الى الامام بل ابقاه فى مكانه كالرحى تدور حول نفسها دون ان تتعدى مكانها » .

الجمعية التشريعية :

وتحت ضغط القوى الوطنية المتمثلة فى الاحزاب وبخاصة الحزب الوطنى والمجالس شبه النيابية ومطالبتها بانشاء مجالس نيابية حقيقية اضطر المعتمد البريطانى « كتشنر » الى اقامة نظام شورى جديد فى أول يوليو ١٩١٣ وهو المعروف بالقانون النظامى رقم ٢٩ لعام ١٩١٣ . وضم هذا القانون النظامى المجلسين السابقين فى هيئة واحدة هى « الجمعية التشريعية واقر تأليفها من ثلاثة وثمانين عضوا هم الاعضاء القانونيون (نظار الدواوين) وستة وستون عضوا ينتخبهم ناخبون مندوبون ينتخب احدهم وكيلا بمعرفة الجمعية وسبعة عشر عضوا معينا ، من بينهم الرئيس واحد الوكيلين والباقى من المعينين « على نحو يكفل النيابة عن الأقليات والمصالح التى لم تنل نصيبا من الانتخاب » وعلى أن تكون مدة عضوية

---

(٥٣) مجلس شورى القوانين ، جلسة أول ديسمبر ١٩٠٨ .

الأعضاء المنتخبين والمعينين في الجمعية التشريعية ست سنوات ، ويتجدد ثلث كل من الفريقين في كل سنتين وعلى حق الخديو في حل الجمعيــة في أي وقت بناء على طلب النظار على شرط اجراء انتخابات جديدة خلال ثلاثة اشــهر من تاريخ الحل . ونص على أن تكون جلســاتها علنيــة وأن يتم انعقادها في أول نوفمبر من كل عام وأن يمتد دور انعقادها الى آخر مايو من السنة التالية . وعلى أن لا يصبح انعقادها الا اذا حضر ثلثا الاعضاء على الاقــل ، وأن تصــدر القرارات بأغلبية الحــاضرين الا في الحــالات الخاصة التي تستلزم موافقة ثلاثة أرباع الاعضاء . ونص قانون الانتخاب على أن تجرى الانتخابات على درجتين على أن لا يقل ســن الناخب عن احدى وعشرين سنة . وعلى توسيع دائرة المندوبين الذين بيدهم المصير النهائي للانتخابات ، بأن جعــل كل خمسين ناخبا ينتخبون منــدوبا عنهم لا يقل سنه عن ثلاثين سنة كاملة ، وأن ينتخب مندوبو كل دائرة انتخــابية بالاقتراع السرى عضوا واحدا للجمعية التشريعية ، واشترط ان يكون قد دفع منذ سنتين مال أطيان قدره خمسون جنيها أو عوائد مبان قدرها عشرون جنيها في السنة أو دفع خمسة وثلاثين جنيها مال أطيان وعوائد مبان معــا وينقص المال السنوى الى الخمسين جنيها بالنسبة لكل حائز لشــهادة من مدرسة عالية (٥٤) . وهكذا جاء تكوين الجمعية واختصاصاتها على نمط المجالس التي أشار بانشائها « دفرن » ١٨٨٣ الهدف منها تخدير الحركات الوطنية وخدمة مصالح الاحتلال وشغل الاحتلال المصريين والحركة الوطنية بنظام جديد ، دون أن يكون له قواعد الدستور الحقيقي السليم وكل ما في الامر ان القانون شمل بعض الميزات ، كازدياد عــدد الاعضــاء المنتخبين بالنسبة الي المعينين ، وازدياد عدد المندوبين الناخبين زيادة ملحوظة ، فقد صار لكل خمسين ناخبا ابتدائيا ناخبا مندوبا واتيح لعــدد من المتعلمين والعلماء دخول المجلس والي تخــويلها الاختصــاصات التي كانت ممنوحة

---

(٥٤) محمد خليل صــبحى ، المرجع الســابق ، ج ٤ ص ٣٩١ و ص ٣٩٢ و ص ٤١٣ وما بعــدها .

للمجلسين السابقين (٥٥) ، وأخصها اقرار الضرائب والرسوم . كما أصبح لها حق اقتراح مشروعات القوانين ماعدا ما يتعلق بالقوانين النظامية ولكن اقتراحاتها ليست ملزمة للحكومة . ومنح اعضاؤها حق توجيه أسئلة للنظار فى المسائل الادارية ذات المصلحة العامة ، مع حق الوزراء فى عدم الاجابة عليها اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك كما أصبحت جلساتها علنية (٥٦) . وبهذا أصبحت سلطة التشريع والرقابة التنفيذية والمسئولية الوزارية ، وهى الاركان الأساسية للحياة النيابية البرلمانية غير قائمة وأصبحت اختصاصاتها أقرب ما تكون الى هيئة استشارية منها الى مجلس نيابى . وثمة ظاهرة جديدة لها خطورتها وهى أن تعيين عدد من النواب على أساس من الطوائف والاقلية يخشى أن يكون تفرقة بين المصريين . وقد دام انعقاد « الجمعية التشريعية » العادى الأول من ٢٢ يناير الى ١٧ يونيو ١٩١٤ أى حوالى خمسة شهور ناقشت فى تلك المدة كثيرا من الامور ، كنظام الزراعة وقانون « كتشنر » الشهير بالخمسة أفدنة ، ونظام الامتحانات ونظام مدرسة التجارة العليا ، وتشجيع المسرح العربى فى مصر . وقبلت الحكومة نصائح المجلس فى كثير من الامور (٥٧) . ونظرا لقيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، واعلان الحماية البريطانية على مصر وقيام الاحكام العرفية فى البلاد ، وخلع الخديو عباس حلمى الثانى ، رأت الحكومة تأجيل انعقاد الجمعية التشريعية ، واستمر التأجيل حتى قيام ثورة ١٩١٩ (٥٨) .

---

(٥٥) أنظر ص ٢٦ ، ص ٢٧ ، بالكتاب .

(٥٦) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٥ ص ٤١٣ وما بعدها .

(٥٧) Ladan, J., op.cit., P. 75.

(٥٨) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٤٦ .

الفصل الأول

دستور ١٩٢٣

وضعه ـ اهم احكامه ونقده

١ ـ لجنة وضع الدستور .

٢ ـ اتجاهات اللجنة والقضايا التى أثيرت .

٣ ـ موقف القوى الرسمية والشعبية من مشروع الدستور .

٤ ـ نقد الدستور .

دستور ١٩٢٣

قامت ثورة ١٩١٩ وكان جوهرها الاستقلال السياسى واقامة حياة نيابية سليمة ، وقدر لعناصر حزب الامة واعضاء الجمعية التشريعية الذين كانوا اعضاء بالحزب أو قريبين فى فكرهم منه ، قيادة ثورة ١٩١٩ من خلال الوفد المصرى ، وهذه العناصر تتكون من كبار الملاك الزراعيين بحيث يمكن القول أن تشكيل الوفد كان دون نزاع ، من كبار أصحاب الاراضى الزراعية من المعروفين باعتدالهم وثورتهم المحدودة (١) . ثم حدث انشقاق فى الوفد وخرجت منه غالبية الممثلين السياسيين لكبار الملاك الزراعيين الذين كونوا فيما بعد حزب الاحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن ، وانفصال سعد زغلول عنهم وارتباطه بالجناح المتقدم جناح الرأسمالية التجارية والصناعية والمثقفين ، ما يسمى « بالبرجوازية الوطنية » وكان أكثرها ثورية جناح المثقفين وخاصة أصحاب المهن الحرة وبالاخص قطاع المحامين ، ولا شك أنه ضم أيضا عناصر من كبار الملاك الزراعيين التى تميل الى الاعتدال ، وأصبح يعبر تعبيرا صادقا عن المطالب الوطنية الحقيقية التى تدور حول الاستقلال التام والدستور ، بل اصبح معبرا عن الرأى العام فى مصر عقب ثورة ١٩١٩ . وقد استمرت الحركة الوطنية المتمثلة فى الوفد المصرى برئاسة سعد والمعتدلين برئاسة عدلى يكن رافعة شعار الاستقلال والدستور وبعد تشدد الحكومة البريطانية أمام الحقوق القومية امتنع الساسة المصريون عن التعاون معها ، ثم قبل عبد الخالق ثروت تشكيل الوزارة على أساس شروط اتفق عليها بينه وبين السلطان فؤاد والمندوب السامى البريطانى « اللورد اللنبى » منها تصريح الحكومة البريطانية الغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر واعادة وزارة الخارجية

(١) مجلة الكاتب عدد اغسطس ١٩٦٥ (ثورة ١٩ تحالفة الطبقات بقيادة الرأسمالية المصرية بقلم د. محمد انيس) .

وقيام التمثيل الخارجي وانشــاء برلمان من هيئتين مجلس النــواب ومجلس الشيوخ تكون له السلطة التامة على أعمال الحكومة وتكون مسئولة أمامه والدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة البريطانية بواسطــة هيئة يعتمــدها البرلمان ويكون له القــول الفصــل في نتيجــة المفاوضات (٢) . وعلى ذلك انتهز عبد الخالق ثروت الفرصة للحصــول على موافقة كل من انجلترا والسلطان بمقتضى وثيقة رســمية على اقــامة الحياة النيابية السليمة وارجاع مسئولية الحكومة الى البرلمان (٣) . وفي برقية من وزير خارجية بريطانيا الى اللورد اللنبى في ٢٨ ينــاير ١٩٢٢ ، أوضح فيها أنه موافق على شروط ثروت وأن حكومة جلالة الملك « جاهرت بأنها مستعدة أن تطلب من البرلمان البريطانى رفع الحماية المعلنة على مصر من عام ١٩١٤ والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة والموافقة على ايجــاد برلمــان مصرى وعلى اعــادة وزارة الخــارجية المصرية بمجــرد الوفــاء الشروط (٤) ، التى تعتبرها بريطانيا شروطا حيوية لمنفعة مصر ومنفعــة الامبراطورية على السواء (٥) ثم صدر تصريح ٢٨ فبــراير ١٩٢٢ ، وفي نفس تاريخ صدوره وجهت الحكومة البريطانية خطابا الى الســلطان حمله المندوب السامى « اللورد اللنبى » وجــاء فيه ، « أما انشاء برلمان يتمتــع بحق الاشراف والرقابة على الســياسة والادارة في حكومة مســئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم وللشعب المصرى » .

ونلحظ من هذا الخطــاب ان الحكومة البريطانية ، أرجعت انشــاء البرلمان الى الســلطان فؤاد أولا والى الشــعب المصرى ثانيا ، وقصــد الاحتلال أن تكون للسلطان فؤاد اليد العليا في إنشاء البرلمان وفهم السلطان

---

(٢) خمســون عــاما على ثورة ١٩١٩ ، مؤسسة الاهرام ، ص ٥١٣ ، عبد الرحمن الرافعى ، في اعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ٤٠ و ٤١ .

(٣) د. أحمد فؤاد مصطفى ، تاريخ العلاقات المصرية الانجليزية وأثرها في تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٤ — ١٩٥٢ ص ١٨٧ (رسالة دكتوراه بآداب القاهرة غير منشورة) .

(٤) وهى التحفظات الأربعة المشهورة في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

(٥) أحمد شفيق ، الحوليات ، تمهيد ج ١ ص ٧١١ .

تلك الاشارة ولذا حرص على أن يكون الدستور رغبة ملكية وليس ارادة شعبية فعقب أعلان التصريح وابلاغه للسلطان فؤاد ، أصدر مرسوما بتشكيل وزارة جديدة برئاسة عبد الخالق ثروت يكون من مهامها وضع دستور يحقق التعاون بين الامة والحكومة اذ جاء به « ولما كان من أجل رغبتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ولذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة اعداد مشروع لذلك النظام » (٦) . ولم يبين المرسوم كيفية وضع الدستور ، ورد عبد الخالق ثروت على خطاب تكليفه تشكيل الوزارة بما يفيد التزام وزارته أصدار الدستور اذ جاء فيه « والوزارة عملا بأوامر عظمتكم ستأخذ فى الحال فى اعداد دستور طبقا لمبادىء القانون العام الحديث ، وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل » (٧) .

وكان الرأى العام السائد تجاه وضع الدستور متجها الى أن يعهد الى جمعية تأسيسية منتخبة لوضعه (٨) . وكان الوفد المصرى والحزب الوطنى والحزب الديمقراطى المصرى (٩) ، وبوجه عام كانت تلك الاحزاب الثلاثة تشكل البورجوازية الوطنية ، وتمثل قطاعا كبيرا من الراسمالية التجارية والصناعية والمثقفين وكان لها تأثيرها الكبير فى الطلاب والعمال والفلاحين . بمعنى أنها كانت تعبر عن الرأى العام للشعب المصرى وتمثل الحركة الوطنية خير تمثيل لذا اقترحت تلك الاحزاب الثلاثة وضع دستور عن طريق جمعية وطنية منتخبة على أساس أن هذا حق من حقوق الشعب .

---

(٦) أول مارس ١٩٢٢ . المرجع السابق تمهيد ٣ ، ص ٩ .

(٧) أحمد شفيق الحوليات تمهيد ج ٣ ص ٢٢ .

(٨) السياسة فى ١٩٢٢/١٢/٤ ،

Vatikiotis, the modern History of Egypt, P. 267.

(٩) كان يتألف من عدد قليل من المثقفين ثقافة غربية وبخاصة الفرنسية ، وكان فى مقدمتهم د. محمد حسين هيكل وعزيز ميرهم ومحمود عزمى ثم انحل وتفرق أعضاؤه على الأحزاب الأخرى قبل انشاء البرلمان .

من جهة ثانية فان الملك فؤاد كان حريصا على أن تقوم الوزارة بوضع دستور يتيح له أن يملك ويحكم فى نفس الوقت ، وباعلان الملكية فى مصر ازداد الملك فؤاد طموحا وحبا للسيطرة والقوة كجده محمد على أو والده الخديو اسماعيل (١٠) والقوة الثالثة وهى قوة الاحتلال البريطانى المتمثل فى مندوبه السامى فى نفوذه السياسى على مؤسسات الحكم المصرية وكبار موظفيه وجيشه الرابض على أرض مصر وفوق ذلك تصريح ٢٨ فبراير الذى يتيح لهم التدخل فى شئون البلاد وتلك القوة لا تقبل نظاما شعبيا حقيقيا يكفل للشعب حكم نفسه . وكان هناك قوة رابعة هى جماعة المعتدلين وهم « كبار الملاك الزراعين » التى تهدف الى المشاركة فى الحكم وتقييد سلطة الحاكم الشرعى والتى تمثلت من قبل فى أغلبية أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ودعت فى هذين المجلسين السابقين الى مشاركة الاحتلال والسلطة الشرعية الحكم وبخاصة فى الامور الداخلية ، ثم تمثلت بعد فى حزب الامة ، الذى لم يدع الى حياة نيابية تامة السلطة كالحزب الوطنى الذى كان يعبر حينئذ عن الرأى العام ، ورئيس الوزراء متحد فى الفكر مع جماعة عدلى . ولهذا لم تقم الوزارة باجراء انتخابات لتأسيس جمعية وطنية تقوم باعداد الدستور وأدارت ظهرها لمطالب الحركة الوطنية فى طريقة وضع الدستور واختارت الوزارة تعيين لجنة لوضعه . وعلى هذا يكون ثروت قد أرضى السراى والاحتلال وكبار الملاك الزراعيين فى هذا الأسلوب . وعرض ثروت على الوفد المساهمة بعضوين أو ثلاثة ، ولكن الوفد رأى ان تمثيله بهذا العدد القليل بين ثلاثين عضوا من أنصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه لا تأثير له فى وضع دستور يرضى عنه الشعب ، وفى نفس الوقت فانه يخالف خطه فى أن تقوم بوضع الدستور جمعية وطنية منتخبة (١١) .

---

(١٠) Wavell, Allenby in Egybt, Vol. 11, P. 84.

(١١) عباس محمود العقاد ، سعد زغلول — سيرة وتحية ، ص ٤١٩ ، وهذه حياتى لعبد العزيز فهمى ص ١٣٩ ؟ Vatikiotis, op cit, p. 267.

وكذلك لم يوافق الحزب الوطنى على المساهمة فى لجنة وضع الدستور على أساس مبدئه فى أن تقوم بوضعه جمعية منتخبة وقادت صحيفة الاخبار حملة ان تقوم جمعية منتخبة بوضع الدستور لحفظ حقوق الامة (١٢) . وبهذا خرجت البرجوازية الوطنية عن المشاركة فى لجنة وضع الدستور .

وصدر قرار مجلس الوزراء فى ٣ أبريل ١٩٢٢ بتأليف لجنة تتولى وضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب برئاسة حسين رشدى وذكر عبد الخالق ثروت ان الوزارة لم تنظر فى تأليف تلك اللجنة الى اى اعتبار حزبى (١٣) .

وقد راعت الحكومة فى تأليفها تمثيل الهيئات التى لها صفة فى البلاد من بين الوزراء السابقين ، ممثلين عن الجمعية التشريعية ورجال القانون، والتجار ، وقادة رجال الدين وممثلين عن بعض الطوائف كالاقليات والعربان . وتألفت اللجنة من ثلاثين عضوا عدا الرئيس والوكيل (١٤) . ومن الوزراء السابقين حسين رشدى باشا رئيس اللجنة وأحمد حشمت باشا وكيل اللجنة ، ويوسف سابا باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ومحمد توفيق رفعت باشا ولا شك ان هؤلاء كانوا على صلة طيبة بالملك فؤاد ، ومن الممثلين للجمعية التشريعية قلينى فهمى باشا واسماعيل اباظة باشا ، محمود أبو حسين باشا ، ابراهيم أبو رحاب باشا ، يوسف أصلان قطاوى باشا ، على المنزلاوى بك ، عبد اللطيف المكياتى بك ، محمد على بك ، زكريا نامق بك وممثلين عن الاقباط كتوفيق دوس بك والياس عوض بك . وممثلين عن المحامين كابراهيم الهلباوى بك ، ومحمود أبو النصر بك ، نقيبى المحامين الأهليين سابقا ، وعبد العزيز فهمى بك نقيب المحامين سابقا . والشيخ محمد خيرت راضى بك ، نقيب المحامين الشرعيين . وممثلين عن القضاة

---

(١٢) النظام فى ٢٤ ابريل ١٩٢٢ .

(١٣) صحيفة مصر فى ١٦ ابريل ١٩٢٢ .

(١٤) محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر جـ ٥ ص ٤٦٠ .

كأحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف حينئذ ، وعلى ماهر بك وكيل محكمة أسيوط الأهلية سابقا . وممثلين للتجار كمنصور يوسف باشـــا سر تجار الاسكندرية وعبد القادر الجمال باشا سر تجر العاصمة حينئذ وصالح لملوم باشا ممثلا عن العربان ، وكان لهؤلاء بعض الامتيازات كالاعفـــاء من الخدمة العسكرية وممثلا لرجال الدين المسلمين وهو الشيخ محمـــد بخيت مفتى الديار المصرية سابقا وممثلا لرجال الدين المسيحيين وهو الأنبا يؤانس مطران كرسى الاسكندرية ويهوديا واحدا هو يوسف أصلان قطاوى باشا ، والسيد عبد الحميد البكرى شيخ مشايخ الطرق الصوفية ومحافظ القاهرة ، حافظ حسن باشا ، ومحافظالاسكندرية حسنعبد الرازق باشا ، والسكرتير العام لمجلس الوزراء عبد الحميد بك ، ووكيل وزارة المالية عبد الحميـــد مصطفى بك . ولا شك أن أغلبية اعضاء لجنة وضـــع الدســـتور من ذوى الخبرة وذوى الآراء ، ولكن لم يقر الشعب باختيارهم وعلى ذلك فهم ليسوا ممثلين عنه لوضع دستور للبلاد ، ولكنهم معينون من قبل الحكومة ولذلك سوف لا نجد الا القليل منهم الذى أيد بروز الأمة مصدر السلطات وفصـــل السلطات الثلاث ، وتأكيد المسئولية الوزارية . وبشكل عام سوف لا تعمل على اقامة ملكية دستورية تملك ولا تحكم ، بل ســـتعمل من أجـــل تحقيق سلطات كثيرة للملك . واطلقت عليها الصـــحف لجنة الثـــلاثين او لجنـــة الدســـتور .

وعقب اذاعة نبأ تشكيل اللجنة احتجت عليه المعارضة ، التى تمثلت فى الوفد المصرى والحزب الوطنى والحزب الديمقراطى المصرى ، لانها رأت وجوب انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور (١٥) . وأشـــارت احـــدى الصحف المصرية الى تعيين لجنة الدستور فقالت « ليكن أعضاء اللجنة من خير الناس وأمثلهم وأعلمهم واغناهم ولكنهم لا يستطيعون ان يعدوا أنفسهم

---

(١٥) Holt, P. M., Political and social change in modem Egybt, P. 351، Vatikiotir, P. J., op. cit, p. 267.

منتخبين من قبل الشعب المصرى للتعبير عن آراء جميع الهيئات والعناصر والطبقات فى وضع الاساس الدستورى لحكم جديد وعهد جديد » ، وانه كان من الضرورى أن تنزل الوزارة عن رغبة الامة فى انتخاب جمعية وطنية تقـوم بوضع الدستور (١٦) .

وعادت مصر الى الوراء فى وضع الدستور بواسطة الهيئة التنفيذية بعـد أن كسبت الأمة حقهـا فى وضـعه عن طريق جمعية وطنيـة عـام ١٨٨٢ (١٧) .

كما أن تكوين لجنة من ثلاثين عضوا كان يشكل خطرا على الدستور نفسه ، اذ اتاح للحكومة فرصة اختيار اغلبية من انصارها وأنصار الملكية فى اللجنة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان لجنة بهذا العدد يسـهل التأثير عليها من قبل الملك بعكس الحال اذا ما وكل هذا العمل الى جمعية وطنية منتخبة من الشعب (١٨) . وقد أشار ابراهيم الهلباوى فى مذكراته الى بذل مساعى من أجل التضييق فى قواعد الدسـتور فى شـكل رجعى ، ومحاولة بعض الأعضاء الذين اقتنعوا بتلك المساعى اقناع زملائهم بتلك الآراء الرجعية ولكنهم لم يوفقوا (١٩) . ولكن القوى الوطنية الخارجة عن تشكيل اللجنة واقصد بها الوفد والحزب الوطنى واصحاب الرأى فى البـلاد والهيئات المحلية أخذت تراقب أعمال اللجنة وتعبر عن رأى الامة فى مشروعى الدستور وقانون الانتخاب (٢٠) .

وبدأت اللجنة العامة للدستور أولى جلساتها فى ١٠ ابريل ١٩٢٢ فى القاعة الكبرى بالجمعية التشريعية والقى فيها رئيس الوزراء عبد الخالق

---

(١٦) صحيفة مصر فى ٦ ابريل ١٩٢٢ (من بيان نقابة المحامين) .

(١٧) الأخبار فى ٢٥ ابريل ١٩٢٢ (من بيان نقابة المحامين) .

(١٨) أمينة صابر البغدادى ، الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩ — ١٩٢٤ ص ٢٨٦ ، ص ٢٨٧ رسالة ماجستير غير منشورة كلية آداب جامعة القاهرة) .

(١٩) المذكرات ، ص ١٨٥ .

(٢٠) د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ١٣٨ .

ثروت خطبة أشار فيها الى ضرورة أن تراعى فى الدستور تقاليد البلاد المحلية وعاداتها ومختلف الاعتبارات الاجتماعية فيها . وأن الحكومة قد استعانت بذوى الكفاءات من أبناء البلاد ، وانتقد المعارضة لعدم المساهمة فى عمل وطنى حيث أشار « أن الحكومة لم تقتصر الدعوة الى معاونتها على فريق دون آخر ، بل وجهتها أيضا الى من قضت عليهم الظروف بأن يعتبروا أنفسهم خصوما سياسيين لها » ويقصد الوفد وعدم موافقته المساهمة فى لجنة وضع الدستور ، ثم أضاف « غير أنهم للاسف لم يريدوا أن يصافحوا اليد التى مدت اليهم ، وأبو أن يتقدموا الى المشاركة فى هذا العمل الوطنى الخطير » ثم اشار الى جمعية وطنية فقال لا أدرى مقدار ارتباط هذا الرفض بالحركة التى روجت منذ أيام للدعوة التى عقدت الى عقد جمعية وطنية وأن القوانين الدستورية وتواريخها ومبادئها معروفة ومنتشرة بين جميع الناس وان كثيرا من البلاد الدستورية الاوربية وغير الاوربية لم تكن قوانينها الدستورية وليدة جمعية وطنية . وبالنسبة لمصر أشار الى ضرورة الرجوع الى قانوننا العام وقد جرى الأمر فيه على أن تصدر القوانين النظامية من ولى الامر » . وأرجع عمل جمعية وطنية الى ثورة أو زوال السلطة الشرعية فيها وحلول سلطة مؤقتة محلها كما حدث عام ١٨٨٢ عقب قيام ثورة على العرش دعت الى اغتصاب وضع الدستور لسنا فى مثلها . واشار الى القول ، بأن الدستور اذا لم يكن من وضع جمعية وطنية فان فى وسع ولى الأمر أن يسترده فى أى يوم من الأيام فذكر أن « استرداده بعد ذلك محال اذا أن مجرد صدوره يصبح حقا مكتسبا للأمة » . وستثبت الاحداث فيما بعد انه لوجود الاحتلال بكل مؤسساته المختلفة ورغبة الملك فى الحكم المطلق فقد تعرض الدستور الى التعطيل مرات كثيرة ثم الى تغييره فى عهد اسماعيل صدقى عام ١٩٣٠ لصالح الملكية . ثم أشار رئيس الوزراء الى ما يتردد من الراى ، فى أن الجمعية الوطنية هى الوسيلة الوحيدة للوقوف على رغبات الامة وحاجاتها ، وأن الحكومة تخشى اقامة جمعية وطنية حتى لا تتخذ من القرارات ما لا يتفق مع

ميول الحكومة فى تاليف لجنة تتحكم فى النظام الدستورى ، وان تحـول بين الأمة وبين ابداء رغباتها ، فذكر ان اجتماع جمعية وطنية « سـيسود فيها تلك النزعات وسينقلب العمل فيها الى معارضـة وتهويش » وذكـر ان لوزارته برنامجا وهو وضع الدستور على احدث مبادىء القانون العام وعلى الاخص مبدأ المسئولية الوزارية امام البرلمان وهو محور النظام الدستورى وجوهره ورد ايضا على اتهامه بخروجه عن برنامج وزارة عدلى يكن التى الفها فى مارس ١٩٢١ والتى تضمن برنامجها أن تقوم جمعية وطنية بوضع الدستور ، وكان ثروت عضـوا بها ومقرا برنامجها « أن مهمـة الجمعية الوطنية بحسب ذلك البرنامج لم تكن فى الاصل وضع دستور للبلاد وأنما كانت مهمتها النظر فى الاتفاق الذى تألفت وزارة عدلى باشا للمفاوضة فيه ثم وضع الدستور المبنى على نصوص هذا الاتفاق بعد ذلك فالمهمتان لا تقبلان التجزئة . وكان يجب على الجمعية اذا هى أقرت الاتفـاق ان تراعى فى وضع الدستور ما يكون قد تضمنه من الشروط والقيود . أما اليوم فـان وضع الدستور متقدم على الاتفاق واذا كان لا يبنى عليه فانه يجب على أى حال أن لا يسد الطريق للوصـول اليه » (٢١) . ويمكن القـول ان هذا الاسلوب فى تشكيل لجنة لوضع الدستور حرم الشعب أن يكون الدستور من وضع ممثليه أو نوابه الحقيقين ، وقطعت الوزارة على الشعب تطوره النيابى وحـرمته من ثمرة جهاده ، وابعـدت القوى الوطنيـة المؤثرة عن المشاركة فى وضعه ، وفى نفس الوقت عزل ثروت نفسه عن قوى الشعب التى يمكن أن تقف بجانبه عند اصدار الدستور دون أى تعديل . وفى نفس الجلسة ذكر بعض الاعضاء أن اللجنة ستقوم باعداد مشروع للدستور وآخر للانتخاب ، وتساءلوا هل ذلك سيكون قطعيا أم أن للحكومة حق تعديله او تنقيحه أو رفضه ، وأجاب رئيس الـوزراء ان عمل اللجنة بمثـابة تنوير

---

(٢١) الحكومة المصرية ، لجنة الدستور — مجموعة محاضر اللجنة العامة ، الجلسـة الأولى فى ١١ ابريل ١٩٢٢ .

تسترشد به الحكومة فى وضع الدستور ، مما أدى بعد الى تدخل الملك وتعديل مشروع الدستور الذى ستضعه اللجنة وادى الى تغليب السلطة التنفيذية على التشريعية . وطلب الشيخ بخيت ضرورة عرضه على البرلمان قبل التصديق عليه . وركز عبد اللطيف المكباتى على بعض النقاط الاساسية ، ومنها أن الدستور ليس منحة من الملك كما ذكر رئيس الوزراء ولكنه ثمرة من ثمار جهاد الامة وأن سلطة الامة ومسئولية الوزارة يجب أن تكون بارزة ، وأن يكون الدستور قابلا للتعديل أمام المجلس النيابى . وفى بداية الجلسة الثانية (٢٢) أخذ الاعضاء فى تكوين لجنتين واحدة لوضع الدستور واخرى لوضع قانون الانتخاب ، ولكن أحد الاعضاء ذكر أن القواعد التى سيبنى عليها قانون الانتخاب يتوقف وضعها على معرفة المبادىء التى يؤخذ بها فى وضع الدستور ، واقترح تكوين لجنة واحدة لتحقيق المهمتين ، وقد أيده رئيس اللجنة حيث وجد أن الاغلبية رأت لضبط عملها أن تشكل بادىء الامر لجنة فرعية لوضع المبادىء العامة فاذا فرغت من ذلك قدمت ما انتهت اليه رأيها مع تقرير عنه الى اللجنة العامة ، وبعد بحثه واقراره تشكل لجنة اخرى لوضع مشروع قانون للانتخاب لتسير فى عملها طبقا للمبادىء المقررة وتم انتخاب هذه اللجنة بالاقتراع السرى من ثمانية عشر عضوا (٢٣) . وقد نفى رئيس لجنة الدستور لمراسل صحيفة الاهرام أن هناك مشروعا مقدما من الحكومة (٢٤) . وذكر أن اعضاء اللجنة يعملون بما يمليه عليهم الواجب الوطنى

---

(٢٢) الخميس ١٣ ابريل ١٩٢٢ .

(٢٣) وهم : عبد العزيز فهمى ، توفيق دوس ، عبد الفتاح يحيى ، محمد على علوبة ، احمد حشمت ، على ماهر ، عبد الحميد مصطفى ، أحمد طلعت ، محمد توفيق رفعت ، عبد الحميد بدوى ، عبد اللطيف المكباتى ، على المنزلاوى / الشيخ بخيت ، ابراهيم الهلباوى ، يوسف اصلان ، زكريا نامق ، محمود ابو النصر ، وحسين رشدى رئيس لجنة وضع الدستور .

(٢٤) كان لعبد العزيز فهمى مشروعا ناقشت اللجنة بعض مبادئه للاستفادة به فى اعداد مشروع الدستور جاء ذكره فى الجلسة الخامسة فى ٢٥ ابريل والسادسة عشرة فى ١٣ مايو للجنة الفرعية .

والضمير (٢٥) . وأطلقت عليها الصحف لجنة المبادىء العامة أو لجنة الثمانية عشر .

وقد جرى الصراع فى اللجنة حول وضع الدستور بين ثلاث اتجاهات واضحة المعالم ، الاتجاه الاول « أوتوقراطى ، ومثله انصار الملك فؤاد ، وفى مقدمتهم عبد الحميد مصطفى ، محمود أبو النصر ، عبد الحميد بدوى ، محمد توفيق رفعت وزكريا نامق وقد رأى هذا الفريق » أن البلاد ولم تبلغ بعد من التعليم العام مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح من جماح الأهواء الحزبية ، وخاصة بعد الذى رآه من انقسام الامة المصرية واتجاه الكثرة الى سياسة ليس بينها وبين الواقع الملموس أى صلة (٢٦) ومن افكارهم ، لممثلو الشعب مشاركة الملك فقط فى السلطة التشريعية وان يستمر الملك جزءا من السلطة التشريعية ، وله الحق فى حل مجلس النواب للموازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لان الاستبداد فى رأيهم ربما يأتى من جانب السلطة التشريعية ، فقد تتأثر الهيئة بالشهوات أو بمؤثرات خارجية أى أنهم حريصون على أن يملك الملك ويحكم فى نفس الوقت والاتجاه الثانى يمكن أن يطلق عليه جماعة « الملكيين المعتدلين » ومثله انصار حكومة ثروت وفى مقدمتهم حسين رشدى ، عبد العزيز فهمى ، على المنزلاوى ، محمد على ، اليأس عوض وحسن عبد الرازق ، ومع اتجاه فكرهم فى أن الامة مصدر السلطات الا أن افكارهم لم تكن على نمط واحد وكانت على درجات متفاوتة حسب الموضوعات المطروحة للمناقشة ومع حرصهم على مشاركة الملك السلطة فكانوا حريصين على الحقوق الملكية وايدوها فى اللجنة ، وكان حسين رشدى مع اقراره بالحريات العامة يبدو فى جانب التسليم بحقوق معينة للملك حتى لا تقوم عقبات من صاحب العرش فى التصديق

---

(٢٥) الأهرام فى ٢٢ أبريل ١٩٢٢ .

(٢٦) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ص ١٣٧ .

على مشروع اللجنــة ، وكان هذا الاتجـاه هو اتجـاه ثروت فى وضــع الدستور (٢٧) . والاتجاه الثالث يمكن أن يطلق عليه «الملكية الدستورية» حريص على بروز الامة مصدر السلطات والمسئولية الوزارية ، ومبدأ فصل السلطات ومثله فى اللجنة عدد قليل من الاعضاء وهم على ماهر ، عبد اللطيف المكباتى والشيخ محمد بخيت يؤيده أحيانا بعض أعضاء الاتجاه الثانى فى بعض الموضوعات الثانوية . وبوجه عام كانت أغلبية اعضاء لجنة الدستور من كبار الملاك الزراعيين ولذا سنجد أن الفكرة القومية الليبرالية ، سيكون لها أثر فى وضع الدستور ، فى الاقرار بالحـريات العامة ، حرية الـرأى وأصدار الصحف ، حرية الاجتماع ، حرية العقيدة الدينية ، وحق التملك، وحرية التعامل فى مجموعة من المؤسسـات ، كتعـدد الاحـزاب وأقامة البرلمان ومجلس وزراء مسئول أمام البرلمان ، وحق المعارضة (٢٨) .

وقد ناقشت لجنة وضع الدسـتور عـدة قضايا ، منها القضـايا الدستورية واهمها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وتعديل الدستور، وبالنسبة للسلطة التنفيذية نلحظ ان الملك كان حريص على متابعة ما كان يجرى داخل اللجنة ، ورغم ان لجنة وضع الدستور أقرت أن يتولى الملك السلطة التنفيذية فى الحدود المقررة فى هذا الدستور الا أن اللجنة أشركته فى التشريع عن طريق التصديق على القوانين واصدارها ، اذ نصت على أن الملك يصدق على القوانين ويصدرها ويضع اللوائح اللازمة لتنفيذها فى حدود القوانين (٢٩) رغم حرص الذين يمثلون الاتجاه الثالث باللجنـة على حصر السلطة التشريعية فى البرلمان خوفا من عدم تصديق الملك على القوانين لدرجة أن وصف أحدهم ذلك الحق بأنه تنظيم للاستبداد لان الامة

---

(٢٧) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ و ص ١٣٨ .

(٢٨) الكاتب العربى ، العـدد ١٢١ يونيو ١٩٧١ — البورجوازية والدســتور بقلم د. عبد الكريم أحمد ، ص ١١ .

(٢٩) الجلسة الثامنة للجنة الفرعية فى ٢٩ ابريل ١٩٢٢ .

هى مصدر السلطات (٣٠) . ورأى الفريق الاول والثانى « أن ينص على أن الملك هو الذى يدعو البرلمان الى الاجتمـاع وله تأجيل انعقاده وحـل مجلس النواب ومع ذلك فلا يجوز ان يزيد التأجيل على شهر ولا ان يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين » (٣١) . فاعترض الفريق الثالث « الملكى الدستورى » على أن يكون للملك سلطة تعطيل انعقـاد البرلمان ، واقترح عبد العزيز فهمى أن يجتمع المجلس فى مواعيد محددة من تلقاء نفسه فى الادوار العادية . وعدل النص على أن يقتصر حق الملك على الدعوة الى الاجتماع غير العادى (٣٢) . وعلى ذلك لا يتحكم الملك فى اجتمـاع البرلمـان ويصبح اجتمـاعه حسب القـانون . كما حـدث واجتمع البرلمـان فيمـا بعـد عام ١٩٢٥ بفندق الكونتننتال . وعلل بعض اعضاء الفريقين الاول والثانى ، حق الملك فى تأجيل البرلمان حتى يمكن التفادى من حل مجلس النواب وأن يكون فى وسـع النواب أن يتداولوا مع ناخبيهم الامر . واذا انتهى الامر بحل مجلس النواب يجب أن يحدد فى أمر الحل ميعاد لاجراء انتخابات المجلس الجديد ، فاذا انتخب المجلس الجديد فلا يجوز حله لنفس السبب الذى حـل من أجله المجلس الاول واعترف بهذا الحق للملك كما رأى البعض حتى لا تسـتبد الهيئـة التشريعية بالامـر اسـتبدادا قد لا يكـون أقـل من اسـتبداد الهيئـة التنفيذية (٣٣) . واتفق على ان يصدر الملك مراسيم لها قوة القانون عنـد الضرورة فى فترة العطلة بين أدوار الانعقاد على شرط عرض هذه المراسيم على البرلمان فى أول اجتماع له وأن يرتب الملك المصـالح العمومية ويعين ويعزل جميع الموظفين الملكيين والعسكريين ويمنح الرتب وأن يكون له حق

---

(٣٠) الجلسة العاشرة ، للجنة العامة فى ١٠ يونيو ١٩٢٢ .

(٣١) الجلسة الثامنة للجنة الفرعية فى ٢٩ ابريل .

(٣٢) الجلسة السابقة .

(٣٣) الجلسة الثانية عشرة للجنة الفرعية فى ٦ مايو .

صك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة واعلان الاحكام العرفية وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين (٣٤) . وعندما اقترح رئيس اللجنة النص على أن « الملك يباشر سلطته مع مجلس وزرائه وبواسطته » اعترض احد أعضاء الفريق الثالث (المكباتى) على كلمة (مع) على أن لا يرأس الملك الوزارة لتفادى تدخله ومنع تأثيره . وتقرر بالاغلبية قبول الاقتراح لوجود المسئولية الوزارية (٣٥) . الا ان عبد العزيز فهمى أعاد مناقشة الاقتراح السابق ورأى أن هذا المبدأ يجعل الدستور عديم القيمة، وأن تدخل الملك فى أعمال مجلس الوزراء يجعل الوزارة آلة فى يده ورأى أن يكون الملك بعيدا بالفعل عن مباشرة أعمال الحكومة وأن يكون فوق الاحزاب، يملك ولا يحكم ولهذا اقترح حذف كلمة « مع » من النص وتقرر بالاجماع حذفها وأصبحت « الملك يباشر سلطته بواسطة الوزراء » (٣٦) واتفق على أن يعين الملك وزراءه ويقيلهم وتقرر ان لا يكون الامراء وزراء (٣٧) .

ولما اقترح رئيس اللجنة « أن كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائيا أو لم يصدق عليه الملك ولم يرده للبرلمان لاعادة النظر فيه فلا يجوز أن ينظر مرة ثانية فى دور الانعقاد نفسه . فاذا تجدد القانون الذى لم يصدق عليه الملك فى دور انعقاد آخر فاما ان يصدق الملك على القانون أو يحل المجلس » ثار حوله جدل ونقاش كثير مما أدى الى تعديله ، حرص فيه الفريق الثالث على المحافظة على سلطة الامة وعدم استبداد السلطة التنفيذية على أساس القاعدة الدستورية الصحيحة المبينة على مبدأ فصل السلطات التى تقضى بأن القانون متى اقره البرلمان تحتم صدوره والعمل به ، لأن اللجنة قررت فى صدر مشروع الدستور أن الامة مصدر السلطات

---

(٣٤) الجلسة الثامنة للجنة الفرعية فى ٢٩ ابريل .

(٣٥) الجلسة السابقة .

(٣٦) الجلسة الحادية عشرة للجنة الفرعية فى ٥ مايو .

(٣٧) الجلسة الثامنة للجنة الفرعية فى ٢٩ ابريل .

وبين أن الاقتراح أعطى للملك حقوقا كبيرة ومتعددة ليست متفقة مع سلطة الامة ، وهي عدم تصديق الملك وتعطيل القانون سنة ، واعتبر الاقتراح وسيلة لهدم مبدأ سلطة الامة وتنظيم الاستبداد ، واقترح التصديق بمجرد موافقة المجلسين . في حين رأى الفريق الاول الاوتوقراطى المتعصب للحقوق الملكية أن الملك لا يمكن ان يجلس على العرش ويخضع حتما لراى البرلمان ويجب ان يحفظ سلطانه مع حفظ سلطة الامة ، واتهم الفريق الثالث بأن قواعده هي قواعد النظام الجمهورى ، وان الاستبداد يأتى ايضا من جانب السلطة التشريعية فقد تتأثر بالشهوات أو بمؤثرات خارجية . ثم اقتراح احد اعضاء الفريق الثانى ان يرد القانون الى المجلسين فى مدة اقصاها شهر فى حالة عدم التصديق فاذا وافق البرلمان عليه فى المرة الثانية بأغلبية الثلثين من أعضاء كل من المجلسين هنا وجب ان يصدر القانون فاعترض عليه الفريق الثالث بحجة ان لثلث أعضاء احد المجلسين (ويقصد المعينين فى مجلس الشيوخ) أن يشل القوانين الى الابد وبذلك تتحكم الأقلية فى الأكثرية واستمرت المناقشة فى هذا الاقتراح أربع جلسات (٣٨) . حتى انتهوا الى اقتراح قدمه توفيق دوس وهو كلّ مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان فى بحر شهر مشفوعا بالاسباب التى أدت الى عدم التصديق ، فاذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثى أعضاء كل من المجلسين وجب انفاذه ، واذا لم يرد البرلمان فى بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب انفاذه ، أما اذا رد الى البرلمان وحاز أغلبية عادية ولكنها أقل من الثلثين تأجل نظر القانون الى دور انعقاد آخر فاذا أقره البرلمان بأغلبية عادية نفذ القانون (٣٩) . ولا شك أن فى هذا تخفيفا من سلطة الملك التى كانت له فى المشروع الأصلى فى حل المجلس وأقرت اللجنة أن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان ليتناسب ذلك مع ما قررته اللجنة

---

(٣٨) فى الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية فى ١٣ مايو والجلسة العاشرة والحادية عشر والثانية عشر للجنة العامة فى ١٣ و ١٩ و ٢٠ يونيو ١٩٢٢ .

(٣٩) الجلسة الثالثة عشرة للجنة العامة فى ٢١ يونيو ١٩٢٢ .

من أن السودان جزء من مصر تحت سيادتها وخاضع لملكها (٤٠) .

وبالنسبة للوزراء اتفق على أن جميع القوانين واوامر الملك المتعلقة بشئون الحكومة لا تكون نافذة المفعول الا اذا كان موقعا عليها من رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين وأن الوزراء مسئولون بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للأمة ، وأن أوامر الملك شفهية كانت أو كتابية لا يمكن بحال من الاحوال ان تخلى الوزراء أو غيرهم من موظفى الحكومة من المسئولية ولا يكون للوزراء رأى محدود فى مداولات اى المجلسين الا اذا كانوا من أعضائه ولهم دائما حق حضور المجلسين والكلام والدفاع أو ارسال من ينوب عنهم من كبار موظفى دواوينهم ، ولكل مجلس حق الزام حضور الوزراء لجلساته (٤١) . وتقرر بأغلبية الآراء أن تنشأ محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم على أن تتكون من أعضاء من مجلس الشيوخ ومن كبار رجال القضاء (٤٢) . وعندما اقترح رئيس اللجنة « اذا أعلن المجلس عدم ثقته بالوزارة ورفعت استقالتها الى الملك فانه له حق رفضها » . وفى هذه الحالة يستعمل الملك حقه فى حل مجلس النواب بعد أخذ رأى الوزارة (٤٣) . رأى الفريق الثالث ان تستقيل الوزارة اذا فقدت ثقة المجلس حتى يتمكن المجلس من العمل بحرية تامة دون تهديد بالحل ولا يحل المجلس الا لسبب جوهرى وحجته ان هذا الأسلوب من جهة سيجعل من المستحيل الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة وتعطيل حرية المجلس ، ومن جهة أخرى فان الأمة هى مصدر السلطات والمجلس هو النائب عن الأمة ، وأنه لا يريد ان يحرم الملك من حق حل المجلس وانما يمكن قبول الحل اذا حدث خلاف حول قانون اقره المجلس ورفضه الملك أو حول مسألة معينة ، أما اذا كان الخلاف لامور غير معينة

---

(٤٠) الجلسة الثانية عشرة للجنة الفرعية فى ٦ مايو .

(٤١) الجلسة الثامنة للجنة الفرعية فى ٢٩ ابريل .

(٤٢) الجلسة العاشرة للجنة الفرعية فى ٣ مايو .

(٤٣) الجلسة الثالثة عشرة للجنة الفرعية فى ٧ مايو .

فلا يجوز حل المجلس مطلقا لانه فى هذه الحالة لا يكون امام الأمة شىء يراد استفتاؤها فيه . وتساءل احدهم هل يوجد فى بلد دستورى ان اقترع على عدم الثقة بالوزارة وحل المجلس (٤٤) . أما الفريق الاوتوقراطى فقد رأى أن للملك أن يقبل الاستقالة وله الا يقبلها ويحل المجلس . وقد أيدهم الفريق الثانى واشار احدهم وهو محمد على علوبة الى أن يكون حل مجلس النواب مقيدا بأخذ راى مجلس الشيوخ . وانتهت المناقشة باقتراح قدمه أحد أعضاء الفريق الاوتوقراطى وهو « أن الأصل فى عدم الثقة استقالة الوزارة وقبول تلك الاستقالة الا أنه يجوز بطريقة استثنائية الرجوع الى راى الأمة اذا ما ظهر أن المجلس لا يعبر فى عدم الثقة عن راى «الامة» (٤٥) وكان لهذا القرار وهو جواز بقاء الوزارة مع تقرير مجلس النواب عدم الثقة بها وحل المجلس اثر سىء فى التطبيق ، اذ سيكون سيفا مسلطا على رقاب أعضاء المجلس وسيتيح للملك ولحكومات الاقلية البرلمانية فرصة حل المجلس وتعطيل نمو الحياة الدستورية ، وفى نفس الوقت ضرب القوى الوطنية . واتفق لتقرير عدم الثقة بالوزارة الاغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، وذلك لا يكون الا بعد طلب ايضاح قبل الجلسة بثمانية أيام حتى تتمكن الوزارة من تقديم ما لديها من بيانات وايضاحات (٤٦) .

وبخصوص السلطة التشريعية كان أول ما اقرر أن السلطة التشريعية يقوم بها الملك (٤٧) والبرلمان ولكن الفريق الثالث اقترح حصر السلطة التشريعية فى البرلمان فقط ، وضرورة تصديق الملك على ما يقرره المجلسان احتراما لمبدأ فصل السلطات ، وعلى اساس استمرار اتصال أعضاء المجلسين بجماهير الشعب ، والعمل على تحقيق أهدافهم ، وحتى لا يحدث خلاف بين

---

(٤٤) الجلسة الخامسة عشرة للجنة الفرعية فى ١٢ مايو ، والجلسة الواحدة والعشرين للجنة العامة فى ١٧ أغسطس .

(٤٥) الجلسة الواحدة والعشرين للجنة العامة فى ١٧ أغسطس ١٩٢٢ .

(٤٦) تقرير لجنة المبادىء العامة .

(٤٧) الجلسة الأولى للجنة الفرعية فى ١٩ ابريل ١٩٢٢ .

السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية . ورفض الفريقان الأخران اتجاه الفريق الثالث وهم الاغلبية فى اللجنة مع تعليق عبد العزيز فهمى ، وهو المشرع الذى برز فكره ونشاطه فى اللجنة « ان اشتراك الملك ضرورى ولكنه يخشى نتائج هذه القاعدة أى من جواز عدم التصديق » وتقرر بالاغلبية بقاء النص كما هو (٤٨) . وتقرر بالاجماع ان يشكل البرلمان من هيئتين وأن يكون أعضاء الهيئة الاولى كلها بالانتخاب ويسمى « مجلس النواب (٤٩) » وعللت لجنة المبادىء العامة ذلك فى تقريرها بان الهيئة التشريعية بطبيعة نيابتها عن الأمة ميالة الى الاعتداء على السلطات الأخرى فاذا كانت محصورة فى مجلس واحد استبدت بتلك السلطات استبدادا سيء الأثر ، أما تداولها فى مجلسين فيكفل زوال هذا الاستبداد وعدم اضطراب العلاقات بين هيئات الحكومة (٥٠) . ودعت صحيفة الاخبار الى الاكتفاء بمجلس واحد حتى لا يحدث شقاق بين المجلسين وفوق ذلك فان التعيين فى مجلس الشيوخ سيجعله أداة فى يد السلطة التنفيذية تعطل به أعمال وقرارات مجلس النواب (٥١) ، ورأى أحد الأعضاء أن تأليف البرلمان من مجلسين اضاعة للوقت وتعطيل للأعمال ، واقترح أن يؤلف البرلمان من مجلس واحد ، وأن يضم أعضاء من الفئات التى ينتخب منها أعضاء مجلس الشيوخ فيكون فى وجودهم ما يغنى عن ايجاد مجلس ثان . وتقرر بقاء نظام المجلسين لأن مجلس الشيوخ اعتبر ملطفا لمجلس النواب (٥٢) .

وبالنسبة للمجلس الثانى اتفق بأغلبية الآراء أن يكون « مجلس الشيوخ » ، ولكن أعضاء اللجنة اختلفوا فى عدده ، وفى نسبة المعينين الى المنتخبين ومال الفريق الثالث (٥٣) الى زيادة عدد المنتخبين بان يكونوا ثلاثة

---

(٤٨) الجلسة الخامسة ، للجنة العامة فى ٤ يونيو .

(٤٩) الجلسة الاولى للجنة الفرعية فى ١٩ ابريل ١٩٢٢ .

(٥٠) تقرير لجنة المبادىء العامة .

(٥١) الاخبار فى ٢ مايو ٢٢ (مجلس أو مجلسان لامين الرافعى) .

(٥٢) الجلسة الخامسة للجنة العامة فى ٤ يونيو . والرأى للعضو منصور يوسف .

(٥٣) على ماهر ، عبد اللطيف المكباتى ، وشاركهما فى هذا الرأى محمد على علوبة .

ارباع المجلس او ثلثيه ، وفى حين مال الفريق الاوتوقراطى الى جعله كلـــه من المعينين او تساوى عدد المعينين والمنتخبين ، وحجتهم فى ذلك حتى لا يكون صورة لمجلس النواب . واقترح الفريق الثانى أن يكون المعينون نصـــف المنتخبين او اكثر بقليل . وبعد مناقشات طويلة اتفق اغلبية الآراء ان يؤلف مجلس الشيوخ من ثمانين عضوا على أن يكون عدد المعينين ثلاثين والمنتخبين خمسين عضوا مع ملاحظة ان يترك الأمر الى اللجنة العامة باستثناء ان يكون نصفه بالتعيين فى المدة الأولى ، واتفق على ان لا يقل عمر العضو عن أربعين سنة ، وأن تكون مدة العضوية عشر سنوات ، واقترح رئيس اللجنة ان يكون أعضاء هذا المجلس سواء المعينين أو المنتخبين من الفئات العليا (٥٤) ، وتقرر قبول هذا الاقتراح (٥٥) بالاغلبية مع تعرضه للنقد على أساس انه دو نزعة رجعية . ثم دارت المناقشة من جديد حول عدد مجلس الشـــيوخ ، وعدد المعينين منه ، وتقرر بالاغلبية أن يكون عدد أعضاء مجلس الشـــيوخ نصف عدد أعضاء مجلس النواب ، ولم تتغير نسبة عدد المعينين وعـــددهم ثلاثون عضوا . واتضح من المناقشة أن الهدف من اللجوء الى التعيين فى مجلس الشيوخ هو تمثيل الاقليات من الوان مختلفة دينيـــة أو عنصرية ، وبعض الكفاءات الأخرى ، حتى يمكن سد بعض مواضع النقص فى هـــذا

---

(٥٤) وهذه هى الفئات بعد تعديل اللجنة العامة لها باضافة بعض الفئات اليها : —

١ — الامراء ٢ — الوزراء ٣ — الممثلون السياسيون

٤ — رؤساء مجلس النواب ٥ — كبار العلماء والرؤساء الروحانيون .

٦ — وكلاء الوزارات ٧ — رؤساء محكمة الاستئناف .

٨ — النواب العموميون ٩ — مستشارو الاستئناف ١٠ — نقباء المحامين .

١١ — نقباء المهن الحرة ١٢ — رؤساء المصالح العامة .

١٣ — المديرون والمحافظون من الدرجة الاولى سواء الحاليون أو السابقون .

١٤ — كبار الضباط من رتبة لواء فصاعدا ١٥ — النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة

١٦ — كبار الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن (١٥٠ جنيها فى العام) .

١٧ — كبار التجار وكبار رجال الصناعة وكبار اصحاب المهن الحرة من لا يقل دخلهم السنوى عن ١٥٠٠ جم .

(٥٥) الجلسة الثانية للجنة الفرعية فى ٢٠ ابريل ١٩٢٢ .

الجانب (٥٦) . واقترح المكباتى أن يحسن عضو مجلس الشيوخ القـراءة والكتابة ولكن أبو النصر اعترض بشدة وقال « انما ينتخب مجلس الشيوخ من فئات معينة ، ثم هم بعد ذلك صفوة الأمة وخلاصة ذوى الرأى والعـلم والحسب فيها ، فأى فضيحة من أن نشترط فى هؤلاء احسان القراءة والكتابة، ووافقت اللجنة على رأيه (٥٧) . ثم أثيرت هذه المسألة مرة أخرى حيث رأى البعض أن ينص على أن يحسن العضو القراءة والكتابة (٥٨) ، وتقرر بقاء النص كما هو (٥٩) ، وهكذا لم ينص على أن يحسن العضو القراءة والكتابة ولكن روح المناقشة دلت على أنه اذا لم يحسنها العضو يلغى انتخابه ولكن عند التطبيق نفذ نص الدستور لاروحه ، وأتيح لعضو يجهل القراءة والكتابة دخول المجلس فى برلمان ١٩٢٤ . واقترح المكباتى اخراج الأمراء من المجلس بحجة تأثر الناس فى البلاد الشرقية بالالقاب ، ومن أجل الحرص على تنمية روح الديمقراطية والحرية وتقرر بالاغلبية اجازة تعيينهم بالمجلس ككونهم اعيانا أو ملاكا مصريين حتى لا يحرمون من مصريتهم وحقوقهم السياسية (٦٠). واقترح رئيس اللجنة ان يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعـرض أسماؤهم على الملك ليختار من بينهم رئيسا للمجلس وينتخب المجلس وكيلين واعترض الفريق الثالث على الاقتراح على اعتبار انه تدخل من الملك وتحكم فى الانتخابات الداخلية للمجلس فى حين رأى الفريقان الآخران المؤيدان للحقوق الملكية ان المسألة عادية لان المجلس يتكون من منتخبين ومعينين . وتقـرر بالاغلبية الموافقة على الاقتراح (٦١) . وتقرر أن يكون لكل مائة وثمانين الف من السكان شيخ واحد (٦٢) .

---

(٥٦) الجلسة الثامنة للجنة العامة فى ١٢ يونيو .

(٥٧) الجلسة السابقة .

(٥٨) الجلسة خمسة وثلاثون للجنة العامة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٢ .

(٥٩) الجلسة ستة وثلاثون للجنة العامة فى أكتوبر ١٩٢٢ .

(٦٠) الجلسة الثالثة للجنة الفرعية فى ٢١ ابريل .

(٦١) الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية فى ١٣ مايو (عبد اللطيف المكباتى وعـلى ماهر وأيدهما عبد العزيز فهمى) .

(٦٢) الجلسة تسعة وعشرون للجنة العامة فى ٢٨ أغسطس ١٩٢٢ .

وبالنسبة لمجلس النواب اتفق على ان يكون كله بالانتخاب لانه يمثل الأمة كلها ، واستقر الرأى على أن يكون لكل ستين الف من السكان نائب واحد وعلى أن تكون مدة العضوية للمجلس خمس سنوات (٦٣) . واخذت اللجنة باقتراح أن يكون الحد الأدنى لسن العضو المرشح للنيابة ثلاثين عاما. لان البلاد الشرقية يغلب عليها العاطفة ، وان مركز البلاد السياسى من الدقة والخطورة بحيث يحتاج الى روية وأن الأمر فى مصر مختلف عن اوربا من حيث تربية الأوربيين السياسية الطويلة وانتشار الآراء الاجتماعية بينهم . واشترط ان يحسن العضو القراءة والكتابة ، وأن تكون المسئولية الوزارية امامه (٦٤) . واتفق على انه اذا حل مجلس النواب لسبب فلا يجوز حل المجلس الجديد لنفس السبب الذى حل من أجله المجلس الأول ، وأن يحدد فى أمر الحل ميعاد لاجراء انتخابات للمجلس الجديد (٦٥) . وفسر حل مجلس النواب على أنه أحد سبل الموازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وحق اقرته دساتير الأمم ذات النظام البرلمانى كافة فقد يقع الخلاف بين مجلس النواب والسلطة التنفيذية أو بين المجلسين ، وقد تنقسم الأحزاب فى المجلس الى فئات متعددة يتعذر معها قيام الاغلبية المتجانسة الثابتة التى لا يستغنى عنها فى انتظام العمل . ولكنه يجب أن يشتمل على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى عشرة الأيام التالية لتمام الانتخابات (٦٦) . واتفق أن ينتخب مجلس النواب ابتداء نيابته رئيسا له ووكيلين من بين أعضائه .

وتناقش الأعضاء فى اختصاص المجلسين ، وتقرر بالاغلبية الموافقة على ان الأصل أن يكون المجلسان متساويين فى الاختصاص (٦٧) . بمعنى

---

(٦٣) الجلسة السادسة عشر للجنة الفرعية فى ١٣ مايو .

(٦٤) الجلسة الرابعة للجنة الفرعية فى ٢٤ ابريل ١٩٢٢ ، لجنة الدستور ، تقرير لجنة المبادىء العامة .

(٦٥) اللجنة الثانية عشرة للجنة الفرعية فى ٦ مايو .

(٦٦) تقرير اللجنة العامة الذى قدمته لجنة الدستور للحكومة فى مشروع الدستور .

(٦٧) الجلسة الرابعة للجنة الفرعية فى ٢٤ ابريل .

أن القانون لا ينفذ الا اذا صدق عليه المجلسان ولهذا رفض اقتراح لرئيس اللجنة ينص على تقديم مشروعات الحكومة أولا على مجلس النواب حتى يكون له افضلية على مجلس الشيوخ (٦٨) واعترض على ماهر على تساوى المجلسين فى الاختصاص على أساس أن مجلس الشيوخ انشىء ليكون ملطفا بين الهيئتين التنفيذية ومجلس النواب ، ولاختلافهما فى العدد وطريقة الانتخاب وبعد مجلس الشيوخ عن الجماهير ، ولكن تقرر بقاء النص كما هو (٦٩) . وتقرر أن يكون لكل من المجلسين الحق فى اقتراح القوانين (٧٠) وأن يكون حق تقرير عدم الثقة بالوزارة لمجلس النواب وحده ، لأن المجلس كله بالانتخاب أى هو الممثل للأمة مباشرة ، ولأن أعضاء مجلس الشيوخ أقرب الى مناصب الوزارة ويخشى أن يكثروا من سقوط الوزارات ، ولأن مجلس الشيوخ لا يمكن حله (٧١) . واتفق أنه من حق كل عضو من أعضاء البرلمان توجيه أسئلة واستجوابات للوزراء حسب اللائحة الداخلية (٧٢) . وأن تكون أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فاذا اجتمع احدهما فى غير الزمن القانونى فاجتماعه غير شرعى وأعماله باطلة ، وتكون جلسات المجلسين علنية ويجوز عقدها سرية بناء على طلب من الحكومة أو عشرة من الاعضاء (٧٣) ويكون انعقاد كل من المجلسين صحيحا اذا حضر الجلسة اكثر من نصف الأعضاء (٧٤) . فاذا اجتمع العدد الذى يصح به الانعقاد تكون القرارات بالاغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين مع اشتراط اغلبية خاصة فى مسائل معينة (٧٥) .

وبخصوص تعديل الدستور ، اقترح رئيس اللجنة ان « كل تفسير او

---

(٦٨) الجلسة الخامسة للجنة الفرعية فى ٢٥ ابريل .

(٦٩) الجلسة العاشرة للجنة العامة فى ١٣ يونيو .

(٧٠) الجلسة الخامسة ، للجنة الفرعية فى ٢٥ ابريل ١٩٢٢ .

(٧١) الجلسة السادسة للجنة الفرعية فى ٢٧ ابريل ١٩٢٢ .

(٧٢) الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية فى ١٣ مايو ١٩٢٢ .

(٧٣) الجلسة السابقة .

(٧٤) الجلسة الحادية عشرة للجنة الفرعية فى ٥ مايو ١٩٢٢ .

(٧٥) الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية فى ١٣ مايو ١٩٢٢ .

تعديل لنص من نصوصه وكل اضافة عليه لا يصح اجراؤها الا بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلسين وهما مجتمعان بهيئة جمعية وطنية تحت رئاسة رئيس مجلس الشيوخ وأن يكون هذا حقا للحكومة والمجلسين » . واقترح الفريق الثالث الحق المطلق للمجلسين فى أول اجتماع لهما ، النظر فى كل احكام الدستور وتعديل ما يريان تعديله من أحكامه بدون اشتراط اغلبية خاصة والاكتفاء باشتراط حضور ثلاثة ارباع كل من المجلسين حتى تسمح الحكومة أن يكون للأمة رأى فى وضع دستورها ، وقد أيده بعض اعضاء الفريق الثانى (٧٦) فى ضرورة عرض الدستور على المجلسين واتخاذ القرارات بالاغلبية المطلقة لمجموع الحاضرين مع ابعاد العرش وقانون الوراثة والتعهدات الدولية من المناقشة . ورأى الفريق الثالث عدم اعطاء الدستور صفة القانون الا اذا صادق عليه البرلمان بعد اجتماع المجلسين بصفة جمعية مؤسسة ، ولكن الفريق الأول الاوتوقراطى ، اعترض على ذلك ورأى أن اللجنة مكلفة بوضع مشروع دستور ، وحتى اذا اخذت الحكومة على نفسها مسئولية اصداره ، أصبح القانون نافذا فى البلاد ورفض أن تقر الدستور جمعية وطنية (٧٧) . وفى الجلسة التالية اعترض الفريق الثالث على الاكثار من القيود التى تحد من تعديل الدستور (٧٨) . ثم وافقت اللجنة على أن يكون التفسير والتعديل بناء على اقتراح أحد المجلسين أو الحكومة وأن يكون على مرحلتين ، ففى المرحلة الأولى ينظر فى جواز التعديل وحصر نقاطه ، وفى المرحلة الثانية يفصل فى موضوع التعديل الذى تقرر نظره ، ويعرض اقتراح التعديل على كل من المجلسين منفردا فاذا أقرها كل منهما بالاغلبية المطلقة ، وهى نصف عدد أعضائه زائدا واحدا اجتمع المجلسان على هيئة مؤتمر للفصل فى موضوع التعديل واشترط لصحة قرارات المؤتمر توفر الاغلبية المطلقة لأعضائه جميعا . ويرفع التعديل بعد ذلك الى الملك للمصادقة

(٧٦) توفيق دوس وعبد العزيز فهمى وابراهيم الهلباوى .

(٧٧) الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية فى ١٣ مايو ١٩٢٢ .

(٧٨) الجلسة السابعة عشرة للجنة الفرعية فى ١٩ مايو .

عليه (٧٩) . ثم أعاد الفريق الثالث المناقشة فى تعديل الدستور ، ولكن تقرر بالاغلبية بقاء النص كما هو (٨٠) .

واتفق على وجوب تقديم الميزانية أولا على مجلس النواب قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . وأن يستمر فى نظرها حتى يفرغ منها وتقرر بالاغلبية عند الخلاف بين المجلسين على مسائل الميزانية أن يبق القديم على قدمه ولكن اتفق ان يحل الخلاف فى الخمس سنين الأولى باجتماع المجلسين مع عدم تعرض البرلمان للديون العمومية ولا للالتزامات المالية الناشئة عن تعهدات دولية (٨١) . واعترض بعض الأعضاء (٨٢) وهم من كبار الملاك الزراعيين على حق اقتراح الضرائب لمجلس النواب وخصوصا بعد أن تقرر مبدأ الانتخابات لأعضاء مجلس النواب من غير اشتراط النصاب المالى ، وتخوفوا من وجود مجلس به أغلبية اشتراكية فيسرف فى فرض ضرائب جديد ولهذا تقرر « وانشاء الضرائب أو زيادتها لا يكون الا بناء على اقتراح من الحكومة » (٨٣) وتمكن كبار الملاك الزراعيين وهم أغلبية بالمجلس حرمان مجلس النواب حق انشاء ضرائب جديدة .

وبخصوص السلطة القضائية ، اتفق على أن « المحاكم مستقلة لا سلطان على رجالهم فى قضائهم بغير القانون وليس لاية سلطة فى الحكومة التدخل فى شئونهم وتقرر أيضا » عدم قابلية القضاة للعزل أو النقل ، وأن يكون ذلك على الكيفية التى يقررها القانون (٨٤) .

ومن أهم القضايا الاجتماعية التى ناقشتها لجنة وضع الدستور ، نظرية التمثيل الطائفى وقد ناقشها أعضاء لجنة الدستور بأسلوب وطنى

---

(٧٩) الجلسة الثامنة عشرة للجنة الفرعية فى ٢٠ مايو .

(٨٠) الجلسة الثامنة عشر للجنة العامة فى ١٤ اغسطس ١٩٢٢ .

(٨١) الجلسة السابعة للجنة الفرعية فى ٢٨ ابريل ١٩٢٢ .

(٨٢) عبد الحميد مصطفى ، منصور يوسف ، على المنزلاوى ، زكريا نامق .

(٨٣) الجلسة السادسة عشرة للجنة العامة فى ١١ اغسطس .

(٨٤) الجلسة التاسعة للجنة الفرعية فى ٢ مايو ١٩٢٢ .

حرصا على وحدة الشعب . ولهذا اقترح رئيس لجنة وضع الدستور حرية العقيدة والمساواة امام القانون لجميع سكان مصر دون تمييز جنسي أو لغوى أو دينى ، حتى يكفل الدستور المساواة للجميع دون أى تمييز ، وحتى يسد الذرائع امام أى ادعاء بريطانى فأثار العضو توفيق دوس مسألة الاقليات واقترح تمثيلهم النيابى لسببين الأول سياسى والثانى قانونى ، أما عن السبب الأول فهو عدم اعطاء أجنبى يدعى حق التدخل فى شئون مصر الداخلية باسم حماية الأقليات (حيث احتفظت انجلترا بحقها فى حماية الأقليات فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢) والثانى أن يكون بين النواب خبراء عن الطوائف المختلفة، حتى لا تعرض مسائل على البرلمان تضيع فيها مصلحة الاقلية عن حسن نية . فاعترض عبد الحميد بدوى على فكرة تمثيل الأقليات وعن السبب السياسى ذهب الى أن التدخل لحماية الأقليات مقصور على طلب حفظ الحقوق العامة للأقليات ، أما عن السبب المحلى فانه يستنكر تقسيم المجلس الى طوائف على أساس وجود صلة بين المجلس وبين الرأى العام ورغباته، ولم يفكر أحد فى تمثيل الأقليات منذ وجد النظام النيابى ، وبجانب ذلك فان النائب يمثل الأمة كلها ، وأن الفارق الدينى أخذ يضعف ولن يطول عليه الزمن حتى ينمحى فى العلاقات الاجتماعية . وذكر ان الهدف هو اقامة سياسة قومية خالصة وان تحتفظ بالوحدة القومية ، وعدم شطر الأمة بين اكثرية واقليات (٨٥) . وفى الجلسة التالية دار نقاش بين العضوين السابقين دوس وبدوى وأخذ كل منهما يؤيد اقتراحه ، وذكر عبد العزيز فهمى « أنه لو أعطى هذا الامتياز لانقسمت البلد انقساما مستمرا مع أن المراد هو احياء الديمقراطية (٨٦) » واقرت اللجنة الفرعية فى تقريرها أن تمثيل الأقليات الجنسية أو الدينية بدعة وأن التمثيل النسبى قائم على معنى الأحزاب السياسية ووجوب تمثيلها يتكافأ مع قوة انصارها حتى تجتمع المنازع

---

(٨٥) الجلسة الثالثة عشرة للجنة الفرعية فى ٧ مايو .

(٨٦) الجلسة الرابعة عشرة للجنة الفرعية فى ١١ مايو .

السياسية فى مجلس النواب حسب قواتها الصحيحة وان تمثيل الاقليات الدينية منافيا لقاعدة المساواة أمام القانون وافتئات على القواعد الديمقراطية وذلك يجعل اللجنة غير مختصة بتقريره . فوق ذلك انه ينافى المصلحة العامة لنقضه للقاعدة الدستورية لان العضو نائب عن الأمة لا عن جزء أو طائفة دينية ولانه يفرق بين طوائف الأمة الى الابد ، ويخلد سياسة طائفية غير قومية ، وله نتائج اجتماعية خطيرة فهناك أقليات أخرى كالسوريين واليهود والعرب والنوبيين وغيرهم . وليس لأى اقلية من هذه الأقليات رأى خاص فى السياسة العامة ولا مصالح خاصة تخالف مصالح الاكثرية وان التخوف من التدخل الانجليزى لا أساس له طالما يقوم الدستور على حفظ الحقوق العامة وأن تضامن كل طوائف الأمة فى حركتها الأخيرة من أصدق الادلة على أن تمثيل الأقليات مناف لارادتها ولهذا أرجأت اللجنة الموضوع الى اللجنة العامة (٨٧) . وكان تيار الرأى العام من الاقباط شديدا فى معارضة تمثيل الأقليات الدينية فى البرلمان . ومع أن صحيفة مصر دعت الى ضرورة تمثيل الاقليات (٨٨) على أساس ان المجالس النيابية يعرض عليها حتما كل تشريع خاص بالأحوال الشخصية وتقرير النظم الخاصة فى معاهد ومدارس دينية وغير ذلك (٨٩) واتهمت صحيفة الوطن الوفد لتدخله فى عدم تمثيل الأقليات (٩٠) الا أن كثيرا من الاقباط كتبوا فى الصحف المصرية يعارضون تمثيل الأقليات ، فكتب ويصا واصف يدعو الى عدم تمثيل الأقليات وانه لن يكون فى البرلمان الا احزاب سياسية ولا ضرر أن لا يكون فى البرلمان أى قبطى (٩١) — ولم يؤيد سلامة موسى أى حق للاقلية الدينية فى الدستور لانه لا قيمة لها الا اذا اتفقت مع الأحزاب (٩٢) لصالحها . وطالب راغب

---

(٨٧) عن تقرير لجنة المبادىء العامة .

(٨٨) فى ١٨ مايو (لا تنخدعوا يجب أن تمثل الاقليات) .

(٨٩) صحيفة مصر فى ٢٤ مايو .

(٩٠) فى ١٣ مايو ١٩٢٢ مقالة بعنوان (تمثيل الاقليات والوفد المصرى) .

(٩١) الاخبار فى ٢ يونية ١٩٢٢ .

(٩٢) الاهرام فى ٢٩ مايو .

اسكندر الاقباط فى لجنة الدستور ان ينزلوا على حسكم الأمـة ، وذكرانهم لا يمثلون الا انفسهم (٩٣) . وصرح الوفد المصرى انه « ليس فى البلاد اقلية ولا اكثرية وانما الجميع مصريون . وقد ثبتت الحوادث ان الاقباط والمسلمين لا يدينون الا بدين واحد هو الحرية والاستقلال » (٩٤) . ورات صحف الأخبار والبلاغ والاهرام عدم تاييد تمثيل الاقليات وتحدث فيها كثير من المسـيحيين ان مصر ام الجميع . ثم طرح توفيق دوس المسألة فى اجتماعات اللجنة العامة للدستور واستند فى دفاعه على العاملين السياسى والقانونى ، ولكن الأغلبية رات انهم كلفوا بعمل دستور على أحدث النظم وانه لا يوجد دستور واحد ينص على وجوب تمثيل الأقليات الدينية ، بل الاقليات السياسية ، وان النص على هذا بدعة لان النص يجر البلاد الى مالا آخر له من تمثيل الاقليات التى لا يعلم عددها الا الله . وأن النص على تمثيل الاقليات فيه تخليد وانمـاء لروح التفرقة وتقوية للفاصل الدينى الذى نريد هدمه والذى لابد أن يهدم بالتربية والتعليم . ولما اشار توفيق دوس الى الاكثرية والاقلية فى الانتخابات رد عليه عبد العزيز فهمى بأن الكفاح فى الانتخابات بين آراء سياسية واحزاب مختلفة وذكر احد الأعضاء أن عدم النص يجعل حجة المفاوض المصرى أقوى لان فى وجود النص دليل كبير على وجود الفوارق بين أبناء الشعب . وأضاف أنه يمكن تفادى عدم التمثيل باللجؤ الى التعيين فى مجلس الشيوخ . وذكر آخر أن كل ما تريده انجلترا هو المساواة بين الاكثرية والاقلية ، وذكر ثالث أن فكرة التمثيل هادمة للوحدة القومية وموجبة للتفـرقة بين العنصرين . وتقرر بالاغلبية عدم تمثيل الاقليات (٩٥) . ودلت تلك المناقشة على بعـد

---

(٩٣) الاخبار فى ٢٦ يونيو (حول تمثيل الاقليات) .

(٩٤) الاهرام فى ١٣ مايو (تمثيل الاقليات فى الدستور) بامضـاء أعضـاء الوفد منهم أربعة من الاقباط وهم فى نفس الوقت من كبار رجال الوفد (ويصا واصف ، جورج خياط ، مرقص حنا ــ واصف غـالى) .

(٩٥) الجلسة السابعة والعشرين للجنة العامة فى ٢٥ أغسطس ١٩٢٢ . وقـد وافق على الفكرة يوسف قطاوى ودوس والأنبا يؤانس والمنزلاوى والمكباتى ، والاخير على أساس اذا كانت فكرة التمثيل ترضى اخوانه المسيحيين .

نظر المصريين عامة مسلمين ومسيحيين على حرصهم وتمسكهم بالوحـــدة الوطنية والتأكد عليها ، على أساس أن النائب ممثل للأمة كلها . وان الصراع فى الانتخابات سوف يكون على برامج حزبية . وانقذت مصر من أى انقسام طائفى ، وأصبحت مصر أما للجميع من مسلمين ومسيحيين .

وقد واجهت اللجنة قضية اجتماعية أخرى وهى موضوع « العربان » الذى يعيش أغلبيتهم على حدود البلاد . ولما كان هدف اللجنة هو وضـــع دستور على أحدث المبادىء العصرية ، ينص على أن جميع المصريين متساوون أمام القانون يتمتع كل منهم بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بينهم بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ، وعلى أساس أن هذا النص لا يجعل امتيازا لاحد على أحد بين جميع المصريين فى الحقوق والواجبات اعترض العضو صالح لملوم ممثل العربان فى اللجنة على تلك العبارة (بأن جميع المصريين متساوون أمام القانون وأنه لا يبقى للعربان امتياز على سائر الأهالى ولا يكون من حقهم الاعفاء من الخدمة العسكرية) وطلب ان تترك هذه المسألة للبرلمان ، فهو وحده صاحب الفصل فيها ورأى أن للعـــربان حقوقا مكتسبة من قديم الزمان فاعترض أحد الأعضــــاء وذكر ان العربان عوفوا من الخدمة العسكرية لحراستهم لاطراف البلاد ، والآن قـــد وضـــع عنهم هذا العبء كما أصبحوا يشاركون الفلاحين فى جميع مرافق الحيـــاة ويســـاهمون معهم فى كل الحقوق العـــامة فهم يزرعون الأرض ويدخلون فى الانتخابات ويتولون النيابة فى المجالس على اختلاف أنواعها ، وأن اعطـــاء امتياز لبعض الفئات هدم لقواعد الدستور ، وقررت اللجنة الموافقـــة على النص (٩٦) ، أى المساواة العامة دون اعطاء تمييز لأى فئة . وكان معنى اعطاء العربان هذا الامتياز خروجا عن مبدأ هام وهو مساواة المصريين أمام القانون فى كل شىء دون أى تمييز بينهم وتمسك الأعضاء بالاطار الـــوطنى والديمقراطى فى مشروع الدستور . وكتب بعض زعماء العربان فى الصحف

---

(٩٦) الجلسة التاسعة للجنة العامة فى ١٥ اغسطس .

مؤيدين الاتجاه العام فى اللجنة . ومن ذلك ما كتبه عبد الستار الباسل فى مقالة جاء فيها « ان مصر جميعها أمة واحدة لا فرق فيها بين عنصر وعنصر ولا نطلب تمثيلا خاصا فى البرلمان باعتبارنا اقلية فى الأمة المصرية » (٩٧) . ثم ذهب جماعة منهم الى مكان اجتماع لجنة وضع الدستور ، وتمسكوا بكامل حقوقهم ، ولكن اعضاء اللجنة تمسكوا بمبدأ المساواة وعدم اعفاء العربان من واجب وطنى وحاول عبد الحميد بدوى أن يقرب بين وجهتى المجلس وصالح لملوم — فاقترح وضع قانون يكيف بين حالتهم الخاصة وهى حراسة الحدود الغربية والشرقية والتكاليف العمومية مع التسليم تماما بمبدأ المساواة، وعلى أن تكون الخدمة العسكرية واجبة على الجميع ولكن بنظام يلائم حالة العربان . وانتهوا الى النص الآتى : « مع أن المصريين جميعا سواء فى الحقوق والتكاليف ومنها الخدمة العسكرية يكون المرجع فى تكييف تلك الخدمة بالنسبة للعربان الرحل وجعلها ملائمة لحالتهم المعيشية الى قانون » ولكن صالح لملوم لم يقتنع بهذا الرأى (٩٨) .

وبالنسبة للعمال والعمل اقترح على ماهر أن لا يغفل الدستور حالة العمال واقترح اضافة نص مضمونه أن « العمل تحت حماية الدولة » وتشغيل النساء والأطفال وتحديد ساعات الشغل فى الصناعات المختلفة والاعمار المتفاوتة تحديد بقانون » واعترض عبد العزيز فهمى ودعا الى عدم ذكر هذا النص فى الدستور على الاطلاق اذ لا يوجد الا قليل من عمال الصناعات كلف السجاير وأمثالهم وأن هؤلاء ليسوانواة الثروة فى البلد ، انما العمال الحقيقيون عندنا هم الفلاحون واذا نص عليه بالدستور « يخشى أن تقوم مئات النقابات التى تبث الفتن فى الفلاحين وتخلق مشاكل لا قبل لنا بها » وعلت الاصوات بعدم ذكر شىء من ذلك . وكان الاعتراض عاما على

---

(٩٧) المقطم فى ١١ يونيو ١٩٢٢ .

(٩٨) الجلسة السابعة والعشرين للجنة العامة فى ٢٥ اغسطس ١٩٢٢ .

اقتراح على ماهر الخاص بالعمال (٩٩) . وهكذا لم تجد تلك الفئة من يقف بجوارها من البداية ، واستمر تجاهل حقوقهم الاساسية لفترة غير قصيرة .

وبخصوص التعليم اقترح على ماهر أن يكون التعليم الأولى اجباريا لجميع السكان ، وأن تدفع الحكومة مصاريف الطلبة الفقراء المتـــازين فى المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ، وضرورة مراقبة المدارس الخاصة ، وان ينص على أن يكون التعليم الأولى مجانيا لغير القادرين . وفى حين اقترح آخر ان يترك للبرلمان وضع قانون يقرر فيـــه ما يشـــاء ، وتقرر أن يكون « التعليم الأولى الزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجانى فى المعـــــاهد الاميرية ويصـــير وضـــع قانون لتنظيم جميـــع أمور التعليم العـــــام بكل درجاته » (١٠٠) .

ثم ابدى على ماهر رغبته فى ابداء ملاحظات عن حرية الصحافة ، فرد عليه حافظ حسن بأن الرقابة على الصحف غير موجودة فى قانون المطبوعات فأجاب على ماهر أنه يطلب حرية موجودة فعلا لان الرقابة على الصحف غير موجودة الآن بحكم القوانين المصرية ورأى أن تصدر الصحف دون رقيب كما هو واقع بالفعل ، وتقرر الموافقـــة على منع الرقابة على الصـــحف قبل اصدارها ، على أن يكون ذلك فى الأيام العادية . ثم آثار على ماهر نقطـــة أخرى وهى أنه لكل فرد حق اصدار الصحف دون حاجة الى ترخيص خاص، واقترح النص على أن « الصحافة حرة والرقابة ممنوعة ولكل مصرى حق اصدار الصحف ما دام حائزا للشروط التى يقررها القانون » حتى لا تتحكم الادارة فى العطاء والمنع ولا تفرق بين الأشخاص الذين يتقدمون لها ماداموا حائزين للصفات التى اشترطها القانون ، ورد بعض الأعضاء بعدم تقييـــد البرلمان فيما يضع من القوانين للصحف فقد يجوز ان يعطى الادارة هـــذا الحق ويجب عدم شل البرلمان فى مراقبة الصحفيين غير الوطنيين وتقـــرر

---

(٩٩) الجلســـة السابقة .

(١٠٠) الجلسة الرابعة والعشرين للجنة العامة فى ٢١ اغسطس ١٩٢٢ .

الأخذ بالنص الآتى : « الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك » (١٠١) وبذلك قطعت اللجنة على الادارة انذار الصحف وتعطيلها ووقفها ، وارجعت ذلك الى القضاء ، وحسب القانون كما حظرت الرقابة عليها وتركت فى نفس الوقت حرية اصدارها الى القانون .

وبالنسبة للسودان حرصت جميع الفئات على أن ينص فى مشروع الدستور على أن السودان جزء من مصر وعلى ضرورة تمثيل السودانيين فى البرلمان (١٠٢) ودعت المعارضة على صفحات الجرائد ان يذكر فى الدستور نص صريح ان السودان جزء لا يتجزأ من مصر (١٠٣) . واقترح توفيق دوس أن « يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع لملكها فان نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص » . وتقرر بالاغلبية الموافقة على أن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان (١٠٤) .

هذه كانت اهم القرارات والمبادىء التى قررتها لجنة المبادىء العامة واللجنة العامة للدستور ، وعندما انتهت لجنة المبادىء العامة من عملها شكلت من بين أعضائها لجنة فرعية (١٠٥) ، وكلهم من رجال القانون لوضع تقرير يقدم الى اللجنة العامة شاملا المبادىء العامة الاساسية التى حددتها لجنة المبادىء العامة (١٠٦) . ثم اجتمعت اللجنة العامة فى ١٩ مايو ١٩٢٢ ، وبدات فى تلاوة المبادىء العامة مادة مادة ومناقشتها . واثيرت فيها مسائل

---

(١٠١) الجلسة الاربعين للجنة العامة فى ٦ أكتوبر ١٩٢٢ .

(١٠٢) احمد شفيق الحوليات تمهيد ج ٣ ص ٢٠١ .

(١٠٣) نفسه ، ص ٢٠٥ .

(١٠٤) الجلسة الثانية عشرة للجنة الفرعية فى ٦ مايو .

(١٠٥) مكونة من عبد الحميد مصطفى ، عبد العزيز فهمى ، محمود أبو النصر ، توفيق دوس وعبد الحميد بدوى .

(١٠٦) الجلسة الثالثة عشرة للجنة الفرعية فى ١٠ مايو ١٩٢٢ .

تمت مناقشتها فى اللجنة الفرعية . وخلال عمل اللجنة توافرت الاحاديث عن الخلاف المتزايد بين القصر والوزارة لرغبة الملك فى مراجعة مشروع الدستور لصالح الملكية . فأوعز ثروت الى رئيس اللجنة بسرعة اعداد مشروع الدستور (١٠٧) . وتقرر تشكيل لجنتين أحداهما لتحرير الصيغة النهائية لمشروع الدستور لعرضه على اللجنة تتكون من أربعة أعضاء (١٠٨) ، والأخرى لوضع قانون الانتخاب من ستة أعضاء (١٠٩) على أن تكون الرئاسة فى اللجنتين لحسين رشدى . ثم أخذت اللجنة العامة فى ٢٩ سبتمبر فى تلاوة مشروع الدستور الذى قدمته لجنة التحرير لمراجعته (١١٠) . وبعد انتهاء أعمال لجنة الدستور رفعت اللجنة مشروع الدستور الى الحكومة فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ موضحة أنه اقتضى فى اعداده ستة أشهر ، وأن اللجنة أعدت أيضا مشروع قانون انتخاب بعد أن ضمنت الدستور نفسه قواعده الكلية (١١١) . وقد شكرهم رئيس الوزراء (عبد الخالق ثروت) على انجازهم الدستور وصرح ان الدستور سيصدر بالنص الذى وضعته اللجنة فى حين انه ذكر فى الجلسة الأولى للجنة وضع الدستور ، أن عمل اللجنة سوف تسترشد به الحكومة ، اذا فقوله هذا يؤكد وجود خلافات بين القصر والوزارة (١١٢) . وارسلت حكومة ثروت مشروع الدستور الى اللجنة الاستشارية التشريعية (١١٣) لوضعه فى الصيغة القانونية دون التعرض

---

(١٠٧) د. محمد حسين هيكل المرجع السابق ص ١٥١ .

(١٠٨) لجنة التحرير : عبد العزيز فهمى ، عبد الحميد بدوى ، توفيق دوس ، ومحمود أبو النصر .

(١٠٩) لجنة الانتخاب : على المنزلاوى — محمد على — حسن عبد الرازق — توفيق رفعت — على ماهر — ابراهيم الهلباوى .

(١١٠) الجلسة الرابعة والثلاثين للجنة العامة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢ .

(١١١) لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة ، ملحق نمرة ١ تقرير مرفوع من لجنة الدستور .

(١١٢) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ١٤٣ .

(١١٣) وتتكون اللجنة من المستر شلدن ايموس مستشار الحقانية والسير وليم هيترو ، المسيو بيولاكازاللى ، المستر واردبويز ، المستر بتلر ، عبد الحميد بدوى ، المسيو فرنسوى بيترى وكلهم مستشارون ملكيون والمستر والتون ناظر مدرسة الحقوق الملكية السابق ، المسيو واتلين نائب مستشار ملكى وسكرتير اللجنة وكلهم أجانب ماعدا مصرى واحد .

لجوهره وعقدت اللجنة السابقة ست جلسات من ٥ الى ١٤ نوفمبر ١٩٢٢ ، وفحصت مشروع الدستور ووضعت تقريرها ، ولكن الوزارة قبل ان تتم اجراءات اصدار الدستور الذى تحرص عليه ، قدمت استقالتها فجأة للملك فى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ .

وبعد أن عرض مشروع الدستور على اللجنة الاستشارية التشريعية بالحكومة تدخلت قوتا السراى والانجليز فى المشروع بالاضافة والحذف ، اما الأحزاب المصرية فقد سعت وجاهدت من أجل اصداره على الأقل كما وضعته لجنة الدستور ، ولاختلاف أهداف كل تلك القوى الثلاث تجاه المشروع تأخر اصداره وبالنسبة للملك فقد اجمعت الآراء على أن الخلاف بين عبد الخالق ثروت رئيس الوزراء والملك فؤاد كان من أجل الدستور . وبالرغم من حرص أغلبية لجنة وضع الدستور على حقوق ملكية الا أن الملك اعتقد أن الدستور الذى وضعته اللجنة يغل سلطته ويجعل الحكم مرجعة الى الشعب لان نزعته استبدادية يميل كأجداده الى الحكم المطلق وتوسيع سلطاته من هنا اختلف مع ثروت بينما ثروت كان يريد ان يحد من سلطاته ونزعته الاوتوقراطية (١١٤) . وضاق الملك من لجنة وضع الدستور والتى كانت تضع دستورا ديمقراطيا على النمط الأوربى الحديث . من أجل ذلك صمم على ان يسمى ملك مصر والسودان ، على اعتبار أنه من جهة مطلب قومى يحظى بالتأييد (١١٥) الشعبى ومن جهة أخرى يؤدى الى احراج ثروت أمام الجماهير لو تهاون فى ذلك (١١٦) وأمام رغبة الملك فى تعديل مشروع الدستور لصالحه ، ودار المندوب السامى التى تطلب حذف المواد الخاصة

---

(١١٤) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤١ ، ص ٢٤٧٩ ، كراسة ٤٨ ص ٢٧٩٨ ، مذكرات محمد على علويه ص ١٩٤ ، ص ١٩٥ ،

Sirdar Ikbal Ali Shah, op. cit, P. 174.

(١١٥) Berque, Jacques, Egypt Imperialism and Revolution, p. 361

(١١٦) Mar Lowe, J , op. cit, p. 261.

بالسودان . واصرار حزب الاحرار الدستوريين التخلى عن الوزارة اذا قبلته المطالب الانجليزية ، والوفد الذى اعترض على طريقة وضع الدستور ووصف لجنة الدستور بلجنة الاشقياء . وعندما أحس ثروت بأنه لم يعد هناك من يسانده قدم استقالته قبل أن يتم اصدار الدستور (١١٧) . وقد قبلها الملك بعد ساعة من تقديمها ، واسند الوزارة الى أحد كبار القصر من المقربين والمطيعين له وهو محمد توفيق نسيم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ، وقد قبلها دون ان يضع لوزارته برنامجا تهتدى بـه ، واعتبرت وزارته وزارة القصر ، وأن مهمتها الأولى تنقيح مشروع الدستور تنقيحا يخرج به عن جوهره أن الأمة مصدر السلطات (١١٨) . ويحصل منها الملك على كل رغباته الشخصية (١١٩) وقد قامت وزارة نسيم بتعديل مشروع الدستور فى كثير من مواده ففى المادة (١٥) الخاصة بحرية الصحافة حيث نص المشروع على أن « الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة . وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظـور كذلك » باضافة « الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » وعلى ذلك يمكن للادارة أن تستبد بالصحافة وتتحكم بها بالوقف أو التعطيل وتجعلها تخرج عن دائرة الرقابة الجادة . وكذلك اضافت الى المادة (٢٠) الخاصة بحرية الاجتماع اضافة خرجت بها عن جوهرها وهى « كما انه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » . وحذف المادة (٢٣) التى تنص على ان جميع السلطات مصدرها الأمة لان الوزارة رأت أن المبـدأ لا يطـابق

---

(١١٧) مذكرات سعد زغلول ، الكراسة ٤١ ، ص ٢٤٧٤ ، د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ص ١٥٥ . ، ص ١٥٦ ، مذكرات ابراهيم الهلباوى ص ١٩٠ ، ص ١٩١
Zayid, M. Y., Egypt's Struggle, for independence, P. 112, Lioyd, op. cit, P. 71.

(١١٨) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ١٥٦ ،
Wavell V., Allenby in Egypt, p. 92.

(١١٩) **Lioyd, op. cit, p. 73, Vatikiotis, op. cit, p, 268.**

الواقع ، اذ ان الدستور منحه من الملك . واجازت المادة (٣٤) للملك حقه فى رفض التصديق على القوانين حتى اذا رده للبرلمان ووافق عليه أعضاؤه فى نفس الدور وحجتها أن مشاركة الملك فى التشريع يجعل من حقــه رفض القوانين التى يقرها البرلمان حتى ولو أعاد البرلمان اقرارها أكثر من مرة . والمادة (٣٦) التى تنص على أن للملك حق حل مجلس النواب ، عدلت بحقه فى حل البرلمان اى حل مجلس النواب والشيوخ وسمحت المادة (٣٧) للملك تأجيل البرلمان لمدة ثلاثة شهور وأكثر من مرة والمادة (٤٤) وهى « ان الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه . اضيف (فيما عدا الحقــوق التى يباشرها بنفسه طبقا للدستور أو غيره من القوانين أو للقواعد والعــادات المعمول بهــا) » منها حق التصديق على مشروعات القوانين وتنقيح الدستور وتعيين رئيس مجلس الوزراء واقالة وتعيين موظفى الحاشــية الملكية واختيــار الأعضاء المعينين فى البرلمان وحق انشاء الرتب والنياشين ومنها ما يختص بالمعاهد الدينية الاسلامية وتعيين الرؤساء الدينيين ومشايخ المساجد وغير ذلك . والمادة (٥٨) بــدلا من تضــامن الوزراء امام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول عن أعمال وزارته اقترحت حذفها أو تعديلها بحيث تكون المسئولية امام الملك واقترحت ان لا تسقط الوزارة ، الا بعد موافقة سلطة الملك والبرلمان ، وحجتها ان الشعب لم يحصل على التربية السياسية والتدريب الكافى على النظم السياسية ، وأن البلاد حديثة عهد بالحكم النيابى وما فتئت الاعتبارات الحزبية والمطامع الشخصية فيها تتغلب على المصلحة العامة ، وتعيين الممثلين السياسيين واقالتهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية والمادة (٥٩) وهى أن أوامر الملك شفاهية أو كتابية لا تخلى الوزارة من المسئولية وحذف (وغيرهم من عمال الدولة من المسئولية) والمادة (٧٤) عدلت بتغيير عدد المعينين فى مجلس الشيوخ الى الخمسين لضرورة تعيين النقص فى تمثيل الكفايات وغيرها مما لا تضمنــه الانتخابات تماما . والمادة (٥٠) بتعيين رئيس مجلس الشيوخ بدلا من

انتخاب المجلس لثلاثة أعضاء وعرضهم على الملك ليختار منهم رئيسا (١٢٠) للمجلس . وهكذا سعى الملك الى أن يحتوى سلطة البرلمان والوزارة واحتفظ لنفسه بسلطات كثيرة ليست فى مثل الملكيات الدستورية (١٢١) .

ومن جهة اخرى فان الحكومة البريطانية رغم موافقتها على انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فقد تدخلت فى وضع الدستور — وفى بداية الأمر اعترضت الحكومة البريطانية على النصوص الخاصة بالسودان فى مشروع الدستور لان السودان فى نظرهم من النقط الاربعة المحتفظ بها فى التصريح وانها ستكون موضوع مفاوضة ، فنص الدستور المصرى على اعتباره جزءا من المملكة المصرية يعد تحديا للمفاوضات التالية وضعفا لمركز المفاوض الانجليزى (١٢٢) . وأصر اللنبى على استبعاد هذه المواد (١٢٣) . ولما اسندت الوزارة الى محمد توفيق نسيم اعترض الانجليز على اصدار الدستور بسبب المواد الواردة عن السودان (١٢٤) . وكان تدخل دار المندوب السامى فى أوائل شهر يناير ١٩٢٣ على اعتبار ان الأحكام الخاصة بالسودان مشتملة على نصوص لا تتفق مع الاتفاق الثنائى المنعقد فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ولا مع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وأدى التدخل الى اتصالات دارت بين الحكومتين وانصرف تبادل الرأى منذ البداية الى المادة (١٤٥) وهى التى جاء فيها « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص ».

---

(١٢٠) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر (تعديل مشروع الدستور) والاهرام فى ٢١ ابريل ١٩٢٣ .

(١٢١) Vatikiotis, op. cit, p. p. 270,271. wavell. op. cit, p. 96.

(١٢٢) النظام فى ٣٠ نوفمبر بقلم حافظ عوض .

(١٢٣) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ ، Lloyd, ap. cit. p. 71.

(١٢٤) Jean & Simonne Lacouture Egypt in transition, P. 111.

واذلى فيها نسيم بحجج قانونية على ان المشروع لا يخالف الحالة السائدة فى حالة الوضع القانونى ، واقترحت دار المندوب السامى نصا جديدا طرح على بساط البحث وبعد تحويره حاز الموافقة وأبلغ الى وزارة الخارجية البريطانية وخلاصته « ان الدستور سيتناول تطبيقه البلاد المصرية ما خلا السودان وذلك بشرط لا يمس هذا الاستثناء سيادة مصر على السودان ولا حقوقها الاخرى ولم تنقض أيام حتى طرحت دار المندوب السامى مناقشة جديدة فى المادة (٢٩) من المشروع التى نصت على تلقيب الملك « ملك مصر والسودان » (١٢٥) .

وفى خلال تلك الاتصالات دعت الاحزاب والصحافة المصرية الى التمسك بالسودان وجاء بالاهرام ان اى حكومة مصرية تقوم على تغيير ما نص عليه مشروع الدستور بشأن السودان فهى حكومة تخالف رأى الامة المصرية (١٢٦) . ودعت الى اصدار مشروع الدستور كاملا مع الحرص على السودان (١٢٧) . ورأت فى مقالة أخرى أن حذف الحكومة المصرية نص السودان انما معناه تنازل المصريين عن السودان تنازلا نهائيا (١٢٨) . ثم أشارت الى ان الشىء المحفوظ للمفاوضة بين الحكومتين هو ادارة السودان لا السيادة عليه (١٢٩) . وأصدرت أحزاب (الوفد والاحرار الدستوريين والحزب الوطنى) بيانات تدعو الى التمسك بالسودان فى نص مشروع الدستور (١٣٠) . ورغم تمسك الشعب واحزابه بنصوص السودان (١٣١) الا ان الحكومة البريطانية تمسكت بوجهة نظرها وعمد

---

(١٢٥) احمد شفيق ، المرجع السابق ، تمهيد ٣ ص ٤٠٥ : ص ٤١٠ .
(١٢٦) الاهرام فى ١٩ يناير ١٩٢٣ (بين الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية) .
(١٢٧) الاهرام فى ٢٦ يناير ١٩٢٣ .
(١٢٨) الاهرام فى ١ فبراير .
(١٢٩) الاهرام فى ٦ فبراير .
(١٣٠) الاهرام فى ١ فبراير ١٩٢٣ .
(١٣١) Vatikiotis, op. cit. P. 269.

الانجليز الى تخطى الوزارة الى الملك ، وفى يوم الجمعة ٢ فبراير سلم المندوب السامى فجاة الى الملك مذكرة شديدة اللهجة ضرب فيها صفحا عن الاتصالات السابقة وابلغه قرار الحكومة البريطانية وهو حذف هاتين المادتين فى مشروع الدستور على أن تظل حقوق مصر محفوظة الى أن يتم الاتفاق عليهما فى مفاوضات بين الحكومتين وارفق المندوب السامى بلاغ حكومته بكتاب منه الى الملك طلب فيه جوابا من الحكومة فى ظرف اربع وعشرين ساعة فى موعد اقصاه ظهر يوم ٣ فبراير . وقرن طلبه بأنه اذا لم تقبل الحكومة المصرية فان الحكومة البريطانية تسترد حرية العمل التامة ازاء المركز السياسى والدولى للسودان ومصر ، وقد يلجأ الى التدابير التى يراها لازمة (١٣٢) . وعقب الانذار اجتمعت الوزارة وحدثت اتصالات صباح السبت ٣ فبراير بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى ، وتطورت المسألة من الحذف التام الى وضع نصين جديدين هما (م١٥٩) « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان والآخر فى (م١٦٠) يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون النظام النهائى للسودان ثم رفعهما المندوب السامى الى وزارة الخارجية البريطانية كما رفعهما محمد توفيق نسيم الى الملك مع النصح بقبولهما . وبعد أن حققت الوزارة رغبات السراى والاحتلال فى مطالبهما فى مشروع الدستور قدمت استغناءها فى ٥ فبراير وقبلت استقالتها فى ٩ فبراير ١٩٢٣ (١٣٣) .

وخلال تلك الفترة أى منذ تقديم مشروع الدستور الى الحكومة لم تهدأ الاحزاب المصرية فى المطالبة باصدار مشروع الدستور كما هو دون

---

(١٣٢) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤١ ، ص ٢٥٩٣ والاهرام فى ٦ فبراير ١٩٢٣ والنظام ٨ فبراير ١٩٢٣ .

(١٣٣) الاهرام فى ١٠ فبراير ١٩٢٣ ، وقد ذكر نسيم « انه كان من الواجب علينا تلافى الخطر والدفاع عن العرش والوطن » .

تعديل . وكان حزب الاحرار الدستوريين فى مقدمة تلك الاحزاب اذ اخذ على عاتقه المطالبة بسرعة أصدار الدستور دون تعديل ، فاغلبية اعضاء لجنة الدستور قد اصبحوا أعضاء به وهم حريصون عن طريق الدستور على المشاركة فى الحكم وحريصون ايضا على مجاراة الاحزاب الاخرى فى التمسك بمشروع الدستور دون الانتقاص منه من اجل التقرب الى الجماهير الناخبة .

ولما شكل محمد توفيق نسيم الوزارة واشيع انها ستنتقص من حقوق الشعب فى مشروع الدستور ، دعت صحيفة السياسة لسان الحزب الى الزيادة لا النقصان فى حقوق الشعب (١٣٤) . وطالبت بسرعة اصدار مشروع الدستور الذى قدمته لجنة الدستور غير منقوص ان لم تزد من سلطة الامة (١٣٥) . على اعتبار انه اقل نظام ترضى به الامة وان كان لابد من تعديله فيجب أن يكون هذا التعديل عن طريق نواب الامة (١٣٦) .

ولما تم تشكيل وزارة يحيى ابراهيم فى ١٥ مارس ١٩٢٣ وترددت الاشاعات عن مسخ وزارة نسيم للدستور ارتفعت الصيحات مطالبة بأصدار الدستور دون تشويه ، وكانت أولى هذه الصيحات من عبد العزيز فهمى أحد الأعضاء البارزين فى الحزب فارسل الى يحيى ابراهيم كتابا مفتوحا فى ١٦ مارس اشار فيه الى بعض التعديلات التى تناقلها الناس فى عهد وزارة نسيم (١٣٧) . ثم اجتمع مجلس ادارة الحزب فى ١٩ مارس واصدر قرارات من أهمها طلب أصدار الدستور شاملا للمبادىء التى قررتها لجنة الدستور ، ورفع الأحكام العرفية فى الحال واطلاق سراح المعتقلين والافراج عن المبعدين السياسيين والعمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام (١٣٨) .

---

(١٣٤) السياسة فى ٦ ديسمبر ١٩٢٢ بقلم د. محمد حسين هيكل .

(١٣٥) السياسة فى ١٢ ديسمبر بقلم محمد توفيق دياب .

(١٣٦) السياسة فى ١٣ ديسمبر بقلم د. محمد حسين هيكل بعنوان (الدستور) .

(١٣٧) الاهرام فى ١٧ مارس ١٩٢٣ — وقد سبق الاشارة الى تلك التعديلات من ص ٧٠ : ٧٣ .

(١٣٨) الاهرام فى ٢١ مارس ١٩٢٣ .

وفى ١٥ أبريل أرسل عبد العزيز فهمى الى رئيس الوزراء خطابه الثانى مشيرا فيه الى بعض تعديلات أخرى أجرتها الوزارة النسيمية (١٣٩) . وبهذا دافع الحزب عن مشروع الدستور وانتقد أى تعديل له ، وانفرد عن الوفد والحزب الوطنى بالعمل المستمر من أجل سرعة أصدار الدستور .
أما الوفد المصرى فلم يكن حريصا كحرص الاحرار الدستوريين على سرعة أصدار الدستور لأنه طالب أن تضعه جمعية وطنية منتخبة ، وعندما رأى أن لجنة وضع الدستور قد انتهت منه ، وبدأت عملية تعديله ومسخه وحذف بعض مواده ، لم يقف الوفد موقفا سلبيا ، وأصدر عدة بيانات دعا فيها الى رفع الايدي عن مشروع الدستور سواء من جانب الانجليز والتعجيل باصدار الدستور الذي وضعت مشروعه اللجنة العامة (١٤٠) . ومنها بيانه الذي اصدره فى ٢٠ يناير ١٩٢٣ والذى أشار فيه الى ضرورة احترام حق الامة فى أن يكون الدستور وليد ارادتها ، وحذر الوزارة من حذف النصوص الخاصة بالسودان ، واعتبر ذلك نكبة كبرى لا تستطيع أى وزارة مصرية ان تتحمل مسئوليتها الخطيرة ، واستنكر البيان كل محاولة ترمى الى زيادة العيوب خصوصا ما كان منها متعلقا بالمسئولية الوزارية ، لان فيها قضاء على سلطة الامة (١٤١) .

وارسل الحزب الديمقراطى المصرى خطابا الى رئيس الوزراء ، احتج فيه على مسخ الدستور ، وطالب بحذف كل أثر رجعى من مشروع لجنة الدستور وطلب أيضا سرعة اصداره (١٤٢) وعبرت بعض الهيئات الاخرى عن موقفها من مشروع الدستور ، ففى ١٩ مارس ١٩٢٣ ، رفع أعضاء لجنة الدستور احتجاجا على التعديلات التى ادخلتها وزارة نسيم على المشروع ، وطلبت من رئيس الوزراء يحيى ابراهيم ، أن يصدر مشروع

---

(١٣٩) السياسة والاهرام فى ١٦ ابريل ١٩٢٣ .
(١٤٠) صحيفة الوطن فى ٢٦ ديسمبر ١٩٢٢ .
(١٤١) الاتكسار فى ٢١ يناير ١٩٢٣ .
(١٤٢) الاهرام فى ٢٤ مارس ١٩٢٣ .

الدستور كاملا كما وضعته اللجنة على الأقل وأوضحت أنها عملت جهد الطاقة أن يخرج مشروع الدستور محققا لسلطة الأمة محافظا على حقوق العرش ضامنا للتوازن بين جميع السلطات (١٤٣) . وذهب وفد من الشرقية لمقابلة رئيس الوزراء طالبا منه سرعة أصدار الدستور كاملا محققا لمطالب الامة ، واعادة المبعدين واطلاق سراح المعتقلين (١٤٤) . وقام الاهالى بأرسال برقيات الى الوزارة ، طالبوا فيها أن يصدر الدستور محققا لسلطة الامة محافظا على حقوق العرش ، ضامنا للتوازن بين جميع السلطات (١٤٥) . ودعت الصحف المصرية الوزارة الى سرعة اصدار مشروع الدستور دون تعديل .

وأدلى رئيس الوزراء بحديث صحفى أشار فيه الى اعتماده على ثقة الملك وحسن التفاهم مع المندوب السامى ، وأنه سيبذل جهده فى أصدار الدستور مطابقا لنص مشروع الدستور الذى وضعته اللجنة على قدر المستطاع (١٤٦) ومعنى ذلك أنه سيحاول التوفيق بين رغبات الامة ورغبات الملك ولكن ليست عنده قدرات شخصية ثروت الاستقلالية ، وسيكون للمعارضة أثر فى تخفيف تلك التعديلات . وبعد أن حقق الانجليز رغبتهم فى مشروع الدستور سعت دار المندوب السامى الى أصدار الدستور ، حتى تستطيع الحكومة البريطانية من عقد المعاهدة مع الحكومة البرلمانية القادمة لتنظيم العلاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية على أن تحتوى على

---

(١٤٣) الاهرام فى ٢٢ مارس ١٩٢٣ .

(١٤٤) الاهرام فى ٢٢ مارس ١٩٢٣ .

(١٤٥) الاهرام فى ٢٦ مارس ١٩٢٣ من دمنهور فى ٢٤ مارس (أعضاء المجلس البلدى) .

(١٤٦) البصير فى ١٧ مارس فى حديث مع مراسله « حتى يصدر الدستور » والاهرام فى ١٧ مارس ١٩٢٣ .

كل الضمانات التى تكفل تنفيذها (١٤٧) . ولهذا أوضح سبعة وتسعون عضوا من النواب الانجليز لحكومتهم فشل سياسة اللنبى فى مصر ، وذكروا أن سعد زغلول هو الرجل الوحيد الذى يستطيع أن يقدم الضمانات المطلوبة ، واوصوا بعودة زغلول من المنفى والغاء الاحكام العرفية (١٤٨) . وكتبت احدى الصحف البريطانية عن ضعف وزارة يحيى ابراهيم ، واشارت الى انه لا يمكن الحصول على تلك الضمانات الا عن طريق وزارة تمثل الشعب تمثيلا صحيحا . وانه لا يمكن تشكيلها بدون تأييد سعد زغلول . ودعت الى معاونة الشعب المصرى فى الحصول على دستور يحقق رغبات الشعب المصرى ، واتهمت الملك فؤاد بالاوتوقراطية وتأخير اصدار الدستور ، ورجت اللنبى أن يساند الشعب المصرى فى سرعة أصدار الدستور (١٤٩) . لهذا اتجه اللنبى الى مساندة يحيى ابراهيم رئيس الوزراء فى سرعة أصدار الدستور (١٥٠) من أجل قيام الحياة البرلمانية ، وحتى يمكن بدء المفاوضات وعقد اتفاقية تصون مصالح انجلترا . ولكنهم فوق ذلك لا يريدون دستورا واسع السلطات للامة ، فقد وافقوا على اصداره مع التعديلات التى أجريت لصالح الملكية ولصالحهم . واصبح موقف الملك فؤاد فى غاية الحرج أمام الانجليز وأمام الشعب المصرى الذى اتحدت كلمته فى المطالبة باصدار الدستور ومن هنا صدق عليه الملك ، وقامت وزارة يحيى ابراهيم باصداره يوم ١٩ ابريل ١٩٢٣ .

وقد تابعت الصحافة المصرية قرارات لجنة وضع الدستور ، وبعد نشر المبادىء العامة لمشروع الدستور ، دعت ان يكتفى بمجلس واحد حتى لا يحدث شقاق بين المجلسين ، وانتقدت زيادة نسبة المعينين فى مجلس

---

(١٤٧) الوفد المصرى ، الحالة البرلمانية والسياسية فى مصر ، ص ٨ .

(١٤٨) الاهرام فى ٣٠ مارس ١٩٢٣ — لندن فى ٢٩ مارس

(١٤٩) أحمد شفيق ، تمهيد ٣ ، ص ٤٩٨ : ص ٥١٥ وهى صحيفة التايمز البريطانية .

(١٥٠) Holt, P., M., op. cil, P. 859,

الشيوخ مما يجعل المجلس اداة فى يد السلطة التنفيذية تعطل به أعمال وقرارات مجلس النواب (١٥١) وانتقدت أيضا اقتصار مجلس الشيوخ على فئة معينة من الاعيان (١٥٢) . وتصديق الملك على القوانين على أساس مبدأ فصل السلطات يقضى بأن القانون متى أقره البرلمان تحتم صدوره والعمل به (١٥٣) . وبهذا وجد رأى عام استنارت به اللجنة العامة للدستور ولم تتجاهله فى بعض المسائل كالقرار الخاص بأن الامة مصدر السلطات والسودان جزءا لا يتجزأ من مصر واعفاء النواب من النصاب المالى . وعدم تمثيل الاقليات واعطاء امتيازات للعربان .

ولقد اشار محمد حسين هيكل أحد العاملين فى سكرتارية اللجنة أنه كان للمعارضة بعض النفع خلال سير اللجنة فى عملها ، اذ انها ناصرت المعارضة داخل اللجنة فى رأيها (١٥٤) . ومما لا شك فيه أن اللجنة قد تأثرت لحد ما بالاراء التى نشرت خارجها .

وبعد صدور الدستور تناولته الصحافة المصرية بالنقد والتحليل . ففى صحيفة الاهرام نشر الكاتب الصحفى محمود عزمى عدة مقالات فى نقد الدستور بين ٢٣ الى ٢٨ أبريل ١٩٢٣ . أشار فيها الى بعض العيوب التى أرجعها الى كثرة الأيدى التى عملت به وتنوع الروح التى استوحتها تلك الأيدى المتعددة وعنايتهم بالدساتير الاجنبية التى أصبح بعضها غير معمول به . كاقرار الدستور لحرية الصحافة وحرية الاجتماع ثم الاضافة التى اضافتها الوزارة النسيمية بدعوى حماية النظام الاجتماعى . وبهذا أصبحت الادارة سيفا مسلطا عليها (١٥٥) . وأن اشراك الملك مع البرلمان

---

(١٥١) الاخبار فى ٢ مايو (مجلس أو مجلسان لامين الرافعى) .

(١٥٢) الاهرام فى ١١ مايو ١٩٢٢ .

(١٥٣) الاخبار فى ٢٣ مايو ١٩٢٢ .

(١٥٤) د. محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ١٣٨ .

(١٥٥) الاهرام فى ٢٣ أبريل (حرية الصحافة) و ٢٤ أبريل (حرية الاجتماع) لمحمود عزمى .

فى السلطة التشريعية اخراج له من الحيدة المقــررة بين الاحــزاب ، وأن السلطة التشريعية يجب ان تقتصر على البرلمان موقعا عليها من الملك ، واشراك الملك مع الوزارة فى السلطة التنفيذية تعريض لذاته المصونة (١٥٦) وان حل مجلس النواب المطلق سيفا مسلطا على النواب ، ورأى أن يكون الحل مقيدا بحالتين الاولى وجود حالة استمرار انقسام الآراء فى مجلس النواب مما يؤدى الى عدم وجود اغلبية حزبية لا تعمل على تحقيق الرغبة الشعبية ، وانتقد اعلان الملك للاحكام العرفية مع عدم تحديد مــدة يدعى فيها البرلمان لاقرارها والغائها (١٥٧) .

وفى صحيفة الاخبار نشر امين الرافعى ملاحظاته على الدســتور فى أربع عشرة مقالة ، من ٢٢ ابريل الى ٧ مايو ١٩٢٣ . حيث رأى أن مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور أقــرب الى المبادىء الديمقراطيــة ولكنه احتوى بعض المبادىء الرجعية ، فتعرض لحرية الصــحافة وحرية الاجتماع ، ورأى أن الحكومة بما أدخلته عليهما من اضافة تخلصت من أكبر مظاهر الحرية فى البــلاد وهما الدعامة التى يرتكز عليهــا النظــام الدستورى (١٥٨) . وانتقد تسليم الوزارة بوجهــة النظر الانجليــزية فى المواد الخاصة بالسودان (١٥٩) ، وذكر ان اكبر مظهر للامة هو التشريع الذى تعطل بمنح رئيس الدولة حق التصديق على القوانين قبل أصدارها بما لا يتفق مع تطور الحركة الديمقراطية . وانتقد حق الملك فى حل مجلس النواب وتأجيل انعقاد البرلمان وحق التصــديق على القوانين واشــتراط أغلبية الثلثين فى كل من المجلسين عند اعادة الملك لمشروع القانون ونظره

---

(١٥٦) الاهرام فى ٢٧ ابريل (السلطات وسلطة الملك أيضا) لمحمود عزمى .

(١٥٧) الاهرام فى ٢٨ ابريل .

(١٥٨) الاخبار فى ٢٢ ابريل (كلمة تمهيدية) و ٢٣ (حرية الصحافة) و ٢٤ (حــرية الاجتمــاع) .

(١٥٩) الاخبار فى ٢٥ ابريل (عن السودان) .

فى المرة الثانية ، واثر نسبة المعينين فى مجلس الشيوخ فى ذلك ، نظرا (١٦٠) لان خمسى اعضاء مجلس الشيوخ معينون وهذه النسبة أكثر من الثلث وان امتناع هذا العدد عن التصويت أو رفضه للمشروع يسقطه نهائيا الا فى حالة اقراره فى الدورة التالية بالاغلبية العادية . وانتقد عدم النص على تحديد ميعاد لدعوة البرلمان الى الانعقاد للنظر فى المراسيم التى يصدرها الملك خلال فترة عدم انعقاد البرلمان وحذف كلمة حالا (١٦١) . وبتر الدستور للمادة (٥٩) وهى « اوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء وغيرهم من عمال الدولة من المسئولية بحال » فحذفت عبارة « وغيرهم من عمال الدولة » ومعنى ذلك الحذف يفهم منه أن كل موظف ينفذ أوامر الملك الشفهية أو الكتابية يخلى من المسئولية ولو كانت هذه الاوامر مخالفة للدستور (١٦٢) . ثم ناقش الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة ، وذكر ان لجنة الدستور كانت قد أقرت المناقشة فى الاستجواب فورا . ولكن النص فى الدستور يصر على توفر الشرطين معا وهما الاستعجال وموافقة الوزير (م١٠٧) واذا استجوب الوزير واتضح خطأ الوزارة وتفرع عن الاستجواب بحث جديد فى اسقاط الوزارة بالاقتراع على عدم الثقة بها وبحكم (م١٠١) للوزارة الحق فى التأجيل ثمانية أيام أخرى ، قد تكون البلاد تمر بحوادث خطيرة ، وبذلك قيد استجواب الوزارة والاقتراع على عدم الثقة فى حين أطلق حل مجلس النواب من غير قيد ، وفى الاقتراع على الثقة بالوزارة تحدث المناورات (١٦٣) . وان الدستور جعل المجلسين على قدم المساواة وان لنسبة الخمسين المعينين فى مجلس الشيوخ نتائج خطيرة فى مسألتين كبيرتين هما التصديق على القوانين وتنقيح الدستور

---

(١٦٠) الاخبار فى ٢٩ أبريل (التصديق على القوانين) .

(١٦١) الاخبار فى ٣٠ أبريل (التشريع بين أدوار الانعقاد) .

(١٦٢) الاخبار فى ٢ مايو (أوامر الملك) .

(١٦٣) الاخبار فى ٣ مايو (الاقتراع فى عدم الثقة بالوزارة) .

لانه اذا لم يصدق الملك على قانون رده الى المجلس ولابد لكى ينفذ أن توافق عليه اغلبية لا تقل عن الثلثين فى كل من المجلسين وهذه خطـورة المعينين وكذلك الحال فى تنقيح الدستور (١٦٤) . ثم طالب ان يكون اول برلمـان عبارة عن جمعية تأسيسية يعرض عليها الدستور لتنقيحه بموافقة الاغلبية المطلقة دون حاجة الى القيود الرجعية الواردة فى (م١٥٧) ، (١٦٥) .

أما صحيفة السياسة فقد انتقدت اسـتسلام محمد توفيـق نسـيم للانجليز فى السودان لأن نصوص التعديل لا تتفق مع رغبة الامة فى ضرورة النص على مادة صريحة فى أن السودان جزء لا يتجزأ عن مصر — وذكرت أن مسألة الحقوق قد تنصرف الى ما جرت اليه الصحف البريطانية فى انها تنحصر على ضمان مياه النيل اللازمة لمصر (١٦٦) . وأشارت الى اختلاف الدستور عن مشروع اللجنة فى المادتين الخاصتين بالصحافة وحرية الاجتماع، وبالاضافة التى أضيفت جعلت للسلطة التنفيذية أو الادارة امكان العبث بهما (١٦٧) . وتعرضت الى التعديلات الخاصة بحقـوق الملك (١٦٨) . ونقدت زيادة نسبة المعينين فى مجلس الشيوخ وتعيين الملك لرئيس المجلس ورأت أن السلطة التنفيذية أرادت من هذه الزيادة السيطرة على السلطة التشريعية وتأييدها فيما تطلب . وأشارت الى اضعاف مسألة الاقتراع على الثقة بالوزارة وتنقيح الدستور (١٦٩) . وفى النهاية أسفت لما فى الدستور من أوجه النقص ولكنها اغتبطت بصدوره على أن أمر الامة أصـبح بيدها

---

(١٦٤) الاخبار فى ٤ مايو (مجلس الشيوخ أيضا — تنقيح الدستور) .

(١٦٥) الاخبار فى ٧ مايو (الدستور ونظرية الامر الواقع — خصوم نقد الدستور). والمادة هى الخاصة بتنقيح الدستور .

(١٦٦) السياسة فى ٢١ ابريل (الدستور ومسألة السودان) .

(١٦٧) السياسة فى ٢٢ ابريل .

(١٦٨) السياسة فى ٢٣ ابريل .

(١٦٩) السياسة فى ٢٥ ابريل .

تسيير امورها (١٧٠) وبهذا لم تتعرض السياسة لأى نقد فى الدستور الا ما هو مخالف للمشروع الذى وضعته لجنة الدستور على أساس ان اغلبيتهم من حزب الاحرار الدستوريين .

وقد اوضحت بعض الصحف الاجنبية وبخاصة البريطانية رأيها فى الدستور المصرى فرحبت بعضها به وذكرت انه استقبل فى مصر بالابتهاج ولكن احداها ذكرت أن الدستور جاء موفقا بين رغبة الملك فؤاد فى وضع حدود سلطات مطلقة (١٧١) . وذكرت أخرى أن الملك فؤاد اراد ان يحكم بسلطات استبدادية وأشارت الى الانتقادات التى وجهها عبد العزيز فهمى ونشرت الصحيفة مقالا افتتاحيا قالت فيه ، ان الملك اوتوقراطى متشدد ، واشارت الى تمسكه بالاشراف على المعاهد الدينية (١٧٢) . كما ان احد الكتاب الاجانب ذكر أن الدستور نص على أن الامة مصدر السلطات ولكنه اعطى للملك حق منح الرتب العسكرية والمدنية ، الحرية فى تعيين وطرد الضباط ، وزيادة فى أعضاء مجلس الشيوخ المعينين والسيطرة على المعاهد الدينية وهذا ما تسعى اليه الملكية فى مصر (١٧٣) . وكاتب أجنبى آخر رأى أن هذا الدستور احتفظ للملك بصلاحيات واسعة تشريعية وتنفيذية وقوى كثيرة ليست موجودة فى الدساتير الاوربية أو الملكيات الدستورية ثم رصد بعض الانتقادات التى تعرضت لها الصحف المصرية (١٧٤) .

على أن الدستور بجانب ذلك كان قد اشتمل على مضمون رجعى اجتماعى ، فقد نصت (م٩) ان « للملكية حرية فلا ينزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة فى الاحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص

---

(١٧٠) السياسة فى ٢٦ ابريل .

(١٧١) صحيفة المانشستر جارديان « عن الاهرام فى ٢٣ ابريل لندن فى ٢١ ابريل » .

(١٧٢) صحيفة ديلى اكسبريس البريطانية عن الاهرام فى ٢٠ ابريل ، لندن فى ١٩ ابريل .

(١٧٣) Holt, p. M., op cit p. p. 359 - 361.

(١٧٤) Vatikiotis, op, cit, p. p. 270, 271.

عليها فيها ويشترط تعويضه عنه تعويضا عادلا « وبهذه المـادة أصبح الدستور وسيلة مناهضة للدعوات التى سوف تنادى بالاصلاح الاجتماعى وخاصة » توزيع الاراضى الزراعية (١٧٥) . ومن ذلك نرى أن الدستور قد عبر تعبيرا صادقا عن مصالح كبار الملاك الزراعيين جيث كانوا يمثلون أغلبية لجنة وضع الدستور . ومن مظاهر الرجعية الاخرى الاضافة التى أضيفت الى حرية الصحافة وحرية الاجتماع واشتراط دفع تأمين قـدره مائة وخمسون جنيها لمن يرشح نفسه للبرلمان ، وكان هذا ايضا تعجيـز لبعض قوى الشعب واتاحة الفرصة لكبار الملاك الزراعيين والراسماليين والمهنيين المرتبطين بهم للترشيح لمقدرتهم على مواجهة تكاليف الانتخابات الباهظة . واشتراط ان يكون عضو مجلس الشيوخ سواء منتخبا أو معينا من طبقة عليا ، وأن يحرم البرلمان من اقرار ضرائب جديدة وترك ذلك للحـكومة .

ويتضح من مواد الدسـتور رغـم تلك الانتقـادات أنه أصـبح من اختصاصات اعضـاء البرلمان حق التشريع (فيمـا عـدا فرض ضرائب جديدة) وحق مراقبة السلطة التنفيذية عن طريق (الاسئلة والاستجوابات) ومناقشة الميزانية ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب وهذه كلها مظاهر الحياة النيابية الحديثة ، ولكن يمكن القول أنه أمـام كل ميزة وضـعت صعوبات تحد من حرية الاعضاء . وعامة فقد رحب الاحرار الدستوريون باعـلان الدستور (١٧٦) . بينما أصـدر الوفـد عـدة بيانات توضـح عيوبه (١٧٧) ، ووجه اليه سعد زغلول نقدا شديدا (١٧٨) ولكن العبـرة كما رأى المفكرون هى فى كيفية تنفيذ الدساتير والتقاليد التى ستراعى فى التطبيـق .

---

(١٧٥) د. عائشة راتب المرجع السابق ، ص ٧٢ ، ص ٧٣ .

(١٧٦) السياسة فى ٢٣ ابريل ١٩٢٣ .

(١٧٧) الاهرام فى ٢٣ أبريل ١٩٢٣ ، ومذكرات عبد الرحمن فهمى ، ملف ٢٢ ص ٢٢٥٩ ، ص ٢٢٦٠ .

(١٧٨) الاهرام فى ١١ أكتوبر ١٩٢٣ — فى حديث اجراه مع مندوب جريدتين فرنسيتين —

الفصل الثاني

قانون انتخاب ١٩٢٣

١ ـ اتجاهات اللجنة فى اعداد قانون الانتخاب

٢ ـ اهم احكامه

٣ ـ نقده

قـانون انتخـاب ١٩٢٣

بعد تعيين لجنة وضع مشروع الدستور ، وتكوين لجنـة المبـادىء العامة ، بدأت الاخيرة فى تكوين لجنتين واحدة لوضع مشروع الدسـتور ، واخرى لوضع مشروع قانون الانتخاب ولكن أحد الاعضاء . اقترح قيـام لجنة واحدة لتحقيق المهمتين لانه راى ان القواعد التى يبنى عليها قانون الانتخاب يتوقف وضعها على المبادىء التى يؤخذ بها فى وضع الدستور ، ولهذا اقترح قيام لجنة واحدة لتحقيق المهمتين وأيده الاعضـاء . وسـوف اتعرض لبعض الخطوط الرئيسية للقانون التى أقرتها لجنة وضع الدستور حتى تتمشى مع القواعـد الرئيسية للدسـتور وقـد أيـد الفـريق الاول الاوتوقراطى ، الانتخاب غير المباشر والاقتراع المقيد بشرط النصاب المالى أو شهادة علمية والانتخاب الفردى ، وأن يرشح العضو نفسه فى المديرية أو المحافظة التى ينتسب اليها ، وان يكون مدرجا بجـداولها الانتخـابية بعكس الفريق الثالث ، « الملكى الدستورى » فقد أيد الانتخاب المباشر لكل من المجلسين ، وان يكون الانتخاب عاما غير مقيد بأى قيد ، وأيد الانتخاب بالقائمة ، وأن يرشح العضو نفسه فى أى مكان فى محافظـات ومديريات القطر المصرى ، لأن النائب يمثل الامة كلها . أما الفـريق الثـانى المؤيد للحكومة فقد أيدت اغلبيته الفريق الاوتوقراطى فى حين أيد بعضهم الفريق الثالث فى موضوعات متفاوتة . وخلال مناقشة المبادىء العامة أبدت كل من تلك الفرق رأيها وحجتها على جانب كبير من الفكر ولما طرح رئيس لجنة الدستور مسألة الانتخاب بدرجة أو درجتين انقسم الاتجاه ، نحوها الى اتجاهين ، الاتجاه الاول ضـم الفريق الاوتوقراطى واغلبية الفـريق الثانى فقد رأوا أن الناخب فى انتخابات الدرجـة الواحـدة (الانتخـاب المباشر) لا يعرف الصالحين للانتخاب فيجرى الانتخاب طبقا لاهواء سماسرة الانتخاب ، أما ميزة الانتخاب بدرجتين أن يوكل الامر الى من هم أرقى من

الناخبين واكثر علما باللائقين للنيابة فى حين رأى أصحاب الاتجاه الآخر وهو الفريق الثالث وبعض من اعضاء الفريق الثانى أن الأصل فى أن يستعمل كل فرد حقه ، بالاضافة الى ذلك ان الانتخاب على درجتين يسهل فيه التأثير على المندوبين الناخبين لقلة عددهم . وتقرر بالاغلبية جعله على درجتين (١) . وبررت لجنة المبادىء العامة رأيها بأمرين : الأمر الأول هو تاريخ مصر الدستورى (٢) ، حيث سار الانتخاب فى مجلس شورى النواب ١٨٦٦ ، وفى مجلس نواب ١٨٨٢ وفى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ١٨٨٣ وفى الجمعية التشريعية ١٩١٣ على طريق الانتخاب غير المباشر (على درجتين) . والأمر الثانى هو عدم معرفة الناخب للأشخاص المرشحين للنيابة معرفة تامة . ثم أعاد أصحاب الاتجاه الثانى المناقشة فى هذا الموضوع ، وعن تاريخ مصر الدستورى ذكروا أن البلاد تطورت تطورا تناول جميع مظاهر الحياة فلا يصح اذن الاحتجاج بالقديم امام هذا التطور الحديث ورأوا ضرورة الانتقال الى حالة جديدة امام نمو الشعور السياسى — وأما عن السبب الثانى رأوا أن المندوب الناخب لا يختلف كثيرا عن الناخب من حيث العلم بالمرشحين واقترحوا ضرورة وضع صفات خاصة للناخب بالاضافة الى ذلك انه سيتولد عن الحياة البرلمانية قيام الاحزاب السياسية ومتى وجدت الاحزاب فلا يهم معرفة الناخب لشخصية النائب وانما يجرى الانتخاب تبعا للمبادىء السياسية ، وان الانتخاب المباشر أكثر اتفاقا مع سلطة الامة لان سيادة الامة معناها سيادة الناخبين ، وأكبر دليل على صحة الانتخاب المباشر ان معظم الدول قد أخذت به ، الا أن أحد أعضاء الاتجاه الأول ذكر انه يؤيد الانتخاب على درجتين لعاملين : العامل الأول التأخر العلمى حيث ان الانتخاب المباشر فى أمة لا يزيد المتعلمون فيها عن ٧٪ عملية شاقة والعامل الثانى لضعف التربية السياسية وعدم اهتمام السواد

---

(١) الجلسة الاولى للجنة الفرعية فى ١٩ أبريل ١٩٢٢ .

(٢) لجنة الدستور ، تقرير لجنة المبادىء العامة .

الاعظم فى الارياف بالانتخابات . ورأى أنه من السهل تعديل قانون الانتخاب متى زاد عدد المتعلمين . وتقرر بالاغلبية أن يكون الانتخاب على درجتين (٣). وكان من الافضل أن يكون الانتخاب للعارفين للقراءة والكتابة لان هــؤلاء يفترض فيهم متابعة الاحداث الجارية والحكم على الأمور .

واقترح عبد اللطيف المكباتى وعبد العزيز فهمى أن يكون لكل مصــرى فى سن واحد وعشرين عاما الحق فى الانتخاب ، فاعترض اسماعيل أباظــة على هذا الاقتراح بحجة انه لا يقبل ان يتساوى عبد العزيز فهمى أو هــو شخصيا مع الفلاح الذى لا يعرف القراءة والكتابة بالاضــافة الى جهله لحقوقه ولكن تقرر الاقتراح (٤) .

وبالنسبة الى طريقة الانتخاب هل تكون على طريقة الانتخاب الفردى، اى تقسيم المديرية أو القطر كله الى عدة دوائر وانتخاب نائب واحد عن كل دائرة انتخابية أم على طريقة الانتخاب بالقائمة ، وهذه تكون بجعل المديرية على قوائم تحررها الاحزاب كل حزب له قائمة وتعرف القائمة بالاســـم المبين على راسها (٥) . وقد أيد الفريق الاوتوقراطى وأغلبية الفريق الثانى « انصار الحكومة » ، طريقة الانتخاب الفردى (٦) ، فقد رأوا أن وجود اسم شخص حائز للثقة فى احدى القوائم قد يدعو الى انتخاب كل من معــه فى القائمة وقد يكونوا غير جديرين بثقة الناخبين الذين انتخبوهم حرصــا على انتخاب ذلك الشخص المعين . وان الناخب فى طريقة الانتخاب بالقــائمة لا يعرف من ينتخبه مما يجعل التمثيل غير صحيح ، وان انتشار الوعى ووجود الاحزاب السياسية جعل الناخب فى أوربا اكثر اتصالا بالمرشحين فى حين

(٣) الجلسة الخامسة للجنة العامة فى ٤ يونيو ١٩٢٢ وشارك الرأى لاصحاب الاتجاه الاول عبد العزيز فهمى وحسن عبد الرازق وأيد الانتخاب المباشر على ماهر ، عبد اللطيف المكباتى وعلى المنزلاوى واحمد طلعت .

(٤) الجلسة الاولى للجنة الفرعية فى ١٩ ابريل .

(٥) الجلسة السادسة للجنة العامة فى ٧ يونيو ١٩٢٢ .

(٦) الجلسة الاولى للجنة المبادىء العامة فى ١٩ أبريل ١٩٢٢ .

ان الناخب فى مصر لم يصل بعد الى هذه الدرجة ورغم ان احدهم انتقد طريقة الانتخاب الفردى بأن النائب فيها اكثر اهتماما بالمسائل المحلية الخاصة وان نظام القائمة قائم على النظام الحزبى وان هؤلاء يشتغلون بالاعمال العامة وتتجاوز شهرتهم مراكزهم الا أنه ذكر أن تلك الشهرة فى مصر لا تتعدى أصحاب الاملاك الواسعة ، وان النظام الحزبى لا يزال فى مصر فى دور الطفولة ، لهذا ايد الانتخاب الفردى واعترض الفريق الثالث انصار الملكية الدستورية مؤيدا من بعض انصار الحكومة ، على طريقة الانتخاب الفردى ، لعدول أوربا عنها بعد أن ظهرت بالتجربة عيوبها ، وانها مضيعة لكرامة النائب ، وان نجاحه فى الانتخابات يتوقف على التزلف الى الناخبين والاسراف فى الوعود لهم وكثرة المرور على الوزارات لقضاء مصالحهم ، واقترحوا على اللجنة ان تأخذ بطريقة الانتخاب بالقائمة ، ورأى احدهم انها خير وسيلة لمنع الفساد والرشوة فى الانتخابات . وخشى من طريقة الانتخاب الفردى لان الذى سيفوز فيها هو صاحب العصبية القوية بين المرشحين لا الشخص الكفء . واشار الى أن الانتخاب بطريق القائمة يفسح المجال لذوى الكفاءات ويضعف تحكم العصبية فى الانتخابات (٧) . وتقرر بالاغلبية أن يكون الانتخاب فرديا (٨) . ولا شك ان ذلك القرار سيكون لصالح كبار الملاك الزراعيين حتى يكون كل منهم فى بلدته وهى دائرته الانتخابية (٩) . وعلى ذلك يسهل عليه التأثير فى المندوبين الناخبين لترشيحه وانتخابه .

وبخصوص اشتراط ان يكون النائب ممن يدفعون مالا من عقار أو غيره، تقرر بالاغلبية اشتراط نصاب مالى مع اعفاء الحاصلين على شهادة علمية

---

(٧) الجلسة السادسة والخامسة واربعين للجنة العامة فى ٧ يونيو ، ١٦ اكتوبر ١٩٢٢ .

(٨) الجلسة السادسة للجنة العامة ، فى ٧ يونيو والجلسة ٤٥ للجنة العامة فى ١٦ اكتوبر ١٩٢٢ .

(٩) د. عاصم دسوقى ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

مضت عليها خمس سنين من هذا الشرط (١٠) . ثم اعيدت المناقشة فى شرط النصاب المالى واقترح رئيس اللجنة ان يكون من يرشح نفسه للنيابة له ريع معين او يدفع ايجاراً معينا ، واتخاذ الايجار قاعدة لتقدير الثروة . وبسبب اعتراض البعض من التخوف فى ضبط الضريبة عاد رئيس اللجنة وعدل اقتراحه بأن يشترط فيمن ينتخب « أن يدفع ضريبة معينة على أطيان أو عقارات أو يكون له ايراد معين أو يدفع ايجاراً سنويا معينا . وقد اختلفت الآراء حول هذا الاقتراح ، فالفريق الاوتوقراطى مؤيدا من اغلبية انصار الحكومة ، اقترح شرط المال بالاضافة الى الغاء الامتياز الذى اعطى لحملة الشهادات العالية من شرط المال حتى لا يحصل على النيابة مرتزقا ، ولكن رئيس اللجنة تمسك باعفائهم لانتشار الامية او شبه الامية انتشاراً كبيرا فى البلد حتى يفتح الباب للطبقة المتوسطة وحتى لا يكون المجلس النيابى حكرا لكبار الاغنياء ، وتمسك الفريق الاوتوقراطى بالنصاب المال حتى لا يساعد (على حد قول أحدهم) المفلسين والمتشردين على دخول المجلس، وحتى لا تملأ المقاعد النيابية بالعمال وباشخاص لا كفاءة لهم (١١) ولكن الفريق الثالث رأى أن النيابة حق لا امتياز ، واقترح بعض أعضاء الفريق الثانى أنصار الحكومة الغاء شرط المال لصعوبة البحث عن ثروة الناس ، وعدم منع التلاعب فى اثباتها فرد عليهم رئيس اللجنة أنه يمكن مواجهة ذلك باشتراط ان يكون الايجار عن ثلاث سنوات سابقة للانتخاب حتى نمنع وجود حزب عمال بالمجلس ، فأجاب أحدهم (١٢) أن شرط الترشيح « كفيل بعدم انتخاب أحد من صعاليك القوم » ولا شك ان تلك التعبيرات تدل على فكر طبقى لا زال متأثراً بالعصر الذى عاش فيه المصريون أداة الحكم للاتراك وكبار الملاك أو أصحاب المصلحة فى البلد رغم قيام ثورة ١٩١٩ ، وازدياد

---

(١٠) الجلسة الاولى ، للجنة الفرعية فى ١٩ ابريل ١٩٢٢ .

(١١) كان فى مقدمتهم زكريا نامق وعبد الحميد مصطفى وعبد الحميد بدوى ورئيس اللجنة حسين رشدى .

(١٢) عبد العزيز فهمى .

الوعى ، واعترض رئيس اللجنة على الاكتفاء بشرط الترشيح على أساس ان يكون المنتخب له مصلحة فى البلد — واقترح عضو آخر من الفريق الثانى الغاء شرط المال على أن يحسن العضو القراءة والكتابة وتقرر بالاغلبية اشتراط المال ورفض الاقتراح الخاص باعفاء حملة الشهادات العالية من شرط المال (١٣) . ثم انتقلت المناقشة بعد ذلك الى القدر المالى للضريبة ، وفى النهاية وافق الأعضاء على الغاء شرط النصاب المالى لصعوبة تقدير الضرائب لان الضرائب المقررة فى مصر هى الضرائب العقارية وقدرها لا يتجاوز فى ذلك الوقت سدس الايراد ففكرت اللجنة فى قيمة ايراد الشخص وفى قيمة الايجار الذى يدفعه الساكن وغير ذلك واتضح ان ذلك سيقتضى تدخلا فى شئون الناس الخاصة ويكلف الخزينة المال الكثير ، ولان القوانين الحديثة لا تقر هذا المبدأ (١٤) .

وبالنسبة لعضو مجلس النواب قررت الاغلبية ان يكون سنه ثلاثين سنة لضعف التربية السياسية فى ذلك الوقت ، وان يحسن القراءة والكتابة، وان يفصل المجلس فى الطعون التى تقدم فى انتخابات الأعضاء ، وان يشترط لصحة انتخاب النائب « ان يرشح من عدد معين من المندوبين الناخبين حتى لا يفاجأ اولئك المندوبون فى آخر لحظة بظهور اشخاص يرشحون انفسهم للانتخاب فتتشتت آراء المندوبين فيمن يتجهون الى انتخابه ، وينفسح الوقت أمامهم ليطيلوا التفكير فيمن يولونه ثقتهم ويقدمونه للنيابة عنهم » ، وان لا يجوز ترشيحه الا فى المحافظة أو المديرية التى يكون اسمه مقيدا فيها مع اعتراض الفريق الثالث على أساس أن العضو نائب عن الامة كلها (١٥) ، وأن يكون لكل ستين الفا من السكان نائبا فى المجلس (١٦) .

---

(١٣) الجلسة الحادية عشرة للجنة العامة فى ٥ مايو .

(١٤) الجلسة السابقة .

(١٥) الجلسة الثانية للجنة المبادىء العامة فى ٢٠ ابريل ١٩٢٢ .

(١٦) الجلسة الثانية عشرة للجنة العامة فى ١٨ اغسطس .

وبخصوص اعضاء مجلس الشيوخ قررت الاغلبية قبول اقتراح رئيس اللجنة وان يكون اعضاء هذا المجلس سواء المعينين او المنتخبين من الفئات العليا (١٧) واقترح الفريق الأول الاوتوقراطى تعيين رئيس المجلس بواسطة الملك على اساس ان المجلس يضم المعينين والمنتخبين فى حين اقترح الفريق الثالث ان يكون رئيس المجلس بالانتخاب كرئيس مجلس النواب ، واعترض على تدخل الحكومة فى تعيينه وتقرر بالاغلبية أن « يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من اعضائه لرئاسة المجلس تعرض أسماؤهم على الملك ليعين أحدهم (١٨) » ولم يقرر أعضاء اللجنة اشتراط استحسان عضو الشيوخ القراءة والكتابة (١٩) . وعن طريقة انتخابهم قدمت عدة اقتراحات وانتهت المناقشة بموافقة الاغلبية على ان يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين على ثلاث درجات بواسطة مندوبين ينتخبون عن المندوبين الناخبين ، وأن يكون الترشيح شرطا لأعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين (٢٠). وتمت الموافقة على أن يكون النصاب المالى المفروض على عضو مجلس الشيوخ مائة وخمسين جنيها فى السنة (٢١) وتقرر أن يكون لكل مائة وثمانين ألف من السكان شيخا واحدا . وهكذا نرى أن كبار الملاك الزراعيين والمؤيدين لحقوق الملكية قد أيدوا الانتخاب غير المباشر (٢٢) ، والانتخاب الفردى ، وأن يكون العضو مقيدا فى المحافظة أو المديرية التى يرشح نفسه فيها وهذه أمور كلها لصالح تلك الطبقة ، والتى تضمن لهم الفوز فى بلادهم وهى دوائرهم الانتخابية .

---

(١٧) الجلسة السابقة ، انظر البحث ص ٤٠ والمدون بها الفئات .

(١٨) الجلسة التاسعة للجنة الفرعية فى ١٣ يونيو ٢٢ والجلسة الرابعة والعشرين للجنة العامة فى ٢١ أغسطس والجلسة ستة وثلاثين فى ٣١ سبتمبر ١٩٢٢ .

(١٩) الجلسة ستة وثلاثين للجنة العامة فى ٣١ سبتمبر ١٩٢٢ .

(٢٠) الجلسة التاسعة للجنة العامة فى ١٣ يونيو ١٩٢٢ .

(٢١) الجلسة السادسة عشرة للجنة الفرعية فى ١٣ مايو .

(٢٢) أى اجراء الانتخاب على درجتين فأكثر .

وبعد ان انتهت اللجنة العامة من مناقشة المبادىء العامة ، تم تشكيل لجنتين أحداهما لوضع قانون الانتخاب من ستة اعضاء . ولما اتمته ناقشته اللجنة العامة من الجلسة الاربعين فى ٦ اكتوبر حتى الجلسة الرابعة والخمسين فى ٢٦ اكتوبر ١٩٢٢ . وبعد مراجعته صدر فى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ وانقسم القانون الى اربعة ابواب ، وفى الفصل الأول من الباب الأول (فى الناخبين) نص على انه لكل مصرى من الذكور بلغ من السن احدى وعشرين سنة ميلادية له الحق فى الانتخاب (م١) (٢٣) ، ما عدا رجال العسكرية الذين هم تحت السلاح ، ووضع الفئات التى تحرم من حق الانتخاب وهى الفئات المحرومة من حقوقها المدنية والسياسية ونص على أن موطن المرشح هو الجهة التى يقيم فيها دائما او التى بها مركز أعماله أو مصالحه (م٢) ، واشار الى تنظيم الجداول الانتخابية فى كل قرية أو مدينة أو قسم ، وعلى نوعية اللجنة التى تقوم بتحريرها (م٤) وعلى كيفية ادراج الاسم فى جدول الانتخاب (م٨) ، وفى الفصل الثانى منه الخاص (بالمندوبين) ، نص على أن كل ثلاثين ناخبا فى كل قرية أو مدينة أو قسم ، ينتخبون مندوبا واحدا من بينهم على أن يراعى فى تقسيم الناخبين الى اقسام ثلاثينية ، التجاور فى السكن فى المدن ، وحصص المشايخ فى القرى (م٢٥) واشترط ان لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ميلادية (م٢٦) ، ولم يشترط القانون فى هيئة الناخبين سواء الناخبين (الدرجة الأولى) أو المندوبين (الدرجة الثانية) أو مندوبى المندوبين (الدرجة الثالثة) اى نصاب مالى أو كفاءة معينة فكان بذلك أقرب الى الديمقراطية .

وفى الباب الثانى ، فى انتخاب أعضاء مجلس النواب نص على أن يمثل النائب ستين الفا من الاهالى (م٢٧) بحيث لا يقل عن ثلاثين الف ، وعلى ذلك قسمت كل مديرية او محافظة الى دوائر انتخابية ، على أن يراعى فى تقسيمها ان تكون متساوية فى العدد ، وعلى ان تعين دوائر الانتخاب فى

---

(٢٣) مادة رقم ١ (م١) .

جدول وتقرر بقانون ، وتنتخب كل دائرة عضوا واحدا (م٢٩) ، واشترط في النائب ان لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ميلادية ، وان يحسن القـــراءة والكتابة وان يكون اسمه مدرجا بجدول الانتخاب فى المديرية او المحـــافظة التى ينتخب فيها ، وان يرشحه ثلاثون من مندوبى دائرة انتخابه (م٣١) ، وان لا يرشح العضو نفسه فى أكثر من دائرتين ، ولا يجوز ان يرشح الموظف نفسه فى دائرة عمله الخاصة باستثناء العمد والمشايخ ، وان يودع العضو خزانة المديرية او المحافظة وقت الترشيح مائة وخمسين جنيها مصريا ، تصرف فى الأعمال الخيرية المحلية فى الدائرة الانتخابية اذا عدل عن الترشيح أو اذا لم يحرز فى الانتخابات على عشر الاصوات الصحيحة التى اعطيت . وعلى ان تناط كل دائرة انتخابية فى كل دائرة عامة او فرعية بلجنة ، تؤلف من قاض او عضو نيابة او احد موظفى الحكومة يعينه وزير الحقانية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين ليســـوا مرشحين ويتخذ رئيس اللجنة الوسائل اللازمة لحرية اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب (م٤٥) ، ونص على أن يكون الانتخاب بالاقتراع السرى وعلى أن ينتخب العضو بالاغلبية المطلقة (٢٤) لعدد الاصوات التى أعطيت، فاذا لم يحصل عليها أحد المرشحين فى المرة الأولى يعاد الانتخاب فى مـــدى خمسة أيام بين المرشحين الذين نالوا العدد الاكثر من الاصوات ، وفى المرة الثانية يكون الانتخاب بالاغلبية النسبية لعدد الاصوات التى أعطيت ، فاذا حصل اثنان او اكثر فى المرة الثانية للانتخاب على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الاولوية لمن تعينه القرعة (م٥٨) .

وفى الباب الثالث فى انتخاب اعضاء مجلس الشيوخ ، نص على أن يمثل عضو الشيوخ مائة وثمانين الفا من الأهالى (م٨١) واشترط فى العضو أن لا يقل عمره عن اربعين سنة ميلادية وأن يكون من فئات معينة (٢٥) ،

---

(٢٤) الاغلبية العادية تساوى النصف زائدا واحدا . اما الاغلبية المطلقة فهى ⅔ فاكثر .

(٢٥) أنظر الكتاب ص ٥٤ .

سواء كان منتخبا أو معينا ، وأن يكون اسمه مدرجا بجدول الانتخـــاب فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب بها ، وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين فى دائرة انتخابه (م١٦) ، واشترط فيه نصاب مـــالى فى الوقت الذى أعفى فيه عضو مجلس النواب منه بأنه يدفع ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها فى العام ممن لا يقل دخلهم عن ألف وخمسمائة جنيه ، وعلى ان تنقص الضريبة والدخل السنوى الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية اسوان وعلى أن يودع المرشح مبلغ مائة وخمسين جنيها فى خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح . وفى الباب الرابع نص على ان لكل ناخب ان يطلب ابطال الانتخاب الذى حصل فى دائرته بكتاب يقدمه الى رئيس المجلس ، على أن يشتمل على الاسباب التى بنى عليها الطلب (٢٦) .

ولما أعلن القانون تناولته الصحافة بالنقد والتحليل ، فكتب محمـــود عزمى فى السياسة مقالة فى محاسن ومساوىء القانون ، فذكر ان من محاسنه سن الواحد والعشرين عاما تعتبر مناسبة للحكم على الأشخاص والاشـــياء من حيث الحياة السياسية ، وأن من أهم عيوبه أن القـــانون أخـــذ بمبدأ الانتخاب الفردى ، وفى ذلك تضحية لأصحاب الكفاءات . ثم أشـــار الى أن القانون والصورة التى صدر بها يصلح وسيلة لاختيار أعضـــاء البرلمان المصرى اذا احسن تنفيذه ، وقامت الحكومة من جانبها بكل ما يلزم لجعـــل الانتخابات حرة بعيدة عن كل المؤثرات غير المشروعة ، وقامت الامة مـــن جانبها باختيار الاكفاء الذين يعرضون عليها من برامج انتخابية ما يحقـــق آمالها ، ورأى انه قابل للتحرير والتغيير عقب انعقاد البرلمان (٢٧) . ونشرت صحيفة الاخبار عدة مقالات حول القانون اشارت فى أولها الى أن التجارب اثبتت ان المجالس النيابية التى تتولد عن انتخاب متعدد الدرجات لا يمكنها

---

(٢٦) مشروع قانون الانتخاب ملحق رقم ٣ وتقرير مرفوع من لجنة الدستور ، ومحمـــد خليل صبحى ، المرجع السابق جـ ٥ ص ٦٢١ : ص ٦٤٥ .

(٢٧) فى ٢ مايو (كلمة فى قانون الانتخاب) .

مطلقا ان تعبر عن آراء الشعب ، واصبحت طريقة الانتخاب غير المباشر رجعية ، وان القوانين الانتخابية الحديثة كلها مجمعة على جعل الانتخاب بدرجة واحدة ، وان قوانين الانتخاب في مصر قد اهملت هذه القاعدة الديمقراطية السليمة (٢٨) . وقارنت بين الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة . ورأت « ان الانتخاب بالقائمة هو الذي يحقق عند العمل تلك القاعدة التي نصت عليها المادة (٩١) من الدستور وهي ان عضو البرلمان ينوب عن جميع افراد الامة (٢٩) . وانتقدت المغالاة في شروط عضوية مجلس الشيوخ مما جعلت منه مجلسا بعيدا عن ان يمثل الامة مما يؤدي الي ايجاد هيئتين مختلفتين في تكوينهما وان يكون احدهما ديمقراطيا محضا والآخر رجعيا (٣٠) . وذكرت ان الادارة نتيجة اجراء الانتخابات على درجات سوف تتدخل في تقسيم الاقسام الثلاثينية ورأت ان انتخابهم سيكون في حكم التعيين وسيتأثرون برأى العمد في القرى وذوي النفوذ في المدن وان هذا الانتخاب للمندوبين سيكون اقله حرا واكثره بالأمر (٣١) . واشارت المقطم ان الانتخاب العام بدرجة واحدة مدرسة سياسية عملية للناخبين ، وان عملية الناخبين المندوبين عرضة لتأثيرات مختلفة مشروعة وغير مشروعة (٣٢) . وانتقدت الاستقلال اهمال النساء في الانتخاب ، ورأت ان ذلك قضاء على حقوق نصف الامة لتقاليد نشأت وسط الاستبداد والجهل (٣٣) . ولو اشترط القانون معرفة الناخب للقراءة والكتابة لاصبح عندنا هيئة ناخبين تكون قادرة على اختيار ممثلي الشعب ولكن قانون ١٩٢٣ أهمل هذا الشرط ولم يشترطها حتى في المندوب ، ولم يفرق القانون بينهما الا في السن فقط لانه

---

(٢٨) في ٨ مايو ١٩٢٣ لامين الرافعي .

(٢٩) في ٩ مايو ١٩٢٣ .

(٣٠) في ١٠ مايو ١٩٢٣ .

(٣١) الاخبار في ٢٤ و ٢٩ مايو بقلم ابراهيم عبد القادر المازني .

(٣٢) في ٢ يونيو .

(٣٣) في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ (اصوات النساء لعبد الحميد حمدي) .

كلما ارتفع مستوى الناخبين الثقافى والاجتماعى والسياسى كان اختيــارهم للنواب دقيقا ، ولان الناخب الامى آداة طيعة فى يد الادارة فى المدن والعمد والمشايخ والقرى (٣٤) . ومن الناحية النظرية يمكن القول ان مميزات هذا القانون انه طبق نظام الاقتراع العام ، فلم يشترط أى نصاب مالى أو شهادة علمية ، وهذا من شأنه ان يوسع فى قاعدة الانتخاب ويدعو الى اشراك اكبر عدد من أفراد الشعب فى حقوقه السياسية وبذلك تتحقق المساواة بــين أفراد الشعب والى جانب ذلك فقد اتخذ نظام التصويت السرى الكامل فى التصويت ضمانا لحرية الانتخاب وحماية للناخب من أى ضغط يقع عليه(٣٥) .

وكان هذا القانون محل صراع داخل البرلمان وخارجه بالصحف بين الوفد المصرى واحزاب الاقلية (ما عدا الحزب الوطنى) وفى مقدمتها حزب الاحرار الدستوريين . ورأى هؤلاء ان مصر صارت فى قوانينها النظــامية والانتخابية من عام ١٨٦٦ حتى ١٩١٣ على النظام الانتخابى غير المبــاشر (على درجات) وعللوا ذلك لتأخر البلاد العلمى وعدم نضج الشــعب فى التربية الاجتماعية والسياسية . اما الوفد فقد ايد الانتخاب المباشر ورأى انه حق للمواطنين جميعا الاشتراك فى انتخاب الممثلين ، وان الدستور أيد المساواة والحرية لذلك وجب اعطاء حق الانتخاب لجميع النــاخبين على السواء ما داموا قد بلغوا سنا معينا بلا حاجة الى شرط القراءة والكتــابة أو نصاب مالى معين الى آخر القيود وانتقد سعد زغلول الانتخاب غــير المباشر المتعدد الدرجات ، وانتقد قيام الادارة بتكوين الدوائر الثلاثينيــة والدوائر المركزية وجميع اللجان الانتخابية (٣٦) . وذكر ان الانتخــابات

---

(٣٤) انظر دوايت ابراهيم وتوفيق حبيب فى نظامنا الانتخابى كما هو وكمــا يجب ان يكون ص ٤٥ .

(٣٥) حسنى نصار ، النظم السياسية والقانون الدستورى ص ٢٢ وص ٧٩ و ص ٨٠ .

(٣٦) الاخبار فى ١٩٢٢/١٠/٦ من حديث لسعد زغلول مساء ٥ اكتوبر فى حفلة تكريمه فى نادى سيروس ومذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٤٠٦ .

على درجتين بمجلس النواب وعلى ثلاث درجات بمجلس الشيوخ تفتح بابة واسعا للتاثيرات المختلفة ، لأن التاثير فى فئة قليلة اسـهل من التـأثير فى مجموع الامة (٣٧) . اى انه من الممكن شراء الاصوات ومن السـهل أن يضغط على المندوبين الناخبين من العمد والمشايخ ورجال الادارة بمختلف اوجه الضغط . ودعا سعد زغلول الى تغيير وتعديل هذه المبادىء الرجعية عند اول اجتماع للبرلمان (٣٨) .

---

(٣٧) الاهرام فى ١١ اكتوبر ١٩٢٣ — حديث لسعد زغلول مع مندوب جريدتين فرنسيتين .

(٣٨) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٦٨ .

الفصل الثالث

الانتخابات وتشكيل وزارة سعد زغلول

---

١ ــ التمهيد لاجراء الانتخــابات .

٢ ــ الاحزاب التى اشتركت فى الانتخابات ووسائل دعايتها الانتخابية .

٣ ــ تشكيل وزارة ســعد زغلــول .

٤ ــ الخلاف بين الملك والوزارة حول تعيين خمسى اعضاء مجلس الشيوخ .

الانتخابات وتشكيل وزارة سعد زغلول

وفى سبيل التمهيد للانتخابات أصدرت حكومة يحيى ابراهيم عدة قوانين ففى ٣٠ مايو ١٩٢٣ اصدرت الوزارة « قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية » . وهو قانون يخالف الحرية التى منحها الدستور للمصريين ، فكان عرضة للنقد . ومن ذلك ما جاء فى بيان للوفد أصدره فى ٥ يونيه ١٩٢٣ جاء فيه « أن الوزارة قضت بهذا القانون على كل اجتماع سياسى وانتخابى ومنعت فى الواقع ابداء الآراء السياسية واجهضت فيه على حرية القول والفكر والراى » وناشد البيان نواب المستقبل تعديل هذه القوانين العتيقة بقوانين ديمقراطية (١) وعلقت عليه احدى الصحف البريطانية بأن قانون الاجتماعات والمظاهرات مس حرية الخطابة التى حرص واضعوا الدستور كل الحرص على صيانتها ولذلك أحدث صدوره ضجة فى الدوائر الديموقراطية (٢) . وفى ٥ يوليو ١٩٢٣ صدر قانون التضمينات الذى قضى باجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من اجراءات ادارية وقضائية أو تشريعية مدة الاحكام العرفية واصبح المصريون مسئولين فقط أمام المحاكم والقوانين المصرية — ولكنه وضع على صورة اتفاق أو جزء من معاهدة بين مصر وانجلترا ، واصبح أمرا واقعا أمام البرلمان المصرى (٣) . فى الوقت الذى حذر فيه الوفد المصرى الوزارة من اصدار القانون فى شكل معاهدة تربط مستقبل البلاد ، وتمس حقوقها وسيادتها وحتى لا يتسنى لنواب الشعب تعديلها (٤) . وبناء على صدور هذا القانون قامت الحكومة المصرية بالغاء قانون الاحكام العرفية التى أعلنتها

---

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ملف ٢٢ ، ص ٢٣٩٧ : ص ٢٢٩٩ .

(٢) صحيفة « الديلى نيوز » عن الاهرام فى ٢ يونيو ، لندن فى أول يونيو .

(٣) صحيفة السياسة فى ٦ يوليو ١٩٢٣ .

(٤) الاهرام فى ١٢ أبريل ١٩٢٣ .

الحكومة البريطانية فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ . وفى ١٨ يوليو ١٩٢٣ أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الاجانب وصدر أيضا فى صورة اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقضى بمنح الموظفين الأجانب مكافآت عند احالتهم على المعاش أو فصلهم من الخدمة ، وحققت الحكومة فيه كل رغبات دار المندوب السامى البريطانى وتحملت فيه الخزانة المصرية أعباء ثقيلة (٥) . واحتج عليه الوفد المصرى وعلى الوزارة فى ٣٠ يوليو لاعتباره عبئا جسيما على الميزانية اذ يكلفها عدة ملايين من الجنيهات ، وعلى اخراجه من اختصاص البرلمان القادم . وذكر سعد زغلول أن تلك القوانين لسيت فى الواقع الا ارادة فردية ، لأن ممثلى مصر لم يؤخذ رأيهم فيها وأن البرلمان لا يستطيع الا الغاءها ليتسنى له أن يدرس المسألة (٦) فى مجموعها. وعلى ذلك زالت الظروف التى نفى فيها سعد زغلول ، وبقرب موعد الانتخاب أصبح لا مفر من الافراج عنه ودعوته وصحبه الى مصر . وتوالى الافراج عن المعتقلين فى مصر ، فأفرج أولا عن أعضاء الوفد المعتقلين بثكنة قصر النيل فى ١٥ ابريل ١٩٢٣ ، واسفرت الاتصالات بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى عن الافراج عن المعتقلين فى المالطة فى ١٥ مايو ١٩٢٣ (٧) . وفى ٣١ مايو أطلق سراح المعتقلين فى سيشل (٨) . وفى ٥ يوليو صدر العفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بمناسبة صدور قانون التضمينات والغاء الاحكام العرفية (٩) . وترجع سهولة هذه الاجراءات الاخيرة أن بريطانيا رأت أن تتجه فى سياستها نحو الوفد لموازنة قوة الملك الدكتاتورية بالاضافة الى عامل هام وهو سيطرة الوفد على الحركة

---

(٥) السياسة فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

(٦) الاخبار فى ٢٢ سبتمبر ١٩٢٣ حديث لسعد مع جورج دومان ، مندوب صحيفة جورنال دى ليرف ٢١ سبتمبر .

(٧) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ملف ٣٢ ، ص ٢٤٩٤ ، الاهرام فى ١٥ مايو ١٩٢٣ —

(٨) نفسه ، ص ٢٢٩٧ .

(٩) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

الوطنيـــــة (١٠) .

وحتى يمكن أجراء الانتخابات كان لابد من انشاء الدوائر الانتخابية ، وهذه يجب أن يكون اعدادها مبكرا قبل اجراء الانتخابات بوقت كاف ضمانا لنزاهة العمل وذلك بتقسيم القطر الى دوائر انتخابية حسب نسبة السكان التى يمثلها النائب او الشيخ والتى استقرت عليها لجنة الدستور ، وتحرير جداول انتخابية تتضمن أسماء الناخبين وقد قرر قانون الانتخاب مبدأ علانية هذه الجداول حتى يتمكن الناخبون مراقبتها والمعارضة فيما يوجد بهـــا من أخطاء ، وحتم عرضها فى مواعيد دورية حتى يمكن الاطلاع عليهـــا وتأليف اللجان الانتخابية لادارة عملية الانتخاب (١١) . ونص القانون أن يكـون التصويت شخصيا ، وأن يكون لكل ناخب صوت واحد ، ويكون الانتخـاب بالاقتراع السرى (١٢) (مادة ٣٩) . وفى ختام عملية الانتخاب تثبت اللجنة فى محضرها أصل عدد الناخبين المدعوين للحضور امامها وعدد من حضروا منهم وأعطوا فعلا اصواتهم (١٣) . ثم تجمع الصناديق الى لجنة خاصة فى مركز الدائرة لفرز الأوراق وتعلن اللجنة اسم الفائز من المرشحين وهـو الذى حصل على الاغلبية المطلقة لعدد الاصوات التى أعطيت (مـادة ٤٧) (١٤) . ومن اجل تنفيذ تلك الاجراءات صدر فى أول مايو ١٩٢٣ قرار من وزارة الداخلية ينص على تحديد موعد وضع جداول الانتخاب وتصحيحها فى ٢٦ مايو (١٥) . ثم عدل موعد القيد الى يوم ٣٢ مايو لاستكمال الجداول وتصحيحها حتى تتاح الفرصة لتسجيل اسماء جميع الناخبين وتعديل ميعاد

---

(١٠) Marlowe, J., op. cit, p. 263.

(١١) د. محمود عيد ، نظام الانتخاب فى التشريع المصرى والمقارن ، ص ٢٥٨ : ص ٢٦٠ .

(١٢) نفســه ص ٢٦٤ .

(١٣) نفســه ص ٢٨٤ .

(١٤) نفســه ص ٢٩٢ : ص ٢٩٥ .

(١٥) الاهرام فى ٢٠ مايو ١٩٢٣ .

عرض الجداول المحدد من ٢٢ مايو الى ٢٦ مايو (١٦) . ثم تلاه ميعاد آخر لغاية ٣١ مايو ، لمن يطلب ادراج أسمه ضمن هذه الجداول (١٧) . وفى ٢ أكتوبر ١٩٢٣ صدر قرار بتقسيم دوائر الانتخاب الى ٢١٤ دائرة للنواب . والى ٧١ دائرة للشيوخ المنتخبين وبعد تحرير كشوف الناخبين والتحقيق فيهـا تقوم الادارة بتقسـيم الناخبين الى الاقسـام الثلاثينية للشروع فى انتخابات المندوبين ، واتمام الانتخاب فى حيدة ونزاهة (١٨) .

الوفد والدعاية الانتخابية :

وتقدم للانتخابات احزاب (الوفد ، والاحرار الدستوريون والحـزب الوطنى) والشخصيات المستقلة . وبالنسبة للوفد فقد اجتمعت الامة بكل فئاتها وعناصرها حوله فقبل سفر أعضائه الي أوربا شكل « لجنة الوفد المركزية » — التى قامت بانشاء لجان فرعية لهـا فى المحافظات والمراكز والقرى — وعلى ذلك أوجد طريقة للاتصال بالجماهير — والتأثير فيها (١٩) . واستفاد الوفد من تلك اللجان أثناء الانتخابات العامة . وبعد انفصال كبار الملاك الزراعيين عن الوفد تمسكت الجماهير بسعد الذى أصبح رمزا للثورة بالاضافة الى شخصيته القوية ونشأته الاجتماعية الأولى وانتمائه الى الطبقة الوسطى (٢٠) . وأصبح الوفد اقرب الى التعبير عن المطالب الوطنيـة ، ولكنه لم يخرج عن المعسكر البرجوازى ، مما صبغ الثورة بالطابع البرجوازى من ناحية اسلوب العمل السياسي والفكر السياسي الذى يقف وراءها ، ولكنه فى نفس الوقت أكثر تقدما من جناح كبار الملاك (٢١) . وواصل الوفد قيادة الجماهير فلم يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ واعتبره نكبة وطنية ،

---

(١٦) الأهـرام فى ١٥ مـايو ١٩٢٣ .

(١٧) الاهـرام فى ٢٣ مايو ٢٣ .

(١٨) المقطم ٥ يونيـو ١٩٢٣ .

(١٩) د. عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية من ١٩١٤ — ١٩٢٧ ، ص ٢٣٥ .

(٢٠) نفســه ، ص ٢٣٦ .

(٢١) د. محمد أنيس ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واصولها التاريخية ، ص ٣٠ .

وتقد الدستور وقانون الانتخاب ووصفهما فى كثير من مبادئهما بالرجعية وطالب تعديلهما فى أول برلمان . وفى الوقت نفسه رأى الوفد أن الدستور ما هو الا سلاح من أسلحة الجهاد ، اذ سوف يترتب عليه قيام الحياة البرلمانية والوزارة الدستورية ومفاوضة الانجليز ، لهذا دخل الوفد الانتخابات حتى يصل عن طريقها الى الحكم من أجل المفاوضة ، وتحقيق الهدف الذى أنشىء من أجله وهو السعى للاستقلال التام لمصر والسودان . ولانتشار لجانه أصبحت كل دائرة انتخابية فى مصر وكل اقليم بل وكل قرية لها لجنتها الوفدية المحلية . وأقام لجان عامة انتخابية بالمحافظات والمديريات ولجان فرعية (٢٢) من أجل تنبيه أهل الدائرة الى مالهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات فى مسائل الانتخابات والعمل على اختيار الاكفاء المخلصين للوطن الملتفين حول الوفد المصرى . وشرع الوفد فى تكوين لجنة الطلبة التنفيذية للانتخاب بالقاهرة ، لتشرف على فروعها فى أنحاء القطر كله وكان فى كل مديرية لجنة الطلبة العامة . وقد شكرها سعد زغلول على مجهودها العظيم وأثنى على الطلبة جميعا وحمد لهم جهادهم الشريف فى الحركة الوطنية (٢٣) وقد أشارت احدى الصحف البريطانية الى هذا التنظيم اذ رأت أن الزغلوليين الفوا اللجان فى أنحاء القطر المصرى وجندوا الطلبة وزودوهم بتعليمات عما يجب عليهم اجراؤه (٢٤) .

وأقام الوفد اجتماعات انتخابية عامة طعن فيها فى خصومه السياسيين وهم جماعة عدلى وثروت ورشدى وزراء الحماية (٢٥) . وأعلن منشوراته لتوعية الجماهير بحركة الانتخابات دعا فيها اللجان الانتخابية الوفدية الى ثلاث واجهات هى تسجيل الاسماء ومراجعة الجداول

---

(٢٢) الاهرام فى ١٩ مايو ١٩٢٣ .

(٢٣) الاخبار فى ٣/١٠/١٩٢٣ .

(٢٤) صحيفة التايمز ، عن الاهرام فى ٤ يونيو .

(٢٥) احمد شفيق — الحولية الاولى ، ص ١ : ص ٥ ، والاهرام فى ١٩ مايو .

الانتخابية المعروضة وتقديم الطلبات لادراج اسم من اهمل فى هذه الجداول ، واكد الوفد فيها أن الترشيح لمجلس النواب والشيوخ سيكون بالتشاور مع لجانه الفرعية وانصياره الى حين تحديد الدوائر الانتخابية (٢٦) .

وعاد زغلول من المنفى فى الوقت المناسب للانتخابات ومنذ أن وطئت قدمه أرض مصر فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ اخذ يخطب فى الناس خطبا حماسية كانت تثير شعورهم ضد خصومه السياسيين . واخذ ينشط فى توجيه المعركة الانتخابية ويوجه نداءاته الى الشعب لانتخاب الرجال الاكفاء الموثوق بهم ومعارضة كل تدخل ورفعه الى جهة الاختصاص (٢٧) . ونتيجة لانتشار اللجان فى أنحاء القطر اخذ كل من له حق الانتخاب يسجل اسمه فى جداول الانتخاب ، واخذت اللجان فى توجيه المواطنين الى أماكن الانتخاب فى أوقاتها المعينة وخاصة فى الاقاليم (٢٨) .

الاحرار الدستوريون والدعاية الانتخابية :

ثم الف جماعة المعتدلين عدلى يكن وأصحابه حزب يكون أول واجباته المطالبة باصدار الدستور وايجاد تكتل سياسى حزبى يدخل الانتخابات القادمة مناهضا للوفد ، فألفوا فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ حزبا سموه حزب « الاحرار الدستوريين » برئاسة عدلى يكن ، يتكون من كبار الملاك الزراعيين ومن صفوة من المثقفين المصريين . ولهذا ضم جميع وجهاء وأعيان المديريات الذين لهم نشاط فى مديرياتهم حتى يتمكنوا من أن يلعبوا دورا هاما فى الانتخابات القادمة والحصول على الاغلبية . وفى نفس الوقت يشد الحزب من ازر عدلى فى اى مفاوضات قادمة ، ويبرر أعماله ويحمى مصالح أعوانه (٢٩) . لذلك عقدوا اجتماعا فى فندق شبرد فى ٣٠

---

(٢٦) الاهرام فى ١٠ ، ٢٣ مايو ١٩٢٣ .

(٢٧) مذكرات عبد الرحمن فهمى ص ٢٣٩١ ، ص ٢٣٩٢ .

(٢٨) نفسه ، ص ٢٤٥٣ ، ص ٢٤٥٧ .

(٢٩) د. أحمد فؤاد مصطفى ، تاريخ العلاقات المصرية الانجليزية وأثرها فى تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٤ — ١٩٥٢ ، ص ٢٠٦ وص ٢٠٧ (رسالة دكتوراه آداب القاهرة غير منشورة) .

اكتوبر ١٩٢٢ أعلنوا فيه برنامجهم . ومما جاء فيه الحرص علي الإستقلال التام وانهاء الإحتلال البريطاني وعدم فصل السودان عن مصر (مادة ١) وتأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الامة وحقوق العرش (مادة٢) وشمل البرنامج النواحي الاقتصادية كترقية الزراعة والصناعة وتنمية الموارد عامة . والتاكيد على الحرية الفردية ومحاربة الامية والاهتمام بمجانية التعليم الاولى ووسيلة الحزب فى الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان هو المفاوضة مع الحكومة البريطانية ، وهو فى ذلك لا يختلف عن وسيلة الوفد لتحقيق نفس الهدف (٣٠) . الا أن الاختلاف جاء من التباين فى المواقف ، فقد رأى الاحرار الدستوريون التساهل مع الاحتلال ، واعتبروا التصريح خطوة نحو الاستقلال ، وانهم أبطال المفاوضة القادمة لانهم اصحاب الرأى والاعتدال والدبلوماسية كما رأى الاحتلال انهم اكثر مرونة واقل تصلبا من الوفد ولكونهم الفوا الحزب من الاعضاء المنفصلين عن الوفد ، ومن معظم المخالفين لسعد زغلول ولانهم من عوامل نفى سعد زغلول زعيم الامة الى عدن فقد ظلوا يفتقرون الى التأييد الشعبى لهم . ومن هنا اعتمد الحزب فى تكوينه على قوة الحكم (٣١) .

وبدأ الحزب يعد نفسه للمرحلة الجديدة وهى قيام المرحلة الاولى من الانتخابات باقامة الاجتماعات الانتخابية العامة ، تكلم فيها زعماؤه ، وحملوا فيها على رجال الوفد وزعيمه بأن سياسته هى سياسة الهدم والقضاء على الحرية (٣٢) . وكانت حملات رجال الحزب على الوفد عنيفة ، وكأن القضية اصبحت محاولة الحط من شخصية سعد زغلول لانهم رأوا وقوف الشعب حوله ، من هنا نسبت حملاتهم عليه .

---

(٣٠) Zayid, M. Y., op. cit, P. P. 111, 112.

ويذكر أن الاحتلال البريطانى يرى أن الاحرار الدستوريين أكثر مرونة من الوفد ،

Holt, P. M., Political and Social change in modern Egypt, P. 346.

(٣١) الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ، ج١ ، ص ٦٩ ، ص ٧٠ .

(٣٢) د. محمد حسين هيكل المرجع السابق ، ص ١٧٢ و ص ١٧٣ .

الحزب الوطنى :

اما الحزب الوطنى فيمكن القول انه بقيام الحرب العالمية الاولى كاد أن ينتهى الدور التاريخى للحزب الوطنى فى قيادة الحركة الوطنية وتوجيهها لنفى زعيمه وتشتيت معظم اعضائه وفى نفس الوقت كانت الحرب العالمية الاولى فاصلا حجب الحزب فترة طويلة من الوقت عن الرأى العام (٣٣) . وللموقف المتطرف الذى اتخذه من الوفد فى رفض المفاوضة وهى الوسيلة التى اختارها الوفد سبيلا لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ، الى جانب أن مبداه لا مفاوضة مع بريطانيا الا بعد الجلاء كانت سياسة غير معقولة فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا قوة كبرى (٣٤) ، ثم ظهور قيادة منظمة جديدة تمثلت فى الوفد المصرى (٣٥) .

وبالرغم من ذلك كان يراود أعضاء الحزب الأمل فى الانتخابات رغم عدم تأثيرهم فى مجرى السياسة ولا فى تحويل التيارات الشعبية (٣٦). واخذ الحزب يستعد للانتخابات ولكنه قصر لجانه على القاهرة والاسكندرية (٣٧) . واقام حفلة انتخابية فى ناديه (دار اللواء) بالدرب الاحمر تكلم فيها رئيسه حافظ رمضان عن مبادىء الحزب الوطنى ساخطا على أنصار المفاوضة رأيهم ، حاثا الامة على انتخاب المخلصين من ابنائها العاملين على استقلال مصر وسودانها ، وركز على الجلاء قبل (٣٨) المفاوضة والف لجنة انتخابية بالقاهرة من المحامين والطلبة والاعيان لمساعدة من يرشحهم الحزب للبرلمان ، ودعا أنصار الحزب فى الاقاليم ومن يدينون بمبادىء الحزب الى الاسراع فى تكوين لجانهم الفرعية الانتخابية ، وحث الطلبة على القيام بواجبهم الوطنى فى تلك الظروف

---

(٣٣) محمد زكى عبد القادر ، محنة الدستور ، ص ٤٥ .

(٣٤) Landau, op. cit, P. 135.

(٣٥) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٣٦) محمد زكى عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٣٧) Landau, op. P. 135.

الاهرام فى ٢٨ مايو ١٩٢٣ .

(٣٨) احمد شفيق ، الحولية الاولى ص ١٢ .

الخطيرة « التى تتطلب الحذر وعـــدم الاندفــاع تحت التأثير والعواطف الخــلابة » . ويقصد الوفد وعدم الاندفاع فى تأييده (٣٩) .

وبهذا لم يسع قادة الحزب الى تنظيم اللجان الانتخابية فى أنحــاء القطر كله ، وركزوا جهودهم فى القاهرة والاسكندرية وعلى ماضى كفاحهم أيام مصطفى كامل ومحمــد فريد ، ولم يخلقوا أداة اتصــال بالجمــاهير المنتشرة فى عرض البلاد ، من هنا فقد فاق الوفد فى انتشــاره ونشــاطه حزبى الاحرار الدستوريين والوطنى .

الانتخــابات :

وما أن بدأت عمليات الانتخابات الثلاثينية فى أنحاء القطر صــباح يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ حتى أصبحت المسئولية فى يد المندوبين وقيــل أن اغلبهم من الوفد . وذكرت احدى الصحف البريطانية أن اكثرية المنــدوبين الذين انتخبوا زغلوليين ، وأن نسبة الذين اشتركوا فى الانتخاب وبالحاح الزغلوليين واصرارهم نحــو عشرين فى المــائة من الناخبين (٤٠) . ومن احصائية عامة وضعتها وزارة الداخلية (٤١) اتضح أن النسبــة المئوية العامة فى القطر كله كانت عبارة عن ٥٨٫٠٤٪ ، وأن نسبة الاقبال على الانتخابات كانت فى الاقاليم ، ومعنى ذلك أن العصبية والعمد والمشايخ كان لهم دورهم الكبير فى تحريك الجماهير الى صناديق الانتخــاب وقلت تلك النسبة فى المدن الكبيرة كالقاهرة والاسكندرية ومدن القناة وكان المفروض العكس لارتفاع نسبة التعليم وربما رجــع ذلك الى أن الانتخــاب كــان اختياريا . وذكرت احدى المجــلات البريطانية أن الزغلوليين يستــحقون جميع ما حصلوا عليه من الفوز فى الانتخابات لانهم انفردوا عن ســواهم

(٣٩) الاهرام فى ٢٢ يونيو ١٩٢٣ .

(٤٠) صحيفة « المورننج بوست » عن الاهرام فى ٢ — ١٠ — ١٩٢٣ .

(٤١) توضح عدد الناخبين فى البلاد والمقيدين بالكشوف وهــم ٤٦٤ و ٥٩٢ و ٢ ناخبه وعدد الذين اشتركوا منهم بعلا فى الانتخابات يوم ٢٧ سبتمبر ونسبتهم الى أصــل النــاخبين وعدد المندوبين الذين انتخبوا فى اليوم المذكور هم ٨٣٫٦٧٩ مندوبا .

فى الاهتمام بالانتخابات اهتماما فعليا فى حين أن رجال الحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين (٤٢) لم يعملوا شيئا هاما من أعمال الدعاية الانتخابية (٤٣) ، ولم يكن ذلك هو السبب الرئيسى فهناك شخصية سعد القوية الشعبية والتفاف الجماهير حول الوفد والتنظيم والعمل المستمر .

وكان المفروض بعد اجراء الانتخابات الثلاثينية أن تسرع الحكومة الى اجراء انتخاب النواب وأن تصدر مرسوما يحدد ميعاد اجرائه . ولكنها اجلت انتخاب النواب فاحتج الوفد على هذا التأجيل بحجة ان الانتخابات السابقة أدت الى حصر المنتخبين فى عدد معين ، وصار المندوبون عرضة لجميع وسائل التأثير ، وأن اطالة مدة الانتخاب قد تدفع الى اطالة المنافسة وتحصر الفكر كله فى الانتخاب (٤٤). من أجل ذلك صدر فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٣ مرسومان ملكيان يحددان موعد اجراء الانتخابات لأعضاء البرلمان ، المرسوم الاول يحدد انتخاب أعضاء مجلس النواب حيث نصت المادة الأولى منه على دعوة المندوبين المنتخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب فى يوم السبت ١٢ يناير ١٩٢٤ من الساعة الثامنة صباحا حتى الرابعة مساء على أن تعاد الانتخابات فى يوم الخميس ١٧ منه فى حالة عدم حصول أحد المرشحين على الاغلبية المطلقة . والمرسوم الثانى نص على انتخاب مندوب المندوبين فى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٢٣ (٤٥) .

---

(٤٢)اعتمد مرشحو الحزب الوطنى على مجالسهم ونفسيهم ، اما مرشحو الاحرار الدستوريين اعتمدوا فى مقاطعتهم على عصبياتهم العائلية ونفوذهم الشخصى (عبد الرحمن الرافعى ، مذكراتى ص ٤٤) .

(٤٣) مجلة « نيرايست » عن الاهرام فى ١٢ — ١٠ — ٢٣ ، لندن فى ١١ — ١٠ — ١٩٢٣ .

(٤٤) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، الملف ٢٤ ، ص ٢٤٢٧ وص ٢٤٢٨ . والاخبار فى ١٥ — ١٢ — ٢٣ التى انتقدت تأجيل الانتخابات .

(٤٥) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . منشور ٣١ انتخابات للمديريات والمحافظات بخصوص عملية انتخاب أعضاء مجلس النواب — والأخبار فى ١٥ — ١٢ — ١٩٢٣ .

ومن أجل انتخابات اعضاء مجلس النواب ، واصلت الاحزاب الدعاية الانتخابية واتبعت اسلوبها السابق لتأييد مرشحيها ، والى جانب ذلك اضافت اليها المرشحون من الاحزاب والمستقلين ألوانا مختلفة من الدعاية ، كاقامة حفلات انتخابية يخطب فيها كبار رجال الحزب وخطباؤه ، يشترك فيها المرشح أو المتكلم بالتكلم عن حزبه واهم اعماله واتهام الاحزاب الأخرى او بعضها بالتخاذل وظهرت فى تلك الفترة المهاترات الصحفية وكثرت الاتهامات بين صحف الاحزاب الأخرى ، حمل فيها زعماء الاحرار الدستوريين حملة قاسية على الوفد وزعيمه وفى الوقت نفسه لم يقل الوفد ضراوة فى خصومه السياسيين ونشر المرشحون بيانات صحفية توضح اعمالهم وانتماءهم الحزبى ، وصور المرشحين بالدائرة ، واتصالاتهم الشخصية بالعائلات ، وفى حين اتجه بعض المرشحين الى الاساليب المعتدلة كان يعد الناس بالوعود والامنيات الخاصة المحلية او الشخصية ، فان البعض الآخر اتجه الى الاساليب الملتوية كدفع مبلغ من المال لاقامة أى مشروع او شراء الاصوات ونشر دعاية مغرضة أو أخبار كاذبة تجاه خصمه ، ليحول كسب المندوبين الناخبين . وذكر احد النواب أن وسائله كانت الخطب والبيانات فى حين أن خصمه اعتمد على شخصية سعد زغلول واساليب (٤٦) ملتوية . وكان من الاجدر أن يكون التنافس بين الاحزاب حول البرامج والخطط كما يحدث فى البلاد الدستورية لا أن يتهم كل حزب من الحزب الآخر بالتهاون فى استقلال بلده (٤٧) . ودعت الصحف وبخاصة الأهرام المندوبين الناخبين الى اختيار النواب ذوى الكفاءة القادرين على حل المشاكل والعمل على تقدم البلاد ، كما دعتهم الى الابتعاد عن طرق الاغراء والغواية (٤٨) ثم

---

(٤٦) يشير بذلك الى اقامة عزائم وولائم يدعى فيها المندوبون الناخبون ويقدم لهم أشهى الطعام ، الضاحك الباكى ، ص ١٢٨ .

(٤٧) الأهرام فى ٢٧ — ١٢ — ١٩٢٣ .

(٤٨) الأهرام فى ٨ يناير ١٩٢٤ .

واصلت دعوتها الى المندوبين الثلاثينيين فى يوم انتخاب النواب وذكرتهم بأنهم يحملون على عاتقهم ثمرة مجهودات أجدادهم فى المطالبة بحياة دستورية سليمة وضرورة انتخاب الكفء (٤٩) . وزار سعد زغلول الاقاليم واستقبلته الجماهير بحماس شديد كشخصية شعبية قوية ، ووجه نداء الى الامة يدعوها الى انتخاب مرشحى الوفد الذين عرفوا فيهم الاخلاص والكفاءة . ثم الهب شعورهم الوطنى بقوله « ان نقود المنافقين لا يمكن أن تشترى أصواتهم » ، وما كان لوطنى أن يبيع وطنه بدراهم معدودة (٥٠) .

وفى يوم الانتخاب تنافس المرشحون من كل الاحزاب تنافسا شديدا ، وبذلت الوعود وعرضت النقود على المندوبين الناخبين ، لان حصر الانتخاب على درجتين جعل المندوبين فى عدد معين يسهل التأثير عليهم بكل نوع من انواع الترغيب ، وقد وصل الصوت فى بعض الجهات الى خمسين جنيها (٥١) . ولكن سرعان ما ظهر أن الوفد يكتسح خصومه ، ولم يستطع احد أن يزاحمه الا بعض قادة الحزب الوطنى ممن يعتمدون على ماضى كفاحهم وبعض الاحرار الدستوريين والمستقلين من أصحاب العصبيات وذوى النفوذ فى بلادهم . وكان ذلك فى دوائر محددة ونال الوفد حوالى ٩٠٪ من المقاعد البالغ عددها (٢١٤) مقعدا وكان عددهم ١٩٠ نائبا (٥٢) ، ونال الحزب الوطنى أربعة مقاعد (٥٣) ، والاحرار الدستوريون ستة مقاعد (٥٤) ،

---

(٤٩) الاهرام فى ١٢ — ١ — ١٩٢٤ .

(٥٠) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ملف ٢٤ ، ص ٢٤٩ .

(٥١) مذكرات سعد زغلول ، الكراسة ٤٧ ، ص ٢٧٦٧ ، ص ٢٧٦٨ .

(٥٢) Lloyd, op. cit, p, 80, Marlowe J., op, cit, p, 263. Landau. op. cit, P, 64.

(٥٣) وهم عبد اللطيف الصوفانى ، عبد الرحمن الرافعى ، الدكتور عبد الحميد سعيد ، وعبد العزيز الصوفانى .

(٥٤) وهم محمد محمود ، محمود عبد الرازق ، عبد الله ابو حسين ، محمد عبد الجليل أبو سمرة ، عبد الحليم العلايلى ، توفيق اسماعيل وبالنسبة لمحمد محمود قبل الطعن المقدم ضده وتقرر عدم صحة نيابته .

وسقط فى الانتخابات اشهر خصوم الوفد ومنهم اسماعيل صدقى (٥٥) وغيره وسقط رئيس الوزارء نفسه فى الانتخابات وهذا يدل على قوة الوفد ونزاهة الوزارة والتزامها جانب الحياد فى الانتخابات . وقد رأى البعض أن عملية تنظيم الوفد الهائل وانتشار لجانه ، الى جانب رصيد الوفد المصرى وشخصية سعد زغلول الذى برز كزعيم وطنى رفع شعار الجماهير فى المطالبة بالاستقلال التام وتعرض زعماء الوفد للاعتقالات والنفى ومعارضتهم لتصريح ٢٨ فبراير والحرص على حقوق الامة ، كل هذا جعل الجماهير (٥٦) تلتف حوله . كما جعل المندوبين يأخذون رأى الوفد فى ترشيح (٥٧) النواب وجعل أيضـــا بعض المرشحين الذين ليسوا زغلوليين فى الباطن أن يتقدموا الى الانتخابات باسم الوفد وعلى مبادئه لانهم لم يجدوا موافقة من المندوبين على انتخـــابهم الا بعد أن حصل هؤلاء منهم أنهم سيعملون على مبادىء الوفد (٥٨) . فى حين ارجعت المعارضة هذه النتيجة الى شخصية سعد وجهل أفراد الامـــة وعدم اقامة الانتخابات على محور سياسة معينة بل على محور الشخصيات واختيار سعد زغلول لمرشحيه على اساس اخلاصهم لشخصيته وليس على أساس مقدرتهم (٥٩) .

وذكر سكرتير حزب الاحرار الدستوريين أنه « كيف يرجى فوز لمخالفى سعد ، والامية فاشية والتضليل عارم والحقيقة مستورة (٦٠) » واسماعيل صدقى الذى علل سقوطه فى الانتخابات امام مرشح الوفد المغمور ، الى ان شخصية سعد زغلول فى هذا الوقت كانت جبارة ، وانه كان هناك ضـــغط

---

(٥٥) الكاتب — العدد ٧٩ — أكتوبر ١٦٧ (ثورة ١٩ والسلطة السياسية — طارق البشرى) .

(٥٦) Landau, op, cit. P. 64, Lloyd, op. cit, P.P. 78-80

والرافعى ، المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٣٢ ، عبد الرحمن الرافعى ، مذكراتى ص ٤٤ .

(٥٧) وادى النيل فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٣ .

(٥٨) الاهرام فى ٧ ديسمبر (حالة الانتخابات الحاضرة فى مصر) .

(٥٩) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ص ١٧٤ ص ١٧٧ .

(٦٠) مذكرات محمد على علوبة ، ص ٢٣٠ ، ص ٢٣١ .

نهيباني أوجيته شخصية سعد زغلول القوية (٦١) . وظهرت أغلبية الصحف المصرية ، وهي تذكر أن الانتخابات دلت على تأييد الامة للوفد وزعيمه (٦٢) . اما صحيفة السياسة فقد استسلمت للهزيمة واملت أن تحقق الايام امل الاحرار الدستوريين في الحكم (٦٣) . اما الصحف البريطانية فقليل منها اظهرت الارتياح الى نتائج الانتخاب ، واقرت بأنها قد تكون في صالح بريطانيا لان زعيم الوفد هو الشخص الوحيد الذي يمكن للحكومة البريطانية أن تتعقد معه المعاهدة لانه أصبح الزعيم الذي يتكلم باسم مصر (٦٤) .

الآراء المختلفة في تولية سعد زغلول الوزارة :

وكان على الوفد صاحب الاغلبية في الانتخابات ، وحسب التقاليد الدستورية أن يشكل الوزارة البرلمانية . و فيبداية الامر كان محل اجماع الامة تقريبا هو عدم قبول سعد تشكيل الوزارة (٦٥) وأخذ الناس والصحف تكتب في موضوع الوزارة وقبولها والتنحى عنها ورات أغلب الصحف الرفض ثم اخذ راى القبول يقوى يوما بعد يوم وانتهى رجال الوفد مع القبول الا تردد البعض كمكرم عبيد ومصطفى النحاس (٦٦) . وأصبحت الآراء فيمن يتولى الحكم تنقسم الى فريقين الفريق الأول تكون من الاغلبية الكبرى من رجال الوفد المصرى وكبار رجال الحكم والسياسة المنتمين اليه وما اطلق عليهم بالمدرسة التركية وفى مقدمتهم محمد توفيق نسيم وأحمد مظلوم ومحمد سعيد وعدد كبير من نواب الامة ، كان يلح على سعد زغلول فى قبول الحكم على اساس أن القاعدة المتبعة في الامم الدستورية تقضى بأن يتولى زمام الامور زعيم الحزب أو الاغلبية فى البرلمان ولصالح القضية المصرية ، ورأوا تنحى

---

(٦١) اسماعيل صدقى ، مذكراتى ص ٢٩ ، ص ٣٠ .

(٦٢) الاهرام فى ٦ — ١ — ١٩٢٤ .

(٦٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الجرائد العربية المحلية ، آراء الجرائد فى نتيجة الانتخابات المصرية .

(٦٤) من الاهرام فى ٢١ يناير ١٩٢٤ .

(٦٥) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ص ٢٧٧٧ .

(٦٦) نفسه .

الزعيم عن ذلك جنوحا عن تلك القواعد والتقاليد الدستورية (٦٧) . وقد عبر سعد زغلول عن هذا الاتجاه الدستورى عندما أعلن رأيه فى أمر الوزارة يوم ظهور الانتخاب فذكر لمراسل شركة روتر فى ١٥ ١٩٢٤ أنه « على وزارة يحيى باشا أن تستقيل تبعا لأحكام الدستور » أما الفريق الثاني فقد رأى اسناد رئاسة الوزارة الى أحد كبار أنصار سعد زغلول وبقائه مرشدا لهما وزعيما لنواب الأمة فى البرلمان وضمانا للحياة النيابية فى فاتحة عهدها واستند فى رأيه الى كثرة مشاغل الحكم وعدم اجهاد الزعيم نفسه بها ، والى أن المجالس النيابية فى البلاد الدستورية هى التي تضع فى الواقع قواعد السياسة التي تجري عليها الحكومات ووجود سعد فى زعامته النيابية لا تقل أثرا عن رئاسة الحكومة (٦٨) . وفريق ثالث رأى ابتعاد رئيس الوفد وأنصاره عن تأليف الوزارة على أساس عدم اعتراف الوفد بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فقبول الوزارة على أساس عدم اعتراف الوفد بالتصريح هو عبارة عن اعتراف ضمنى به ، ورغم أن الحياة الدستورية تتطلب تولية الاغلبية الحكم ، الا أنه يستحسن ابتعاد الزعيم عن الوزارة حرصا على مكانته فى الامة . اذ أن وجود الاحتلال الأجنبى فى البلاد يدفع الحكومة الى مراعاة الواقع ، والتنازل عن بعض مبادئها أو الاصطدام به ، ولكل منهما

---

(٦٧) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة ٤٠ — ملف ٢٤ ، ص ٢٤٩٦ والاهرام فى ٢٢ — ١ — ٢٤ . ورجال السياسة المنتمين اليه وأيدوا تولية سعد للوزارة وهم محمد توفيق نسيم ، أحمد مظلوم ومحمد سعيد ، فقد خطبوا ود الوفد وتقربوا اليه ونشطوا فى مساعى التوفيق بين القصر والوفد ، وكتب محمد سعيد بالاهرام فى ٢٣ — ١ ، وتوفيق نسيم فى ١٤ — ١ ، وأحمد مظلوم فى ٢٥ — ١ والبلاغ فى ٢٣ — ١ ، ٢٥ — ١ مؤيدين تولى سعد للوزارة (الجزيرى ، آثار الزعيم سعد زغلول عهد وزارة الشعب ، ص ٢٧) . وحجتهم فى ذلك هو اجتماع القوتين (فوزارة الامة وزمام الحكم من ناحية ومن ناحية أخرى فوجود سعد فى رئاسة الوزارة مع وجود مستر ماكدونالد رئيس حزب العمال فى رئاسة الوزارة . فال حسن وفرصة يجب الا تضيع) .

(٦٨) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٤٩٦ والاهرام فى ٢٢ — ١ — ٢٤ (الوفد والوزارة) .

إثر على تراجع الحركة الوطنيـــة وهذا اضــــعاف للروح الوطنية والزعامة الوطنيـــة (٦٩) .

أما بالنسبة لسعد زغلول فقد كان حريصا على كتمان ما اســـتقرت عليه نفسه فى هذا الموضوع وكان يصغى للآراء ، وان كان قد استقر رأيه على قبول الوزارة حتى قبل ظهور نتيجة الانتخابات لأنه رأى « ان الأمـــر لا يستدعى تردد لأن المسئولية واقعة عليه » . وطالما أن الأمر كذلك ، « فلا معنى لأن يكون العمل فى يد غيرى » حيث رأى أن الظروف قـــد تغيرت ، واصبحت الوزارة تعتمد فى قيامها وسقوطها على الامة لا على قوة اخرى . ورأى أنه لابد من قبول الوزارة (٧٠) . ورأى سعد أن حزب العمـــــال البريطانى على وشك أن يتقلد الحكم فى انجلترا ، كأول حكومة لحـــــزب العمال ، واعتقد زغلول أن حكومة العمال سوف تكون أكثر مرونة فى الحقوق الوطنية من الاحزاب الأخرى وعلق عليها الوفد وسعد أملا كبيرا فى الوصول الى حل عادل للقضية الوطنية على أساس هذه الروح . وكان لسعد زغلول علاقة شخصية بماكدونالد رئيس حكومة العمال (٧١) .

وأما بالنسبة للملك فؤاد فقد اختلف مع ثروت على وضع الدســـتور . وكان من وراء ثروت قطعا حزب الاحرار الدستوريين فأخذ الملك فؤاد ينهج سياسة تقارب مع الوفد لمعارضة وزارة ثروت (٧٢) . وقد حـــدث هـــذا التقارب على يد محمد توفيق نسيم رئيس الديوان الملكى الذى انصرف بجميع

---

(٦٩) مذكرات عبد الرحمن فهمى ص ٢٤٩٦ والاهرام فى ٢٥ — ١ — ١٩٢٤ ، الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ وص ١٣٧ . وهو رأى الامير عمر طوسون .

(٧٠) مذكرات سعد زغلول — كراس ٤٧ ، ص ٢٧٧٠ .

(٧١) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضـــات المصرية البريطـــانية ١٨٨٢ — ١٩٣٦ ص ٧ ، ص ٨ Little — Tom. Modern Egypt, P. 78, Lloyd. op. cit. p. 82, Zayid, M. Y., op. cit. P. 115

(٧٢) مذكرات سعد ، كراسة ٤٨ ، ص ٢٧٩٧ ، د. محمد حســـين هيكل ، المرجـــع الســـابق ص ١٥٦ ، ص ١٥٧ .

قواه الى تحسين العلاقات بين الوفد والسراى (٧٣) . وكان من اثر ذلك ان قابل الملك المصرى السعدي القائم بأعمال رئيسي الوفد في ٩ اكتوبر ١٩٢٢ مقابلة طويلة ، واعلن رجال القصر تاييدهم للوفد فى كل مكان ، واصدر الوفد بدوره بعدها منشورا ضد وزارة ثروت (٧٤) . ولما توقع الملك ان تكون الاغلبية لمرشحي الوفد فى الانتخابات ، اخذ يتودد الى الوفد ، ولهذا استقبل سعد زغلول فى ٩ نوفمبر ١٩٢٣ (٧٥) . واذا نظرنا الى هذا التقارب الذى تم بين القصر والوفد نجد انه تقارب مرحلى أو مؤقت ، فقد ذكر سعد زغلول فى مذكراته ، أن الغايات مختلفة ولا يمكن أن يدوم معه اتحاد (٧٦) .

ونتيجة لرغبة سعد زغلول فى تولي الوزارة ، وتقرب القصر له (٧٧) ، وعدم معارضة دار المندوب السامى فى توليه الوزارة لانها رات ان الاغلبية ستكون للوفد واتضح لها أن سعد هو الزعيم الذى يمكن أن يساعدهم بأغلبيته البرلمانية فى عقد المعاهدة ، واتفاق راى الاغلبية فى الحزب على توليه الحكم، وتشجيع فريق المستوزرين وما أطلق عليهم بالمدرسة التركية ، فقد اوصى سعد النواب الوفديين بأن يلحوا عليه فى تولى الوزارة وكأنها استجابة لرغبة الامة (٧٨) . وتم ذلك فى حفلة نواب الامة تكريما لسعد فى ٢٥ يناير ١٩٢٤ وخطب فى الحفل أحمد مظلوم مؤيدا تولى سعد الوزارة ثم محمد سعيد الذى قال « ولعلى أنطق باسم زملائى النواب جميعا اذا انا انتهزت هذه الفرصة السعيدة ورجوت منه الا يتردد فى قبول رئاسة الوزارة » (٧٩) . والقرار فى نفس الوقت حق من حقوق الاغلبية فى أن يتولى زعيمها رئاسة

---

(٧٤) أحمد شفيق ، تمهيد ج ٣ ، ص ٣٤٩ .

(٧٣) نفسه ، ص ٣٥٧ ، د. يونان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٤٩ .

(٧٥) عباس العقاد ، المرجع السابق ، ص ٤٣١ .

(٧٦) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٨ ، ص ٢٧٩٨ .

(٧٧) د. لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .

(٧٨) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٧٧ ، ص ٢٧٧٨ .

(٧٩) محمد ابراهيم الجزيرى ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

الوزارة فى الوقت الذى أصبح فيه قيام الوزارات وليدة ارادة الامة وفوق ذلك فقد أمل فى تحقيق أهداف الامة على يديه فى ظل ظروف رأى أنها مناسبة كل هذا جعل سعد زغلول يقبل على تشكيل الوزارة .

وعندما أحس سعد زغلول برغبة الملك فى الابقاء على وزارة يحيى ابراهيم حتى يتيسر له تعيين أعضاء مجلس الشيوخ المعينين صرح سعد لمراسل روتر فى ١٥ يناير ١٩٢٤ « أنه اذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى ابراهيم أن يستقيل أمام حقيقتين ، الأولى أن البلاد قد اوضحت رايها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية ، أن رئيس الوزارة قد هزم فى الانتخابات وفاز عليه مرشح الوفد (٨٠) . وفى نفس الوقت دعا أكثرية النواب عن طريق الصحف الى وجوب استقالة الوزارة . وبدأ من هذا أن سعد زعيم الاغلبية البرلمانية لا يؤيد بقاء الوزارة حتى تقوم باختيار الشيوخ المعينين (٨١) . لذلك رفع رئيس الوزراء كتاب استقالة وزارته الى الملك فى ١٧ يناير ١٩٢٤ ، أشار فيه الى القوانين التى أصدرتها وزارته للتمهيد للانتخابات ، وحياد حكومته التام فى سيرها وانه كان يود الاستمرار حتى انتخابات مجلس الشيوخ ليجريها بنفس الحياد غير أن فريقا من المنتخبين اظهروا نزوعا الى الرغبة فى تغيير الوزارة قبل اتمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ (٨٢) .

ونتيجة للفوز الساحق الذى حققه الوفد فى الانتخابات وحصوله على الاغلبية البرلمانية دعا الملك سعد زغلول لمقابلته وتمت المقابلة فى ١٩ يناير فى قصر عابدين ، ودار الحديث بينهما على نتيجة الانتخابات واخبره الملك باستقالة وزارة يحيى ابراهيم ورغبته فى أن يشكل وزارة جديدة ، فأجابه سعد بأنه سيرجع الى أصحابه ، فقال له الملك « ان غالبية النواب معك وأنا

---

(٨٠) نفسه ، ص ٢٥ .

(٨١) عباس العقاد : المرجع السابق ، ص ٤٣٢ .

(٨٢) الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ، ص ٢٣٨ ، ص ٢٣٩ .

لا اريد الا انت » — وطلب منه ان يقبلها هو لا غيره (٨٣) ، وأجل البت فيها الى حين عودة الملك من رحلته بالقناة ، ثم قبلت استقالة يحيى ابراهيم في يوم ٢٧ يناير بعد الاتفاق مع سعد زغلول على تشكيل الوزارة الجديدة (٨٤) ، وفى نفس اليوم استدعى الملك سعد زغلول وابلغه قبول استقالة الوزارة السابقة ، وطلب منه تشكيل الوزارة ، على أن يقدم الى الملك فى اليوم التالى برنامج واسماء اعضاء الوزارة (٨٥) . وفى ٢٨ منه رفع سعد الى الملك البرنامج والأسماء ، وصدر أمر ملكى فى نفس اليوم بتأليف الوزارة السعدية وكانت أول حكومة نيابية فى مصر الحديثة أى أول وزارة وليدة ارادة الامة بعد ان كانت الوزارات تعين فى اكثر الاحيان برغبة المعتمد البريطانى ، ولهذا لا نستغرب أن عمت الفرحة البلاد (٨٦) .

ومع بداية الحياة الدستورية وتقاليدها التى تقضى بأن يتولى رئيس الاغلبية الوزارة كان على الملك أن يعترف فى خطابه الى سعد بهذا الاساس الدستورى فى قيام الوزارات واسقاطها وبطبيعته الاوتوقراطية تجاهل سلطة الامة وحقها فى اختيار حكامها اذ يتضمن الكتاب الملكى الصادر لسعد زغلول لتشكيل الوزارة عبارات تقليدية . « وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت ارادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم واصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ فى تأليف هيئة الوزارة » (٨٧) . ولكن سعدا تمسك بحقه الدستورى فى تشكيل الوزارة ، وفى مقدمتها فوز الوفد الساحق فى الانتخابات ، وضرورة العمل بالتقاليد الدستورية وخاصة فى مستهل تطبيق الدستور ولذا استهل رده لقبول تشكيل الوزارة بقوله « ان الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الامة ونوابها

---

(٨٣) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٧٨ .

(٨٤) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ملف ٢٤ ، ص ٢٤٩٥ ، ص ٢٥٠٦ .

(٨٥) مذكرات سعد زغلول — كراس ٤٧ ، ص ٢٧٧٨ .

(٨٦) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ملف ٢٤ ص ٢٥١٨ ، ص ٢٥١٩ .

(٨٧) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ ، سراى عابدين فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ —

لشخصى الضعيف توجب على والبلاد داخله فى نظام نيابى يقضى باحترام ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها الا اتنحى عن مسئولية الحكم » ثم سجل فى كتابه السابق مجموعة من النقاط فى ان تشكيله للوزارة لا يعتبر اعترافا بأية حالة او حق استنكره الوفد المصرى . ويقصد بذلك عدم الاعتراف بالتحفظات الاربعة التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وأن الانتخابات دلت على تمسك الامة بمبادىء الوفد ، التى هى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما اظهرت شدة ميلها الى العفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدت من حريتها والعمل على معالجة التصرفات المالية والادارية السيئة ، والرغبة فى نشر التعليم وتحسين الاحوال الصحية والاقتصادية ، وأشار الى ان هذ لا يتم الا بمساعدة البرلمان ولهذا يكون من أول واجبات الوزارة اعداد العدة لقرب انعقاده وتثبيت الروح الدستورية فى مصالح الحكومة وتعويد الجميع على احترام الدستور والخضوع لاحكامه (٨٨) . وشمل البرنامج بهذا حق الامة الديمقراطى فى تشكيل الوزارة وحقها فى الحرية والاستقلال والعناية بأحوال الشعب المختلفة . ونشر الروح الدستورية واحترامها فى أرجاء البلاد . وقد أعربت الهيئات والاحزاب والصحافة على اختلافها عن ارتياحها للبرنامج، لانه سيساعد الامة فى وقت قريب على تحقيق أهدافها ، وتمنت للوزارة النجاح فى مهامها (٨٩) .

الصراع بين الملك وسعد زغلول فى حق اختيار المعينين فى مجلس الشيوخ :

وقد واجهت الوزارة أول مسألة دستورية وهى تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ، وحدث صراع علنى بين القصر والوزارة حول أحقية أى

---

(٨٨) محمد خليل صبحى « المرجع » جـ ٥ ، ص ٥٥١ وص ٥٥٣ .

(٨٩) د. لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٦٠ — عن مذكرات سعد كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٨١ .

الطرفين فى تعيينهم حتى قبل تشكيل سعد للوزارة ، فقد قابله حسن نشأت يوم ١٣ يناير ١٩٢٤ وابلغه ان تعيين اعضاء الشيوخ المعينين من اختصاص الملك ، وفى يوم ١٧ منه زاره حسن نشأت فكرر لسعد رأيه السابق (٩٠) واشار نشأت الى تصريح سعد عن ضرورة استقالة وزارة يحيى ابراهيم ، وذكر سعد أن وزارته غير مؤيدة من الشعب ، وسقوط رئيسها يحيى ابراهيم فى الانتخابات . وفى يوم ١٨ منه أخبره أن الملك يرغب فى استمرار الصفاء بينك وبينه ، وانه يرى أن من حقه تعيين خمسى اعضاء مجلس الشيوخ ، ولكن سعد زغلول راى انه من الاحسن أن يسود ولا يحكم وأن يبتعد عن المنازعات وتحمل المسئولية وأن يترك ذلك لوزارته (٩١) .

ولقد كتبت صحيفة السياسة عن هذه المسألة فأيدت ان تقوم وزارة الوفد بتعيين الشيوخ المعينين حتى يكون المجلس فى مجموعه متفقا فى الراى مع كثرة الامة ، ويحدث التفاهم بين المجلسين ، ثم أكدت على نقطة هامة وهى عين الصواب وهى أن الحكمة فى وجود أعضاء معينين فى مجلس الشيوخ هى استكمال الكفايات التى لا توجد فى الأعضاء الذين يصيبهم الانتخاب فى المجلسين ، واشارت الى ضرورة حياد الحكومة حتى لا تحرم البلاد من الكفايات (٩٢) . ثم شكل سعد زغلول الوزارة فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، وفى يوم ١١ فبراير ، اعلنت الحكومة عن اجراءات تنظيم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين (٩٣) ، وفى يوم السبت ٢٣ فبراير أجتمع مندوبو المندوبين فى جميع المحافظات والمديريات لانتخابهم ، ونجح فى تلك الانتخابات اغلبية مرشحى الوفد . ثم عاد الملك الاتصال بسعد . وفى يوم ١٥ فبراير اخبره محمد توفيق نسيم ، أن الملك متمسكا بتعيين اعضاء مجلس الشيوخ

---

(٩٠) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٦٣ .

(٩١) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٧٣ ، ص ٢٧٧٤ .

(٩٢) صحيفة السياسة فى ٢٤/١/٢٥ والمقالة بعنوان « الوزارة القادمة وتعيين اعضاء مجلس الشيوخ » .

(٩٣) الاهرام فى ١٩٢٤/٢/١٢ .

ارتكازا على المادة ٧٤ من الدستور (٩٤) . ولكن سعد كان حريصا الا يتنازل للملك فيها ، وأوضح سعد أن أحكام الدستور وخاصة المادة (٤٨) تشير صراحة الى أن « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » وعلى المادة (٥٧) بأن « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » وعلى المادة (٦٠) التي تنص على أن توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » وعلى المادة (٦١) « بأن الوزراء مسئولون متضامنون لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته » وعلى ذلك يكون من حقه تعيين أعضاء مجلس الشيوخ (٩٥) . ولما كان سعد حريصا على علاقته الطيبة بالملك ، وفى نفس الوقت متمسكا بنصوص الدستور ، فقد اتجه الى الاستعانة بأهل الخبرة (٩٦) ، فاقترح سعد على الملك الاحتكام الى « فان دين بوشن » Van Den Bosch الاستاذ البلجيكي والنائب العام أمام المحاكم المختلطة حينئذ ، على أساس أن دستور ١٩٢٣ مستمد فى أغلبه من الدستور البلجيكى . وفى يوم ١٧ فبراير قابل سعد « فان دين بوش » (٩٧) . وفى يوم ١٨ منه تمكن بوش من اقناع الملك حيث جاء فى حكمه « بأنه ليس لى الحق أن أقيم نفسى قاضيا على النظام الدستورى الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى أعمال الملك ، فاذا استثنى عمل واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه ولذا أرى أن تعيين

---

(٩٤) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٨٨ .

(٩٥) د. محمد كامل ليلة ، القانون الدستورى ، ص ٣٢٦ وص ٣٢٧ .

(٩٦) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٨٩ .

(٩٧) نفسه .

(٩٨) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ وص ١٥١ .

أعضـــاء مجلس الشـــيوخ يجب أن يكون بنـــاء على ما يعرضـــه مجلس الوزراء » (٩٨) واقتنع الملك بوجهة نظر سعد وابدى الوزراء ارتياحهم لحسم النزاع ، وزار سعد الملك فى ١٩ منه واوضح له ان الوزارة تمسكت برايها « لكى تثبت للعالم اجمع أنكم فى الظاهر كما انتم فى الباطن ملك دســـتورى تحترم الدستور » ثم قدم سعد للملك قائمة بأسماء الأعضاء فاعترض على بعضها ، وفى النهاية اتفقا معا على القائمة (٩٩) . وعلى افتتاح البرلمان فى ١٥ مارس ١٩٢٤ .

وهكذا تمسك سعد بحق وزارته الدستورى فى تعيين اعضاء مجلس الشيوخ المعينين ، ولم يتهاون فيه ، رغم رغبته فى استمرار الصفاء بينه وبين الملك وبعد الاتفاق بين سعد والملك على تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ اذيع مرسوم ملكى فى ٢٣ فبراير بتعيين اعضاء مجلس الشيوخ المعينين ، استنادا على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور وعلى ما عرضـــــه مجلس الوزراء ، وكان عددهم ثمانية واربعين عضوا (١٠٠) . وضمت قائمة الأسماء اثنين وعشرين (باشا) ومعظم الباقين (بكوات) ، وبينهم ثلاثة من أصـــل سورى يمثلون الجالية السورية الكبيرة الثرية وواحد من أصل ايطالى يمثل قسما كبير العدد من سكان مصر الاجانب الذين اكتسبوا الرعوية المصرية ، ومدير بنك مصر ، وقليلون منهم عينوا مكافأة لهم على خدمة سياسية ، وليس بينهم خصوم لسعد زغلول (١٠١) ، ومعنى ذلك أن الاتفاق سوف يكون تاما بين المجلسين ، وسوف يساند اعضاء البرلمان الوزارة . وفى نفس اليـــوم صدر مرسومان ملكيان ، الأول ينص على تعيين أحمد زيور رئيسا لمجلس الشيوخ ، والثانى على دعوة البرلمان الى عقد جلساته ابتداء من يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ .

---

(٩٩) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٧ ، ص ٢٧٩٠ .

(١٠٠) الوقائع المصرية ، ٢٥ فبراير ٢٤ — صدر بسراى عابدين فى ٢٣ فبراير وبه قائمة الاسماء .

(١٠١) الاهرام فى ٢٧ — ٢ — ٢٤ عن صحيفة التايمز فى ٢٦ فبراير .

الفصل الرابع

برلمان ١٩٢٤

---

١ ــ تكوين البرلمـــان وافتتاحه .

٢ ــ اعداد اللائحة الداخلية وتكوين مكتبى ولجان المجلسين .

٣ ــ القضايا المختلفة التى ناقشها اعضاء المجلسين .

٤ ــ الظروف التى ادت الى استقالة الوزارة .

٥ ــ تقييم برلمـــان ١٩٢٤ .

برلمان ١٩٢٤

اسفرت نتيجة انتخاب اعضاء مجلس النواب البالغ عددهم مائتين واربعة عشر نائبا عن فوز مائة وتسعين نائبا وفديا وستة نواب من الاحرار الدستوريين (١) ، واربعة نواب من الحزب الوطنى (٢) ، وأربعة عشر من المستقلين . واتضح ان عدد المندوبين الذين رشحوا أعضاء الوفد ، كانت نسبتهم عالية ، وكانت نسبة الذين حضروا فى عموم القطر ٨٧ر٩٥٪ (٣) ودل ذلك على شدة تنافس الاحزاب والمرشحين وحرص المندوبين انفسهم على تأدية واجب الانتخاب ، ودل أيضا على صدق ترشيح المندوبين اذ نجد زيادة فى الاصوات التى حصل عليها النواب الوفديون فى أغلبية الحالات . وبهذا حصل الوفد على الاغلبية فى انتخاب أعضاء مجلس النواب ، مما أدى الى تشكيله الوزارة حسب التقاليد الدستورية برئاسة سعد زغلول رئيس الوفد وزعيم الاغلبية البرلمانية ، وكان اعضاؤها جميعا منتخبين فى مجلس النواب والشيوخ (٤) .

---

(١) وهم محمد محمود (البوبا — اسيوط) ولكن قبل الطعن المقدم ضده فى ٢٠ أبريل ١٩٢٤ وعبد الله أبو حسين (طنوب — منوفية) ومحمود عبد الرازق (بندر المنيا — المنيا) ومحمد توفيق اسماعيل (حسن باشا — المنيا) وعبد الحليم العلايلى (دمياط) ومحمد عبد الجليل ابو سمرة (أبو سلامون دقهلية) .

(٢) عبد اللطيف الصوفانى (كفر داود — البحيرة) د. عبد الحميد سعيد (كفر الشيخ — غربية) وعبد الرحمن الرافعى (مركز المنصورة — دقهلية) وعبد العزيز الصوفانى (الدلنجات — بحيرة) .

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، احصائية أعضاء مجلس النواب لعام ١٩٢٤ ، شملت أسم النائب ، والدائرة التى انتخب عنها ، وعدد مندوبيها ، وعدد من رشحوه قبل الانتخاب والاصوات التى نالها النائب .

(٤) ١ — سعد زغلول — نائب السيدة زينب — بالترشيح — رئيس الوزراء ووزير الداخليـة .

٢ — محمد سعيد — نائب الجمرك بالاسكندرية — بالانتخاب — وزير المعارف العمومية .

وكانت نوعيات نواب ١٩٢٤ (٥) :

أعيان	محامون	موظفون	اطباء	مدرسون بالمعاهد العليا	طلبة	المجموع
(٦) ١٧٦	٣٧	٢٥	١٣	(٧) ٢	(٨) ١	٢١٤

منهم

باشا	بك	أفندى	شيخ	بدون لقب
١٨	١٠٥	٦٦	١٧	٨

---

٣ — محمد توفيق نسيم — عضو مجلس الشيوخ بالجمالية — بالانتخاب — وزير المالية .

٤ — أحمد مظلوم — نائب محرم بك بالاسكندرية — بالترشيح — وزير الاوقاف .

٥ — حسن حسيب نائب الوايلى بالقاهرة — بالترشيح — وزير الحربية والبحرية.

٦ — محمد فتح الله بركات — نائب فوه — غربية وعضو الشيوخ بالترشيح — وزير الزراعة .

٧ — مرقص حنا — نائب الازبكية بالقاهرة — بالترشيح — وزير الاشغال العمومية .

٨ — مصطفى النحاس — نائب سمنود — غربية — بالانتخاب — وزير المواصلات .

٩ — واصف بطرس غالى — نائب دائرة بنى سويف — المدينة — بالترشيح وزير الخارجية .

١٠ — محمد نجيب الغرابلى — نائب سند بسط غربية — بالانتخاب — وزير الحقانية .

وبعد انتخاب احمد مظلوم لرئاسة مجلس النواب تولى الغرابلى وزارة الاوقاف وتولى محمد سعيد وزارة الحقانية الى جانب عمله وزيرا للمعارف .

(٥) مستقاة عن : محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، حـ ٦ الهيئة النيابية الاولى والتى شملت أسم النائب ودائرته ومهنته ، ومركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، احصائية نواب ١٩٢٤ وكذلك عن صحف الاخبار والاهرام والسياسة .

(٦) منهم ١٨ عمدة ، ٥ تجار .

(٧) هما د. أحمد ماهر أستاذ بمدرسة التجارة العليا ، ووليم مكرم عبيد باشا أستاذ سابق بالحقوق .

(٨) هو حسن يسن ، طالب الحقوق وزعيم الطلبة حينئذ .

وقد دلت تلك النوعية من النواب على انتماء الاعضاء الى البورجوازية المصرية الكبيرة والمتوسطة بأجنحتها المختلفة . وهم بالطبع القادرون على عملية تمويل الانتخاب وفى نفس الوقت الذين ساندتهم اللجنة التنفيذية الوفدية ، الخاصة بالانتخاب . وعلى ذلك يمكن القول ان الانتخابات لم تفرز فئات شعبية حقيقية ، ولم تتح المنافسة ونفقات الانتخاب والتأمين واحجام اللجنة سابقة الذكر عن ترشيح الفئات الشعبية التى يمكن أن تعبر بصدق عن القوى العاملة من العمال والفلاحين . اما اعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين والمعينين فكانوا من الاعيان حسب نص الدستور ، ومعظمهم من الباشوات مع تعيين اربعة من شيوخ الأزهر وعضوين من رجال الدين المسيحى ونلحظ أن اغلبية الأعضاء المنتخبين والمعينين ينتمون الى الوفد ، وليس بينهم خصوم لسعد زغلول ، ومن هنا تم التوافق بين مجلسى البرلمان .

وفى ١٥ مارس ١٩٢٤ ، افتتح الملك فؤاد البرلمان المصرى ، واجتمع المجلسان على هيئة مؤتمر بناء على الدستور ، ورأس الجلسة أكبر الاعضاء سنا فى مجلس الشيوخ وهو المصرى السعدى ، لغياب رئيس مجلس الشيوخ المعين فى ايطاليا ، وأقسم الملك اليمين (٩) . وتلا رئيس الوزراء خطاب العرش الذى أشار فيه الى عدة أمور هامة منها ، استعداد الحكومة للدخول فى مفاوضات حرة مع الحكومة البريطانية لتحقيق الامانى القومية ، ولعله يشير هنا الى عدم اعتراف الوفد بالتحفظات الاربعة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، حيث وصفه سعد فى حينه أنه نكبة وطنية ، ومشاركة أعضاء البرلمان فى اتمام التشريع ، واعادة النظر فى القوانين المعمول بها خصوصا التى لم تعرض على الجمعية التشريعية بعد تعطيل أعمالها ، والنظر فى قانون الانتخاب وضرورة التزام الحكومة سياسة

---

(٩) « أحلف بالله العظيم أن احترم الدستور وقوانين الامة المصرية ، واحافظ على استقلال الوطن وسلامة اراضيه » .

الحزم فى السياسة المالية ، ورعاية الاقتصاد فى الوظـائف وفى المرتبـات واصلاح الادارة الداخلية على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه ، وتنمية ثروة البلاد بنسبة زيادة السكان والى عدة اصـلاحات اجتمـاعية كحماية العمال ونشر التعليم بنوعيه الاولى والراقى ، وقيام علاقات ودية مع جميـع الـدول واشتراك مصر فى عصـبة الأمم المتحـدة كـدولة تامـة الاستقلال (١٠) . وبذلك مس الخطاب معظم القضايا الداخلية والخارجية ، وأشار الى أن قضية الاستقلال هى أخطر المهمات الملقاة على عاتق اعضاء البرلمان . وبعد تلاوة خطاب العرش انصرف الملك وانفض المؤتمر ، وعكف كل مجلس على مباشرة شئونه .

اللائحة الداخليـة :

وقد عكف مجلس النواب من بداية جلسـساته على اعـداد لائحتـه الداخلية ، لحسن تنظيم سير العمل داخل المجلس ، ولهذا فمن المستحسن ابراز أهم ما جاء فيها . وقد نصت اللائحة على أن يشغل كرسى الرئاسة فى بداية كل دور انعقادى (١١) عادى ، أكبر الاعضاء الحاضرين سـنا ، ويقوم أربعة من أصغر الاعضاء سنا فى وظيفـة السـكرتيرية ، وفى نفس الجلسة يقوم النواب باختيار مكتب المجلس الذى يشرف على ادارة شئونه، بحيث يتكون من رئيس ووكيلين واربعة سـكرتيرين وثلاثة مراقبين (مادة٢) ولا شك أن اختيار المجلس لمكتبه ميزة ديمقراطية ، تبعد عن المجلس أى تدخل فى شئونه الداخلية ، وأى تأثير على اتخـاذ قراراته . وأن يختص رئيس المجلس بالمحافظة على نظام الجلسات ، ومراعاة نصوص اللائحـة

---

(١٠) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الافتتاحية يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ .

(١١) دور الانعقاد ، هى مدة انعقاد البرلمان ودور الانعقاد العادى يبتدىء اما بناء على دعوة الملك قبل السبت الثالث من شهر نوفمبر ، وأما بحكم القانون فى اليوم المذكـور ، ويستمر ستة شهور على الاقل ، ولا يجوز فضه قبل مناقشة الميزانية . اما دور الانعقاد غير العادى يتم فى فترات العطلة وعند الضرورة ، وبناء على دعوة الملك . (فؤاد كمال ، الاوضاع البرلمانية ص ١٣) .

الداخلية ، والاذن بالكلام واعلان نتيجة الاقتراع ، ونطـق القرارات التى يصدرها المجلس والتكلم باسم المجلس وطبقا لرغباته ، واذا أراد الاشتراك فى المناقشات وجب عليه مغادرة كرسى الرئاسة ولا يعود اليه الا بعد انتهاء المناقشة . وللوكيل نفس الحقوق والواجبات التى للرئيس عند غيابه (م١٤) ومهمة السكرتيرين الثانيين مراقبة تحـرير مضابط الجلسـات ، وقـراءة الاقتراحات والاوراق وتسجيل أسماء الاعضاء الذين يرغبـون فى الكـلام وجمع الاصوات وفرزها ورصد نتائج الاقتراع (مادة١٥) ويقوم المراقبـون بتحضير ميزانية المجلس وتنفيذ أوامر الرئيس فى المحافظة على النظـام ، وملاحظة حضور وغياب الاعضاء والترخيص للجمهور لحضور الجلسات . على أن تنتهى مدة العضوية لهيئة المكتب بانتهاء دور الانعقـاد مع جـواز تجديد انتخابهم (م١٧) . وأوضحت اللائحة تنظيم العمل من حيث أوقـات الاجتماع (١٢) ، وموعد افتتاح الجلسة والشروط التى يجب مراعـاتها فى قانونية افتتاح الجلسة ، وهى تكامل العدد القانونى وهو أغلبية أعضـاء المجلس ، نصف عدد اعضائه زائدا واحدا ، وترتيب طلبات الاذن بالكـلام حسب الأسبقية فى الطلب (م٢٦) . واحقية ممثلى الحكومة ومقررى اللجان فى الكلام أثناء المناقشة فى أى وقت (م٢٨) . وعدم مقاطعـة المتكلم ، ولا الخوض فى الأمور الشخصية ، ولا ارتكاب اى امر من شـأنه ان يخـل بالنظام (مادة٣٣) وعلنية الجلسات مع جواز انعقاد المجلس فى هيئـة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من اعضائه على الاقل (م٤٥) . وعلى أن يعلـن رئيس المجلس قبل انتهـاء كل جلسـة جـدول اعمال الجلسـة التالية (م٥٣) .

وفى تكوين اللجان نصت على تقسيم الاعضاء الى عدة لجان اصلية

---

(١٢) وهى أيام السبت ، الاحـد ، الاثنين والثلاثاء من كل أسـبوع (م٢١) وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٦ تبدلت الى الاثنين ، الثلاثاء ، الاربعاء والخميس حتى تتوحـد ايام العمـل فى المجلسـين .

فى بداية كل دور انعقاد عادى بطريق الانتخاب على أن تنتهى اللجان بافتتاح الدور الجديد (م٥٥) . وأن تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيسا وسكرتيرا (م٥٧) وعلى أن تشكل اللجان من بين أعضائها لجانا فرعية مؤقتة لدرس بعض مسائل خاصة . وأن تكون جلساتها سرية ولا تصير قراراتها صحيحة الا اذا حضر أكثر من نصف أعضائها . وأن تنتخب كل لجنة عضوا مقررا من بين أعضائها ، وفى نفس الوقت سمحت للاقلية أن تختار عضوا يدافع عن رأيها أمام المجلس حتى يمكن للمجلس أن يسمع الرأى الآخر وتتحقق مميزات المجالس النيابية فى أبداء الآراء ويقرر المجلس ما يراه صالحا (مادة ٥٨ — ٦٠) وأن يشرع المجلس فى انتخاب لجنة من ثلاثة وثلاثين عضوا لتحقيق صحة نيابة الاعضاء وفحص الطعون (م٦٠) ، ونصت على احالة الاقتراحات بقوانين التى يتقدم بها الاعضاء على المكتب لتبدى لجنة الاقتراحات رأيها فيها من عدم مخالفتها للدستور ، وأحقية النظر فيها فى اللجان المختصة ، وقررت احالة مشروعات القوانين المرسلة من الحكومة أو من المجلس الآخر على اللجان المختصة لدراستها مباشرة ، لأنه من المفترض أن تكون تلك المشروعات ناضجة وقائمة على دراسة واعية . وفى أخذ الآراء ، نصت اللائحة على عدم اتخاذ أى قرار فى المجلس الا اذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه (مادة ٨٨) . ونصت على توجيه الاسئلة (١٣)

---

(١٣) السؤال الغرض منه استيضاح امر من أمور الدولة او معرفة حقيقة ، ولا تتعدى مناقشة موضوع السؤال دائرة العضو والوزير المسئول . وهو عبارة عن مراقبة جادة ومستمرة للسلطة التنفيذية — وخوفا من كثرة استخدامه وضياع الوقت فقد حدد وقته للاسئلة فى كل جلسة ونصت المادة ١٠٦ على تخصيص نصف الساعة الاولى للاسئلة والاجابة عليها — واذا بقى شىء منها يدرج للجلسة التالية . وذكر محمد شفيق غربال ان الاسئلة توجه الى الوزراء لاستيفاء بيان أو الضغط على الحكومة أو لاحراجها أو لاعطاء الوزير فرصة للادلاء برايه للتاثير على الرأى العام (محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية ، ص ١١) .

والاستجوابات (١٤) ، وهما احدى وسائل تحقيق الوظيفة السياسية للبرلمان ، والتى يستطيع بواسطتها مراقبة السلطة التنفيذية . وتوجيه الحكومة الى ما يرجوه الشعب سواء فى السياسة الداخلية أو الخارجية اى المراقبة والتوجيه لصالح جماهير الشعب ، وبينت طريقة تقديمها والاجابة عليها (المادة ١٠١ — ١١٦) واوضحت كيفية الاهتمام بالعرائض ، واخطار مقدم العريضة بما تم فيها .

ونصت على عدم جواز مناقشة أى مشروع فى المجلسين فى وقت واحد (م١٣٩) ، وعلى ارسال ما قرره أحد المجلسين من مشروعات القوانين الى المجلس الآخر ، واخطار الوزير المختص (م١٤٠) وعلى رفع مشروعات القوانين التى يقررها المجلسان الى الملك بواسطة الوزير المختص للتصديق عليها (مادة١٤٢) . وأعد مجلس الشيوخ لائحته الداخلية ، وهى لا تختلف كثيرا عن لائحة مجلس النواب فى جميع مواردها ، وكل ما فيها تأخير أو سبق النص هنا أو هناك (١٥) .

وبعد اجتماع البرلمان على هيئة مؤتمر فى ١٥ مارس ١٩٢٤ ، اجتمع مجلس النواب فى نفس اليوم برئاسة أكبر النواب سنا وهو محمد سعيد ، وحلف الاعضاء اليمين الدستورية ، وفى جلسة ١٦ مارس تم تشكيل مكتب المجلس النهائى ، من احمد مظلوم رئيسا للمجلس وقد حصل على ١٦١ صوتا واحمد محمد خشبه الذى حصل على ١١١ صوتا ومحمد الباسل الذى حصل على مائة صوت وكيلين . ثم كون المجلس لجانه الاصلية وهى ، لجنة

---

(١٤) اما الاستجواب يراد به محاسبة الوزراء او احد الوزراء عن تصرف معين مما يتصل بالمسائل العامة وهنا تتعرض الوزارة أو الوزير للنقد . ويؤدى الاستجواب بعكس السؤال الى مناقشات عامة يشترك فيها جميع الاعضاء ، وتنتهى الى اتخاذ المجلس قرارا فى موضوع الاستجواب . واذا لم يقتنع المستجوب وغيره من الاعضاء لهم أن يطرحوا مسألة الثقة فى الوزارة .

ولهذا يحاط الاستجواب بضمانات كثيرة واجراءات معينة (د. محمد كامل ليلة النظم السياسية ، الدولة والحكومة ، القسم الثانى ، ص ٦١٩ ، وص ٦٢١) .

(١٥) انظر ، مجلس النواب ، اللائحة الداخلية ، مجلس الشيوخ ، اللائحة الداخلية .

الداخلية ، المالية والتجارة والصناعة ، الحقانية ، المعارف ، الاشـــغال ، الحربية والبحرية والطيران ، الخارجية ، المواصلات ، الاوقاف والمعـــاهد الدينية ، الزراعة ، الصحة — وكل منها تتكون من واحد وعشرين عضوا ، ولجنة العرائض ، الاقتراحات ، السودان ، التعاون والشئون الاجتماعية — وتكونت كل منها من خمسة عشر عضوا . وصارت اللجان خمسة عشر لجنة أصلية ، كما أجازت لائحة المجلس تعيين لجـــان مخصـــوصة بحسب الحال كلجنة الرد على خطاب العرش ، وهذه اللجان المؤقتة تنتهى مدتهـــا بانتهاء العمل الموكول اليها ، اما اللجان الدائمة فتظل قائمة طوال انعقاد الدور العـــادى .

واجتمع مجلس الشيوخ فى يوم ١٥ مارس برئاسة المصرى السعدى أكبر الاعضاء سنا ، لحين وصول رئيسه المعين احمد زيور من ايطـــاليا ، وفى جلسة اخرى تم انتخاب احمد زكى ابو السعود وعلوى الجزار وكيلين . وتم تكوين عدد لجانه فكانت أثنى عشر لجنة هى ، لجنة الامور الداخلية ، الشئون الخارجية ، المالية والتجارة والصناعة والجمـــارك ، الحقـــانية ، المعارف ، الاشغال ، الزراعة ، المواصلات ، الحربية والبحرية والطيران والسودان ، الصحة ، لاوقاف والمعاهد الدينية ولجنة فحص الاقتراحات والعرائض ، وتكونت كل لجنة من تسعة اعضاء (١٦) .

الرد على خطاب العرش :

وكان من أبرز ما ناقشه البرلمان من القضايا الدستورية ، خطـــاب العرش ، فبعد أن قامت اللجنة الخاصة بدراسة الخطاب والرد عليه فى مجلس النواب (١٧) ، عرضت تقريرها على المجلس فى جلســـته التاســـعة فى

---

(١٦) مجلس الشيوخ ، الجلسة الرابعة فى ٢٤ مارس ١٩٢٤ .

(١٧) جرى العرف فى فحص مشروع الرد على خطـــاب العـــرش أن يعهد الى لجنـــة تناقشه وترد عليه بتعديل أو تغيير او تفسير ، ثم تعرض رأيها على المجلس ، ويقوم المجلسان بمناقشة التقرير الذى يقدم الى كل منهما ، فاما يوافقان عليه أو يضيفان اليه ما يشاءان من تعديل أو تفسير .

يوم ۲۹ مارس . وبرزت المعارضة من بداية المناقشة فى الخطاب تتمثل فى نواب الحزب الوطنى ، وبدأ عبد اللطيف الصوفانى كلمته بتوجيه تحيته للوزارة الشعبية التى لها فى القلوب ما تستحقه من الاحترام ، ثم أشار الى ما جاء فى الخطاب (أنه أول برلمان مصرى تأسس على المبادىء العصرية) بأنه ليس أول برلمان مصرى ، حيث كان لمصر برلمان عصرى عام ۱۸۸۲ هدمته يد الاحتلال ، وذكر أن الدستور أسس على مبادىء رجعية وكان الوفد وزعيمه فى مقدمة من وصفه بذلك ، ورأى أن ينص المجلس فى رده على خطاب العرش بعدم التقيد بتصريح ۲۸ فبراير ۱۹۲۲ ، وعن ما جاء فى الخطاب من تحقيق (الامانى القومية لمصر والسودان) ذكر أن التفسير الوحيد لتلك العبارة هو الاستقلال التام لهما . وأشار الى ان الخطاب ترك الجيش دون ايضاح ، وبغير النظر فى اصلاحه وتقويته . أما عبد الرحمن الرافعى فقد بدأ كلمته معبرا عن ثقته الكبيرة فى زعيم الامة ورئيس الوزراء ، حتى يمهد لكلمته أمام الاغلبية الوفدية ، وفى الوقت نفسه يعطى انطباعا على أن نقده برىء من أى هجوم على الوزارة ، ورأى أن يفكر فى الرد على تعديل الدستور ، والعناية بالجيش ، وان يكون رأى البرلمان واضحا فى تصريح ۲۸ فبراير لأن انجلترا استبقت فيه أربع مسائل هى فى الواقع أركان الحماية الفعلية والقانونية ، ورأى ضرورة استنكاره أو الرد بعدم تقيد مصر بهذه التحفظات . وأشار هو وزميله السابق الى أن التعديل لا يقلل من الثقة التامة بالوزارة والولاء للعرش أما عبد الحميد سعيد فأكد تأييده للوزارة ، وأشار الى قانون الانتخاب والدستور الرجعيين ورأى ضرورة تعديلهما ، وعن الامانى القومية ذكر أنها ليست الا الاستقلال التام . وهكذا أوضحت المعارضة أنه لا معنى للامانى القومية التى وردت فى خطاب العرش ، غير الاستقلال التام لمصر والسودان ، وعبرت عن الراى العام فى تعديل الدستور ليكون جوهره « الامة مصدر السلطات » ، وأيضا تعديل قانون الانتخاب وضرورة

تقوية الجيش الوطنى ، الا ان ما يوجه الى المعارضة من نقد انها رفضت اسلوب المفاوضة وطالبت بالجلاء قبل المفاوضة ، والقوة العسكرية فى يد الاحتلال البريطانى .

ورد رئيس الوزراء على المعارضة السابقة باجابات حاسمة ومقنعة ، حيث قال اننى قلت « ان الدستور اسس على المبادىء العصرية ولم اقل انه اسس على احسن المبادىء العصرية » . وذكر أن الدستور حفظ حرية الفكر وحرية القول وحرية العمل والمساواة وحفظ للامة سلطتها ومبدأ المسئولية الوزارية ، الا انه تضمن قيودا أضعفت من هذه المبادىء ، وأبدى استعداده لتأييد النواب اذا طلبوا تعديل الدستور ، وأن يكون معهم فى تعديل ما سبق ان استنكره . أما من جهة تصريح ٢٨ فبراير فذكر « أننا لسنا مرتبطين به » وعن المفاوضات قال أنه يدخلها دون قيد ، وعن الامانى القومية ذكر أنها ليست الا الاستقلال التام لمصر والسودان ، ولا يمكن تحقيقه الا بجيش قوى ، وأنه مع النواب اذا رأوا مصلحة البلاد فى زيادة الاعتمادات لتقوية الجيش عند مناقشة الميزانية ، وعن قانون تعويضات الموظفين الاجانب ذكر انه مرهق للميزانية مخالف للدستور (١٨) . وبالرغم من اتفاقه مع المعارضة فيما طرحته من قضايا ، الا أن سعد زغلول رفض أى تعديل فى خطاب العرش لأنه رأى أن أى تعديل معناه أن الوزارة لم تحسن التعبير عن رغبات الامة ، ورأى بعض نواب الوفد ضرورة تعديل خطاب العرش ، لانهم شعروا أن الحكومة لم تشر الى الاستقلال فى أسلوب واضح صريح ، ورفضوا العبارة المبهمة ، الا أن سعد زغلول هدد المجلس بالاستقالة لو عدل خطاب العرش فى أى فقرة من فقراته (١٩) ، مع أن تعديل الخطاب أو الاضافة اليه أو تفسيره من حق البرلمان ، وأن الغرض من تعديله هو تعزيز الحكومة فى مطالبها بحقوق البلاد وهى الاستقلال التام

---

(١٨) مجلس النواب ، الجلسة التاسعة فى ٢٩ مارس .

(١٩) الاهرام فى ١٩٢٤/٣/٢٠ .

لمصر والسودان كما فسرها سعد زغلول نفسه ، وكان على سعد زغلول كما تمسك بحقوق الوزارة الدستورية مع القصر ان يحترم حرية الرأى فى مجلس النواب ، وأن يساعد على اقامة التقاليد البرلمانية القوية . واعتبرت صحف المعارضة ما حدث تهديدا لاهدار حرية النواب وذكرت أن التعديل لا يقلل من شأن الثقة بالوزارة (٢٠) . وانه لابد من احترام حرية المناقشة وحرية الرأى فى المجلس (٢١) . وان النظم الدستورية لا تقوم الا على أساس المعارضة وحرية المناقشة وحرية الرأى ، وان الوزارة ذكرت فى خطاب العرش أنها ستبث الروح الدستورية ، وتعود الجميع على احترام الدستور والخضوع لاحكامه (٢٢) . وأمام اصرار سعد على عدم تعديله وافقت الاغلبية على رد اللجنة الذى وجه الشكر للحكومة (٢٣) .

وفى مجلس الشيوخ شكل المجلس لجنة الرد على الخطاب من خمسة عشر عضوا ، وقد قررت بالاجماع ادخال بعض تفسيرات فى ردها ، وذكر مقرر اللجنة (٢٤) أن الأمر ما هو الا تفسير لعبارة الامانى القومية ، اذ رأت اللجنة ما هى الا الاستقلال التام لمصر والسودان ، وخلال مناقشة الرد الذى تضمن تفسيرا على الخطاب عرض العضو على عبد الرازق مشروع رد على الخطاب لا يتضمن اى تفسير او تعديل ، وانقسم الاعضاء بين محبذ لمشروع رد اللجنة ، ومحبذ لمشروع رد على عبد الرازق ، وذكر سعد زغلول أن الوزارة تعبر عن افكار البرلمان وآرائه ، *وأن الوزارة لا تحتمل القول* بأن المجلس يثق بها ثم يطلب من جهة أخرى تعديل الخطاب ثم قال « لا يمكننى بصفة كونى وطنيا ، وبصفة كونى رئيسا للحكومة ، وبصفة كونى مقتنعا بالمبادىء الدستورية أن المح ولو من بعيد أن هناك عدم ثقة

---

(٢٠) الاخبار فى ٢١ مارس .

(٢١) السياسة فى ٢٠ مارس .

(٢٢) الاخبار فى ٢٠ مارس (الحياة الدستورية فى خطر) .

(٢٣) ولم يوافق على الرد : عبد اللطيف الصوفانى ، محمد عبد الجليل ابو سمرة ، عبد الحميد سعيد .

(٢٤) أحمد زكى ابو السعود .

مهما غطيت لا يمكننى بعد هذا أن أبقى دقيقة واحدة فى منصة الحكم »
وذكر أن الحكومة تتمسك بالرد الذى اقترحه على عبد الرازق ، وتحت ضغط رئيس الحكومة وزعيم الاغلبية ، وافق المجلس بالاجماع على رد على عبد الرازق الذى لا يتضمن أى تعديل . ونص بعد توجيه الشكر للملك الدستورى « ويرفع مجلس الشيوخ عبارات الشكر الوافر لجلالتكم على ما تضمنه خطاب عرشكم الجليل من المبادىء النفيسة التى يرى تنفيذها أقوم طريقة لوصول البلاد الى السعادة المادية والادبية ، وتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان » (٢٥) .

وهكذا ساندت الاغلبية زعيمها واكتفت برد سعد زغلول فى المجلسين، وحصلت الحكومة على الموافقة على خطاب العرش فى أول جولة مع أعضاء البرلمان ، ولكنها تعرضت الى نقد أعضاء الحزب الوطنى داخل مجلس النواب ، والى نقد أشد عنفا خارج البرلمان من صحف الاخبار والسياسة والاهرام ، فقد تعرضت لهذا الضغط ودعت النواب الى عدم الخضوع له ، واعتبرته أهدارا لحرية الراى وخروجا عن الروح الدستورية .

قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية :

ومن القوانين الدستورية الاخرى التى أهتم بها البرلمان وأعطاها الكثير من جهده ، القانون الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية المعروف بالقانون رقم ١٤ الصادر فى ٣٠ مايو ١٩٢٣ فى عهد وزارة يحيى ابراهيم ، وقضت فيه حكومته على حرية الخطابة والفكر حيث اتاحت للادارة مطلق الحرية فى الغاء أى اجتماع سياسى . من هنا حاول النواب الغاء هذا القانون والتخلص منه ، ولهذا اجتمعت لجنة الداخلية فى مجلس النواب وقررت خطورة هذا القانون واقترحت الغاءه وارفقته بمذكرة أوضحت فيها أن حرية أبداء الراى حق طبيعى للمواطنين ، ويدخل تحت حرية أبداء الراى حرية الاجتماع ، وحرية الصحافة فالمادة الاولى من

(٢٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة الرابعة فى ٢٤ مارس .

القانون المشار اليه ، تذكر أن الاجتماعات العامة حرة ، تم قيدها باخطار السلطات قبل الاجتماع بثلاثة أيام (مادة٢) والحصول على تصريح يبين فيه موضوعه ، وتوقيع خمسة أو اثنين من ذوى السمعة الطيبة اذا كان الاجتماع انتخابيا) من أهل المدينة أو الجهة التى سيعقد فيها الاجتماع (مادة٣) وأجازت المادة الرابعة « للمحافظ او المدير أو لسلطة البوليس فى المركز منع الاجتماع اذا رأوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب فى النظام أو الامن العام بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملابسة له أو لأى سبب خطير غير ذلك » وهكذا جعل القانون منع الاجتماع بتقدير من الادارة لأى سبب ، لهذا اقترحت اللجنة على المجلس الموافقة على مشروع القانون المقدم من اللجنة القاضى بالغاء القانون ، لأن الأمم المتقدمة فى المدنية والحرية ليس عندها قوانين خاصة بالاجتماعات والمظاهرات ، وأن القانون العام كفيل بالمحافظة على النظام والأمن العام . وقد وافق مجلس النواب على قرار لجنة الداخلية بالاجماع (٢٦) . وفى الجلسة التالية دارت مناقشات حامية بين الحكومة وأعضاء المجلس اعترض فيها رئيس الوزراء على مناقشة قانون الاجتماعات على أساس عاملين ، العامل الأول أن مجلس النواب اتخذ قرارا فى هذا القانون مع انه لم يكن واردا فى جدول الأعمال فى ذلك اليوم . وطرح سؤالا لابداء الرأى فيه وهو ، هل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار فى غيبة الحكومة . والأمر الثانى هو الغاء قانون الاجتماعات دون قيد ولا شرط مع أن الدستور يحتم وجود قانون استنادا على (المادة ٢٠) التى نصت على أن يكون تنظيم الاجتماعات العامة منوطا بقانون . وذكر سعد زغلول أنه لا يسع الحكومة الا استخدام حقها القانونى وهو عدم التصديق ورد القانون للمجلس ليعيد النظر فيه مرة اخرى . واشار الى (المادة ٥٣) من اللائحة التى تنص على اعلان جدول الأعمال على اللوحة المعدة لهذا

---

(٢٦) مجلس النواب — الجلسة ٦١ فى ١ يوليه ١٩٢٤ — وانظر الهيئة النيابية الثالثة ، الانعقاد العادى الثالث المجلد الاول وبه ملحق رقم ٢ خاص بأصل القانون وتعديله فى مجلس الشيوخ .

الغرض واخطار الاعضاء الغائبين عن ميعاد الجلسة التالية وبيان أعمالها ، وصمم على اعادة بحثه لتعديله لأن الحكومة لها رأى فى هذه المسألة الخطيرة .

واذا رجعنا الى موقف الوفد وزعيمه تجاه تلك القوانين وخاصة التى صدرت فى عهد وزارة يحيى ابراهيم ، فقد احتج عليها الوفد ونقدها فى بياناته واشار الى ضرورة تعديلها عند اجتماع البرلمان . ففى ٥ يونيو ١٩٢٣ أصدر بيانا اشار فيه الى أن الحكومة أجهضت فيه على حرية الرأى والقول والفكر ، وذكر سعد زغلول أن تلك القوانين ما هى الا ارادة فردية (٢٧) . على أن ما فعله أعضاء المجلس ما هو الا تحقيق رغبة وطنية فى الغاء قانون الاجتماعات العامة (٢٨) . وفى الجلسة التالية اصر النواب على الالغاء ، وهددهم رئيس الوزراء بحق الحكومة فى استعمال حقوقها الدستورية كاملة أى عدم التصديق على القانون ورده الى المجلس . ثم قرر المجلس تأجيل النظر فى القانون حتى تعرض عليه الحكومة مشروع قانون جديد ، والى أن يفرغ مجلس الشيوخ من دراسة قرار الالغاء . ونجح سعد زغلول فى اعادة مناقشة القانون ، مستخدما نفوذه على الأعضاء ، ومستندا على المادة (٥٣) من اللائحة الداخلية ، وبذلك اتاح الفرصة للحكومة لمناقشة القانون وتعديله فى مجلس الشيوخ . وعكفت لجنة الداخلية بمجلس الشيوخ على دراسته فى جلسة ٤ يولية ١٩٢٤ بحيث يكفل للأمة حرية الاجتماع مع اعطاء السلطة الضرورية للمحافظة على الأمن والنظام مع شرط الا تكون هذه السلطة غير مضيعة للحرية . وحددت سلطة مندوب الحكومة فى حل الاجتماع اذا طلبت اللجنة منه ذلك أو اذا حصل تصادم أو ضرب . وكان القانون يخول للحكومة حق منع الاجتماع قبل انعقاده وبين المشروع الجديد انه ليس لها الا حق الحضور فقط . ووافقت اغلبية المجلس على التعديل بأغلبية ٥٥

---

(٢٧) صحيفة الاخبار فى ٢٢ سبتمبر ١٩٢٣ .

(٢٨) مجلس النواب ، الجلسة ٦٢ فى ٢ يولية ١٩٢٤ .

صوتا ضد ١٨ صوتا . ثم أرسلت هيئة مكتب المجلس المشروع الى مجلس النواب وعرض عليه فى جلسة عشرين يولية ، وكانت الجلسة الأخيرة فى دور انعقاده الأول . ولم يناقشه المجلس لاستقالة الوزارة ، وحل مجلس النواب . وهكذا لم يتح للبرلمان فرصة الغائه أو تعديله . واستمر القانون سيفا مسلطا علي حزب الوفد فى انتخابات ١٩٢٥ ، وكان تعديله عام ١٩٢٨ فرصة لدار المندوب السامى لتهديد وزارة مصطفى النحاس الائتلافية ثم اقالتهـا .

قانون الانتخاب :

ومن القوانين الدستورية الأخرى التى ناقشها البرلمان مناقشة جادة قانون الانتخاب الذى صدر فى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ فى عهد وزارة يحيى ابراهيم ووضعت لجنة الدستور مبادئه العامة التى لا تتنافى مع الدستور ، وطالب الوفد وبعض الهيئات تعديله ، ووضعت لجنة الحقانية فى مجلس النواب مشروع القانون المعدل ، واستمرت مناقشته ست جلسات متتالية (٢٩) . ورأت أن مشروعها يرمى الى اصلاح أعظم العيوب التى ظهرت عند العمل ، كحصر الوكالة الانتخابية فى عدد قليل من المندوبين وتسهيل المساومة على الأصوات وأن من أهم أغراض المشروع الغاء طريقة الانتخاب ذات الدرجات حتى يتسنى للناخب مباشرة حقوقه الانتخابية بنفسه . ومن أهم الموضوعات التى عرضت فى مناقشته ، موضوع نوعية الناخب اذ رأت اللجنة أن الناخب الأمى فى مستوى أقل من الناخب المتعلم ، لصعوبة ادراكه للمصلحة العامة وبحركة الاحزاب وتقدير كفاءات الرجال ومعرفة نزعاتهم السياسية ، ورأت زيادة سن الناخب الأمى حتى يكون عنده قدرة فى فهم كفاءة الرجال بالحياة الاجتماعية ، على الاتخل هذه الشروط الخاصة فى السن بمبدأ الانتخاب العام ، فاقترحت سن واحد وعشرين للناخب المتعلم لمجلس النواب ، وأربعة وعشرين للناخى الأمى ، وسن ثمانية عشر عاما لانتخاب أعضاء المجلسين

---

(٢٩) استمرت من الجلسة ٦٢ فى ٢٠ يوليه الى الجلسة ٦٧ فى ٨ يوليو ١٩٢٤ .

من الحاملين لشهادة . ولما عرضته لجنة الحقانية على أعضـــاء المجلس اعترض احد النواب (٣٠) على التفرقة بين الناخب المتعلم والناخب الأمى وحمل على الحكومات السابقة فى عدم اهتمامها بالتعليم ، وذكر أن المصرى عنده حس بالانتخابات وقرر المجلس توحيد السن للمتعلم والجاهل سواء ، واتفق على أن يكون قد بلغ سن الناخب احدى وعشرين سنة لمجلس النواب وخمسا وعشرين سنة لناخب مجلس الشيوخ . وكان من الافضل اشتراط معرفة الناخب القراءة والكتابة ، لأن ذلك يعطى الناخب قوة فى ممارســـة حقه فى الانتخابات ، ويدفع الناخب الى الاعتداد برايه والاعتزاز بصـوته فلا يمنحه الا لمن يستحقه ، ولا يعطيه الا لمن يثق فيه ، وفى نفس الوقت يدفع الأميين الى التعليم ، وبذلك تنكمش رقعة الأمية فى الوطن .

وكان من أهداف مشروع القانون ايضا الغاء ترشيح المندوبين الناخبين لأعضاء المجلسين على اعتبار أن العضو مرشح من قبل الحزب الذى ينتمى اليه أو مرشح مستقل يرشح نفسه ، واعتبر العضو المرشح ممثلا للأمـــة كلها ، وعدم التقيد أن يكون العضو مقيدا فى جداول الانتخابات بالمديرية التى يتقدم اليها بالترشيح . ولم يعدل مشروع القانون فى نسبة ما يمثله النائب أو الشيخ من السكان أو فى شروط انتخاب عضوى المجلسين . وقد اقترح بعض الأعضاء انقاص مبلغ التأمين ، لاتاحة الفرصة لبعض الفئـــات التى لم تنل نصيبا من الثروة . ورفض الاقتراح بحجة مساندة الاحزاب للأعضاء غير القادرين على دفعه ، ولعدم بعثرة الاصوات والمساومة عليها ، ولـــم توافق اللجنة على اعفاء حملة الشهادات العالية من مبدأ التأمين . واقــر المشروع أن يكون الانتخاب بالاقتراع السرى . واقترح عبد اللطيف الصوفانى أن تفصل هيئة من خارج المجلس فى صحة نيابة أعضاء المجلسين ، ولعـــل ما دفعه الى ذلك ما حدث فى قبول الطعن الموجه ضد محمد محمود وكيل حزب الاحرار الدستوريين ، وانحياز الأغلبية الى قبول الطعن والتشويش على

---

(٣٠) يوسف الجندى ، فى الجلسة ٦٢ فى ٢ يولية .

معارضة قبوله ، غير أن سعد زغلول أخذ بمبدأ فصل السلطات والحرص على حقوق المجلس فى أن يختص كل مجلس فى صحة نيابة اعضائه ، لأن التنازل عن هذا الحق هو عدم ثقة النواب فى عدالة أنفسهم ، فوافقه المجلس على رايــه (٣١) .

وبعد ان وافق مجلس النواب على مشروع القانون أرسله الى مجلس الشيوخ ، فناقشه خلال ثلاث جلسات (٣٢) . وقرر احالته على لجنــة الحقانية . وقد عقدت اللجنة عدة جلسات اطلعت فيها على مشروع القانون وتقرير لجنة الحقانية فى مجلس النواب ، والنص النهائى الذى أقره مجلس النواب والمناقشات التى دارت حوله ، وبعد المناقشة رأت اللجنة الموافقة على المشروع المعروض على الوجه الذى أقره مجلس النواب ، وتمت موافقة المجلس عليه باجماع الآراء . وصدق عليه الملك فى ١١ أغسطس ١٩٢٤ . وهكذا يتضح من مناقشة القانون أنه اكتسب عدة مميزات كالانتخاب المباشر والاقتراع العام دون قيد المال أو شهادة علمية ، والغاء شرط الترشيح للعضو المرشح للنيابة ، وترشيح العضو فى أى دائرة من دوائر القطر ، لان المرشح اذا فاز أصبح ممثلا عن الأمة كلها . ولكن الأعضاء كانوا فى الواقع نســخة مكررة من لجنة وضع الدستور ، من حيث انهم لم يفرقوا بين الناخب الأمى والناخب المتعلم واتاحوا للديموجاجية أن تلعب دورها فى تضليل الناخبين ومعظمهم أميون ، ولم يلغوا التأمين حتى عن حملة الشهادات العلمية وهكذا نجد الأغلبية الوفدية كانت بورجوازية الفكر فى وضع هذا القانون . وكان تعديله صراعا بين الوفد صاحب الأغلبية وبين حزب الاحرار الدستوريين الذى استنكره واعتبره غير ملائم لوضع البلاد الثقافى مما دفع أحــزاب الاقلية فيما بعد الى وضع قوانين أخرى فى عامى ١٩٢٥ ، ١٩٣٠ ، علهــا تفوز فى الانتخابات التالية فى ظل تلك القوانين .

---

(٣١) مجلس النواب ، من الجلسة ٦٢ فى ٢ يوليو الى الجلسة ٦٧ فى ٨ يوليو .

(٣٢) مجلس الشيوخ ، من الجلسة ٣٧ فى ٨ يوليو الى الجلسة ٣٩ فى ١٠ يوليــو ١٩٢٤ .

قضــية الاســتقلال :

ومن أبرز القضايا السياسية والوطنية التى ناقشها البرلمان ، قضية الاستقلال ولما كانت المفاوضات وسيلة الأغلبية لتحقيق الاستقلال فقد قدم النواب والشيوخ كثيرا من الاسئلة والاستجوابات الى رئيس الوزراء واعضاء الوزارة ، عن هذا الموضوع ، ومنها الاستجواب الذى قدمه أحد النواب (٣٣) الى رئيس الوزراء ومضمونه ان استمرار بقاء جنود الاحتلال فى مصر والسودان مناف لاستقلالهما ، وتساءل فى استجوابه هل توجد مبادىء مفاوضة (٣٤) . بين الرئيس والحكومة البريطانية ، وهل لانجلترا مطالب أمام جلاء جنودها عن أرض مصر والسودان ، وما هى خطة الحكومة نحو المفاوضة حتى يتناقش المجلس فيها ويكون على بينة من امرها . وعن الشطر الأول من الاستجواب أكد رئيس الوزراء أن الاحتلال يتنافى مع الاستقلال أما عن وجود مبادىء مفاوضة فأجاب بالسلب ، وبذلك يسقط الجزء الثالث من الاستجواب لانه مبنى على أن يكون الجواب عن القسم الثانى بالايجاب . أما عن خطة الوزارة فى المفاوضات فذكر أن خطتها واضحة فى بيانها الوزارى ، كما أن المفاوضة لها غاية وضحتها الوزارة فى خطاب العرش ، وأن مبدأ الوزارة هى السعى للاستقلال التام لمصر والسودان ، ورجاه النائب اذا دخلت الحكومة فى المفاوضات أن تحيط المجلس بالأساس الذى تدخل عليه ، ورد عليه رئيس الوزراء بأن الحكومة ستخبر البرلمان بما تنتهى اليه المفاوضة . وذكر النائب أن الصحف ذكرت أن انجلترا لا تدخل المفاوضة الا على أساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (٣٥) . فرد عليه رئيس

---

(٣٣) هو النائب السيد فوده .

(٣٤) أرسل رمزى ماكدونالد رئيس الوزراء البريطانى برقية تهنئة بمناسبة افتتاح أول برلمان مصرى وأبدى فيها استعداد حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية .

(٣٥) أعلن رئيس الوزراء البريطانى فى مجلس العموم البريطانى أن حكومته مرتبطة بتصريح ٢٨ فبراير

House of Commons. Meeting of 25 February 1924, V. 29, 170, p. p. 29. 30.

وفى جلسة ٢٧ مارس رد المسئول عن السياسة الخارجية بالمجلس السابق على أن المفاوضة ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

House of Commons, 1924. V. 171, P. 1563.

الوزراء أنه لا محل لسوء الظن ، ثم أضاف موجها كلامه للنائب على أى مبدأ انتخبت ، فأجاب النائب على مبدأ دولتكم ، فقال سعد اذا انتهينا (٣٦) .

ومن المناقشة فى الاستجواب بين النائب ورئيس الوزراء ، يتضح أن الاحزاب ومنها الوفد لم يكن لها برنامج مفصل عن كيفية الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان ، ولكنها اكتفت بعبارات مبهمة ، ووسيلتها هى المفاوضة التى يرفضها الحزب الوطنى . وكان على رئيس الوزراء فى سبيل التنسيق بين الحكومة المصرية والبرلمان أن يعد خطة للمفاوضة يتناقش فيها مع أعضاء البرلمان حتى يتفق الأعضاء مع الحكومة على اسس ومبادىء عامة لا مجرد الاخبار فقط ، وهنا يكون للبرلمان دوره فى وضع أسس المفاوضة ، حتى يمكن محاسبة الحكومة فى مدى الالتزام بها . ولكن رئيس الوزراء لم يتجاوب مع النائب اعتمادا على زعامته واستنادا على الأغلبية الوفدية على أن النائب سار فى خط المناقشة حريصا على حقوق المجلس ، فما كان من رئيس الوزراء الا أن أحرجه بسؤاله « على أى مبدأ انتخبت ، أى أن النائب وفدى والوفد هو الذى اتى به عضوا فى المجلس وسعد هو رئيس الأغلبية وعليه ان يسمع ويقدم الشكر .

على أن اهمية الموضوع وطريقة الحوار دفع بعض الأعضاء الى الاشتراك فى المناقشة ، فسأل النائب الدستورى محمد عبد الجليل ابو سمرة رئيس الوزراء ، هل تنوى الحكومة وضع برنامج للمفاوضات لعرضه على البرلمان قبل البدء فى المفاوضة . فأجابه هل تقصد به من أى طريق نذهب الى لندن ، عن طريق باريس أم عن طريق آخر ، فذكر العضو أن هناك مسائل جدية يريد الانجليز الاحتفاظ بها كنقطة عسكرية على قناة السويس للمحافظة على طرق المواصلات (٣٧) . وشارك النائب عبد اللطيف

---

(٣٦) مجلس النواب ، الجلسة ٢٥ فى ١٠ مايو ١٩٢٤ .

(٣٧) حدثت هنا مقاطعة وضجة .

الصوفانى فى المناقشة ، فذكر أن البرق نقل الينا تصريح المسترماكدونالد فى البرلمان البريطانى (٣٨) الذى أشار فيه الى تمسكه فى المفاوضة بالسياسة التى أقرها البرلمان فى ١٤ مارس ١٩٢٢ وهى الموافقة على تصريح ٢٨ فبراير ، ورجا النائب الرئيس أن يصرح « بأننا غير ملزمين بالتصريح ، وأن أســـاس أعمالنا الاستقلال التام لمصر والسودان » (٣٩) . فأجابه رئيس الوزراء أن رئيس الوفد ورئيس الحكومة يستنكره ، واضاف أنه اذا ما دخلت الوزارة الحالية فى المفاوضـــات فلا تدخلها مطلقا الاحرة من كل قيد . واشـــترك عبد الرحمن الرافعى فى المناقشة ، فذكر أن دعوة الحكومة البريطانية مبنية على تصريح ٢٨ فبراير ، فأجابه سعد زغلول أنه ليس مرتبطا بما يقـــوله رئيس الوزراء البريطانى فى مجلسه النيابى وفى نهاية المناقشة اقترح أحـــد الأعضاء ثقة المجلس بالحكومة وموافقته التامة على سياستها . ولكـــن عبد اللطيف الصوفانى قال : أثق فى الوزارة وأرفض المفاوضات قبل الجلاء وعبد الرحمن الرافعى الذى رفض المفاوضة على أساس تصريح الحكـــومة البريطانية السابق (٤٠) .

ومن خلال المناقشة فى الاستجواب اتضح ظهور المعارضة التى تجسمت فى أعضاء المجلس من الحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين . وفى الوقت الذى تساءل فيه النائب الدستورى عن برنامج المفاوضة ، لاتفـــاق حزبه مع الأغلبية فى تلك الوسيلة ، طلب أعضاء الحزب الوطنى من رئيس الوزراء استنكار تصريح ٢٨ فبراير ، ورفض المفاوضة قبل الجلاء وكان ذلك خيالا من أعضاء الحزب الوطنى ، لأن بريطانيا بيدها عناصر القوة ومـــع وطنية سعد زغلول ودقته فى الاجابة على النواب ، الا أن ما يؤخذ عليه هو تجاهله تساؤل النائب الدستورى عن برنامج المفاوضة باجابة فيها سخرية

---

(٣٨) تصريح ماكدونالد فى مجلس العموم فى جلسة ٨ مايو ٢٤ ، فى تمسكه بتصريح ٢٨ فبراير . (مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٥٦٢) .

(٣٩) حدثت أيضا مقاطعة وضجة .

(٤٠) مجلس النواب ، الجلسة الخامسة والعشرين فى ١٠ مايو ١٩٢٤ .

« هل تقصد من أى طريق نذهب الى لندن ، عن طريق باريس أم عن طريق آخــر » وبهذا لم تتفاعل الوزارة مع المعارضة فى وضع برنامج مفصل عن المفاوضات من اجل تحقيق استقلال البلاد . الى جانب استمرار مقاطعــة الأغلبية للمعارضة والسخرية والضحك المستمر ، وفى نفس الوقت التصفيق واستحسان راى الأغلبية اى الضيق بالمعارضة واللجوء الى مضايقتهــا .

ولم يقل اهتمام اعضاء مجلس الشيوخ عن النواب فى قضية الاســتقلال ، بل ركزوا عليها كثيرا وتجلى ذلك فى كثير من الاسئلة . وعن المفاوضــات دارت مناقشات فى المجلس ، أعلن فيها رئيس الوزارة « أنه كانت هنــاك عقبات (٤١) تحد من كرامتنا ولكنها ذللت بما يصون الكرامة القومية ويحفظ حقوق البلاد » . واعطى المجلس ثقته للوزارة (٤٢) وعبر عن ارتياحه الى طريقة الحزم التى جرت عليها فى صيانة وكرامة الأمة وحفظ حقوقها . وعن نفس الموضوع طرح سؤال فى مجلس النواب عن « متى تبدأ المفاوضــات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية » ، وأجاب رئيس الوزراء « بأن المفاوضات ستبدأ بين الحكومتين حيث ينتهى ما قام حديثا فى طريقها مــن العقبات ، فاذا ذللت هذه العقبات بما فيه صيانة كرامتنا وحفظ حقوقنا ، كان من السهل حينئذ تحديد موعد المفاوضة واعلانه للأمة » (٤٣) .

الســـــودان :

والى جانب الاهتمام بالاستقلال التام ، اهتم البرلمان بمسألة السودان اهتماما كبيرا فقد اعتبره الأعضاء جزءا من نفس القضية . وقد رفع أعضاء الحزب الوطنى فى مجلس النواب ، شعار الاهتمام بكل القضايا الخاصــة بالسودان وأموره . ولأهمية القضية كان الأعضاء يتفاعلون بالاحــــداث الخاصة بالسودان ويقدمون الاسئلة والاستجوابات فعندما منعت حكومــة

---

(٤١) منعت حكومة السودان وفدا سودانيا من السفر الى مصر وهذا الوفد كان مؤيدا للاتحاد مع مصر ومعارضا للحركة الانفصالية التى تؤيدها الحكومة السودانية .

(٤٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٢ فى ٣ يونيو ١٩٢٤ .

(٤٣) مجلس النواب ، الجلسة ٣٣ فى ٢٥ مايو ١٩٢٤ .

السودان وفدا سودانيا مؤيدا للاتحاد بين مصر والسودان ، ومعارضـا الحركة الانفصالية التى دبرتها حكومة السودان من السفر الى مصر كان لتلك الأحداث صداها فى مجلس النواب حيث وجدت اهتمام نواب الأمـة واحتجاجهم على السياسة البريطانية التى تقوم على خطة فصل السودان عن مصر فذكر عبد الرحمن الرافعى أن ما يحدث فى السودان حركتان « حركة حركة نعرفها من البرقية الواردة على المجلس ، أما الحركة الثـانية فهى حركة مصطنعة دبرتها السلطة الانجليزية » ورأى فى ذلك التصرف اعتداء على حقوق مصر وحقوق السيادة المصرية ، وأن المصريين هم الذين أقاموا العمران فى السودان وانفقوا ملايين الجنيهات على عمرانه ، واقترح الاحتجاج على هذا التصرف الانجليزى وأيده كل الأعضاء باختلاف نزعاتهم . وقـد شاركت الحكومة على لسان رئيسها أعضاء المجلس شعورهم لمـا حدث فى السودان . فأعلن سعد احتجاجه على ما اتخذ ضد الوفد الذى أراد اظهار ولائه لحكومة مصر وملكها ، ووصف الحركة الثانية بأنها زائفة باطلة. ومما جاء فى تصريحه فى المجلس « تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكـن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ومع ذلك يمكننى ان أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشاركم كل المشاركة فى شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين الحذر لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر » . وفى نهاية المناقشة قدم الى المجلس اقتراحان ، الأول يحتج على ما يحدث ويسـتنكر المناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، وتمسـك الأمة بالسودان ، والثانى يعلن الثقة بالوزارة والانتقال لجدول الأعمـال . وقد وافق المجلس على الاقتراحين بالاجماع (٤٤) . وناقش مجلس الشيوخ أيضا هذا الموضوع ، واقترح وكيله محمد علوى الجزار احتجاج المجلس ووافقه الأعضاء على اقتراحه (٤٥) .

---

(٤٤) مجلس النواب ، الجلسة ٥٤ فى ٢٣ يونيه (قدم الاقتراح الاول عبد الرحمن الرافعى . والثانى حسين هلال وراغب أسكندر) .

(٤٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة الثلاثون فى ٢٥ يونيو ١٩٢٤ .

وعلى أثر تصريح سعد السابق فى مجلس النواب فى يوم ٢٣ يونيو ١٩٢٤ على أثر منع الوفد السودانى الذى أراد الحضور الى مصر لاظهار ولائه وشعوره طلب مجلس اللوردات من رئيس الوزراء ان يلقى تصريحا يرد فيه على تصريح سعد زغلول ، فأكد اللورد بارمور نائب الحكومة فى المجلس السابق فى ٢٥ يونيو ، تمسك الحكومة البريطانية بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، واضاف أن الحكومة لن تسلم بأى تغيير فى مركز السودان . ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية متمسكة بالتصريح ، وفى نفس الوقت تريد أن تحتفظ بالحالة الراهنة فى السودان ، واضطر سعد زغلول أن يرد على هذا التصريح يوم ٢٨ يونيو فى مجلس النواب فأشار الى أنه مهما يكن من تصريح العمال أو الاحرار أو المحافظين بالنسبة للسودان فان هذا لا يغير من حقوق مصر الثابتة فيه شيئا . ثم ذكر نبذة عن تاريخه ودور المصريين فى عمارته وذكر أنه « لا يمكن مطلقا مع أموال بذلناها ، ودماء سفكناها ، ومتاعب تحملناها وتحملها آباؤنا ، وحياة نستمدها من ذلك النهر الذى يتدفق من أعالى « السودان لا يمكننا الا اذا كنا قوما أمواتا لا حياة لنا أن نترك ذرة من السودان لغيرنا « ثم اضاف وعن المفاوضات فقد جاء فى هذه التصريحات « انها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وقد حرصت غير مرة باستنكاره » وايد المجلس تصريح رئيس الوزراء وحمل حملة شعواء على الانجليز ومقاصدهم (٤٦) .

وفى صباح اليوم التالى لجلسة مجلس النواب السابقة فى ٢٨ يونيو ١٩٢٤ ، سافر رئيس الوزراء الى الاسكندرية ومعه وزرائه وقدم استقالته للملك لانه وجد فى تصريح بارمور السابق ما يحمله على التخلى عن المفاوضة وبالتالى عن الحكم ولم يقبلها الملك . الى جانب أن الراى العام طلب منه البقاء فى الحكم ، وقامت المظاهرات فى البلاد مؤيدة الوزارة وبقائها فى مناصب الحكم . وطلب الأعضاء من رئيس الوزراء « أن يستمر مشرفا على اقدار

---

(٤٦) مجلس النواب ، الجلسة ٥٨ فى ٢٨ يونيو ١٩٢٤ .

البلاد متولها لحكومتها (٤٧) ، حتى تتحقق كل أماني البلاد في استقلال مصر والسودان » .

وفي مجلس الشيوخ اقترح وكيل المجلس تأييد المجلس لزعيم مصر ورئيس حكومتها تأييدا كاملا في موقفه ، لأن السودان جزء من مصر . وأن يبقى رئيس الوزراء في مركزه ، وارسال برقية الى الملك تقر تأييد المجلس للوزارة ، وتبليغ سعد تلك الاقتراحات ، وقد وافق المجلس عليها بالاجماع (٤٨) . وطلب أحد النواب من الحكومة عرض ميزانية السودان مع ميزانية الدولة المصرية لأن السودان جزء من مصر ، لأن مصر تدفع مبلغا من المال قدره ...ر٧٥٠ جنيه مصري لموظفي حكومة السودان . واجابه رئيس الوزراء ان الحكومة لم تضع ميزانية السودان وأن واضعي اليد أقوياء والحل عنده هو المفاوضة لاقناع الغاصب ، فأشار عليه العضو عبد اللطيف الصوفاني بأن القوة المصرية موجودة في السودان ويمكن الاتصال بالشعب السوداني ، فرد عليه رئيس الوزراء بأن طريقه المفاوضة وطلب منه أن يدعه حرا ليسلك الطريق الذي يصل به الى ما يريد ثم أضاف « لا تحرجني فمن أحرج زغلولا فقد أحرج الأمة » (٤٩) . ونستنتج من هذا الحوار أن النائب دفع المناقشة الى أسلوب يختلف عن أسلوب الوفد السلمي الذي اتخذ أسلوب المفاوضة ، ولكن سعدا كان حريصا على عدم الاندفاع كرئيس حكومة ، وهذا من حقه طالما أنه يرى أن الحل في المفاوضات . ولكنه في نفس الوقت رأى أن هذا الاقتراح الذي هو حق من حقوق المجلس في مراقبة الميزانية احراج له وهكذا فان زعيم الأغلبية سجل على نفسه ضيقه بالمعارضة (٥٠) .

---

(٤٧) (أحمد شفيق ، الحولية الاولى ، ص ٢٠٧ . ومحمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ ، والعقاد ، المرجع السابق ، ص ٤٥١ وص ٤٥٢) .

(٤٨) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٣٢ في ٣٠ يونيو ٢٤ (محمد علوى الجزاو) .

(٤٩) مجلس النواب ، الجلسة الاربعون في ٧ يونيو ١٩٢٤ (وصاحب الاقتراح هو النائب محمد شوقي الخطيب) .

(٥٠) والسؤال واجابة رئيس الوزراء في مضابط الجلسة السابقة .

التعليم :

والى جانب الاهتمام بالاســتقلال التام لمصر والســودان ، ابدى النواب كثيرا من الاهتمام بالتعليم كقضية وطنية من أجــل زيادة الوعى والتخفيف من انتشــار الأمية المنتشرة فى البلاد ولهذا سأل احدهم عن متى تبدأ الحكومة بتنفيذ المادة (١٩) من الدســـتور والخاصة بالزاميـــة التعليم الاولى ومجانيته فى المكاتب العامة ، واوصى ان تأخذ الأرياف قسطها من هذا التعليم اسوة بالمدن . واتضح من اجابة وزير المعارف « ان الوزارة مهتمة بوضع مشروع قانون لتنفيذه ، وعند الانتهـــاء منه ســيعرض على المجلس لتقـــرير ما يراه » وذكــر الوزير أن الـــوزارة ســـتوجه عنـــايتها الى سكان القطر كله حسبما تسمح به الظروف (٥١) . وفى مجلس الشـــيوخ دعا احد الشيوخ الى ضرورة التعاون فى نشر التعليم ، فأجابه وكيل الوزارة بوجود تعاون بين مجالس المديريات والجمعيات الخـــيرية والاهـــالى لنشر التعليم (٥٢) . ثم طلب بعض أعضاء مجلس النواب زيادة ميزانية وزارة المعارف ١٦٠٧١٨٩ جنيه ، ورأت لجنة المعارف اعتماد مبلغ آخر وهو مائة الف جنيه لانشاء مائة وعشرة مدرسة أولية فى أنحاء القطر ، وقـــد وافق الجميع على الزيادة على اساس أن ما تأخذه وزارة المعـــارف من الميزانية هو ثلاثة ونصف فى المائة من الميزانية العامة للدولة وهى نسبة بسيطة . وظهرت روح عالية فى المجلس لزيادة الاعتماد لوزارة المعارف لنشر التعليم الاولى وفى نهاية الجلســة اقترح النائب مكرم عبيد أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه لوضع مشروع قانون للتعليم الاجبارى للبنين والبنات على أن ترفع اللجنة تقريرها الى المجلس فى أوائل الدور العـــادى الثانى لتطبيـــق

---

(٥١) مجلس النواب ، الجلسة ١٩ فى ١٩ ابريل ١٩٢٤ (النائب هو محمد توفيق الجارجى) .

(٥٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٢ فى ٣ يونيه . (أمين سامى) .

التعليم الاجبارى (٥٣) . ثم عاد أحد الاعضاء الى مناقشة التعليم الابتدائى من زاوية أخرى ، فاقترح تعليم الاولاد فى تلك المرحلة فى مراكز الاقاليم حرفة ، لأن اغلب التلاميذ المتخرجين منها فقراء لا يواصلون الدراسة ، ولو عمل بهذا الاقتراح لاصبحت المدارس تهتم بالناحيتين النظرية والعملية، وأمكن الطلبة الاعتماد على أنفسهم بدلا من الاعتماد على الدولة فى تعيينهم فى دواوين الحكومة . واقترح اعتماد ٥٠٫٠٠٠ جنيه للتعليم الصناعى (٥٤) . وفى مجلس الشيوخ دعت لجنة المالية الحكومة الدستورية الى العناية بالتعليم وزيادة ما يعتمد من أجله زيادة كبيرة من سنة لاخرى ، وأشارت الى مذكرة الحكومة بأنها لم تخصص شيئا للتعليم الاولى انتظارا لاعداد مشروع واف يقدم الى البرلمان مشفوعا بدراسة المواد التى يمكن الاعتماد عليها لتحقيقه ، ورأت اللجنة اتخاذ ما يلزم لنشر التعليم ، ولهذا وافقت على ما قرره مجلس النواب من تخصيص مائة الف جنيه من المتوفرات تنفق على انشاء مائة وعشرة مدرسة أولية ، وعلى ادارة مدارس المعلمين والمعلمات الاولية التى تديرها مجالس المديريات وأشارت الى أنها كانت تود أن ترفع المبلغ الى الضعف لولا حالة الوفورات ومشكلة عدم وجود المعلمين اللازمين للمدارس الاولية (٥٥) . وبوجه عام قامت الوزارة بالتوسع فى التعليم وفى العام الدراسى ١٩٢٤ — ١٩٢٥ بلغت الزيادة فى عدد المدارس ١٦٪ وفى عدد الطلبة ٢٫٤٪ عن الاحصاء المماثل الذى عمل عن السنة الدراسية ٢١ — ١٩٢٢ ، (٥٦) وقصرت الوزارة والبرلمان جهدهما على الاهتمام بمرحلة التعليم الاولى .

---

(٥٣) مجلس النواب ، الجلسة ٤٥ فى ١٢ يونيه ١٩٢٤ .

(٥٤) هو النائب الشيخ أبو الفتح سالم الفقى .

(٥٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٣١ فى ٢٦ يونيه ٢٤ .

(٥٦) عزيز خانكى ، شئون مصرية ص ١٤٥ ، ص ١٤٦ عن د. عبد الله العزباوى المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .

الجـــامعة :

وكانت هناك أصوات فى المجلس تدعو الى الاهتمام بالجامعة ، حيث سأل أحد النواب وزير المعارف (٥٧) ، « عن مدى الاعانة التى تمنحها الحكومة للجامعة المصرية وعن مقدارها ، وكم عدد الطلبة المنتسبين ؟ والمستمعين ؟ وهل شهاداتها معترف بها من الحكومة » ؟ وأجابه وزير المعارف بأن الجامعة تحصل على اعانة من نفس الوزارة قدرها ألفى جنيه وعدد طلبتها خمسة عشر طالبا موزعين على ثلاث سنين دراسية ، وعدد الطلبة المنتسبين مائة وسبعة ، أما شهاداتها فغير معترف بكفايتها للتوظف بالحكومة (٥٨) . ثم تساءل أحـــد النواب عن ضعف المبلغ المخصص للجامعة فى الميزانية وهو ٢٥٠٠ جنيه ، وضعت على ذمة اخصائى لتنظيم الجامعة . وأجابه نائب الوزير أن هذه الاعتمادات بخــلاف ما يتطلبه التعليم الاولى والجامعـــة المصرية . وقد شكلت لجنة لوضع مشروع الجامعة الاميرية على أن تكون كلية الآداب نواة لها ، وسيقدم المشروع بعد دراســته للمجلس لفحصـــه واقراره (٥٩) . واقترح أحد النواب على هيئة المجلس أن تقـــوم الوزارة بدراسة المشروع وعرضـــه على المجلس لتـــدبير الميزانية اللازمـــة ولو من الاحتياطى للصرف منها على الجامعة (٦٠) . ونستنتج من ذلك أن الوزارة لم تضع ميزانية كافية للجامعة على أمل أن تقدم الوزارة للمجلس مشروعا لتنظيمها ثم قيام الحكومة فيما بعد بالاعتمادات اللازمة .

---

(٥٧) عقد اتفاق فى ديسمبر ١٩٢٣ بين الحكومة ومجلس ادارة الجامعة بخصوص ضـم وتسليم الجامعة الى وزارة المعارف ، وتعهدت الاخيرة أن تكون الجـــامعة المصرية معهـدا عاما محتفظة بشخصيتها المعنوية وعلى أن تدير شـــئونها بكيفية مســتقلة تحت اشرافها (رد وزير المعارف لمجلس النواب ، الجلسة ٣٢ فى ٢٤ مايو ١٩٢٤) .

(٥٨) مجلس النواب ــ الجلسة ١٩ فى ١٩ أبريل (د. محمد توفيق الجارحى) .

(٥٩) مجلس النواب ، الجلسة ٤٦ فى ١٤ يونيه (عبد اللطيف الصوفانى) .

(٦٠) الجلســة السابقة (محمود وهبة القاضى) .

الجيش :

والى جانب ما سبق مناقشته ناقش اعضاء البرلمان المسائل الخاصة بالجيش مناقشة لا تقل أهمية عن الجوانب الاخرى وكان الجيش من المسائل التى تعرض لها النواب فى خطاب العرش على أساس أن الاستقلال لا يمكن تحقيقه الا بجيش قوى ومن هنا كان حماس النواب وغيرتهم على الاهتمام به . ولذا سأل أحد النواب وزير الحربية سؤالا شاملا لعدة نواح عسكرية ، عن عدد الجيش المصرى العامل وعدد وحداته ونوعها ، والموجود منها بمصر والموجودة بالسودان والاعمال التى تقوم بها هناك ، ونوع الاسلحة التى لديه وهل هى حديثة ، وعدد الضباط المصريين وعدد الضباط الانجليز من الرتب المختلفة فى الجيش المصرى وهل هناك فرق فى مرتباتهما فى حالة مساواتهما فى الرتبة ، وهل تفكر وزارة الحربية أن تستبدل بالضباط الانجليز ضباطا مصريين ، ومتى تبدأ ذلك . واجابه الوزير على سؤاله الشامل بأرقام واضحة — وأوضح أن وزارة الشعب حريصة على أن تعهد الى المصريين وحدهم بتولى الوظائف العامة مدنية وعسكرية — واقترح النائب عقب اجابة الوزير تشكيل لجنة فنية من رجال الحربية لوضع الخطة السليمة لبناء جيش قوى (٦١) .

وعن قيادة الجيش المصرى سأل أحد النواب وزير الحربية هل سردار الجيش المصرى موظف مصرى ، وهل هو مرءوس لوزير الحربية ومسئول أمامه عن أعماله ، وهل يتقاضى مرتبا من خزينة مصر ؟ ثم تساءل النائب أن هذا لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية ، ولا يتمشى مع روح استقلالها أن يكون رئيس الجيش الاعلى اجنبيا ، وأن اقامته بالسودان لا تتفق ومصلحة العمل . وكانت اجابة رئيس الوزراء عليه اجابة دلت على تفاعل وزارة الشعب مع المجلس ، واوضح للنائب ان ذلك حدث من قبل وواجب على الوزارة أن تغيره . ثم اضاف : « نريد أن يكون جيشنا وضباطه وجنوده

---

(٦١) مجلس النواب ، الجلسة ٢٦ فى ١١ مايو ٢٤ (عبد العظيم الهادى رسلان) .

وسلاحه وكل ما يتعلق به مصرى ، وهذا ما نســـعى اليه » (٦٢) . وكان لهذا التصريح أثر فى مجلس العموم البريطانى ، اذ سأل Mr Lumbey عن تصريح رئيس الحكـــومة فى مجلس النـــواب (٦٣) ، لان الحكـــومة البريطانية كانت حريصة على الاشراف على جيش مصر ، حتى لا يصـــبح قويا فى عدده وتسليحه حتى تضمن السيطرة عليه وبالتالى المحـــافظة على وجودها وطريقها الى الهند . وعند مناقشة الميزانية لفت أحد النواب نظر وزارة الحربية الى رفع مستوى المدرسة الحـــربية الى درجـــة المـــدارس العالية ثم أثار النواب وجود موظفين انجليـــز كبار يعملون فى الســـودان بمرتبات مغرية ، وقيام الجيش المصرى فيـــه بتجريدات مغنمهـــا للحكومة السودانية ، وفى نفس الوقت تقوم الحكومة المصرية بالانفاق على الجيش المصرى ، وطالب أحد النواب زيادة عدد الجيش وتنظيمه ، واقترح الغاء ما يدفع لحكومة السودان من ضرائب جمركية لدخول مهمات وذخائر الجيش المصرى ، لتنفق على البعثات العلمية العسكرية (٦٤) وفى دور الانعقـــاد العادى الثانى تطور الامر الى مطالبة النواب بحسن اعـــداده وتســـليحه وتدريبه ، فاقترح أحد النواب تجهيز جيش الـــدولة بالمعـــدات الحـــديثة والذخائر وتكوين جيش قوى يتفق مع مركز الدولة الســـياسى والجغرافى ، ولهذا اقترح على المجلس مشروع قانون خاص بالخدمة العسكرية — نص على أن تكون الخدمة العسكرية اجبارية على كل مصرى بالغ من العمـــر تسعة عشر عاما ، على أن تكون الخدمة لمدة سنتين على الأكثر ، وعلى كل من انهى مدة التجنيد أن يخدم جيش الدولة شهرا فى سلاحه على الأقل كل سنتين للتمرين على الاعمال العسكرية — واعفاء الطلبة حتى سن خمســـة وعشرين عاما وايفاد بعثات الى الممالك الاجنبية للتخصص فى كل اســـلحة

---

(٦٢) مجلس النواب ، الجلسة ٢٩ فى ١٧ مايو ٢٤ (حسن عبد الرحمن) .

(٦٣) House of Commons, meeting of 28 May 1924, Vol. 174, P. 383.

(٦٤) مجلس النواب — الجلسة ٥٤ فى ٢٣ يونيو ٢٤ .

الدفاع ، وفتح المدارس الحربية وفرض ضريبة اضافية على الدخل باسم ضريبة الدفاع الوطنى ، وقدم به مشروع قانون ثم أحيل الاقتراح الى لجنة الحربية والبحرية (٦٥) ، ولكن مجلس النواب حل بعد ذلك بأيام واهملت تلك الاقتراحـــات .

قانون تعويض الموظفين الاجانب :

وناقش أعضاء البرلمان قانون تعويض الموظفين الاجانب الذى صدر فى عهد وزارة يحيى ابراهيم فى ١٨ يوليـــه ١٩٢٣ ، والـــذى قضى بمنحهم مكافآت سخية عقب احالتهم الى المعاش أو فصلهم من الخدمة ، وكان من ضمن القوانين التى أراد يحيى ابراهيم أن يمهد بها من اجل اقامة الحيـــاة النيابية ، ولكنه كان عبئا جسيما على الميزانية المصرية لهذا انتقده النواب نقدا شديدا ، حيث أشار احد النواب أن هذا القانون ظلم ، وذكر انه عمل غير تشريعى وضع فى شكل اتفاق بين الحكومةالمصرية والحكومةالبريطانية . وأجاب رئيس الوزراء بأنه أول شخص انتقده ولايزال يستنكره وانه مخالف للدستور ، ويعتبره باطلا ومجحفا بحقوق الخزانة وسابقا لاوانه . وأنه قد كتب للحكومة البريطانية لتخفيف قيوده (٦٦) . وقد ذكر سعد زغلول أن الحكومة قبلت تنفيذه حرصا على استمرار التفاهم بين الحكومتين المصرية والبريطانية (٦٧) . ولكونه رئيسا للحكومة راى تنفيذه لانه عقد سياسى ولا يمكن لاحد الطرفين أن يتحلل منه الا باتفاق مع الطرف الآخر ، ودعا الى ضرورة تنفيذه لكسب عطف الدول الى جانب القضية المصرية ، وحتى لاتعـــود البلاد الى الحالة الاولى وهى تحكم الموظفين الاجانب وقـــال : « اننا اشترينا بهذا المبلغ الباهظ سعادتنا الداخلية لان الموظفين الاجانب

---

(٦٥) مجلس النواب ، الجلسة ٤ فى ٢٢ نوفمبر ٢٤ — (محمد محمـــد الشـــناوى نائبه المنصـــورة) .

(٦٦) كتب سعد زغلول الى المندوب السامى فى ١٠ مارس يطلب منه تخفيف قيود هذا القانون الا أن الحكومة البريطانية رفضت تعديله (د. لاشين المرجع السابق ص ٢٨٩) .

(٦٧) مذكرات سعد زغلول ، ص ٢٧٦٦ .

كانوا ســادة وحكاما » ثم قال : « فلنخسر المال محافظة على حقوقنا فى الاستقلال » . وقدم بعض اعضاء المجلس اربعة اقتراحات ، الأول خاص باعتراض المعارضة على الاعتماد وقــدره ٠٠٠ر٠٣٠ر١ جنيه على مقتضى قانون التعويضات والاقتراح الثانى اقر دفعه هبة للموظفين والثالث رأى تأجيل دفع المبلغ حتى المفاوضات التالية ، والاقتراح الرابع رأى دفعه مع استنكار قانون تعويضات الموظفين لغاية الفصل فيه . وقد وافق المجلس على الاقتراح الاخير بأغلبية ١١٠ صوتا ضد ١٦ صوتا رفضوه ، وامتنع خمسة أعضاء عن ابداء الرأى (٦٨) . أما مجلس الشيوخ فقد قرر اعضاؤه أن القانون مجحف للخزينة المصرية وظالم لدافعى الضرائب المصرية وطلبوا من الحكومة مواصلة السعى لتعديله الى ما يقرب من المعقــول ، واشــار الاعضاء الى استنكار مجلس النواب له وتصريحــات رئيس الــوزراء فى المجلس السابق وموافقته على الاعتماد . ولهذا اقترحت لجنة المالية بالمجلس الموافقة على الاعتماد ووافقها المجلس على قــرارها (٦٩) . وكــان هذا القرار امتدادا لسياسة الاعتدال التى قادها سعد زغلول فى المجلس رغم حماس أعضاء مجلس النواب لالغاء هذا القانون ولأن ســعدا كان يأمــل تسوية تلك المسائل فى المفاوضات .

القروض العثمــانية :

ومن الموضوعات التى شغلت الرأى العام وأعضاء البرلمان القروض العثمانية ، وعند مناقشة الميزانية تقدمت لجنة المالية تقريرا عن الاعتمادات(٧٠) المخصصــــة لهــا فى الميزانيــة واشــــارت الى أن مصر لم تكــن بعــد عام ١٨٤١ ولاية عثمانية فقد انفصلت فى ادارتها وفى ماليتها عن شــئون الدولة العلية ، وأن تركيا لم تحتفظ بأى حق تجاه مصر الا بالحــق الذى خوله مؤتمر لندن الدولى الذى فرض عليها الويركو المثبت لسيادتها الاسمية

---

(٦٨) مجلس النواب ، الجلسة ٥٥ فى ٢٤ يونيو .

(٦٩) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٣٣ فى أول يوليه ١٩٢٤ .

(٧٠) المبلغ الوارد بالميزانية للقروض العثمانية هو ٦٦٤٨٢٦ جنيه مصرى .

فقط . ومن هذا ينتج صراحة انه فى حالة زوال تلك السيادة الاسمية لا تكـــون الدولة المصرية ملزمة أن تدفــع أى مبلغ من تاريخ زوالهـــا (٧١) واضاف التقرير انه مهما قيل من أن الخديو اسماعيل وتوفيق وعباس قد التزموا بقبول تحويل الويركو الى دائنى الدولة ، ومهما قيل من أن مؤتمر لوزان فى اجتماعه الثانى عام ١٩٢٣ قد أقر هذا التحويل لأنه وافق عليه فى غيبة مصر فلا تكون مصر ملزمة بما يقرر فى غيبتها . ورأت اللجنة أن الدين ســقط بسقوط تلك السيادة ، واقترحت عـــدم دفع اقســاط تلك الديون لزوال الســـيادة وحق مصر فى المطالبة فيمــا دفعته بعـــد زوالهـــا ، على أن تدفع مصر قسط ١٢ يوليو وأن تدع باقى الاقساط فى أى بنك بصـــفته ودائع ، حتى يفصل فى هذه المسألة أمام محكمة دولية . واشـــار النــائب عبد الحميد سعيد الى مؤتمر لوزان الذى حرمت مصر ظلما من أن تمثل فيه للدفاع عن حقوقها وتقرر فيه أن تحل مصر محل تركيا فى تسديد الديون ، وعلى أن يصبح هذا الدين جزءا من الدين المصرى ، ورأى هذا القرار ظلم لأن ما كانت تدفعه مصر لتركيا لما كانت تقوم به من واجب الدفاع عن مصر ، وعارض اللجنة فى دفع القسط وايداع باقى الاقســـاط فى البنـــوك الى أن يفصل فى الامر ، ورأى أن الشعب احق بالمبلغ الذى دفع وسيدفع (٧٢) . ثم ذكر نائب آخر « اننا أحرار مستقلون ولسنا تحت السيادة العثمانية » .

وهنا سار سعد زغلول بالمجلس مرة أخرى الى الاعتدال رغم اصرار النواب على أن هذا الدين سقط بزوال السيادة العثمانية . فأجاب رئيس الوزراء ان مصر غير ملزمة بالدفع — ولكنه تســـاءل موجهـــا كـــلامه الى النواب ، هل نتوقف دفعة واحدة عن دفع تلك الديون ؟ ورأى عدم التسرع لحاجة الحكومة المصرية الى عطف الرأى العام الدولى — وذكر أن مؤتمر لوزان قرر سقوط سيادة تركيا عن مصر وفى نفس الوقت قرر الزام مصر بتلك الديون . وأخيرا أيد قرار اللجنة فى دفع القســـط المســـتحق مع حفظ

---

(٧١) زالت السيادة التركية فى ٥ نوفمبر ١٩١٤ . وسجل ســـعد زغلول هذا الرأى فى مذكراته الى الحكومة البريطانية خلال مفاوضاته معها كراسة ٤٥ ، ص ٢٧٦٢ .

(٧٢) دفع مبلغ ٦ مليون جنيه وبقى منه ٢٠ مليون جنيه .

الحق فى استرداده ، وقد عارض اعضاء الحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين وبعضا من نواب الوفد (الذين سبق لهم معارضة الاغلبية فى قبول طعن محمد محمود) فى الموافقة على دفع الاقساط — ولكن حزب الاغلبية تمكن من اقفال باب المناقشة فى الموضوع والموافقة على راى الحكومة (٧٣) . وقد تعرض هذا القرار للنقد خارج المجلس حيث اشارت صحيفة السياسة أن الخراج قد سقط عن مصر وبالتالى سقط كل التزام لدفع الخراج الى دائنى تركيا . وذلك بعد سقوط السيادة العثمانية فى نوفمبر ١٩١٤ (٧٤) . وقد تعرض هذا القرار للنقد خارج المجلس حيث اشارت صحيفة السياسة أن الخراج قد سقط عن مصر وبالتالى سقط كل التزام لدفع الخراج الى دائنى تركيا . وذلك بعد سقوط السيادة العثمانية فى نوفمبر ١٩١٤ (٧٤) ثم اشارت نفس الصحيفة الى أن اقفال باب المناقشة قبل بحث موضوع الجزية بحثا مستفيضا مخالف للروح الدستورية وأن النظام البرلمانى لم يوجد لتتفق الحكومة مع حزبها خارج المجلس على راى ثم تعمل على تنفيذه داخل المجلس ، وتقصد بذلك هيئة اللجنة التنفيذية لهيئة الوفديين البرلمانيين . وتساءلت عن فائدة علانية الجلسات فى الدستور ، وحق النواب فى ابداء ما يريدون من الآراء (٧٥) . وفى مجلس الشيوخ اقترحت لجنة المالية فى المجلس اقتراحات عن القروض العثمانية فى جوهرها هى ما وافق عليه مجلس النواب ، ووافقت الاغلبية على ما قررته لجنة مجلس الشيوخ (٧٦) .

الموضوعات الاقتصادية :

ولم تحظ الموضوعات الاقتصادية باهتمام كبير فى مناقشات برلمان ١٩٢٤ ، لتركيز الاهتمام تقريبا على المسائل السياسية ، ولم يتح لبرلمان

---

(٧٣) مجلس النواب ، الجلسة ٦٨ فى ٩ يوليه ١٩٢٤ .
(٧٤) السياسة فى ١ ، ٦ يوليه ٢٤ .
(٧٥) السياسة فى ١ ، ٦ يوليو ٢٤ .
(٧٦) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٣٩ فى ١٠ يوليه ١٩٢٤ .

١٩٢٤ أن يناقش الاقتصاد مناقشة شاملة ، وكل ما عرضه هو عدة أسئلة عن مشروعات الرى الخاصـــة كضرورة الاسراع فى تنفيذ خـــزان نجـــع حمـــادي (٧٧) . واستغلال كهرباء خزان اسوان وعن مدى ما يعود على مديرية اسوان وغيرها من تنفيذه (٧٨) . فى حين دعا احد الشيوخ الى رفع الرسوم الجمركية على الوارد من أمثالها من الخارج ، وقـــد اجابه وزير المالية أن الحكومة المصرية مرتبطة بالاتفاقيات التجارية المعقودة بينها وبين الدول وهى التى تحدد الرسوم الجمركية على الواردات بمقـــدار ٨٪ من قيمتهـــا (٧٩) .

الموضوعات الاجتماعية :

ومن الموضوعات الأخرى التى لم تنل نصيبا معقـــولا فى مناقشـــات البرلمان الموضوعات الاجتماعية ولا سيما الخاصة بالعمال والفلاحين ، وكل ما دار فى البرلمان عن العمال ، أن تقدم أحد النواب (٨٠) سؤالا يعبر فيـــه من الاحداث التى حدثت بين بعض العمال وبعض المؤسســـات فى بدايـــة وزارة الشعب (٨١) . وهى ماذا تنوى الحكومة عمله بعد أن الغت لجنة

---

(٧٧) مجلس النواب ، الجلســـة ٢٥ فى ١٠ مـــايو ٢٤ (عبـــد المجيـــد رضـــوان نائب الجـــيزة) .

(٧٨) مجلس النواب ، الجلســـة ٢٥ فى ١٠ مايو ٢٤ (الشـــيخ حسيب عـــادى نائب دائرة ادفـــو) .

(٧٩) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢١ فى ٢٨ مايو (محمد لطفى طنطاوى) .

(٨٠) قدمه النائب ، عبد العزيز خضر ، نائب دار البقر القبلية .

(٨١) خرجت الطبقة العمالية المصرية من الحرب الكبرى وهى اكبر حجما واكثر تنظيما نتيجة عدة عوامل اهمها فداحة استغلال اصحاب رؤس الاموال ومعظمهم من الاجانب نتيجـــة لما تمتعوا به من امتيازات ، وعجز الحكومات المتعاقبة من التدخـــل لحمـــايتهم من خـــلال تشريعات العمل المختلفة . ونتيجة التحام العمال بثورة ١٩١٩ ، وحركة الاستقلال فقد قدرت الطبقة العمالية ، أن وزارة الشعب قادرة على أن تحقق لها كثيرا من مطـــالبها . ولـــكن العمال اضطروا الى القيام بالاضرابات نتيجة لما وصل اليه حالهم الى حالة ســـيئة والغـــاء الحكومة للجان التوفيق بين العمال واصحاب العمل ، ولمحاولة بعض المؤســـسات توفير بعض العمال وفى أخرى تخفيض الاجور ، ولهذا قام العمال بالمظاهرات فى شهرى فبراير ومـــارس ١٩٢٤ ، وقام عمال بعض المصانع فى الاسكندرية باحتـــلالها . ورغـــم انهـــاء الاضراب الا أن الحكومة القت القبض على قيادات اتحاد النقابات العامة واصـــدرت قرارا بحـــل الاتحـــاد (د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٧٤ : ص ٣٧٧) .

التوفيق بين العمال واصحاب العمل ، واذا كانت الحكومة تفكر في تأليف هيئة اخرى مما هي السلطة التنفيذية التي ستخول لها ضمان حل مشاكل العمال حلا مرضيا ، وهل تنوى الحكومة تقديم مشروع قانون لحماية العمال والاعتراف بنقاباتهم وهل سيكون ذلك في الدور الحالي للبرلمان ، ورد عليه وزير الداخلية بالنيابة ، ان الحكومة رات استبدال اللجنة التي كانت أعمالها شاملة لجميع أنحاء القطر ، بتأليف لجان في كل مديرية ومحافظة برئاسة المدير او المحافظ وعضوية قاض من المحاكم الاهلية ومندوبين احدهما يمثل العمال وآخر يمثل الشركات واحد أعيان الجهة ، على أن ينفذ هذا المشروع خلال شهر وذكر ان تشكيل عدة لجان أفضل من لجنة واحدة للقطر كله ، اما عن تخويلها سلطة تنفيذية فلا يكون الا بوضع قانون ومع ذلك فان المركز الادبي والاجتماعي الذي يشغله اعضاء هذه اللجان له تأثير كبير في فض وحل المشاكل . ثم اشار الى ان (المادة ٢١) من الدستور تنص على أن للمصريين حق تكوين الجمعيات وكيفية استعمال هذا الحق قد بينها القانون ، ومشروعه محضر ، ولكن الحكومة لم تنته بعد من دراسته (٨٢) .

ولتكوين مجلسى البرلمان من البورجوازية الكبيرة والمتوسطة ولخلو البرلمان من مرشح للعمال ، حتى العضو الذى الح العمال على لجنة ترشيح الوفد ترشيحه (٨٣) ، حيث كان يقوم بجهد كبير في تنظيم العمال ، رفضت اللجنة ترشيحه ، ولهذا لم نجد في البرلمان من له اهتمامات بشئون العمال الا من عدد قليل (٨٤) .

والى جانب ذلك نلحظ ان الحكومة وبمعنى آخر الوفد لم يكن له برنامج اجتماعي يؤيد فيه حقوق العمال الرئيسية ، ولانشغال الحكومة بالقضية الاولى الاساسية وهي قضية الاستقلال ، لم تقدم مشروع قانون لحماية

---

(٨٢) مجلس النواب الجلسة (١٣) في ٥ ابريل ١٩٢٤ .

(٨٣) هو الدكتور محجوب ثابت . وقد رشحه عمال بولاق ، الاهرام في ٦ ، ١٦ اكتوبر ٢٣ .

(٨٤) وهم عزيز ميرهم ، شفيق منصور ، حسن يس ، عبد الرحمن فهمى .

العمال ، ولم يقم البرلمان فى الدور الاول بواجبه نحوهم . وفى الدور العادى الثانى ، اقترح مجموعة من النواب (٨٥) ، اضافة لجنة لدراسة شئون العمال وتسمى لجنة العمال لعمل تشريع خاص لصيانة حقوقهم ومصالحهم ، فى الوقت الذى تتمتع فيه الشركات الاجنبية بكامل السلطة فى املاء شروطها عليهم ، وعجز لجان التوفيق عن أداء مهمتها دون أن تسترشد بقانون يبين حقوق العمال ، وأحيل الاقتراح الى لجنة الاقتراحات (٨٦) بالمجلس وتم حل المجلس فيما بعد وهكذا لم يتمكن البرلمان من عمل تشريع خاص لحماية العمال من حيث ساعات العمل والاجازات والمعاشات ولم يجد الفلاحون أية عناية بهم كالعمال تماما وان دل ذلك على شىء فانما يعبر عن التكوين الطبقى لمجلسى البرلمان والعمل على اهمال قطاع الفلاحين ، وعدم مساعدتهم من المعاناة التى كانوا يعيشونها وخاصة فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة . وكل ما تم بخصوصهم أن قدم أحد النواب سؤالا تعرض فيه الى تأجير أراضى وزارة الاوقاف لكبار الملاك ثم اعادة تأجيرها من الباطن لصغار المزارعين ودعا فيه الوزير الى تأجير الاراضى الزراعية الى صغار المزارعين دون وساطة حتى لا يحرم الفلاحون من ثمرة أتعابهم ، كما دعا الى تأسيس جمعيات تعاونية لترقية أحوال الزراع ماديا وأدبيا وطمأنه الوزير بأن الوزارة بدأت فى تأجير بعض أراضيها الزراعية لهم ، ثم أضاف والوزارة على استعداد لتشجيعهم على تحقيق التعاون فيما بينهم (٨٧) .

الظروف التى أدت الى استقالة الوزارة :

ومن أجل تحقيق الاستقلال ، تمت الاتصالات بين الحكومتين المصرية والبريطانية لاجراء المفاوضات وسافر سعد الى لندن فى ٢٥ سبتمبر ١٦٢٤ لاجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية . واستمر عقد الجلسات بين

---

(٨٥) حسن نافع ، عبد الرحمن فهمى ، مكرم عبيد ، الدكتور حامد محمود وشفيق منصور .

(٨٦) مجلس النواب ، الجلسة الرابعة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٨٧) مجلس النواب ، الجلسة ٢٨ فى ١٣ مايو ٢٤ (النائب هو سليمان زكى المعبجد نائب شوبر) .

الطرفين ثلاث جلسات ، اختلف فيها سعد مع ماكدونالد حيث أصر سعد على سحب القوات البريطانية والمستشارين البريطانيين المالى والقضائى وازالة كل اشراف بريطانى على علاقات مصر الخارجية وتنازل انجلترا عن مطالبتها بحماية الاجانب والاقليات والمشاركة فى الدفاع عن قناة السويس ، وعندما أحس سعد بتشدد حكومة العمال الناتج عن ضعف مركزها ، قطع المفاوضات وعاد الى مصر فى أواخر شهر اكتوبر ١٩٢٤ . وبعدها بدأ انعقاد الدور العادى الثانى فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ (٨٨) . وافتتح رئيس الوزراء البرلمان بخطاب العرش وقد وجه فيه الشكر الى الاعضاء لما أبدوه من اعتدال وما امتازت به اللجان من نشاط مستمر ، ومراقبة الشئون والاطلاع على سياسة الحكومة ومناقشة ميزانية الدولة ، واعادة النظر فى قوانين مهمة كقانون الانتخاب والى وضع لائحة جديدة للموظفين ، وحسن سير العمل فى الدواوين رغم خروج الموظفين الاجانب من خدمة الحكومة ، والاهتمام بالثروة القومية فى كل جوانبها ومحاولة تطبيق التعليم الاجبارى الذى أقره الدستور ، والاهتمام بالجيش وأشار الى محادثات لندن ، وحرص الوزارة فيها على حقوق وادى النيل المقدسة .

وفى هذه الدورة العادية الثانية ، لم يعقد البرلمان الا جلسات محدودة جدا لم تزد عن ست جلسات ، حتى حل مجلس النواب ، ونلحظ أن الملك خلال فترة تولى وزارة الشعب قد ضاق بالدستور والبرلمان ، كملك غير دستورى كتمسكه بتعيين اعضاء مجلس الشيوخ المعينين حتى يكون له فى البرلمان مجموعة من الاعضاء تدين له بالولاء وتعمل على تنفيذ مطالبه كتعطيل القرارات التى يرغب فى عدم التصديق عليها . ولكن سعد زغلول تمسك بالتقاليد الدستورية وحق الوزارة فى تعيينهم حسب مواد الدستور ، ولم تنفرج الازمة الا بعد موافقة الملك على استشارة «فان دن بوش» والذى اقر ان أمر تعيينهم منوطا بالوزارة الدستورية الجديدة ، وتجاهل الملك

---

(٨٨) انعقد بناء على مرسوم ملكى .

للأوضاع الجديدة التى دعت الى تشكيل سعد الوزارة ، والتى تجلت فى ثقة الامة للوفد فى الانتخابات ولكن سعدا تمسك بحقه الدستورى فى تشكيل الوزارة ، وفى مقدمتها حصول الوفد على الاغلبية البرلمانية وضرورة مراعاة التقاليد الدستورية فى أن يتولى زعيم الاغلبية تشكيل الوزارة . ولاشك أن الملك فؤاد لم يعتاد على هذا الاسلوب ، وهو حق الامة فى اختيار حكامها ، ومن هنا فقد كتم ضيقه بالوزارة التى حاولت تأكيد النظام الدستورى والوقوف فى وجه الحكم المطلق الى جانب ذلك ناقش البرلمان بمجلسيه مسائل هامة فى حرية تامة ولم يكن كل ما يفور من مناقشات ينال استحسانه ، فقد تعرض الاعضاء للاحتلال من جوانب كثيرة بالنقد والتجريح . واصبح بيد الوزارة الشعبية تسيير دفة الامور ، ولم يقدم الوفد وزعامته اى تنازلات للملك ، بل حرص سعد على أن يكون الملك فؤاد ملكا دستوريا ، وهذا لا يتفق مع طبيعة الملك وما سار عليه اجداده من التسلط والحكم المطلق .

ومن هنا ينتهز الملك فرصة عدم نجاح المفاوضات التى أجريت فى لندن بين سعد ومكدونالد ، وبدأ الملك يؤكد انه عند عودة زغلول لابد أن يقضى على شعبيته نهائيا ، من أجل أن يسترد سيطرته على الشئون العامة للبلاد (٨٩) . ولهذا بدأ فى اعداد المؤامرات ضد الوزارة ، ومنها المناورة التى أعدها رجال القصر ، فقد فوجئت الوزارة فى أوائل شهر نوفمبر باضراب طلبة الازهر والمعاهد الدينية ، وهتافاتهم بهتافات جديدة (يحيا الملك ، يحيا الازهر لا رئيس الا الملك ، تحيا المطالب الازهرية) وكان للازهريين مطالب تقدموا بها الى الوزارة خاصة باصلاح احوالهم والحصول على نصيبهم من الوظائف ، واصدر مجلس الوزراء فى ١٩ مايو ١٩٢٤ قرارا بتكوين لجنة لدراسة مطالبهم سميت « لجنة اصلاح الازهر » وضمنته

F. O. 1257 / 29 (16) No. 48 Allenby To Chamberlain — April 26, 1925 No. 303. (٨٩)

العارفين بفضله ، وكانت تضم حسن نشأت وكيل وزارة الاوقاف ، وقدمت اللجنة تقريرها ورأت الوزارة التروى فى دراسة المسألة ، الا انه راجت اشاعات أن قرارات اللجنة لا ترضى الازهريين ، وأن الحكومة تسوف فى نشرها وان سعدا يرفض نظر مطالبهم (٩٠) .

ومن هنا تاكد لسعد أن ايد خفية تحركهم ، واتهم حسن نشأت بتدبير تلك الحوادث ، فقابل الملك وطلب اليه عزله من وظيفته ، فوافقه الملك على ذلك ، ولكنه من ناحية أخرى اصدر قرارا فى ٩ نوفمبر بتعيينه وكيلا للديوان الملكى مع انتدابه لتولى مهام رئاسته والانعام عليه « بالوشاح الاكبر من نيشان النيل » مكافأة له على ما دبره فى مسألة الازهر ، وتأكد سعد من المؤامرة عندما استقال محمد توفيق نسيم من الوزارة وهو المعروف بولائه للقصر ، من هنا صمم سعد على تدعيم الحياة الدستورية اذ راى ان الدستور قد خولف فى هذا التعيين والانعام دون علم الحكومة وموافقتها الى جانب الاعمال الخفية فى مسألة اضرابات الازهريين واعتبر سكوته عليها يجعلها سابقة يجرى عليها المنوال فى المستقبل (٩١) . ولذا قابل الملك ظهر يوم ١٥ نوفمبر وقدم اليه استقالته وفى الساعة الخامسة مساء توجه الى دار البرلمان حيث أعلن نبأ استقالته فى مجلسى البرلمان ، وارجعها لعوامل صحية ، وقد سارع النواب بعد جلسة قصيرة احتدت فيها المناقشة الى اتخاذ قرار الثقة بالوزارة ورجاء الملك بعدم قبول الاستقالة (٩٢) . وقرر اعضاء مجلس الشيوخ أن يذهب مكتب المجلس بهيئته الكاملة للسراى لاظهار شعوره وثقته فى الوزارة والتماسهم أن يظل سعد ووزارته لانها موضع ثقتهم . فما كان من الملك الا أن اعرب عن ثقته بسعد زغلول وذكر لهم انه متفق مع البرلمان فى قراره الذى أصدره فى ثقته بالوزارة (٩٣) .

(٩٠) Lloyd. op. cit. P. P. 84, 85.

(٩١) البلاغ فى ١٩٢٥/٢٢/١٤ .

(٩٢) مجلس النواب ، الجلسة الاولى فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٩٣) الاهرام فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٤ .

وانتهى الخلاف وخضع الملك لشروط سعد ، وهى أن لا يكون تعيين كبار الموظفين بالسراى وأن لا ينعم بالرتب والنياشين على أحد الا بموافقة الوزارة وأن تكون الوزارة مسئولة عن اصلاح الازهر ، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية ، حسب ما تقضى به المادة (٤٨) من الدستور (٩٤) ، وجىء لسعد بالأمر الملكى الذى كان قد صدر بتعيين حسن نشأت رئيسا للديوان الملكى بالنيابة ووقع المرسوم وبذلك استرد سعد استقالته . وفى الجلسة الثانية لمجلس النواب تم انتخاب مكتب المجلس ، وقد أعيد انتخاب أحمد مظلوم رئيسا وحصل على (١٥٥ صوتا) واختار حمد الباسل وحصل على ١٢٩ صوتا وأحمد محمد خشبه وحصل على ١٢٨ صوتا وكيلين (٩٥) . وأعلن سعد فى نفس الجلسة تمسك الملك برأى الامة ومجلسى الشيوخ والنواب بالوزارة . وفى الجلسة الثالثة شرع المجلس فى انتخاب لجنة الرد على خطاب العرش واقترح أحد النواب بقاء اللجان كما هى وأن يكون عدد كل لجنة تسعة أعضاء ، على أن يقتصر عضوية العضو على لجنة واحدة ، حتى لا يتأخر العمل كالدور السابق . وتقرر بقاء اللجان على ما كانت عليه وانتخاب أعضاء بدلا من المتوفين منهم والمستقيلين (٩٦) . واستمر تكوين هيئة مكتب مجلس الشيوخ كما هو دون تغيير .

وبعد يومين من رفض الملك فؤاد استقالة الوزارة ، قتل السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام . ونلحظ أيضا أن الحكومة البريطانية قد ضاقت بالوزارة الدستورية حيث لم يتم عقد المعاهدة التى كانت تأمل عقدها مع الوفد وزعيمه ، وامتناع البرلمان عن

---

(٩٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ ، وعباس العقاد ، المرجع السابق ، ص ٤٥٥ .

(٩٥) مجلس النواب ، الجلسة الثانية فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٩٦) مجلس النواب ، الجلسة الثالثة ، فى ١٨ نوفمبر ١٩٢٤ .

ودفع نفقات جيش الاحتلال ومعارضة دفع اقساط الديون العثمانية (٩٧) .
والحد من النفوذ الانجليزى ، والتخلص من الموظفين الانجليز ، وتمسك
الوزارة والبرلمان بحق مصر الطبيعى فى السودان ، كل ذلك جعل الحكومة
البريطانية فى حالة ضيق (٩٨) ، الى جانب ذلك عدم السماح لدار المندوب
السامى بالتدخل فى شئون البلاد ، وايقاف الموظفين الانجليز عند حدودهم،
من هنا اتخذ الانجليز من حادث مقتل السردار فرصة لتنفيذ خطتهم الجديدة
للاشراف على البلاد اشرافا مطلقا والضرب بالدستور عرض الحائط والى
اتاحة الفرصة لديكتاتورية السراى لتواجه سياسة الوفد المتطرفة (٩٩) .
وحملوا سعد زغلول مسئولية ذلك الحادث ، رغم أن سعد وصفه فى
مجلس النواب يوم ٢٢ نوفمبر بالخيانة والغدر . ثم قدم اللنبى الى الحكومة
انذارا شديد اللهجة ، قدمه اللنبى الى سعد فى الخامسة من مساء السبت
٢٢ نوفمبر فى مظاهرة عسكرية قبل موافقة وزارة الخارجية (١٠٠) البريطانية
واشتمل الانذار أولا على اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية وثانيا البحث
عن الجناة وانزال العقاب بهم وثالثا : دفع الحكومة المصرية تعويضا قدره
نصف مليون جنيه . ورابعا : أن تمنع من الآن وتقمع كل مظاهرة شعبية
سياسية ، وخامسا : انسحاب الجيش المصرى من السودان ونقل الوحدات
السودانية التابعة للجيش المصرى فى السودان الى قوة مسلحة تكون
خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام

---

(٩٧) البلاغ فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٩٨) Lloyd. op, cit P. 84.

وقد اثيرت مسألة الموظفين الانجليز التى تستغنى عنهم الحكومة المصرية فى مجلس العموم . House of Commons, meeting of 16 April, 28 May, 2 June 1924.

(٩٩) د. احمد فؤاد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(١٠٠) Marlowe, J., op. cit, P. 268

العليا — وسادسا اطلاق يد الحكومة فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدانا كانت مقررة من قبل الى مقدار غير محدود ، وسابعا أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية فى مصر ، وأن يعاد النظر طبقا لهذه الرغبات فى شروط خدمة الذين لايزالون فى خدمة الحكومة المصرية ، والابقاء على منصب المستشار المالى والمستشار القضائى مع احترام سلطتهما وامتيازاتهما واحترام نظام القسم الأوربى فى وزارة الداخلية واحترام سلطاته وامتيازاته (١٠١) . وبادر مجلس الوزراء الى الاجتماع واتفق على « الا يقبل من الطلبات الا ما كان له علاقة بالجريمة كالاعتذار ودفع الغرامة ومطاردة الجناة ومنع المظاهرات المخالفة للنظام العام » وكلف المجلس واصف غالى وزير الخارجية اعداد الرد على الا يخرج عن هذا المعنى (١٠٢) . وعرض سعد الموقف على اعضاء مجلس النواب ، فأيده المجلس بالاجماع وترك المجلس أمر الرد على مذكرة اللنبى للوزارة على شرط الموافقة على المطالب الثلاثة الأولى . ورفض اعضاء المجلس تلبية باقى مطالب الحكومة البريطانية فيما يختص بمنع وقمع المظاهرات العامة وبوحدات الجيش المصرى فى السودان وزيادة مساحة الأطيان التى تزرع بالجزيرة وتسوية حالة الموظفين الأجانب فى مصر (١٠٣) . واعدت الوزارة الرد وسلمته الى اللنبى مساء ٢٣ نوفمبر ، وفى نفس اليوم قدم سعد استقالته الى الملك ، والح فى ضرورة قبولها (١٠٤) لانه راى أن مطالب الانجليز تتعارض مع استقلال البلاد وحريتها . وفى المساء حضر سعد جلسة مجلس النواب وعرض على النواب رد الحكومة المصرية على الانذار البريطانى ، وطالب المجلس التروى والاعتدال لاحتجاج المعارضة فى قبول الوزارة للشرط الخاص بمنع المظاهرات الشعبية

---

(١٠١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ج ١ ص ١٨٥ : ص ١٨٨ .

(١٠٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٤٩ ، ص ٢٨٢٨ .

(١٠٣) مجلس النواب ، الجلسة ٤ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ .

(١٠٤) مذكرات سعد زغلول — كراس ٤٩ ، ص ٢٨٢٨ .

السياسية وقمعهـا بشـدة ، لأن المجلس لم يفوض الوزارة فى قبول منع المظاهرات ، واعتبره بعض النواب (١٠٥) اقرارا بتدخل بريطانيا فى الشئون الداخلية (١٠٦) . هكذا أراد سعد أن يكون معتدلا ، وان يدع العاصـفة تمر بقبول الشرط الرابع دون اقرار المجلس له بذلك ، وتحمل مواجهـة المعارضة الشديدة ، ولكن المندوب السامى استمر فى تهديده فى اخـراج وحدات الجيش المصرى من السودان وزيادة المساحة المنزرعة فى ارض الجزيرة والى ضرورة دفع الغرامة ، ثم امر باحتلال جمارك الاسكندرية . وفى ظهر يوم ٢٤ نوفمبر وافق الملك على استقالة الوزارة . وفى مساء نفس اليوم ذهب سعد الى مجلس النواب واعلن فيه انه استقال خدمة للمصلحة العامة ، وانه مستعد مع اصدقائه من اعضاء المجلس لأن يؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد . وذكر انه قد يكون خارج الحكم اكثـر فائـدة من داخـله . وطلب من المجلس ان يؤجل اجتمـاعه الى ان تتـألف حكومة جـديدة (١٠٧) .

وقد احتج مجلس النواب على مطالب وتصرفات الحكومة البريطانية ازاء الاعتداءات الأخيرة واعلن فى اجتماعه تمسكه بالاستقلال التـام لمصر والسودان ، واستغلال الحكومة البريطانية للحـادث لقضـاء مطامعهـا الاستعمارية واشار الى ما يحتوى عليه الانذار من اجراءات ليسـت لهـا علاقة بالجريمة ، مع تبليغ الاحتجاج الى برلمانات العالم وحكوماته والى سكرتارية عصبة الأمم طالبا اليها التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية . وقد وافق عليه المجـلس بالاجماع . كما قرر أن كل تصرف حصل من حكومة استقالت أو يحصل من حكومة تالية وكان هذا التصرف مخالفا لارادة المجلس أو كان المجلس معطلا

---

(١٠٥) من اعضاء الحزب الوطنى .

(١٠٦) مجلس النواب ، الجلسة الخامسة فى ٢٣ نوفمبر .

(١٠٧) مجلس النواب ، الجلسة السادسة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

وفى هذا التصرف اى مساس بحقوق البلاد فيكون عملا فرديا لا تتحمله الامة اية نتيجة تترتب عليه ، ما دامت الامة لم تقره ولم تقبله (١٠٨) ....

وفى مجلس الشيوخ ، عرض رئيس مجلس الوزراء استقالته بنفسه مساء الاربعاء ٢٤ نوفمبر ، واعاد عليه ما ذكره فى مجلس النواب .. فما كان من المجلس الا ان احتج على تصرفات الحكومة البريطانية بالاجماع بشأن المذكرة التى قدمتها تلك الحكومة عن الحادث المؤلم من حيث لهجتها المهينة ومن حيث ما اشتملت عليه من الطلبات الفادحة القاسية التى لا يبررها الحادث نفسه ، ولا القوانين الدولية . واستاء المجلس من احتلال القوات البريطانية لجمرك الاسكندرية كأول التدابير التى اتخذتها الحكومة البريطانية ، مما يبرهن على انها اتخذت الحادث وسيلة لتحقيق اغراضها . وقرر المجلس أن يعلن احتجاجه الى عصبة الأمم وبرلمانات العالم . وقد وافق عليه المجلس بالاجماع (١٠٩) .

ويمكن القول أن وزارة الاغلبية استقالت او اجبرت على الاستقالة نتيجة هذا الانذار ودون أن تفقد ثقة مجلس النواب ، ولكنها استقالت والبرلمان يؤيدها ومصدر هذا التناقض هو أن مصر حصلت على الدستور والبلاد ما زالت محتلة ، واراد الاحتلال أن يفرض ارادته من جديد عندما نشل فى عقد المعاهدة التى كان يأمل فى عقدها مع الحكومة الوفدية . وكان لاستقالة سعد السريعة وقبوله بعض مطالب الانذار البريطانى نتائج خطيرة وبخاصة على الحياة الدستورية اذ شجعت الملك على حل مجلس النواب (١١٠) . وكان مقتل السردار فرصة للانجليز لاقصاء وزارة الشعب عن الحكم ، والتمهيد لفصل السودان عن مصر ، والتحكم فى شئون مصر الداخلية باسم تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (١١١) .

---

(١٠٨) مجلس النواب ، الجلسة ٦ فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

(١٠٩) مجلس الشيوخ ، الجلسة الثالثة فى ٢٤ نوفمبر ٢٤ .

(١١٠) د. عبد العزيز رفاعى ، ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٠٤ .

(١١١) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ٨ .

تقييم برلمان ١٩٢٤ :

استمرت مدة انعقاد البرلمان العادى الأول من ١٥ مارس الى ١٠ يولية ١٩٢٤ . وكانت مدتها سبعة عشر اسبوعا كاملة عقد فيها مجلس النـواب ٦٩ جلسة ، ومجلس الشيوخ ٣٩ جلسة ، وانشغل كل منهما من بدايـة جلساته فى وضع لائحته الداخلية التى اخذت من المجلسين عدة جلسـات متتالية ، وتشكيل مكتبا المجلسين وتكوين اللجان ونظر الطعون ومناقشـة الميزانية فى مدة انعقاد قصيرة . وفى انعقاده العادى الثانى لم يمكث البرلمان اكثر من اثنى عشر يوما عقد فيها مجلس النواب ست جلسات ومجـلس الشيوخ ثلاث جلسات مضت فى تشكيل مكتبى المجلسين واللجان ومعايشة ازمة تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة دون علم الوزارة وتشجيعه لمظاهرات طلبة الأزهر واستقالة الوزارة فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ ، وحادثة مقتل السردار . ومن هنا لا يمكن الحكم على البرلمان حكما مطلقا . اذ لم يتح له ولا للوزارة الدستورية أن تحقق برنامجها ولم يتـح لاعضاء مجلس النواب أن يتموا مدة نيابتهم وهى خمس سنوات ، واتمامها قطعا يؤدى الى حسن ممارسة الأعضاء لدورهم الأمر الذى يزيد من خبرتهم البرلمانية . ولقد وصف المندوب السامى « اللنبى » اعضاء المجلسين أنهم حديثوا عهد فى عملهم ما عدا جزء قليل منهم كانوا اعضـــاء فى الجمعيـــة التشريعية ، وتنقصهم الخبرة البرلمانية ، وفى الوقت الذى كانت تغيب فيه التقاليد البرلمانية ، وانه سوف تنقضى فترة حتى يتدرب الأعضاء على تلك التقاليد ، وسوف تقاسى الحكومة من انصارها حتى تتم خبرتهم (١١٢) . وارى ان ذلك منافيا للحقيقة لأن لجان المجلسين وخاصة فى مجلس النواب عالجت كثيرا من المسائل ، وقامت بدراستها دراسة موضـــوعية وناقش المجلس تقاريرها بحرية تامة كقضية الاستقلال ومسألة السودان على أنه

---

(١١٢) F. O. 2852/193 (16) No· 108 Allenby to Macdonald – March 21, 1924 Tel. No. 185

جزء من مصر وناقشت قضية التعليم الاجبارى للبنين والبنات ، وحاولت الغاء قانون الاجتماعات والمظاهرات العامة ، الذى اصطبغ فى كثير من مواده بالرجعية ، واقرت قانونا للانتخاب تحقق فيه الانتخاب المباشر . وطالبت اللجان الاهتمام بالجيش سواء فى زيادة عدده او تسليحه بأحدث الأسلحة وارسال بعثاته للتدريب على أحدث النظم وتمصير قيادته . ودعا أعضاء مجلس النواب الى تأجير اطيان الحكومة لصغار الفلاحين وتشجيع حركة التعاون فيما بينهم . وحذف البرلمان الاعتماد المخصص لجيش الاحتلال البريطانى فى مصر من الميزانية حيث وافق البرلمان على حذف مبلغ ١٤٦٢٥ المخصصة لهذا الغرض (١١٣) . رغم محاولة اللنبى اقناع سعد زغلول منع تصويت البرلمان على هذا القرار (١١٤) . ودعا أعضاء البرلمان الى الغاء قانون تعويض الموظفين الأجانب والقروض العثمانية . ولكن المضابط يغلب عليها الطابع القانونى والمجادلة القانونية التى أخذت من المضابط صفحات طوال، ولم يعط المجلس اهتماما كبيرا للقضايا الاجتماعية للتكوين الطبقى لأعضاء البرلمان ، فمجلس الشيوخ تكون من الفئات العالية ، أما مجلس النواب فتكون من البورجوازية الكبيرة والمتوسطة التى لا يمكن أن تعبر بحق عن مطالب الجماهير الحقيقية وكانت الاحزاب التى يتألف منها البرلمان تضع قضية الاستقلال فوق قضايا الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، حتى أن حزب الوفد لم يكن له مضمون اجتماعى (١١٥) . وراقب الأعضاء وحاسبوا أعضاء الوزارة بتقديم الاسئلة والاستجوابات (١١٦) وشملت مسائل عامة ، ومسائل أخرى محلية خاصة بالدوائر ، الى جانب ذلك بعض الاقتراحات الخاصة بمطالب الدوائر . كحفر ترعة أو مصرف أو اقامة كوبرى أو سكة

---

(١١٣) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٣٢ فى ٣٠ يونيه ١٩٢٤ .

(١١٤) **F. O. 5128/658 (16) No. 215 Allenby to Macdonald – June 11, 1924 Tel. No. 189.**

(١١٥) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٦٦٢ .

(١١٦) مجموعها ٤٦ سؤالا واستجوابا لرئيس الوزراء والوزراء (عن المضابط) .

حديد ، او بناء مدرسة او مستشفى او انشاء مراكز البوليس وغير ذلك من مطالب الاقاليم . وقد اشار رئيس الوزراء البريطانى فى مجلس العموم الى برلمان ١٩٢٤ « انه برلمان فج » وبالمعنى الوطنى مندفع متحمس ، ولكنه اضاف انه برلمان مؤثر فى الراى العام (١١٧) ، مما دل على مواجهة البرلمان للقضية السياسية ، وعمله على تخليص البلاد من النفوذ البريطـانى . ومن النقد الذى يمكن أن يوجه الى مجلس النواب ان بعض جلساته ظهر بهـا الضجيج لمقاطعة المعارضة والتزاحم على طلب الكلام وتكراره . اما المناقشات فى مجلس الشيوخ فقد دارت أغلبية الوقت بشـكل هادىء دون ضجـة ولا تصفيق ولا مقاطعة ، كما حدث احيانا فى مجلس النواب . ولكن جلسات مجلس الشيوخ كانت اقل حيوية وحماسة .

ومن حيث علاقة البرلمان بالحكومة فقد قام سعد زغلول بتوجيه أعضاء البرلمان وخاصة فى مجلس النواب ، لدرجة أن قاد المجلس الى الاعتـدال فى كثير من المسائل ، اذ حال بين المجلس وبين استصدار القرارات الجريئة ، مثل تراجعه عن الغاء قانون الاجتماعات والمظاهرات العامة ، وموقفه تجاه قانون تعويضات الموظفين الجائر على الخزينة المصرية ، والديون العثمانية ، رغم أن مجلس النواب كان يتقد حماسة فى معارضة تلك القوانين . وبالرغم من ان سعد زغلول استنكرها جميعا ، الا انه كمسئول كان معتدلا ، فمـن جهة لم يرغب فى مزيد من الصدام مع الحكومة البريطانية ، وفى نفس الوقت سعى لارضاء الراى العالمى كما ذكر فى المجلس لحاجة مصر اليه فى المطالبة بالاستقلال التام . وساندت الاغلبية البرلمانية الحكومة أمام صمود المعارضة فى مناقشة تلك المسائل الهامة لهذا ذهب أحد الكتاب الى أن الروح الدستورية كانت اسما بلا مسمى ، وان البرلمان كان يأتمر بأمر الحكومة ويخضـع لاشارتها . ورأى أنها حكومة استبدادية ما دام رئيس وزرائها يرى انـه

---

(١١٧) House of Commons, meeting of 10 July 1924, Vol. 170, P. 2531.

هو الامة باسرها (١١٨) ، فقد صرح سعد زغلول أن من أحرج سعدا فقد أحرج الامة كلها . الا انه يمكن القول أن مناقشات مجلس النواب كانت حية ونشطة وحماسية وأمام تأثير وتوجيه رئيس الوزراء ، فقد مالت الاغلبية فى المجلسين الى الاعتدال وتأييد الحكومة .

وضم برلمان ١٩٢٤ أعضاء من الاحزاب الثلاثة حزب الوفد والحزب الوطنى ، وحزب الاحرار الدستوريين والمستقلين . وكانت الاغلبية الساحقة للوفد ، وأمام رغبة بعض الأعضاء الوفديين فى المجلسين تعديل خطاب العرش ، وظهور حركة معارضة خاصة من الذين رشحوا أنفسهم على أنهم وفديون (١١٩) ، أوعز سعد الى بعض زعمائه بتكوين هيئة وفدية برلمانية ، تستطيع بها الحكومة البرلمانية أن تحكم روابطها بانصارها وتضمن موقفهم داخل المجلسين (١٢٠) . مما أدى الى معارضة هذا الاتجاه بانه سيجعل من الاغلبية الوفدية أداة فى يد الحكومة (١٢١) . وتسيير المناقشة حسب حزب الاغلبية فى خط واحد (١٢٢) . فى حين اعتبر سعد الحكومة جزءا من الوفد والأخير عضد لها ، وأمكن تكوين الهيئة البرلمانية الوفدية وأطلق عليها « هيئة الوفديين » وأن يكون لها لجنة تنفيذية . وكان من ضمن قراراتها أن يعرض كل عضو على اللجنة التنفيذية ما لديه من الاقتراحات والاستجوابات لاقرارها قبل تقديمها (١٢٣) الى هيئة المكتبين مما أدى الى توجيه النقد اليها على اعتبار أن قرارات اللجنة التنفيذية ملزمة لهيئة

---

(١١٨) الاخبار فى ١١ نوفمبر (مسئولية النواب لامين الرافعى) .

(١١٩) البلاغ فى ٢١ ابريل ١٩٢٤ .

(١٢٠) احمد شفيق ، الحولية الاولى ص ١٥٠ . والبلاغ فى ٢٨ ابريل ٢٤ ، Landau, op. cit, p. p. 157 - 158.

(١٢١) احمد شفيق ، الحولية الاولى ، ص ١٥٢ وص ١٥٣ .

(١٢٢) الاخبار فى ٥ اغسطس ١٩٢٤ (الحياة الدستورية وضعف البرلمان امام الحكومة) لامين الرافعى .

(١٢٣) محمد ابراهيم الجزيرى ، آثار الزعيم سعد زغلول « عهد وزارة الشعب » ج ١ ص ١٢٦ — ص ١٣٠ .

الوفديين . وبشكل عام فان الاغلبية البرلمانية كانت وفدية وكانت نسبة اعضاء الحزبين السابقين بسيطة بحيث لا يمكنها ان تؤثر فى إتخاذ القرارات، او توجه سير المناقشة فى اتجاه معين ، اللهم الا اذا كان ذلك بتأييد من الاغلبية . وقد ركزت الاحزاب جهدها كله لقضية الاستقلال ، وكان الهدف واحدا لديها فبينما كان الوفد والاحرار الدستوريون يريدان المفاوضة ، كان الحزب الوطنى يريد الجلاء قبل المفاوضة (١٢٤) . وكما سبق القول لم تحمل فكرا اجتماعيا يربطها بجماهير الشعب .

واتضح من المناقشات التى دارت فى مجلسى البرلمان وخاصة مجلس النواب أن الاغلبية البرلمانية ضاقت بالمعارضة . ويتضح لنا ذلك من عدة أمور منها ما حدث عند مناقشة خطاب العرش ، فقد قابلت الاغلبية المعارضة بالضجة والمقاطعة ، لدرجة أن رئيس الوزراء تدخل مرة موجها كلامه الى رئيس المجلس من أجل اصغاء الأعضاء لعبد اللطيف الصوفانى . ومع أن الصوفانى وهو البرلمانى المحنك قد اشار فى بداية حديثه أن معارضته نزيهة وأن الكلمة العليا فى النهاية للمجلس (١٢٥) . الا أن تلك المظاهرة تكررت عند مناقشة الطعن المقدم ضد محمد محمود حيث قاطعت الاغلبية المعارضة التى تولت الدفاع عن رفض الطعن ، ثم التصفيق الحاد عند الموافقة على قبوله (١٢٦) . مما دل على انحيازها وعدم الاصغاء تماما للراى الآخر ، اى راى الاقلية البرلمانية . وخلال مشاركة اعضاء حزبى الاحرار الدستوريين والوطنى فى الاستجواب الذى تقدمه النائب سيد فودة عن المفاوضة وبرنامجها قابلتهم الاغلبية بالمقاطعة والضجيج المستمر مما دعا المعارضة الى دعوة النواب الى اتاحة الفرصة لعرض وجهات نظرهم

---

(١٢٤) Zayid. M. Y. op, cit, p. 111.

(١٢٥) مجلس النواب ، الجلسة ٩ فى ٢٩ مارس ١٩٢٤ .

(١٢٦) مجلس النواب ، الجلسة ٢٥ فى ١٠ مايو ١٩٢٤ .

فى مجلس لنواب الامة (١٢٧) . بل ان النائب محمد عبد الجليل ابو سمرة اضطر ان يكتب مقالة فى صحيفة السياسة شكا فيها من الحيلولة بينه وبين الكلام فى المجلس ، أوضح فيها أنه حاول الكلام فقوبل بالتصفيق المتكرر (١٢٨) لانه فى مجال اعطاء الثقة للوزارة بعد الاستجواب عن متى تبتدىء المفاوضات فى ٢ يونيو ١٩٢٤ ، امتنع عن اعطاء الثقة للوزارة ، ولكن الاغلبية اعتبرت الثقة اجماعا مما دعا النائب الى الاحتجاج ونبه الأعضاء الى احترام حرية الراى فى المجلس (١٢٩) . ولقد سخر منه الأعضاء ، وأن دل ذلك على شىء فانما يدل على عدم وجود الروح الديمقراطية داخل المجلس لأن النائب حر فى ابداء آرائه ، ولا داعى للسخرية والضحك والمقاطعة للراى المعارض .

أما بالنسبة لرئيس الوزراء فقد كان يحس بالضيق لأى معارضة ، ولم يذهب فى المجلس الى مساندة وتوكيد الروح الدستورية فى المناقشة ففى خلال المناقشة التى دارت بين النائب عبد الرحمن الرافعى ووزير الاشغال عن مشروعات الرى فى السودان التى تقيمها حكومة السودان فى رى مساحة أكبر من المتفق عليه فى مشروع رى الجزيرة ، مما يؤدى الى زيادة الخطر على حياة مصر وزراعتها . اشار اليه سعد زغلول ان سياسته هى سياسة وخز الابر ، ثم تهكم عليه وقال له ، « ان كانت تعرف الطريقة التى يكون بها المالك واحدا فى السودان دون الانجليز ، فتعال وقلها لى سرا » مما أثار التهكم على النائب من اعضاء المجلس . ثم قال له « لا تقف موقف المعجز فقوتى من قوتك وقل لى ما يمكنني تنفيذه » . وقال له هل عندكم تجريدة (١٣٠) ؟ واعتبرت المعارضة ان ما تفوه به زعيم الأمة اضعافا للروح المعنوية للشعب ، واستحالة وقف تلك المشروعات ، وان كان يوجه اللوم الى اعضاء الحزب الوطنى فى المجلس فى عدم اعطاء الحرية لرئيس الوزراء

---

(١٢٧) السياسة فى ٢٤ يونيو ١٩٢٤ .

(١٢٨) صحيفة السياسة فى ٢٤ يونيو ١٩٢٤ .

(١٢٩) مجلس النواب ، الجلسة ٢٨ فى ٢ يونيو ١٩٢٤ .

(١٣٠) مجلس النواب ، الجلسة ٣٢ فى ٢٤ مايو ١٩٢٤ .

فى الطريقة التى يختارها فى المطالبة بحقوق البلاد ، وهو استخدامه للطرق السلمية المشروعة الا ان روح المناقشة فى المجلس اتضح فيها ضيق سعد بالمعارضة والتهكم عليها واحراجها وانسياق اغلبية المجلس معه . مما أدى الى تخوف المعارضة من الاقبال على المناقشة فى الأمور الهامة ، وهذه امثلة من احداث كثيرة تعرضت فيها المعارضة الى القسوة فى الرد والى السخرية من الاغلبية والمواجهة بالمقاطعة المستمرة والتشويش عليها . وكان للاغلبية القدرة على اقفال باب المناقشة ، والضغط على المعارضة وعدم اتاحة الفرصة لابداء رايها فى المسائل الهامة كما حدث عند مناقشة الاعتمادات المخصصة للديون العثمانية ورغبة المعارضة فى عدم دفع الاقساط (١٣١) . واقفلت باب المناقشة فى الموضوع على رغبة الاغلبية دون أن يبدى عبد الرحمن الرافعى رايه . ومن هنا ضاع على المعارضة ان تقف على الحقيقة فى بعض الاحيان كما حدث عند استقالة سعد يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ ، واقتراح الثقة فى الوزارة ، ومطالبة المعارضة معرفة اسباب الاستقالة حتى تعطى الثقة للوزارة عن فهم للأمور ، او تبدى رايها فى المسائل الهامة ، وبمعنى آخر هو اهمال المعارضة على اساس انها اقلية لا يمكن ان تؤثر فى اتخاذ القرارات ، مما يتعارض مع روح الدستور .

ومن الانصاف الاشارة الى ان المعارضة فى هذا البرلمان ادت واجبها على اكمل وجه ، ولم يكن من اهدافها وخاصة أعضاء الحزب الوطنى ان تهدم البناء القائم ، ولكنها كانت تهدف الى تبصير الحزب القائم بعيوبه ليعمل على علاجها . وكانت تتكون أولا من اعضاء الحزب الوطنى فى المجلس، ثم انضم اليهم بطبيعة الحال النواب الدستوريون ، وبعض المستقلين وبعض النواب الوفديين الذين رشحوا أنفسهم فى الانتخابات على انهم سعديون للاستفادة بشخصية سعد زغلول الجارفة ، وتأييد اللجنة التنفيذية الوفدية

---

(١٣١) مجلس النواب ، الجلسة ٦٨ فى ٩ يوليو ١٩٢٤ .

لهم . وكانوا جميعا حوالى عشرين نائبا (١٣٢) . وتركزت مقاعد المعارضة فى الطرف الشمالى للقاعة . وأطلق عليها « حزب الشمال » (١٣٣) . ويؤكد ذلك ما أشار اليه عبد الرحمن الرافعى أحد أعضاء المعارضة « ان غايتنا أعضاء الحزب الوطنى ان نجعل من الحياة النيابية أداة جهاد فى الذود عن حقوق البلاد ومجال توجيه للحكومة للأخذ بوسائل الاصلاح فى شتى نواحيه ، وكنا نعضدها فيما كان يتفق ومبادئنا ، وننقدها فى رفق ولين فيما كنا نختلف واياه فيه ، ولم يدر بخلدنا أن نخلق لها العقبات ، ولكن الوفد لم يقابل هذه الروح بالتقدير ، بل ضاق من موقفنا اذ كانت سياسته اضطهاد المعارضة والمعارضين وخلق ديكتاتورية برلمانية يتمثل فيها الحكم المطلق بشكل يتفق مع ظواهر الدستور دون حقيقته ومعناه (١٣٤) » وحملت صحف المعارضة على أعضاء البرلمان فذكرت صحيفة السياسة أن البرلمان لم يقم الا بتشريع قانون واحد هو القانون الخاص بالمكافأة البرلمانية (١٣٥) ، حيث قرر مجلس النواب تحديد مكافأة أعضاء البرلمان بستمائة جنيه مصرى مكافأة سنوية ، على أن تصرف على أقساط شهرية واعطاء العضو جواز للسفر مجانا من مركز دائرته الانتخابية حتى القاهرة (١٣٦) . اما الاخبار فذكرت أن الأعمال التى أنجزها البرلمان قليلة جدا ، ولا تتفق مع الآمال

---

(١٣٢) وهم : عبد اللطيف الصوفانى ، عبد الحميد سعيد ، عبد الرحمن الرافعى ، عبد الحليم العلايلى ، عبد العزيز الصوفانى ، محمد شوقى الخطيب ، السيد عبد العزيز خضر ، د. محمد عبد الرازق ، محمد عبد الجليل ابو سمرة ، على على بسيونى ، سلطان السعدى ، هارون سليم ابو على ، على الطحاوى المغازى ، احمد المليجى ، محمد الشريعى ، خليل ابو رحاب ، عبد الله أبو حسين ، محمود وهبه القاضى ، ومحمد توفيق اسماعيل .

(عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة ، جـ ١ ، ص ١٥٦ وص ١٥٧ ، ومذكراتى ، ص ٤٦ .

(١٣٣) مجلس النواب ، الجلسة ٥٠ فى ١٨ يونيو ١٩٢٤ ، ولاول مرة يرد ذكر هذا التعبير فى محاضر الجلسات .

(١٣٤) عبد الرحمن الرافعى ، مذكراتى من ١٨٨٩ — ١٩٥١ ، ص ٤٨ .

(١٣٥) السياسة فى ١٦ يوليو ١٩٢٤ (الدور البرلمانى الاول) .

(١٣٦) مجلس النواب ، الجلسة ٢٣ فى ٢٧ أبريل ١٩٢٤ .

التى علقت على أول دور من ادوار الحياة البرلمانية المصرية ، وذكرت أن ما أقره هو قانون المكافأة البرلمانية الذى يهم الأعضاء فقط ، وأضافت اليه قانون الانتخاب المعدل للقانون القديم (١٣٧) . وهذا قطعا لا يمثل ما قام به البرلمان وخاصة فى مجلس النواب ، فقد قام أعضاء البرلمان بالجهد السابق ذكره رغم ظروف البلاد ، واقصد وجود الاحتلال البريطانى وملك اوتوقراطى يضيق بالحكم النيابى ، وحزب الاحرار الدستوريين الذى كان يتوقع الاغلبية فى البرلمان أو نسبة معقولة تتيح له المناورة فى البرلمان ، ولم يتح له كلتاهما فتربص بالحياة النيابية واندفع فى نقد الوزارة بلا هوادة والى التصغير من اعمال البرلمان . واتهام الاغلبية « بالدكتاتورية البرلمانية » . ويمكن القول ان المعارضة كانت ناضجة بارزة الا أن عدد أعضائها كان محدودا مما جعل قوتها هنا معنوية ولم يكن لها تأثير فى اتخاذ القرارات .

---

(١٣٧) الاخبار فى ١٧ يوليو ١٩٢٤ (بعد انفضاض البرلمان — نظرة فى أعماله الدور الاول لانعقاده — لامين الرافعى) .

الفصل الخامس

الانقلاب الدستورى الأول وقيام الائتلاف الحزبى

١ ـ تأليف وزارة احمد زيور ، وحل مجلس النواب .

٢ ـ تعيين اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية ، وتدخله فى الانتخابات لصالح انصــار الحكومة .

٣ ـ تكوين حـزب الاتحــاد .

٤ ـ قيام الانتخابات ، واضطهاد الحكومة للوفد وانصاره .

٥ ـ انتخاب سعد رئيسا لمجلس النواب ، وقيام وزارة احمد زيور بحــل مجلس النواب للمرة الثانية ، وتعطيل الحياة البرلمانية وزيادة سلطة الملك ، وانسحاب حزب الاحرار الدستوريين من الوزارة وانضمامهم الى المعارضة .

٦ ـ الدعوة الى الائتلاف ونتائجه .

الانقلاب الدستورى الأول وقيام الائتلاف الحزبى

قدم سعد زغلول استقالة وزارته الى الملك فؤاد يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ ، وانتهز الملك فشل مفاوضات سعد — مكدونالد ، وحادث مقتل السردار ، وما نتج عنهما من تدهور العلاقات بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، فوجدها فرصة للتخلص من الوزارة الشعبية المؤيدة من مجلسى البرلمان المصرى، فوافق على الاستقالة فى ظهر اليوم التالى، وفى مساء اليوم نفسه ذهب سعد الى مجلس النواب وأعلن «انه استقال خدمة للمصلحة العامة، وأنه مستعد مع أصدقائه من اعضاء المجلس لان يؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد » (١) ومعنى ذلك ان زعيم الاغلبية رأى ضرورة انسحابه وفى الوقت نفسه رأى ضرورة التعاون مع الوزارة القادمة بشرط خدمة الأهداف القومية . واختار الملك فؤاد احمد زيور ، رئيس مجلس الشيوخ المعين ، لتشكيل الوزارة الجديدة (٢) ، وهو من طراز كبار الموظفين الذين مطمعهم الوظائف الكبرى ، ولهذا لم يكن منتظرا ان يكون له برنامجا وكان مخلصا ومطيعا للملك (٣) . ولم يكن له اغلبية ولا اقلية برلمانية ، الا الخضوع التام للملك والاستعداد لمحاربة الوفد واضعافه ، واعادة حكم الملك المطلق، فقام زيور فى اليوم التالى من تشكيل الوزارة الموافق ٢٥ نوفمبر باستصدار مرسوم ملكى بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر (٤) ، استنادا الى المادة

---

(١) مجلس النواب ، الانعقاد العادى الثانى ، الجلسة السادسة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٢) احمد زيور للرئاسة والداخلية والخارجية ، احمد محمد خشبه للمعارف ، عثمان محرم للاشغال ومحمد السيد ابو على للزراعة ، محمد صدقى للاوقاف ، يوسف أصلان قطاوى للمالية ، نخلة جورجى المطيعى للمواصلات ، محمد صادق يحيى للحربية والبحرية ، احمد موسى للحقانية . وبعد استقالة عثمان محرم واحمد محمد خشبه فى ٣٠ نوفمبر عين محمد توفيق رفعت للمعارف ومحمود صدقى وزيرا للاشغال (عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٩٨) .

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٤) ونصه « بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٦ نوفمبر ١٩٢٤ بدعوة البرلمان وعقد جلساته العادية وبعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الدستور وبناء على ما عرضه علينا رئيس الوزراء وموافقة هذا المجلس يؤجل انعقاد البرلمان شهر » ،

محمد خليل صبحى ، المراجع السابق ، جـ ٤ ، ص ٥٥٥) .

٣٩ من الدستور التى تنص على انه « للملك تأجيل انعقاد البرلمان على انه لا يجوز ان يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا ان يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين » . لان الوزارة رأت أن استمرار المناقشات البرلمانية فى وجود اغلبية برلمانية وفدية يشكل عقبة فى حل الخلاف بين الحكومتين المصرية والبريطانية ويزيد من صعوبة موقفها (٥) . ولهذا حتى لا تواجه بمعارضة برلمانية (٦) .

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، فقد بدأت الوزارة تطارد بعض رجال الوفد بتهمة التواطؤ فى حادث اغتيال السردار ، ففى يوم ٢٧ نوفمبر ألقت السلطة العسكرية القبض على عبد الرحمن فهمى ومكرم عبيد النائبين فى مجلس النواب ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية ورغم الغاء الأحكام العرفية ووجود الحصانة البرلمانية للنائبين (٧) . ولما كان ذلك يعتبر انتهاكا لدستور البلاد ، فقد احتج عليه الوفد المصرى فى نفس اليوم (٨) . كما احتجت الهيئة الوفدية البرلمانية على انتهاك السلطة العسكرية البريطانية للدستور ، بالقبض على نائبين وعلى وكيل الداخلية السابق ، وحملت الحكومة تبعة ذلك (٩) . ولذا سعت الحكومة المصرية الى تسليم المقبوض عليهم الى السلطات القضائية المصرية (١٠) . وقام البوليس المصرى تنفيذا للتعليمات البريطانية يوم ٢٨ منه بالقبض على شفيق منصور ، والشيخ مصطفى الغاياتى ، راغب اسكندر ، وحسن يس وكلهم أعضاء

---

(٥) Sirdar Ikbal Ali - Shah. Fuad King of Egypt, P.19, Great Britain and Egypt 1914 - 1936, p. 19

(٦) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٣٤ .

(٧) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

(٨) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٧٢١ .

(٩) نفسه ، ص ٢٧٢٣ .

(١٠) اعترفت محكمة مصر بحق النائبين بالحصانة البرلمانية ، ولكن رئيس المحكمة ترك أمر تنفيذ ذلك لمجلس النواب وكان معطلا ثم حلّ بعد ذلك .

، أحمد شفيق ، الحولية الاولى ، ص ٥٩٥ .

فى مجلس النواب والقبض على كثير من غير النواب ، بتهمة التواطؤ فى حادثه اغتيال السردار (١١) . مما دعا الهيئة الوفدية البرلمانية الى الاحتجاج ، واعتبارها ذلك التصرف من القبض على النواب والاستخفاف بالحصانة البرلمانية والحرية الشخصية استهتارا بالدستور (١٢) ومخالفة له ، حيث نصت المادة ١١٠ من الدستور انه « لا يجوز اثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو اى عضو من اعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا باذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية » . وان الأوامر التى تصدر بتأجيل انعقاد البرلمان لا تؤثر فى وجود دور الانعقاد قانونا كما انها لا تؤثر فى بقاء الحصانة النيابية للأعضاء .

وبدات حكومة زيور بعد تأجيل البرلمان ومطاردة رجال الوفد (١٣) ، تسلم ببقية المطالب البريطانية التى وردت فى انذار ٢٢ نوفمبر ، وتم ذلك فى ٣٠ منه ، دون قيد مذعنة فى ذلك كما رأت الى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الاكيدة فى المسالة وحسن التفاهم مع بريطانيا . وتم طرد الجيش المصرى من السودان ، وانشاء قوة سودانية اقسمت الولاء للحاكم العام الانجليزى ، وابعد الموظفون المصريون منه واعترفت وزارة زيور للانجليز بحق حماية الاجانب والتدخل فى الشئون المالية والادارية وسخت فى تعويضات الموظفين الاجانب (١٥) . رغم تصريح زيور فى أول حديث له انه سيعمل على انقاذ ما يمكن انقاذه (١٦) . واستسلام زيور التام للانذار ، يؤكد لجوءه الى تأجيل البرلمان ، حتى يقوم بتنفيذ ما جاء فى الانذار البريطانى

---

(١١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

(١٢) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٧٢٧ : ص ٢٧٣٠ عن معارضة بعض المحامين لاعتقال النواب .

(١٣) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥١ ص ٢٨٩٤ .

(١٤) وافق زيور على انشائها واعتمد من اجلها مبلغ ١٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى .

(١٥) احمد شفيق ، المرجع السابق ، الحولية الثانية ، ص ١٧٩ : ص ١٩٦ .

(١٦) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٦٦ عن صحيفة البتى باريزيان الفرنسية .

دون اى معارضة برلمانية ، ولذا استقال الوزيران الوفديان من وزارة زيوار (١٧) ، عثمان محرم فى ٣٠ نوفمبر واحمد محمد خشبة فى أول ديسمبر ١٩٢٤ ، ولهذا اجتمع اعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية فى ٢ ديسمبر، واستقر رايهم على رفع عريضة الى الملك (١٨) التمسوا فيها دعوة البرلمان الى الانعقاد فورا ، لمعالجة احوال البلاد ، وذلك استنادا على المادة (٤٠) وهى « للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان الى اجتماعات غير عادية وهو يدعوه أيضا متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الاغلبية المطلقة لأعضاء اى المجلسين ، ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى » . وقد وقعها اغلبية مجلسى النواب والشيوخ (١٩) ، وقد جاء فيها « ان الوزارة الحالية أساءت الى الدستور بتأجيلها انعقاد البرلمان ودون أن تتقدم اليه ببرنامج ، وأن الاغلبية كانت على استعداد لمؤازرة اى وزارة تعمل لمصلحة البلاد ، ولكن الوزارة سارت على عكس ذلك » وتعرضت الى خرق الدستور فى القبض على النواب دون اذن من المجلس التابعين له من أجل ذلك التمس مقدمو العريضة دعوة البرلمان الى الانعقاد فورا (٢٠) . فعرضها الملك على الوزارة ، فأشارت عليه بعدم الموافقة فى استعمال حقه لتخفيض مدة تأجيل البرلمان ، بحجة اشتراك الشيوخ والنواب مع الوزارة السعدية فى المسئولية عن فشل خطتها السياسية (٢١) .

ولمعارضة الوفد للوزارة واستعداده لمقاومتها فقد أشارت على الملك تعيين اسماعيل صدقى عدو سعد والوفد وزيرا للداخلية من جهة لتقوية

---

(١٧) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٧٣٥ .

(١٨) رفعت عدة عرائض للملك من ٢ ديسمبر الى ٢٠ ديسمبر لعقد البرلمان قبل انتهاء مدة التأجيل لدراسة الموقف .

(١٩) وقعها ١١٤ نائبا ، واغلبية مجلس النواب هى ١٠٨ نائبا ، ووقعهما ٧٠ شيخا واغلبية مجلس الشيوخ ٦١ شيخا .

(٢٠) مذكرات سعد زغلول ، الكراسة ٤١ ، ص ٢٨٣ ، ومذكرات عبد الرحمن فهمى ، ملف ٤٧ ص ٢٧٥٨ ، ص ٢٧٥٩ واحمد شفيق ، المرجع السابق ص ٤٣٧ ، ص ٤٤١ .

(٢١) الاهرام فى ١٩٢٤/١٢/٤ .

مركز الوزارة بعد استقالة الوزيرين الوفديين ، ومن جهة اخرى لاضعاف نفوذ الوفد ، فوافق الملك وتم تعيينه فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ (٢٢) . وكان اسماعيل صدقى عضوا فى الوفد المصرى الذى سافر الى أوربا لحل القضية المصرية ، وتم طرده هو وزميله محمود أبو النصر ، الى جانب سقوطه فى انتخابات ١٩٢٤ امام عضو الوفد المغمور حينئذ (٢٣) ، فى انتخابات ١٩٢٤ ولهذا سيعمل على الانتقام من الوفد ولو على حساب الدستور (٢٤) . وفى يوم ٢٤ ديسمبر أى قبل انتهاء مدة تأجيل البرلمان بيوم واحد استصدرت الحكومة مرسوما بحل مجلس النواب واستندت فى خطابها الى الملك فى حله ، لصعوبة العمل مع أغلبية متضامنة مع الوزارة السابقة ، واندفاعها فى الحكم على الوزارة وتقديمها عرائض تنتقد فيها أعمال الحكومة بلهجة عنيفة ، ورأى زيور أنه لا يمكن فض الخلاف الناشب بين الوزارة والبرلمان الا باستقالة الوزارة أو بحل مجلس النواب واستفتاء الأمة « حتى تقرر البلاد من هم الذين يؤتمنون على الامانى القومية وصيانة الدستور » (٢٥) ، وصدر مرسوم الحل فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ استنادا على المادتين ٣٨ التى تنص على أنه « للملك حق حل مجلس النواب » ، ٨٩ من الدستور التى تنص على أن يشمل « الأمر الصادر بحل مجلس النواب على دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الايام التالية لتمام الانتخاب » . وشمل القرار

---

(٢٢) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٧٦٥ ، Lloyd. op. cit. P, 109.

انتقد محمد حسين هيكل رئيس تحرير السياسة واحد قادة الاحرار الدستوريين قبول اسماعيل صدقى الوزارة على انقاض النظام البرلمانى ، وتعجب من وقوف الحزب ذلك الموقف ولكنه عاد وعلل موقفهم بأنهم تاسوا من حكومة الوفد ظلما وعنتا ، وان الاغلبية البرلمانية الوفدية جعلت الحياة النيابية عبثا (مذكراته ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ ، ص ٢١٤) .

(٢٣) محمد نجيب القرابلى .

(٢٤) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٥٧٤ .

(٢٥) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٥٦ : ص ٥٥٩ وأحمد شفيق ، الحولية الاولى ، ص ٤٥٢ .

دعوة المندوبين الناخبين لاجراء الانتخابات الجديدة لاعضاء مجلس النواب في يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٥ وعلى أن يدعى المجلس الجديد الى الاجتماع في ٦ مارس ١٩٢٥ (٢٦) .

وكان من المفروض حسب القواعد الدستورية ان تعرض وزارة زيور بمجرد تشكيلها برنامجها على مجلس النواب لمناقشته ، فاما أن يوافق عليه المجلس أو يختلف مع الوزارة عليه ، ويقرر عدم الثقة بها . ومن هنا ترى الأمة نقط الخلاف بين الوزارة والمجلس ، حتى اذا قامت الوزارة باجراء انتخابات جديدة لاختيار مجلس نواب جديد أمكن للمندوبين الناخبين الذين انتخبهم الشعب معرفة أوجه الاختلاف بين المجلس والوزارة . ولكن الوزارة تخلصت من البرلمان بحل مجلس النواب لتكون حرة في تنفيذ مطالب السياسة البريطانية (٢٧) . وكان هذا مخالفا لما يحدث في جميع الدول الدستورية ومناقضا لروح الدستور (٢٨) .

ولقد قامت سياسة الملك والجهاز الحكومي من يوم حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر الى يوم اجراء الانتخابات الجديدة على اضعاف تأثير الوفد بواسطة عدة طرق حتى تحصل على الاغلبية ، واظهرت استعدادها في حالة فشلها على حل البرلمان . وقد ايدهم المندوب السامي لان الوزارة أبدت استعدادها للتعامل مع الحكومة البريطانية على أساس تصريح (٢٨) فبراير ١٩٢٢ (٢٩) . وهكذا يتضح نية الملك والوزارة وبتأييد من دار المندوب السامي العمل بكل الطرق من اجل حصول انصار الحكومة على الاغلبية في مجلس النواب القادم ، أو حل البرلمان .

---

(٢٦) محمد خليل صبحي ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٦٠ .

(٢٧) الاخبار في ١٩٢٤/١٢/٢١ (بين الوزارة والبرلمان متى يجوز حل مجلس النواب بقلم أمين الرافعي) وكوكب الشرق في ١٩٢٥/١/٣ .

(٢٨) الاخبار في ١٩٢٤/١٢/٢٢ ، وكوكب الشرق في ١٩٢٥/١/٣ .

(٢٩) F. O. 1257 / 29 (16) No. 48 Allenby to Chamberlain, April 26 1925 Tel. No. 303.

وقامت الوزارة بتنفيذ اجراءات لصالح أنصارها وكانت أولى تلك الاجراءات ان استصدرت الوزارة مرسوما عطلت به قانون الانتخاب المباشر لعام ١٩٢٤ الذى اقره البرلمان ، لعدم استكمال جداول الانتخابات الجديدة، بالرغم من تصريح وزير الداخلية السابق ان ما بقى من الجداول الانتخابية يعتبر قليلا جدا لا يمكن ان يعطل تنفيذ قانون الانتخاب الجديد (٣٠) . واقر المرسوم ضرورة تجديد انتخاب المندوبين الناخبين الذين تنتهى مدة انتخابهم فى سبتمبر ١٩٢٨ بحجة أن استشارة الامة التى هى موضوع تلك الانتخابات العامة لا تكون حقيقية ولا صحيحة من غير تجديد انتخابهم ، وحدد ميعاد انتخابهم فى ٢٠ يناير ١٩٢٥ (٣١) . وكان هذا صراعا خفيا بين الوفد واحزاب الاقلية ، فالوفد يتمسك بالانتخاب المباشر لصعوبة التأثير على اعداد هائلة من الناخبين ، أما احزاب الاقلية فانها تحلم دائما بان قانون الانتخاب لعام ١٩٢٣ يمكنها من الحصول على الاغلبية أو يفوز عدد معقول من مرشحيها الى المجلسين ، من هنا لم تطبق حكومة زيور القانون المباشر ، وكانت يد اسماعيل صدقى واضحة فى اتخاذ تلك الاجراءات لتحقيق أهدافهم فى الحصول على اغلبية برلمانية حيث لا يميل مع أعضاء حزب الاحرار الدستوريين الى قانون الانتخاب المباشر لانه يؤدى فى رأيهم الى أغلبية وفدية ولهذا لجأ الى عدم العمل به ، والغاء انتخاب المندوبين الناخبين الذين اتوا بأغلبية وفدية فى المجلس السابق ، حتى يمكن من تهيئة المناخ الذى يحقق من خلاله أغلبية برلمانية لحزب السراى الجديد والاحزاب المؤتلفة ، والتى لم يجمع بينهم فى حقيقة الامر غير الحقد على الوفد ، وذلك لتكوين برلمان معتدل يساند وزارة زيور فى تسوية المسائل المعلقة بين بريطانيا ومصر (٣٢) . واعتبر الوفد اجراء انتخابات جديدة على قانون غير

---

(٣٠) البلاغ فى ١٩٢٤/١٢/٢٥ ، واحمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٤٥٩ .

(٣١) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ١٥٥ وص ١٥٦ .

(٣٢) Lloyd, op. cit. P. P. 110-111, F. O. 1257/29

(16) No. 48 Allenby to Chamberlain. April 26, 1925 Tel. No. 303.

قانون الانتخاب المباشر اجراء غير دستورى مما يترتب عليه برلمان غير شرعى ، الا انه اقر اشتراكه فى الانتخابات لانقاذ الدستور والقضية المصرية من العابثين بها (٣٣) . حيث ان وسيلة الوفد والاحزاب الأخرى (ما عدا الحزب الوطنى) المفاوضات لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ، والحزب الذى يحصل على الاغلبية البرلمانية يشكل الوزارة ويفاوض الحكومة البريطانية من اجل تحقيق هذا الهدف . ولم تتمسك الوزارة بمواعيدها السابقة لاجراء الانتخابات ، حيث استصدرت فى يوم ١٨ يناير مرسوما بتأجيل ميعاد انتخاب المندوبين الناخبين من ٢٠ يناير الى ٤ فبراير وانتخاب النواب يوم ١٢ مارس بدلا من ٢٤ فبراير ، وتأجيل اجتماع المجلس الجديد الى ٢٣ مارس بدلا من ٦ مارس الذى كان محددا له من قبل ، وحجتها فى هذا اضطرارها الى اعادة تحضير الكشوف الثلاثينية (٣٤) . وبذلك خالفت الوزارة الدستور فى المادة ٨٩ من اجل اعطاء فرصة اكبر لمرشحى الاحزاب المؤتلفة لتنظيم صفوفهم ، وفى نفس الوقت اعطاء الادارة مزيدا من الوقت للعبث فى الانتخابات (٣٥) .

حـزب الاتحـاد :

الى جانب ذلك دفع الملك حسن نشأت احد رجاله المخلصين لتكوين حزب جديد سمى « حزب الاتحاد » وقام نشأت رئيس الديوان الملكى بالنيابة بدور اساسى فى تكوينه (٣٦) فى أوائل شهر يناير ١٩٢٥ مدعيا ان الهدف من وراء قيامه تكوين حزب ثالث لايجاد نوع من التوازن بين كل من الوفد والاحرار الدستوريين ، فى مجلس النواب المزمع تكوينه يستطيع الملك ان يستخدمه فى تحقيق المصلحة القومية دون الالتجاء الى حل مجلس النواب من جديد (٣٧) . واجتمع مؤسسو هذا الحزب فى فندق سميراميس يوم ١٠

---

(٣٣) كوكب الشرق ١٩٢٥/١/٣ .

(٣٤) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٦١ .

(٣٥) Marlowe. John. op. cit. P. 272.

(٣٦) احمد شفيق ، الحولية الثانية ص ٢٨ . وقد تأسس الحزب فى ١٠ يناير ١٩٢٥ .

(٣٧) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

يناير ١٩٢٥ . وافتتح الاجتماع اللواء موسى فؤاد أحد الشيوخ المستقيلين من الهيئة الوفدية ، وأوضح فى خطبته أن أهداف الحزب توحيد صفوف الأمة وجمع كلمتها . ونشر برنامج الحزب ، وجاء فى مقدمته ان مقصد الحزب وغايته « السعى للحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان » وان وسائله لتحقيق هدفه توحيد صفوف الأمة . والعمل المنتج فى مجالاة الحياة المختلفة فى ظل الدستور . واشار الى عدة اصلاحات فى الأمور الداخلية . وتأكيدا لصيغته الملكية ختم برنامجه بعبارة « لتحيا مصر وليحيا الملك » (٣٨). وقد سخرت الصحافة المصرية من برنامجه ، الذى جاء فيه ان تلك الاصلاحات الداخلية هى وسيلته الى الاستقلال التام ، متمثلا فى ذلك بحزب الأمة ، وتسجيله ان القضية المصرية قضية دولية استنادا الى مفهوم الحزب الوطنى القديم فى المسألة المصرية (٣٩) . واتخذ الحزب شعارا له وهو « الولاء للعرش » . ولذلك هاجمته صحف اللواء والاخبار وكوكب الشرق والبلاغ والاهرام ، على اساس ان كثرة الاحزاب فى تلك الفترة تدعو الى الانقسام والتفرقة وفى البلاد ثلاثة احزاب هى الوفد والاحرار الدستوريون والحزب الوطنى . ولتأليفه تحت حماية الادارة وحماية القصر ، واتهامه للوفد ولزعيمه بعدم الولاء للعرش أن بعدت عنه الجماهير (٤٠) . وكان هدفه الملك الحقيقى من انشاء الحزب التسلط على الحكم عن طريق حكومة لها واجهة برلمانية (٤١) ، وبمعنى آخر أنشىء الحزب للانتخابات التالية ، ولهذا السبب أسس نشأت لجانا فى كل المحافظات والمديريات ، ورشح كثيرا من أعضاء الحزب لتلك الانتخابات ، على ان تعمل الادارة الحكومية على

---

(٣٨) احمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ١٥ وص ١٧ ، مجلة الطليعة ، عدد فبراير ١٩٦٥ « وثائق تاريخية عن الاحزاب والتنظيمات السياسية فى مصر » .

(٣٩) د. يونان لبيب رزق ، الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ص ٦٧ و ٦٨ .

(٤٠) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٨ : ٢٧ .

(٤١) Landau, op. cit. p. 276. Vatikiotis. op. cit. p 276

مساعدتهم (٤٢) . وذلك من أجل أن يتخذه القصر أداة يحكم بواسطته البلاد لذلك ارتبط بالقصر ، وأصبح معروفا باسم « حزب الملك » (٤٣) مما أدى الى تعرضه للنقد على أساس أن يكون الملك للاحزاب كلها ، ولان عدم نجاح حزب الاتحاد فى الانتخابات التالية وعدم حصوله على الاغلبية ، دليل على عدم ولاء الشعب للعرش (٤٤) ، ولكنه دفع فى نفس الوقت الاحزاب الأخرى وفى مقدمتها الوفد وسعد زغلول نفسه الى ابعاد تلك التهمة الى اعلان الولاء والاخلاص للملك ، وهكذا يمكن القول ان تلك الدعوة ادت الى تزاحم الاحزاب وقادتها الى زيادة هيبة الملك لدى جماهير الشعب (٤٥) . وقد أنشىء الحزب لهدف آخر وهو محاربة الوفد واضعافه والحيلولة بينه وبين الوصول الى الحكم وجذبت السلطة أو مؤسسة بعض المنفصلين عن الوفد والهيئة الوفدية الذين انضموا الى حزب الاتحاد بحجة عدم ولاء الوفد للعرش (٤٦) . حيث أشار سعد زغلول فى مذكراته « ان هذه المحنة دلت على ضعف شديد فى الاخلاص وهبوط عظيم فى روح الناس ولا سيما الطبقات العليا وما تحتها ، وان كل يوم كانت ترد خطابات تحمل استقالات من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية ، وكان اغربها استقالة محمد سعيد الذى نجح بفضل الوفد فى انتخابات ١٩٢٤ . ودل على ان انضمام الكثير الى الاحزاب لم يصدر عن عقيدة ، بل عن اعتبارات نفعية . فعلى اساس أنه حزب السلطة انضم اليه الوصوليون من كبار الماليين ، وكبار الملاك الزراعيين ، وكبار رجال الادارة ، وكبار الضباط من رتبة لواء فما فوق ، واسندت رئاسته الى يحيى ابراهيم (٤٧) . واتخذ الحزب صحيفة

---

(٤٢) F. O. 1257/29 (16) No, 48 Allenby to Chambe rlain Abril 26, 1925 Tel. No. 303.

(٤٣) Lloyd, op. cit. P. 111.

(٤٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ وص ٢١٤ .

(٤٥) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٣٧ .

(٤٦) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥١ ص ٢٨٩٣ وص ٢٨٩٤ فى ١٧ يناير ١٩٢٥ .

(٤٧) مجلة الطليعة ، العدد السابق .

الاتحاد لسانا له والتفانى فى خدمة الملك رمزا له (٤٨) ، وهكذا يتضح ، ان الحزب تكون من الفئات الرجعية والوصولية ، التى رأت أن تساند الملك فى عودة الحكم المطلق وأن يسير الملك الأمور من جديد ، ويصبح مرجع كل شأن من شئون البلاد وخاصة الداخلية كأى حاكم مستبد وارتضت تلك العناصر ان تكون أداة لهذا الحكم فى سبيل الحصول على منافعها .

الدعاية الانتخابية :

وفى سبيل الفوز فى الانتخابات قامت الاحزاب والمستقلون بالدعاية الانتخابية وخصوصا الاحزاب المؤتلفة وهم احزاب الاحرار الدستوريون والاتحادى والوطنى من اجل اكتساب الشرعية الدستورية لحكم البلاد ، ولهذا كان التنافس شديدا بينها وبين الوفد واخذ حزب الاحرار الدستوريين ينهج أسلوب الوفد فى الدعاية ، فى اقامة اجتماعات انتخابية عامة تكلم فيها كبار رجال الاحزاب حملوا فيها على الوفد وزعيمه للتقليل من شأنه ، وادعوا أن سياسته هى السبب فى كل المصائب التى تحل وحلت بالبلاد (٤٩) . ونشر نداءاته الى الأمة ، ومنها نداؤه فى ٢٦ ديسمبر ١٩٢٤ فى مناسبة الانتخابات حيث دعا فيه المواطنين الى عدم انتخاب الوفديين متهما الوفد بدفع تعويضات الموظفين الاجانب وترك السودان للانجليز وجعل مناصب الدولة لذويهم ، ورفت الموظفين والعمد ، وقتل حرية الرأى (٥٠) . وتأليف اللجان الحزبية العامة والفرعية فى الاقاليم . ولكن الحزب لم يهتم بوضع برنامج واضح لحل القضية السياسية ، وتنمية المجتمع بل تركزت خطبه حول مهاجمة الوفد وزعيمه ، والتقليل من دوره فى قيادة المجتمع ، وهذا الاسلوب من الدعاية لا يتيح للناخبين القدرة على الحكم على الاحزاب ، مما يؤيد قول مندوب صحيفة التايمز البريطانية فى القاهرة ، أن الاحزاب الاربعة لا شىء يفرق بينها فى مبادئها ، فشئون السياسة الخارجية الاستقلال

---

(٤٨) الاتحاد فى ١٩٢٥/١٠/٤ .

(٤٩) أحمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٢٤٧ .

(٥٠) السياسة فى ١٩٢٤/١٢/٢٦ .

التام لمصر والسودان من دون أن يقدم أى حزب أفصاح ذلك وتفسيره (٥١) .
اما الحزب الوطنى فلم تسع الادارة الى مطاردة مرشحيه ، وافسحت صحيفة الاخبار صفحاتها للنيل من الوفد وزعيمه (٥٢) . وتساءل أمين الرافعى رئيس تحريرها قبل انتخابات مجلس النواب فيما يسعى اليه سعد وقد فشل سابقا ولم يقم بأى شىء ومما قاله « ماذا تريد يا سعد ، حشرت مجلس النواب ببطانتك وفى الوزارة اكثرت من المحاسبب ، واهملت السودان واقصيت اهل الكفايات ، واكتفيت بالاخلاص (٥٣) » . وهو نفس خط حزب الاحرار فى مهاجمة الوفد وزعيمه . وكون حزب الاتحاد اللجان الانتخابية العامة والفرعية ورفع شعار الاخلاص للملك . أما الوفد فقد أعاد تنظيم صفوفه وذلك بتنظيم لجانه الحزبية العامة ، ولجان الوفد الفرعية فى الاقاليم (٥٤) ، حتى بالقرى لنشر الدعاية السعدية (٥٥) . وتكوين لجان الطلبة الانتخابية بعدد الدوائر الانتخابية واتصالها باللجنة التنفيذية العليا للطلبة (٥٦) . التى أخذت تنشط فى مؤازرة مرشحى الوفد بكل الطرق

---

(٥١) عن الاهرام فى ١٣ مارس ١٩٢٥ ، لندن فى ١٢ مارس .

(٥٢) الاخبار فى ١٩٢٥/١/١ (حول الانتخابات القادمة ، هل يريد سعد أن يعود الى الحكم — صفحة من أعماله بقلم ابراهيم عبد القادر المازنى) .

(٥٣) الاخبار فى ١٩٢٥/٢/٢ .

(٥٤) وكانت كل لجنة وفدية تقر :

١ — الولاء للعرش حتى ينفى عنه تهمة عدم الولاء للعرش .

٢ — تأكيد الثقة التامة بسعد زغلول والعمل على مبادئه فى سبيل استقلال مصر والسودان استقلالا تاما .   ٣ — العمل على تأييد مرشحى الوفد .

٤ — اقرار اللجان الفرعية فى الدائرة للاعمال الانتخابية (لجنة الوفد الانتخابية للدائرة الثانية بالاسكندرية ، وكوكب الشرق فى ١٩٢٥/١/٧) .

(٥٥) الاهرام فى ١٩٢٥/١/١٢ ، كوكب الشرق فى ١٩٢٥/١/٣ .

(٥٦) الاهرام فى ١٩٢٥/١/٥ .

المشروعة (٥٧) ، الا ان وزير الداخلية أصدر اوامـره بمنع الطلبـة من الدعاية الانتخابية (٥٨) . الى جانب ذلك تكونت جماعة جـديدة بتسميته «لجنة الشبيبة السعدية » ذكرت ان عملها سيكون فى دائرة القـانون وان غرضها هو بث الدعوة للوفد والعمل على تأييد مرشحيه ونشر نداءات الى الامة عن طريق الصحف (٥٩) . ونشر الوفد نداءاته فى الصحف رد فيهـا على الاتهامات التى وجهت الى الوفد سواء فى وزارة الشعب السابقة او فى برلمان ١٩٢٤ ، ورد على تهمة عدم ولائه للعرش ، فى أن الوفد لا يزال مقيما على ولائه للملك ، وأن حزبى الاحرار الدستوريين والاتحاد ، ما هما الا وسائل الاحتلال ، ودعا الشعب الى استخدام ضـمائره ، وذكرهم ان الوفد وكيل الامة فى شأن تعرفه هى وهو الاستقلال التام لمصر والسودان، وندد بأسلوب الحكومة ضد الطلبة وضد مرشحى الوفد . وكان هـدف الوفد من بياناته خلق روح عدائية ضد الحكومة ومرشـحيها ، وتذكـير ان الوفد لا يزال هو المعبر عن آماله القومية . ودعا الوفد الحكام والعمد الى العمل على حرية الانتخابات التى يتوقف عليها مصير البلاد ، وطلب من الجماهير التمسك بمبادئها (٦٠) . ونشر مرشحو الوفد بيانات فى الصحف ووزعوا منشورات انتخابية لتحذير الجماهير من انتخاب اعداء سعد ، وتأييد

---

(٥٧) ومن ضمن منشورات الطلبة ، منشور لجنة المنيا ، اجتمعت لجنـة الطلبة العليا للانتخابات وقررت : ١ — تأييدها للزعيم سعد زغلول ، وتمسكها بمبادئه الشريفة . ٢ — اظهار أسفها الشديد لتصرفات الوزارة الحالية ضد حرية الانتخابات . ٣ — تأييدها لمرشح الوفد محمد مرزوق . ٤ — اظهار استياؤها الشديد ضد الدساسين الذين يكيدون بين الوفد والعرش . ٥ — انشاء لجان فرعية فى جميع مراكـز المـديرية . ٦ — تركها المدارس عندما تشتد حركة الانتخابات . ٧ — لا تألوا جهدا فى مساعدته .

(٥٨) الاهرام فى ١٩٢٥/١/٨ .

(٥٩) الاهرام فى ١٩٢٥/١/٥ .

(٦٠) مذكرات عبد الرحمن فهمى ص ٢٧٨٢ : ص ٢٧٨٦ واحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٤٦٤ : ص ٤٦٦ .

مرشحى الوفد (٦١) . ولكن الوفد تعرض للنقد الشديد من صحيفتى الاخبار والسياسة لعدم نشره برنامجا واضحا فى الانتخابات ، واكتفى بأنه وكيل الامة فى أمر تعرفه (٦٢) . وقد ساهمت الصحف البريطانية فى الدعاية الانتخابية لصالح مرشحى الحكومة ، اذ ذكرت صحيفة ليفربول بوست أن فوز السعديين سيؤدى الى قيام المتاعب فى وجه بريطانيا والمعتدلين فى مصر ، ولن يكون مركز الملك فؤاد نفسه مأمونا لان الزغلوليين يعتقدون ان الملك فؤاد قد تخلى عنهم (٦٣) . فى حين نشرت صحيفة التايمز ان الوفد المصرى بالرغم من مجاهرته الولاء للعرش فان جميع الدلائل تدل على انه يسير سيرا مضطردا الى الجمهورية (٦٤) . ونشرت صحيفة أخرى قبل الانتخاب أن الحالة تكون حرجة اذا فاز الزغلوليون فى الانتخابات (٦٥) . وان دل ذلك على شىء فانما يدل على ضيق الحكومة البريطانية من الوفد لفشلها فى عقد المعاهدة مع حكومته ، ولان حكومة زيور حققت مطالب الحكومة البريطانية على حساب مصالح البلاد ، ولانها تأمل من المعتدلين او الائتلاف الحكومى ان تعقد معهم المعاهدة المرجوة لهم .

الانتخـــابات :

وفى الوقت الذى كان يجب فيه على الادارة أن تجرى الانتخابات فى حيدة تامة كما سبق لوزارة يحيى ابراهيم فى الانتخابات السابقة ، الا ان وزير الداخلية « اسماعيل صدقى » خالف ما قامت به حكومة يحيى ابراهيم من تحديد الدوائر الانتخابية فى حالة مبكرة للانتخابات ضمانا لنزاهة العمل ،

---

(٦١) منها بيان انتخابى لمرشح وفدى بمركز البدارى ، حذر فيه المواطنين لوفديين من محمود علام وأكد ان اسم سعد وحده هو الذى رفعه الى مجلس النواب ، ولكنه كان فى طليعة من تخلى عن الزعيم الجليل وذكر البيان ان من ينتخبه يعتبر خائنا لسعد ولامته ودعا الى تأييد عبد المجيد ابراهيم المرشح الوفدى .

(مركز وثائق مصر المعاصر) والنيل فى ١٩٢٥/٢/٥ .

(٦٢) احمد شفيق ، المرجع السابق ، الحولية الثانية ، ص ١٦٧ .

(٦٣) احمد شفيق ، المرجع السابق ، الحولية الثانية ، ص ٣ .

(٦٤) نفسه ، ص ٣ .

(٦٥) البرمنجهام بوست ، لندن فى ١٩٢٤/١٢/٣١ عن السياسة فى ١٩٢٥/١/١ .

وتحرير الجداول الانتخابية وعلانيتها حتى يمكن الاطلاع عليهـــا ، وتأليف اللجان الانتخابية لادارة عملية الانتخاب فى حيدة تامة . بل قام بما يخالف تلك الضوابط التشريعية والادارية كاعادة تقســيم الدوائر الانتخــابية ، وتعديل (١٠٦) دائرة من (٦١٤) دائرة وكان هذا التعديل طبقا لرغبـــة مرشحى الحكومة فى ضم البلاد التى لهم فيها انصار (٦٦) ، أو نقل قــرى وفدية الى دوائر انتخابية أخرى حيث لا يكون لها تأثير فى النتيجة من أجل عرقلة مساعى الوفديين وافساد تدابيرهم الانتخابية . وتزوير جــداول الانتخابات ، حيث استغل مرشحو الحكومة الادارة الموالية ، فى وضـــع جداول مصنوعة بواسطة رجال الادارة ، ضمت اشــخاصا غير موجودين وأسماء أشخاص متوفين والاغلبية الباقية من رجالهم حتى يمكن الحصول على مندوبين ناخبين يستطيعون الاعتماد عليهم (٦٧) . وتعيين لجان انتخابية بواسطة الحكومة من أعضــاء موالين لها وحجز التذاكر الانتخــابية عن المعارضة ، واستخدام الارهاب (٦٨) ، والضـــغط على الناخبين ، ورفت العمد والمشايخ والموظفين المعارضين للادارة وتعيين غيرهم قبل الانتخاب لضمان نجاح مرشحى الحكومة (٦٩) . ومنعت الحكومة اجتماعات مرشحى

---

(٦٦) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٥ ، وأحمد شفيق ، الحــولية الثانية ، ص ١٣٣ ، ص ١٣٤ .

(٦٧) وعن ذلك وصلت شكاوى من انحاء البلاد بتهديد الحكومة للعمد والمشايخ لعرض الجداول الانتخابية على مرشحى الحكومة فى منازلهم لتحرر طبق رغباتهم بلا مراعاة للجوار فى السكن ومنع الناخبين من الاطلاع عليها (كوكب الشرق فى ٨ — ١ ، ١٢ — ١ والاهرام فى ١/١٢ ، و١٩٢٥/١/١٣ .

(٦٨) وعن هذا الموضوع وصــلت شكاوى كثيرة الى كوكب الشرق فى ١/١٠ ، ١/١٢ ، ١٩٢٥/١/١٣) .

(٦٩) كوكب الشرق فى ١٩٢٥/١/٣ (البرلمان القائم هــلّ هو شرعى) وفى ١٤ — ٢ — ١٩٢٥ (الاعتداءات الانتخابية فى دوائر الدقهلية — المنشوره فى ١٩٢٥/٢/٢١) واحمــد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ١٣٥ ، ص ١٣٦ وقد وصلت بلاغات الى الاهرام والبلاغ فى ١٩٢٥/٢/٥ عن تعيين تلك اللجان واعمال تطبيق الدستور فيها ، الطليعة ، أغسطس ١٩٧٢ الليبرالية فى التطبيق بقلم د. عبد العظيم رمضــان) واشــار ســعد زغلول الى جميــع تلك الوسائل فى حديث له فى صحيفة كوكب الشرق فى ١٩٢٥/١/١٢ .

الوفد ، فى حين سمحت لاعطاء تصاريح لاجتماعات مرشيحها (٧٠) . وصدرت الأوامر من وزارة الداخلية الى رجال السلطة بمساندة مرشحي الحكومة بكل الوسائل ، ومطاردة مرشحى الوفد فى كل مكان (٧١) .

وبعد استخدام وزير الداخلية اسماعيل صدقى كل أساليب الضغط والارهاب . ضد مرشحى الوفد ، اجريت انتخابات الدرجة الأولى (الثلاثينية) فى ٤ فبراير ، ونجح فيها اغلبية المندوبين الناخبين الوفديين ، ولم ينتخب سعد زغلول مندوبا ناخبا لانحياز الادارة لمنافسه (٧٢) . ولتدخل الادارة فى الانتخابات ذهبت وفود من انحاء القطر الى السراى تشكو الوزارة من خرق الدستور واستخدامها رجال الادارة والعمد والمشايخ للعبث بحرية الانتخابات ومحاولة اكراه المندوبين على انتخاب مرشحيها (٧٣) . وأمكن العثور على مذكرة مرسلة من محافظ القاهرة تثبت انحياز رجال الادارة ، لمرشحى الحكومة (٧٤) . ثم جرى الصراع بعد ذلك فى انتخاب الدرجة

(٧٠) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٦٤٨ .

(٧١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٥١ ، ص ٢٧٩٣ .

(٧٢) جعلت الادارة اسم زغلول — بجمع ناخبين من ستة شوارع مختلفة تمكنوا من جمع عشرة ناخبين مستعدين لاعطاء اصواتهم ضده ، ثم ضموا اليهم اشخاصا غائبين واشخاصا مترددين فضلوا الفرار وتكون الكشف من ثمانية وعشرين اسما ولم يدرج فيه من أسماء الناخبين المقيمين فى بيت سعد سوى اسمه واسم البواب أما الخدم الخمسة وهم من الناخبين فقد أهملوا ولهذا لم ينتخب وفاز عليه احمد طلعت بصوت واحد ، وفى دائرة سعد (السيدة زينب) نجح من ٢٣٣ مندوبا ثلاثينيا رشحهم الوفد ٢٢٩ مندوبا . الاهرام فى ١٩٢٥/٢/٥ واحمد شفيق ، المرجع السابق ص ١٤١ ومذكرات عبد الرحمن الرافعى ص ٢٧٩٧ : ص ٢٨١٢ .

(٧٣) البلاغ فى ٥ مارس ، واحمد شفيق ، المرجع السابق ص ٢٦٨ : ص ٢٧٢ من أسيوط والفيوم والمنوفية والبحيرة والجيزة وغيرها من المحافظات مما أدى الى محاصرة بيت الأمة .

(٧٤) ففى مذكرة فى تاريخ ٩ فبراير سجل فيها محافظ القاهرة رايه فى كل دائرة بعد الانتخابات الثلاثينية أوضح فيها حالة الانتخاب وذكر ان الحالة مطمئنة للمرشح الدستورى والاتحادى أو الحزب الوطنى او المستقل ، ثم اشار ان الوفد يبذل المال فى سخاء فى سبيل استجلاب المندوبين ، ودعا مرشحى الحكومة الى مزيد من الاحتكاك بالمندوبين (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر) .

الثانية المقصور على المندوبين الناخبين لإنتخاب النواب الذى جرى فى ١٢ مارس واستخدمت الاحزاب كل الاسلحة سواء المال او التاثير الادارى أو العائلى أو حلف اليمين ، مما جعل سعد زغلول يدعو المندوبين الناخبين عن طريق الصحافة الى التمسك بالمبادىء وعدم مخالفتها « بوعد كتبوه للسلطة كرها أو بقسم أدوه لها جبرا » (٧٥) . ومن الدلائل التى دلت على التدخل الادارى تقرير ارسله مدير البحيرة الى وزير الداخليـــة عن الانتخابات فى المديرية جاء فيه « فانى عالجت المسائل بنفسى وخبرتها بشخصى وعملت كل الوسائل التى اعتقدت ان الفوز معها » وذكر انه عمل المستحيل مـع بعض الأعضاء الذين سقطوا فى الانتخابات ، وهم من مرشحى الحكومة . وكان يتوقع نجاحهم ، وذكر منهم عبد اللطيف الصوفانى (حزب وطنى) وعلل تغيير نتيجة انتخابهم لتحول بلاد تفاتيش الأمراء ، واشاعة روجتها صحف الوفد عن استقالة الوزارة فى اليومين السابقين للانتخاب ، وكرر فيها اسفه واعتذاره لوزير الداخلية على تلك النتيجة غير المرضية للوزارة (٧٦) .

ونظرا للمواقف المبهمة التى اتخذها عدد من المرشـــحين لم يكن من المستطاع على وجه التحقيق تحديد نتائج الانتخابات تحديدا دقيقا (٧٧) . وأبرق اللنبى الى تشمبرلن عن نتيجة الانتخابات حتى الساعة الحـــادية عشر مساء ١٢ مارس ١٩٢٥ ، أن انصار الحكومة قد حصلوا على (١٠٣) مقعدا ، فى حين حصل الزغلوليون على (١٠٢) مقعـــدا وثمـــانية دوائر للاعادة . ونجح فى الانتخابات من الشخصيات البارزة غير الوفدية ، ثروت ، وصدقى ، وعبد العزيز فهمى ، وعلى ماهر ، ومحمد على ، ومحمد محمود ، وحلمى عيسى ، وتوفيق دوس وانتخب زغلول باغلبية كبيرة ، وســـقط فى فى الانتخابات بعض انصاره البارزين كمرقص حنا ، وحسن حســيب ،

---

(٧٥) مذكرات عبد الرحمن فهمى : ص ٢٨٨١ وص ٢٨٨٢ .

(٧٦) ملف الاحزاب ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ـ دمنهور فى ١٤ مارس ١٩٢٥ ـ مدير البحيرة .

(٧٧) شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

وغرابلى ، ومصطفى النحاس ، وفتح الله بركات ، ووليم مكرم عبيد (٧٨) — وفى نفس اليوم ابرق اليه بتكوين وزارة زيور الثانية قبل اعلانها (٧٩) . وفى يوم ١٣ مارس ذكر ان انصار الحكومة حصلوا على (١٠٥) مقعدا ، وحصل الزغلوليون على (١٠١) مقعدا وخمس دوائر باقية للاعادة ، ثلاث منهم يحتمل أن يكونوا غير زغلوليين واثنان وفديان ، مع عدم اجراء انتخابات الحدود وهى ثلاث دوائر ، وستكون نتيجتها لصالح مرشحى الحكومة . واشار ان الحكومة تدعى ان خمسة عشر نائبا انتخبوا على انهم وفديون سوف يتحولون لصالح أنصارها ، كما ان زغلول يدعى ان الوفد قد حصل على ١١٥ مقعداً (٨٠) . ثم أصدرت وزارة الداخلية بلاغا رسميا فى ١٣ مارس اعلنت فيه أن أنصار الحكومة من الاحزاب غير الوفدية والمستقلين نالت الاغلبية فى الانتخابات وحصلت على ١٠٥ مقعدا فى مجلس النواب مقابل ١٠١ مقعدا حصل عليها الوفديون فيما عدا الدوائر التى ستحصل فيها الاعادة (٨١) . وقد رد سعد زغلول على بيان الداخلية بأن الوفد حصل على ١١٦ دائرة غير ست دوائر باقية للاعادة يوم ١٧ مارس وبذلك تكون الاغلبية للوفد (٨٢) .

وذكرت صحيفة كوكب الشرق الوفدية فى ١٤ مارس ١٩٢٥ ان الوفد رشح ١٨١ عضوا فاز منهم ١١٦ ، ورشح الاتحاديون ١٠٩ عضو نجح منهم (١٥) بمساعدة الادارة ، ورشح الاحرار الدستوريون ٩٥ عضوا نجح منهم ٣٨ بقوة الحكومة ، ورشح الحزب الوطنى ٣١ عضوا نجح منهم (٦) فقط ،

---

(٧٨) F. O. 780/29 (16) No, 28 Allenby to Chamberlain March 12, 1925 Tel. No. 105.

(٧٩) F. O. 780/29 (16) No, 29 Allenby to Chamberlain March 12, 1925 Tel. No. 106.

(٨٠) F.O. 783/29 (16) No. 30 Allenby to Chamber'ain March 13, 1925 Tel. No. 108.

(٨١) كوكب الشرق فى ١٤ مارس ومذكرات عبد الرحمن فهمى ص ٢٨٨٤ .

(٨٢) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٨ ، ص ٢٨٠٢ .

اما المستقلون فكان عددهم (٥١) عضوا نجح منهم عشرون . وبسبب هذا الاختلاف وعدم التأكد من نتيجة الانتخابات الحقيقية ان كثيرا من المرشحين الفائزين نسبت اليهم ميولا سياسية ليست ميولهم الحقيقية (٨٣) . وبذلك قدرت الوزارة حسب بيان ١٣ مارس مرشحيها من جميع الاحزاب غير الوفدية من الاحرار الدستوريين والاتحاد والحزب الوطنى مضافا اليهم المستقلون والآخرون لا تتضح ميولهم الحزبية الحقيقية الا عند اجتماع البرلمان (٨٤) . وقبل ان تظهر النتيجة التكميلية للانتخابات اعلنت الوزارة بان الاحزاب غير الوفدية نالت الاغلبية ولم يوجد سبب لهذا التصرف الا اتاحة الفرصة لاستمرار الوزارة فى الحكم (٨٥) . وكانت نتيجة الانتخابات تحتم على ان يرفع احمد زيور استقالته الى الملك ليتسنى له تأليف وزارة يتبع فى تأليفها التقاليد الدستورية ، ولهذا رفعت استقالتها الصورية الى الملك فى ١٣ مارس ، ورفض الملك الاستقالة وعهد الى أحمد زيور بناء على بيان ١٣ مارس الوزارى تأليف الوزارة حسب التقاليد الدستورية وأعيد تشكيلها من الاحزاب التى قيل أنها أحرزت الاغلبية حسب التقاليد الدستورية من حزبى الاحرار الدستوريين والاتحاد ومن المستقلين (٨٦) . ولم يصمت الوفد امام تلك الظاهرة غير الدستورية فصرح سعد زغلول فى ١٧ مارس بأن بلاغ وزارة الداخلية لا يطابق الحقيقة ، والحقيقة أنه تم انتخاب ١١٥

---

(٨٣) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٣١٢ عن الاجيبسيان غازيت الانجليزية التى تصدر فى القاهرة .

(٨٤) عباس محمود العقاد ، المرجع السابق ، ص ٤٧٧ .

(٨٥) الاهرام فى ١٣ مارس ١٩٢٥ .

(٨٦) دخلها من الاحرار الدستوريين عبد العزيز فهمى للحقانية ، توفيق دوس للزراعة ، محمد على علوبة للاوقاف ، ومن الاتحاديين يحيى ابراهيم للمالية ، موسى فؤاد للحربية والبحرية ، يوسف قطاوى للمواصلات وعلى ماهر (الذى دخل حزب الاتحاد واصبح وكيلا له) للمعارف . ومن المستقلين احمد زيور رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، واسماعيل صدقى للداخلية ، واسماعيل سرى للاشغال . ولم يشترك فيها الحزب الوطنى ، ولكن رئيسه أيد الوزارة وأعلن أن أعضاء الحزب فى المجلس سيعارضون أى محاولات لاسقاط الوزارة (أحمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٣٢٥) .

من مرشحى الوفد الى جانب انضمام نائبين اليه (٨٧) ، وبذلك أصبح عـــدد نواب الوفد ١١٧ نائبا ، وهكذا تكون للوفد الاغلبية ، الى جانب النـــواب الذين تقدموا للانتخابات كمستقلين (٨٨) ، وصرح بأن تأليف الوزارة الجديدة من أحزاب الاقلية هو عمل غير مألوف ، ومع ذلك رأى انه كان من الضرورى استشارته فى تأليف الوزارة ، ثم أضاف انه يستحيل على الوزارة ان تحصل على ثقة البرلمان ولابد لها بمقتضى الدستور ان تستقيل وهكذا رد ســـعد زغلول على بيان ١٣ مارس الوزارى ، حتى يصمد الوفد امام تلك المنـــاورة وحتى لا يتراجع أحد من الوفديين المترددين عن مناصرة الوفد عند اجتماع البرلمان . ثم أكد تصريحه مرة أخرى بأنه صاحب الاغلبية البرلمانية وانـــه يستحيل ان يؤيد أى وزارة لا يؤخذ رايه ورأى أصحابه فى تشكيلها (٨٩) . وحدث صراع بين الحكومة ومؤيديها وبين الوفد حـــول النـــواب المترددين والمستقلين ، كل يحاول بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية ان يضمن الاغلبية فى مجلس النواب . فقد اتهم سعد الحكومة بوعد بعض النواب الوفديين بتوفير المصالح وتوظيف الاقارب أو اضطهادهم والتهـــديد بحل مجـــلس النواب (٩٠) . وأشار الى انه منذ ظهور نتيجة الانتخابات فى صالح الوفد ضد الحكومة وهى تسعى لاستمالة بعض الوفديين الى جانبها (٩١) . واتهمت الحكومة الوفد باقناع المستقلين وحتى الاتحاديين الانضمام الى الوفد ملوحين لهم بتولى مناصب وزارية فى حالة فوز الزغلوليين بالاغلبيـــة البرلمانيـــة.

---

(٨٧) هما عبد المقصود حبيب الذى انتخب بالمنوفية ، والشيخ على الطحاوى المغازى الذى انتخب بين مرشحى الحزب الوطنى .

(٨٨) أشارت كوكب الشرق فى ١٩٢٥/٣/٢٠ الى اضــطرار بعض المرشحين الوفديين امام تعنت الادارة فى الانتخابات الى خدعة الوزارة بأنهم « مستقلون » حتى اذا فازوا عادوا الى انتمائهم الاول وهو الوفد .

(٨٩) أحمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٣٠٤ ومذكرات عبد الرحمن فهمى ص ٢٨٨٧ : ص ٢٨٨٩ .

(٩٠) من خطبة لسعد زغلول فى ٢٢ مارس فى حفل تكريم اعضاء البرلمان السعديين (احمد شفيق الحولية الثانية ص ٣٢٨) .

(٩١) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٤٨ ، ص ٢٨٠٣ .

والضغط على النواب بحلف اليمين (٩٢) . ويوضح المندوب السامى فى برقية له لوزير خارجيته ، تلك المناورات الانتخابية ، فيذكر انه اجتمع بصدقى يوم ١٧ مارس وتحدث معه عن الانتخابات فوجده شديد الثقة ، وعلم منه ان مجلس النواب منقسم على نفسه ، تسعون نائبا مع الحكومة ومثلهم مع الزغلوليين وما يقرب من ثلاثين محايدا ، وقد طلب كل من الحكومة وزغلول مساعدة هؤلاء المحايدين الذين كانوا يتطلعون الى الجانب المنتصر، وكسب زغلول بعضهم ، وجمعت الحكومة قواها للحصول على الاغلبية فى اول اجتماع للبرلمان ، وصممت اذا فشلت فى ذلك فسوف تنصح الملك ان يحل المجلس (٩٣) ومن هذا يتضح ان نتيجة الانتخابات لم تتضح تماما ، ولكن الجديد فى الموقف هو اصرار الحكومة بالتعاون مع الملك على حل المجلس اذا لم تحصل على الاغلبية .

افتتاح البرلمان :

وفى ٢٣ مارس ١٩٢٥ فى الساعة الحادية عشرة قبل الظهر افتتح البرلمان ، وراس الاجتماع محمد توفيق نسيم (٩٤) رئيس مجلس الشيوخ الجديد والقى رئيس الوزراء خطاب العرش ثم انفصل المجلسان وفى الجلسة الأولى لمجلس النواب تولاها أكبر الأعضاء سنا وهو احمد مظلوم ، وبدأ المجلس فى انتخاب هيئة مكتبه . ورشح لرئاسة المجلس سعد زغلول عن الوفد ، وعبد الخالق ثروت عن مرشحى الحكومة . وفى تلك الجلسة حسم الموقف تماما ، وحصل سعد زغلول على (١٢٣) صوتا وعبد الخالق ثروت على (٨٥) صوتا (٩٥) . واختار لوكالته ويصا واصف وحصل على (١١٩) صوتا وعلى الشمسى الذى حصل على (١٢١) صوتا ، وهكذا اسفرت

---

(٩٢) السياسة فى ٣/١٨ ، ١٩٢٥/٤/١٩ .

(٩٣) F.O, 821/29/(16) No. 33 Allenby to Chamberlain March 17, 1925 Tel. No. 116.

(٩٤) صدر مرسوم تعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ خلفا لاحمد زيور — الاهرام فى ٦ مارس ١٩٢٥ .

(٩٥) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٩٠٣ ، واحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٣٤٦ .

الانتخابات رغم الاجراءات غير الشرعية التى اتخذها وزير الداخلية اسماعيل صدقى عن اغلبية وفدية خلافا لمـــا أعلنته وزارة زيور فى بيان ١٣ مارس ، وليس لهذا غير معنى واحد وهو ان الشعب قد أيد السياسة التى سارت عليها وزارة الشعب وبرلمانه ، وفى نفس الوقت سحب ثقته للحكومة . وكان لابد أن تستقيل حتى يمكن تشكيل وزارة حسب التقاليد الدستورية ، وهى أن الحكم يجب أن يكون للاغلبية البرلمانية التى اتضح من الجلسة الأولى أنها وفدية . والقى سعد زغلول بصفته رئيسا لمجلس النواب كلمة بعد انتخابه اشار فيها الى نقطة هامة وهى انه قد تخطى التجربة السابقة ، وانه سوف لا يكون ممثلا لحزب من الاحزاب ، وانما سيكون ممثلا للدستور ولقوانين البلاد الداخلية (٩٦) . وبهذه العبارة يتضح ان سعد زغلول زعيم الاغلبية ورئيس الوفد عرف ان الحزبية والتطرف فيها ستؤدى مرة ثانية الى تعطيل البرلمان . وحرص فى كلمته هذه على انه سوف يساعد على اتاحة حـــرية الرأى الآخر ، وأن يطمئن المعارضة الى قيام دورها فى مناخ ديمقراطى سليم داخل المجلس .

حل مجلس النواب ، وحكم الأقلية الحزبية ، والحكم المطلق :

ومع ظهور نتيجة رئاسة مجلس النواب دهش صدقى وعلل ذلك بتأثير زغلول على بعض النواب وعدم تبنيه اساليب مماثلة لزغلول ، واجتمعت الوزارة وكان أمامها ثلاثة حلول ، الحل الأول التعاون مع زغلول وتكـــوين وزارة وفدية ، وقد اقترح زغلول ضم اثنين أو ثلاثة من انصار عدلى ومحمد محمود فى الوزارة ، والحل الثانى ان تظل الوزارة فى مناصبها وتطرح الثقة بها فى مجلس النواب على اعتبار انهم اقلية ، والحل الثالث استقالة الوزارة مع تقديم النصح الى الملك لحل المجلس وبذلك تستمر الوزارة فى مناصبها . وقد استبعد مجلس الوزراء الحل الاول لكراهيتهم لزغلول ، والحل الثانى لانه سيتيح الفرصة لنمو قوة زغلول واضعاف قوة الحكومة اذ سوف تكون تحت سيطرة الاغلبية الوفدية ، ولذا اختارت الحل الأخير ، ولقـــد كان اللنبى

---

(٩٦) أحمد شفيق المرجع السابق ، ص ٣٤٦ .

موافقا على حل المجلس ، ومقتنعا بعد موافقة الملك على استقالة الوزارة وقبوله نصحها فى حل المجلس وهكذا بدلا من استقالة الوزارة (٩٧) ، فانها اعتبرت انتخاب سعد رئيسا للمجلس تحديا لها وكاشفا عن روح عدائيــة فى المجلس وقررت رفع استقالتها فى نفس اليوم الى الملك ، وبنت استقالتها على أن هــذا التصرف من نتيجته ان يجعــل مهمتهــا نحو حكم البــلاد مستحيلة (٩٨) . ولذا استقر الراى على رفض استقالة الوزارة وحــل مجلس النواب (٩٩) ، ولم يوافق الملك على تلك الاستقالة ، وجدد ثقتــه فى الوزارة ولهذا قدم أحمد زيور الى الملك كتابا فى مساء نفس اليوم طلب فيه حل المجلس . وكان حل المجلس للمرة الثانية ولنفس السبب تحديا لارادة الأمة التى أتت بمجلس جديد أقر سياسة وزارة الشعب ، وكان على الملك احترام رأى الأمة ، والانتخابات التى جرت تحت حيز الادارة لمرشــــحى الحكومة ، وأن يعهد الملك للاغلبية بتشكيل الوزارة ، ولكنه تنكر للدستور والحياة النيابية ، واعطى ثقته لوزارة فقدت ثقة نواب الشعب . وكان ذلك تحديا كبيرا لمبدأ هام من مبادىء الدستور وهو أن « الأمة مصدر السلطات » ومبدأ فصل السلطات ، وهادما لمبدأ المسئولية الوزارية حسب المادة ٦٥ من الدستور التى نصت على أنه « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقــة فى الوزارة وجب عليها ان تستقيل ... » والمادة ٨٨ التى نصت « اذا حــل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر » . وقام زيور فيما عرف « بالانقلاب الدستورى » — وبالرغم من ذلك أصــدر الملك مرسوم الحل فى الساعة الثامنة مساء . فبينما كان المجلس مستأنفة

---

(٩٧) F. O. 1257/29 (61) No. 48 Allenby to Chamberlain April 26, 1925 Tel. No. 303.

(٩٨) احمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٢٤٨ .

(٩٩) Marlowe, J., op. cit, p. 274,

د. احمد فؤاد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨ ، د. لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٤٥ .

اجتماعه مساء برئاسة سعد ، لانتخاب بقية أعضاء هيئة مكتب المجلس ، دخل رئيس الوزراء قاعة المجلس وتلا على الأعضاء مرسوم حل مجلس النواب فى ٢٣ مارس ، على ان يعقد المجلس الجديد اجتماعه اول يونيو ١٩٢٥ (١٠٠) . وكان هذا المجلس اقصر المجالس النيابية عمرا اذ لم يعش اكثر من تسع ساعات وليس لذلك معنى غير اتاحة الفرصة لحكومة الانقلاب الدستورى الاستمرار فى الحكم وبالتالى استبداد الملك بالحكم عن طريق الوزارة . وقد علل رئيس حزب الاحرار الدستوريين وأحد اعضاء لجنة وضع الدستور البارزين وهو وزير الحقانية فى وزارة زيور الثانية ، هذا الحل الى ارادة الانجليز ، حيث ذكر انهم قدموا الى الملك انذارا طلبوا منه حل مجلس النواب فورا عقب انتخاب سعد زغلول رئيسا له وبذلك كان حله تفاديا لتهديداتهم (١٠١) . وفى حين رأى أحد زملائه فى الوزارة وهو محمد على علوبة ، ان هذا الحل مخالف لاحكام الدستور ، وعلل حل المجلس لعدم اعطاء الفرصة لسعد زغلول لتأليف الوزارة ، فيعبث (كما رأى حزبه) بكل مقومات الدولة ، وحتى لا تشيع الفوضى والمحسوبية ، واعتبر الحل ثورة على الفساد ، فالسبب هنا حزبى محض ، ثم اضاف أن بعضا من ذوى الرأى رأى عدم حل المجلس عملا بقواعد الدستور ، وان المعارضة تضم فريقا كبيرا من رجال اكفاء قد يستطيعون تحويل الرأى العام ضد الفوضى والطغيان الا أن كبار المسئولين لم يطمئنوا الى تلك الفكرة (١٠٢) .

اما اسماعيل صدقى فقد سار فى تعليله فى حل المجلس على نفس الخط الذى سار عليه عبد العزيز فهمى ، فذكر ان حله لمنع التدخل الانجليزى فى شئون مصر الخاصة بسبب انتخاب سعد زغلول رئيسا للمجلس ، بحجة ما حدث من مقتل السردار (١٠٣) . وأشار سعد زغلول الى ان حل مجلس

(١٠٠) الهيئة النيابية الثانية ، الجلسة الاولى فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ .

(١٠١) مذكرات عبد العزيز فهمى ، هذه حياتى ، ص ١٥١ .

(١٠٢) مذكرات محمد على علوبة ، ص ٢٤٧ .

(١٠٣) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

النواب لم يكن فجائيا ، فان المصادر الانجليزية والوزارية كانت مصممة على حل المجلس عندما يظهر ان الاغلبية ليست للوزارة (١٠٤) . وهكذا وقفت الحكومة البريطانية فى وجه الاغلبية الوفدية أو على الاقل ساندت الملك فؤاد فى هذا الاتجاه ، لان الانجليز اذا احسوا بازدياد نفوذ احدى القوتين الزغلولية أو الملكية ، ساعدوا على تغيير الاوضاع . وهنا وقفوا خلف الملك فى حل مجلس النواب (١٠٥) ، فعندما احس الاحتلال بتصاعد المد الوطنى ترك العنان للملك فى حل المجلس وتعطيل البرلمان ، ولقد اشارت صحيفة التايمز البريطانية ان للانجليز دخلا فى هذا الحل (١٠٦) . وعبرت من ذلك أيضا احدى الصحف الايطالية فى أن السياسة الانجليزية فى مصر وراء حل مجلس النواب (١٠٧) .

ولا شك فى أن الملك فؤاد اراد ان يحكم حكما مطلقا عن طريق وزارة أحمد زيور . اما احزاب الاقلية البرلمانية وخاصة حزب الاحرار الدستوريين فبسبب كراهيتها لاسلوب الوفد داخل البرلمان بالتضييق على المعارضة ، وخارجه بتقريب الانصار وتعيينهم فى أرقى المناصب ، الى جانب الطموح الشخصى لقادتها ، لهذا أيدت الحكم المطلق وسعت لاسقاط حكم الاغلبية بتعاونها مع الملك الذى يملك سلطات واسعة (١٠٨) ، بالاضافة الى ذلك انهم عندما رأوا نمو الدستور لصالح الوفد ضاقوا بالدستور ولم يقبلوا نتائجه الجماهيرية اى تطبيقه الديمقراطى ، ولهذا تعاونوا مع القصر رغبة فى الوصول الى الحكم ولهذا شاركوا فى وزارة زيور الثانية ، وحل مجلس النواب للمرة الثانية ، وتعطيل الحياة البرلمانية ، لوضع قانون

---

(١٠٤) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٠ ص ٢٨٦٢ ، ص ٢٨٦٣ .

(١٠٥) Lloyd, op. cit, p. p. 115, 116.

(١٠٦) عن الاهرام فى ٢٥ مارس ، لندن فى ٢٤ مارس .

(١٠٧) صحيفة « ريزوورجيمنتو » روما ٢٨ مارس — عن الاهرام .

(١٠٨) Landau, op, cit, P. 178.

انتخابى فى حين لو ساد الرأى الذى أشار اليه أحد كبار رجال الاحرار الدستوريين فى عدم حل المجلس حسب القواعد الدستورية ، ووقفت الاقلية البرلمانية ضد رغبة الانجليز والملك فى حل مجلس النواب ، وقبلت نتيجة الانتخاب بروح ديمقراطية لكانت حقيقة بداية نيابية طيبة ، اذ سوف يكون للمعارضة خمسة وثمانون عضوا ، لا شك انها ستكون جبهة قوية فى مواجهة الاغلبية اذا بعدت عن الطريق السليم ، ولكن أعضاء الوزارة حرصوا على المناصب أكثر من حرصهم على الدستور والحياة النيابية القوية ، مما أدى بالوزارة الى أن تكون أداة فى أيدى القوى المساندة والمحركة لها .

وعطلت الوزارة البرلمان الى اجل غير مسمى ، مخالفة الدستور فى المادة ٨٩ ، وبعد ثلاثة أيام من مرسوم حل مجلس النواب ، استصدرت مرسوما فى ٢٦ مارس ١٩٢٥ بوقف تقديم الترشيحات وجميع عمليات الانتخاب الأخرى الى أن يتم تحضير قانون انتخاب جديد على وجه يتحقق معه تمثيل البلاد فى صورة أصلح وانسب (١٠٩) ، أى تنقيح قانون الانتخاب حتى تتاح فرصة أكبر لفوز الاقلية الحزبية (١١٠) ، ومعنى ذلك تعطيل الحياة البرلمانية الى أجل غير مسمى لاعداد قانون انتخاب جديد واغتصاب سلطة التشريع . وبالوزارة أعضاء كان لهم دور بارز فى لجنة وضع الدستور فى المطالبة بدستور عصرى كعلى ماهر ، وآخر هو عبد العزيز فهمى دافع عن مشروع الدستور . وهكذا رضى هذان الوزيران ومعهما آخرون بتعطيل الحياة النيابية ولم يظهروا اى اعتراض على كل تلك المخالفات الدستورية ، مما يتضح أن السلطة ومراكز الحكم عندهم اهم من الدستور واستمرار ونمو الحياة النيابية .

ولكون حزب الاحرار الدستوريين اكبر احزاب الاقلية من حيث ما يمثله من كبار الملاك الزراعيين أو من حيث ما يمثله بعض كبار رجاله فى الفكر

---

(١٠٩) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، جـ ٥ ص ٦٦٣ .

(١١٠) Lloyd, op. cit. p. 112.

المصرى والحركة الوطنية عامة ، فقد اعتبر اشتراكهم فى الوزارة ، تدعيما للانقلاب الدستورى (١١١) ، وحكم مصر بواسطة القصر (١١٢) ، وعندما احس الاحرار الدستوريون ان الملك فؤاد أصبح ديكتاتورا يحقق مصالحه الخاصة ، ويدعم سلطته الفردية (١١٣) . ضاقوا باتساع نفوذه وسلطة رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، والمخالفات الدستورية واحسوا انهم أصبحوا أداة الحكم المطلق ، لهذا هاجمت صحيفة السياسة قانون الانتخاب الجديد ووصفته بالرجعية (١١٤) . كما عارضت فكرة تأجيل الانتخابات الى الصيف التالى (١١٥) فاستغل حزب الاتحاد الذى يعتبر المحرك الاساسى لسياسة الوزارة ، والمنفذ لأوامر الملك ورجاله المخلصين كتاب « الاسلام وأصول الحكم » الذى الفه الشيخ على عبد الرازق ، وأوضح فيه ان الخلافة ليست من اصول الحكم الاسلامى فى الوقت الذى كان فيه الملك فؤاد يعد نفسه ليكون خليفة على المسلمين بعد الغاء الخلافة فى تركيا عام ١٩٢٤ . ومن هنا قررت هيئة كبار العلماء الموالية للقصر فصله من عمله ، وكان هذا أيضا مخالفا للدستور ، الذى كفل حرية الرأى لكل مصرى ، ولكون أسرة عبد الرازق من الأسر المؤسسة للحزب ، فقد عرض عبد العزيز فهمى وزير الحقانية ورئيس حزب الاحرار الدستوريين ، الأمر على لجنة قضايا الحكومة لتستفتى فيه ، ولكن يحيى ابراهيم رئيس الوزراء بالنيابة طلب منه تنفيذ القرار فرفض فكانت اقالته فى ٥ سبتمبر ١٩٢٥ (١١٦) . لذلك اجتمع حزب الاحرار وقرر الاحتجاج على مخالفة الدستور ، وعدم التعاون مع الحكومة الحاضرة

---

(١١١) الاتحاد فى ٢١/١٠/١٩٢٥ (الاحرار الدستوريين لا احرار ولا دستوريين ، وعبد الرحمن الرافعى ، فى اعقاب الثورة ، جـ ١ ، ص ٢٢٣ .

(١١٢) Great Britain and Egypt 1914 - 1936, P. 19

(١١٣) مذكرات محمد على علوبة ، ص ٢٥٢ .

(١١٤) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٥٧٣ .

(١١٥) السياسة فى ٢٦ يوليو ١٩٢٥ .

(١١٦) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٥٨٣ ، ص ٥٨٧ ، ونبيه بيومى عبد الله ، تطور فكرة القومية العربية فى مصر ص ١٣ وص ١٤ .

حينئذ واستقالة وزراء الاحرار (١١٧) . واصبحت الوزارة فيها بعد تقريبا اتحادية (١١٨) . ومن هنا كانت اقالة عبد العزيز فهمى فرصة فى وضـــع الاحرار الدستوريين والوفد فى اتجاه واحد . وقام المندوب السامى الجديد بمحاولة ابعاد الاحرار الدستوريين عن معسكر المعارضة اى الوفـــد ، والتعاون مع وزارة زيور ، ورفض الاحرار الدستوريون التعاون مع الوزارة من جديد واستمر ائتلافهم مع الوفد (١١٩) . وهكذا أصبحوا والوفـــد فى صف واحد ضد مخالفة الوزارة للدستور وصفا واحدا أيضا فى المطـــــالبة بعودة الحياة النيابية .

وكان على الوفد الذى اعتبر ممثلا للشعب ان يأخذ على عاتقه تحقيق أهدافه وفى مقدمتها ، الاستقلال التام ، وكان لزاما عليه فى تلك المرحلة ، أن يواجه الانقلاب ، لاعادة الحياة البرلمانية ، أملا فى عودته الى الحكم ، وتحقيق الاستقلال بالطرق السلمية التى اختارها لتحقيق هذا الهدف . ومن هنـــا وقع عليه عبء مواجهة الانقلاب ، حتى قام الائتلاف الحزبى بينه وبين حزبى الاحرار الدستوريين والوطنى . ففى أول مايو ١٩٢٥ رفع مجموعة مـــن المحامين ، وهم فى نفس الوقت من كبار رجال السياسة عريضة الى الملك أشاروا فيها الى مخالفات الوزارة من تأجيل البرلمان قبل ان تتقدم اليـــــه ببرامجها ، وحل مجلس النواب واستئثارها بالتشريع وتعطيل قانون الانتخاب المباشر ، والغاء انتخاب المندوبين الثلاثينيين وحل مجلس النواب للمـــرة الثانية لنفس السبب ، رغم ما اقترنت انتخاباته بالاجراءات التعســـــفية المخالفة لكل قانون ، وتأجيل الانتخاب لأجل غير مسمى ، لوضع قانـــون انتخابى جديد . وطلبوا فيها من الملك العمل بقانون الانتخاب المباشر واعادة

---

(١١٧) السياسة فى ٩ سبتمبر ١٩٢٥ .

(١١٨) ثم اختير احمد ذو الفقار للحقانية ونخلة المطيعـــى للزراعة وتوفيـــق رفعت للمواصلات والاوقاف مؤقتا ثم اسندت الداخلية الي حلمي عيسى .

(الهلال العدد ٤٩ فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٥) ، ومذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٩١٢ .

(١١٩) Lloyd, op. cit, P. 152, Marlowe, J., op. cit, P. 275.

الحياة النيابية (١٢٠) . وقد لاقت عريضة المحامين تأييدا شعبيا من مديريات ومحافظات القطر المختلفة ، حيث ارسل الاهالي في ٥ ، ٨ مايو عدة برقيات الى الديوان الملكى يؤيدون فيها ما جاء في عريضة المحامين ، ووضع حد لاعتداءات الوزارة المتكررة على الدستور ، واستهانتها لكرامة الأمة (١٢١) .

أما الصحافة عامة ما عدا الصحف الموالية للحكومة ، فقد طالبت الوزارة باعادة الحياة النيابية ووصفت حزب الاتحاد بالرجعية وتعطيل الحياة النيابية (١٢٢) . وذكرت صحيفة السياسة أن أساس الدستور ما تقرر فيه أن مصدر السلطات كلها الأمة ، وحق الأمة هو تنظيم نفسها (١٢٣) . أما صحيفة الاخبار فقد نشر رئيس تحريرها أمين الرافعى عدة مقالات عارض فيها الحكومة حل مجلس النواب قبل أن تتقدم الوزارة اليه ببرامجها ، واعتبره منافيا للسوابق الدستورية وهادما للروح النيابية (١٢٤) . وأنه ليس للدستور قيمة اذا تعطلت الحياة البرلمانية ، وهاجم الاتحاديين بأنهم رجعيون يقفون ضد الدستور والحرية (١٢٥) . ووصف قانون الانتخاب الجديد بالرجعية ، وأنه مناف لاحكام الدستور (١٢٦) . ونشرت صحف الوفد عدة مقالات عارضت فيها الانقلاب الدستورى فى صوره المختلفة سواء فى حكمه المطلق أو استبداده بسلطة التشريع او تعطيل الحياة البرلمانية وكشفت اهدافه لدى جماهير الشعب (١٢٧) . وأرسل الوفد

---

(١٢٠) عريضة عن الحالة الحاضرة مرفوعة الى الملك ، توقيع مصطفى النحاس وآخرين . (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر) .

(١٢١) من اهالى الغربية والاسكندرية والفيوم والمنيا وغيرهم .
(مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر) .

(١٢٢) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٨٥٩ .

(١٢٣) السياسة فى ١٩/١٠/١٩٢٥ .

(١٢٤) الاخبار فى ٢١/١٢ ، ٢٢/١٢/١٩٢٤ .

(١٢٥) الاخبار فى ١٥/٩/١٩٢٥ .

(١٢٦) ١٢/١٠/١٩٢٥ .

(١٢٧) البلاغ فى ١١/١٠ ، ١٨/١١ ، ٢١/١١/١٩٢٤ ، ٩/١٠/١٩٢٥ وكوكب الشرق فى ٢٥/٣ ، ٢٧/٣ ، ١٨/٤ ، ٨/٧/١٩٢٥ .

حامد محمود ومكرم عبيد الى انجلترا لاقناع الرأى العام البريطانى (١٢٨) فى عدم مسئولية الوفد عن حادث مقتل السردار وعدم تسوية العلاقات البريطانية المصرية مع حكومة زيور التى عطلت الدستور ومبادىء الحكم الديمقراطى — ومناشدة بريطانيا ومبادئها الحرة لانقاذ مصر من طغيان الاوتوقراطية . وبعدالة القضية المصرية وخاصة فى دوائر حزب العمال ، واظهار الحكم القائم على أنه حكم مطلق . وعلى هذا الجهد تقدم بعض نواب العمل الى تقديم عدة أسئلة فى مجلس العموم البريطانى عن تأجيل الانتخابات غير القانونى فى مصر فى ٢٧ مايو (١٢٩) ، وفى ٩ يونيو (١٣٠) ، وفى ١٥ يوليو ١٩٢٥ (١٣١) .

الدعوة الى الائتلاف ونتائجه :

وبالنسبة الى الائتلاف الحزبى اختلفت الآراء حول من دعا اليه ، ففكرى أباظة فى الضاحك الباكى ، ذكر أن صاحب الفضل الأول فى فكرة ائتلاف الاحزاب ، وفى فكرة عقد المؤتمر الوطنى هو محمد حافظ رمضان

---

(١٢٨) صحيفة الديلى تلغراف — عن الاهرام فى ٣ أبريل ١٩٢٥ .

(١٢٩) House of Commons, meeting of 27 May 1925, Vol. 184 p. 1361.

حيث سأل Mr. ponsonly المسئول عن الشئون الخارجية ، هل فى امكانه ان يخبر المجلس عن تأجيل الانتخابات المصرية والتى تعتبر مخالفة للقانون ومتى تبدأ ورد عليه تشمبرلن فنفى التدخل الانجليزى فى تعطيل الحياة النيابية ، واشار الى انها ارجئت بواسطة الحكومة المصرية لحين وضع قانون انتخابى جديد .

(١٣٠) House of Commons. meeting of 9 June 1925, Vol. 186 — p. 1261.

حيث سأل كابتن Benn نفس السؤال فارجىء الى الاجابة السابقة .

(١٣١) House of Commons, meeting of 15 July 1925, Vol. 186 - P. 1261.

حيث سأل أحد الاعضاء بمناسبة زيارة احمد زيور للندن ، هل تأجيل الانتخابات فى مصر احد الموضوعات التى ستناقش مع رئيس وزراء مصر ، فاجاب تشمبرلن بالنفى .

رئيس الحزب الوطني (١٣٢) . في حين رأى آخر ان سعد زغلول هو الذي بدأ يبحث من طريقة في حل الوضع الراهن حينئذ ، ورأى التقاءه برفاق الماضي ، فعرض الفكرة علي زعماء حزبه ، فرفضوا أول الأمر ثم أخذ يحس نبض الخصوم الحزبيين ، وبدأت اللقاءات وجمعت الديمقراطية بين الطرفين (١٣٣) . في حين ذكر أحد زعماء حزب الاحرار الدستوريين ان الساعين للائتلاف كثيرون وفي مقدمتهم محمد محمود وسعد زغلول ، وان الاتفاق انتهى بعد مساع متواصلة الى عقد مؤتمر بمنزل محمد محمود (١٣٤). ورأى زميل له أيضا أن أول من وضع الحجر الاساسي للصلح بين الاحزاب هو محمد محمود ، ولما تم الصلح بينه وبين سعد زغلول دعا سعد وعدلي يكن الى داره واجتمع الثلاثة وتم التصافح بينهم . واثمر هذا الائتلاف اجتماع البرلمان (١٣٥) في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ . ومن هذا يتضح أن سعد زغلول رئيس الوفد ومحمد محمود وكيل حزب الاحرار الدستوريين ومحمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني كانوا في مقدمة من سعى الى الائتلاف . ورغم عدم اقتناع الوفد بالائتلاف مع الاحرار الدستوريين الا أنه رأى في الائتلاف تطويقا للوزارة التي طاردته هو ورجاله ، وأهم من ذلك عودة الحياة النيابية (١٣٦) . أما الاحرار الدستوريون بالرغم من ائتلافهم مع الاتحاديين الا أنه لم يكن من طبيعة ذلك الوفاق الدوام بينهما لتناقض مفاهيم كل من الحزبين ، ولم يكن يجمع بينهما غير الرغبة في الانتقام من الوفد (١٣٧) . وادت الاحداث الى وقوفهم صفا واحدا مع الوفد مما ساعد في اقامة الائتلاف بينهما . أما الحزب الوطني فرغم ائتلافه مع حزبي الاتحاد والاحرار في انتخابات ١٩٢٥ . الا انه انتقد حل مجلس النواب ، والمخالفات الدستورية

---

(١٣٢) محمد فكري اباظة ، الضاحك الباكي ، ص ٢١١ .

(١٣٣) حافظ محمود ، اسرار الماضي ، ص ١١٢ .

(١٣٤) مذكرات محمد علي علوبة ، ص ٢٥٤ .

(١٣٥) مذكرات ابراهيم الهلباوي ، ص ٢٤٧ .

(١٣٦) د. لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٥٢ ، ص ٤٥٣ .

(١٣٧) نفسه ، ص ٤٥٣ .

المتكررة ، وطالب بعودة الحياة البرلمانية . اذن فالائتلاف لم يكن يضيره في شيء .

وقام حفنى محمود شقيق محمد محمود ، وكان وفديا ومن أنصار سعد زغلول ومن المقربين اليه بدور التفاهم بين الاحزاب (١٣٨) ، حيث قام بزيارة سعد فى ٢ يونيو ١٩٢٥ وعرض عليه تأليف جمعية وطنية تحت رئاسته لادارة الأمور ، وتمسك سعد بالدستور لان الأمة من غير مجلس نيابى تكون محكومة بالاستبداد (١٣٩) . ويتضح من ذلك تمسك سعد بالدستور والحياة النيابية ، حتى يتمكن الشعب من أن يحقق أهدافه فى مجالاته المختلفة لان المستفيد من الحكم المطلق هو الملك والانجليز والاقلية الحزبية الطامعة فى الحكم . ثم زاره فى صحبة محمد حافظ رمضان فى ٥ يونيو واقترح الأخير الحفاظ على الدستور وحمايته . وفى ١٠ يونيو ابلغه أن أخاه محمد محمود خطر فى باله تأليف لجنة من جميع الاحزاب لحماية الدستور ما عدا حزب الاتحاد وتحت رئاسة سعد فأشار عليه سعد أن يمر عليه ليتحدث معه فى هذا الموضوع من غير حضور حافظ رمضان لانه جربه (١٤٠) ، ومن جهة أخرى ذهب حفنى محمود الى محمد حسين هيكل رئيس تحرير السياسة ، وأشار اليه بامكان التفاهم بين الاحرار الدستوريين والوفد وسأله هيكل عن الماضى فرد عليه ، « أو تحسبهم لم يتلقوا درسا من التجربة التى مرت بهم » (١٤١) . فأشار عليه هيكل بالانتظار حتى يعود أعضاء الحزب من أوربا لوضع خطة لانقاذ الدستور والحياة النيابية المهددة (١٤٢) . وأشار هيكل ان حفنى محمود كان الواسطة بينه وبين سعد ، وقد أقنع أخاه أنه فى الامكان اقناع سعد بالائتلاف مع سائر الاحزاب لانقاذ الدستور والحياة

---

(١٣٨) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(١٣٩) مذكرات سعد زغلول — كراسة ٤٩ ، ص ١٨٥٠ .

(١٤٠) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٠٥ .

(١٤١) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(١٤٢) نفسه ، ص ٢٤٤ .

النيابية ، وأن محمد محمود عرض الفكرة على عدلي وثروت وحافظ عفيفي، ولقى منهم كل ترحيب . وأدرك سعد مدي الخطر الذى يحيق بالقضية الوطنية والحياة النيابية من جراء هذا الانقسام ، كما ادرك أن الاغلبية التى يملكها ليست ذات قيمة من الناحية العملية ما دام الدستور معطلا (١٤٣) .

ومن هذا المنطلق راى سعد الاسراع فى عقد مؤتمر من جميع الاحزاب وغيرهم للنظر فيما يلزم اتخاذه لاعادة الحيـــاة النيابية . وانتهز فرصـــة زيارة بعض اعضاء الوفد له فى يوم ٢٦ أكتوبر وهم فخـــري عبد النـــور ومرقص حنا وعلى الشمس وغرابلى وفتح الله بركات وصبرى ابو علم ، فعرض الفكرة عليهم ، فاستحسنها البعض ، وراى الشمس ومرقص التانى والنظر فى الموضوع فى الوقت المناسب (١٤٤) . وفى ٣١ أكتوبر زاره حفنى محمود وذكر له ان بعض رجـــال الوفد لم يحســـنوا النيـــة مع الاحـــرار الدستوريين (١٤٥) . ثم ان سياسة الوفد اتسمت فى الفترة التى أعقبت طرد الاحرار الدستوريين من الوزارة ، الى تغييرين جذريين ، أولا ، اتجاه الوفد نحو توحيد الصفوف وسعيه لاقامة ائتلاف بين الاحزاب ، وكان من قبل يرفض هذه الفكرة ، أما التغيير الثانى ، فهو ميله لتحسين علاقاته مع الانجليز كمحاولة لكسب حيادهم فى المركة الدائرة على الدســـتور ، او دفعهم الى التدخل لمصلحة الحياة النيابية (١٤٦) . وبعد رفض الاحـــرار الدستوريين التعاون مع الوزارة من جديد ، واتجاه الوفد نحـــو توحيـــد الصفوف ، اخذت كل من صحف الوفد والاحرار الدستوريين تركز هجومها على الوزارة (١٤٧) . ودعت الصحف ما عدا الاتحاد الى الائتلاف . وكانت

---

(١٤٣) د. عبد العظيـــم رمضان ، الحـــركة الوطنيـــة فى مصر من ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، ص ٥٩٤ .

(١٤٤) مذكرات سعد زغلول الكراسة ٥٠ ، ص ٢٨٨١ .

(١٤٥) مذكرات سعد زغلول ، الكراسة ٥٢ ، ص ٢٩٣٣ .

(١٤٦) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٥٩١ .

(١٤٧) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٠ ، ص ٢٨٨٠ .

صحيفة كوكب الشرق الصحيفة الاولى التى ظهر فيها أول دعوة لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة ، حيث دعت الى قيام وزارة ائتلافية لضمان حرية الانتخابات من جهة واحترام انجلترا لحقوق البلاد فى الحرية والاستقلال الكاملين (١٤٨) . وقد رحبت صحيفة كوكب الشرق بالكتاب الذين دعوا الى الاتحاد ، ومما نشرته مقالة دعت فيها الى الاتحاد دون أن تكون الاحزاب كتلة واحدة ، لان الاحزاب ذات البرامج المختلفة ضرورة لتقدم الامة السياسى ، وظاهرة لازمة من عناصر الحياة الدستورية ، ودعت الى تضامن الاحزاب لعودة الحياة النيابية (١٤٩) ، وفى ٢٤ أكتوبر دعت نفس الصحيفة الوفدية الى مؤتمر عام من جميع الاحزاب للنظر فى اعادة الحياة النيابية ، ونشر الاهرام والمقطم مثل هذا الخبر تقريبا فى نفس اليوم كان الصحف كلها قد تلقت هذا الخبر من مصدر واحد (١٥٠) وليس لذلك تعليل الا رغبة الجميع فى عودة الحياة النيابية فى البلاد . وقد استحسن سعد زغلول نشر الفكرة فى الصحف حتى يكون من ورائها عودة الحياة النيابية وروح الوئام وذكر من الصحف التى أيدت الفكرة كوكب الشرق والبلاغ . والاخبار والاهرام مع تردد صحيفة السياسة (١٥١) . ثم أيدت صحيفة السياسة اجتماع المؤتمر فى سبيل الدفاع عن الدستور (١٥٢) ، ودعت صحيفة مصر الى اتحاد الاحزاب ونبذ الخلافات (١٥٣) والتناحر ، ودعت الافكار فى ٢٦ أكتوبر الى الاتحاد لانه ضرورة تحتمها المصلحة القومية .

وقد انسحبت فكرة عقد المؤتمر الوطنى لفكرة أخرى دستورية

---

(١٤٨) احمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٥٦٥ : ص ٥٦٧ والكاتب هو عبد المجيد نافع عضو مجلس النواب الوفدى .

(١٤٩) احمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٧٢٦ وص ٧٢٧ .

(١٥٠) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، ملف الاحزاب .

(١٥١) مذكرات سعد زغلول كراسة ٥٠ ، ص ٢٨٨٤ .

(١٥٢) السياسة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٥ .

(١٥٣) صحيفة مصر فى ١٩٢٥/١٠/٢٦ (صوت الامة يصرخ — الاتحاد — الاتحاد) .

لاتحتمل التأخير وهى انعقاد البرلمان السابق حسب الدستور فى ٢١ نوفمبر فبينما الجميع فى حيرة من مماطلة الوزارة فى انعقاد البرلمان ، خرج اليهم امين الرافعى فى ٨ نوفمبر بالحل الدستورى وهو اجتماع البرلمان بحكم الدستور استنادا على المادة (٩٦) (١٥٤) التى تنص على ان « يدعو الملك البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور » . ولحل مجلس النواب فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، فلن يصدر مرسوم ملكى لاجتماع البرلمان ولكن المعارضة اعتبرت مرسوم حل المجلس باطلا ، وعلى ذلك يمكن اجتماع البرلمان ، والخروج من هذا الموقف . وجاءت تلك الفكرة فى الوقت التى كادت تكتمل فيه المساعى لائتلاف الاحزاب ، ولهذا لم يعترض على الفكرة الا حزب الاتحاد ورحبت الاحزاب السياسية الاخرى بالدعوة واجتمعت وقررت تأييدها ، (١٥٥) ، فأيدها الحزب الوطنى فى ١٣ نوفمبر (١٥٦) ، وحزب الاحرار الدستوريين فى ١٩ منه (١٥٧) ، والوفد فى ٢٠ منه (١٥٨) . وجاء تأييده متأخرا لان سعد زغلول رأى ان الاجتماع فى حاجة الى قوة تحميه ، ورأى الاكتفاء باحتجاج النواب والشيوخ ، ورفع عريضه الى الملك ، ثم توافد عليه كثير من النواب والشيوخ من أجل ضرورة انعقاد البرلمان فى ٢١ نوفمبر (١٥٩) . وارسلت اليه عدة برقيات من الشعب لدعوة الاعضاء الى الاجتماع فى ٢١ نوفمبر طبقا للدستور (١٦٠) . وعندما رات الحكومة اجماع الاحزاب (الوطنى والاحرار الدستوريين

---

(١٥٤) الاخبار فى ٨ نوفمبر ١٩٢٥ .

(١٥٥) الاتحاد فى ٩ نوفمبر ١٩٢٥ .

(١٥٦) الاخبار فى ١٤ نوفمبر ١٩٢٥ .

(١٥٧) السياسة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ .

(١٥٨) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٩٢٣ .

(١٥٩) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٣٩ .

(١٦٠) من الاسكندرية فى ١١ نوفمبر ، والسيدة زينب ، وشبراخيت فى ١٢ منه والدقهلية فى ١٨ منه . (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر) .

والوفد) على اجتماع البرلمان اصدر مجلس الوزراء بلاغا فى ١٨ نوفمبر اعتبر فيه كل اجتماع يعقده النواب والشيوخ غير مشروع ، ومنع كل اجتماع فى البرلمان أو خارجه بالقوة (١٦١) . فاحتجت الاحزاب على الحكومة لاستخدام القوة فى منع الاجتماع . وأذاعت الحكومة فى يوم ٢٠ نوفمبر بلاغين ، بلاغا من وزارة الداخلية اعلنت فيه أنها اتخذت احتياطاتها لمنع تنفيذ الاجتماع ، وتكليف الجيش للمحافظة على دار البرلمان ، والبوليس للمحافظة على النظام والهدوء . وبلاغا آخر من وزارة المعارف يمنع الطلبة من المظاهرات (١٦٢) . وعسكرت قوات الجيش داخل البرلمان وخارجه واحاطت جميع الشوارع المؤدية الى دار البرلمان على مسافة طويلة . ولهذا قرر النواب والشيوخ فى مساء الجمعة ٢٠ نوفمبر ان يكون الاجتماع فى فندق الكونتننتال . وفى صباح يوم ٢١ نوفمبر اجتمع أعضاء البرلمان فى الفندق المذكور ، وافتتحت الجلسة فى الحادية عشرة صباحا على هيئة مؤتمر برئاسة اكبر الاعضاء سنا وهو سعد زغلول . بعد أن تكامل عددهم القانونى وقرروا بالاجماع الاحتجاج على تصرفات الوزارة المحافظة للدستور على منع الاعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح ، واعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا ومستمرا ونشر القرار فى جميع الصحف . ثم انفصل المجلسان واجتمع كل مجلس على حده ، وراس سعد زغلول مجلس النواب وتصافح الزعماء ، ووزعت وظائف هيئة مكتب المجلس بين الاحزاب الثلاثة فقد اختير سعد للرئاسة ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد للوكالة ، وويصا واصف ، على الشمسى ، محمد عبد الجليل أبو سمره ، واحمد عبد الغفار للسكرتارية . وعلى حسين ، محمد شوقى الخطيب وعبد المجيد رضوان مراقبين . وكرر سعد ما قاله فى برلمان ٢٣ مارس ١٩٢٥ — أنه هنا ممثل للدستور لا لحزب من الاحزاب ، وشكر الفرصة التى ساعدت على

---

(١٦١) الاخبار فى ١٨ نوفمبر ١٩٢٥ .

(١٦٢) البلاغ فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ .

التضامن وانقاذ الدستور ودعا النواب الى التكتل ، وقال محمد محمود وكيل المجلس ووكيل حزب الاحرار الدستوريين انه ليس من سبيل للدفاع عن الدستور الا بالاتحاد . اما عبدالحميد سعيد ، وكيل المجلس واحد كبار رجال الحزب الوطنى ، فقد هنأ المجلس على صدق عزيمته للدفاع عن الدستور . وقرر المجلس عدم الثقة فى الوزارة الحاضرة حينئذ طبقا للمادة ٦٥ من الدستور التى تنص على أنه « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها ان تستقيل » . ووافق مجلس الشيوخ على القرار الاخير . وتقرر بالاجماع انتخاب لجنة لتبليغ قرارات البرلمان الى الملك (١٦٣) — واقترح أحد الاعضاء ارسال هذا القرار الى جميع المجالس النيابية فى العالم فقبل اقتراحه بالاجماع (١٦٤) . ولم يستمر البرلمان فى الانعقاد ، اذ اقنع سعد زغلول رجال الاحزاب بعدم تكرار اجتماع البرلمان ، واقترح تشكيل لجنة تنفيذية يمثل فيها كل حزب من الاحزاب المؤتلفة باربعة اعضاء وتكون مهمتها تنظيم الجهود السياسية المشتركة ، وتنفيذ ما تقرره الاحزاب (١٦٥) . وتكونت من فتح الله بركات ، على الشمس ، علوى الجزار ، وويصا واصف من الوفد ، ومحمد محمود ، محمود عبد الرازق ، حافظ عفيفى ، وأحمد عبد الغفار من الاحرار الدستوريين ، وأحمد لطفى ، عبد الحميد سعيد ، زكى على ومحمد حافظ ورمضان من الحزب الوطنى . وكان من نتائج اجتماع الكونتننتال اجتماع الاحزاب الثلاثة على هدف معين (١٦٦) . وتحريك القوى المؤثرة لعمل شىء قبل انفجار الموقف . وبوجه عام ادى الى ضعف مركز الوزارة فوق ضعفها . وكان من الطبيعى

---

(١٦٣) واقترح ان تتكون من محمد فتح الله بركات ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد .

(١٦٤) احمد شفيق ، الحولية الثانية ، ص ٩٣٧ : ص ٩٤٠ ومذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٩٢٧ : ص ٢٩٣٢ ومذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٤٧ ، وعباس محمود العقاد ، المرجع السابق ص ٨١ .

(١٦٥) كوكب الشرق فى ١٦ يناير ١٩٢٦ وأحمد شفيق ، الحولية الثالثة ص ٢٢ وص ٢٣ .

(١٦٦) Lloyd, op. cit, P. 184

ان تستقيل الوزارة بعد أن سحب مجلس النواب ثقته منها وان تؤلف حكومة من المؤتلفين (١٦٧) .

واستمرت الاتصالات التى بدأها ومهد لها حفنى محمــود ، ففى ٢٦ نوفمبــر زار محمد محمــود سعد زغلول ، ورأى الاول ضرورة انعقــاد البرلمان (١٦٨) الحالى لان حزبه لا يضمن ان يمثل بنفس العــدد الــذى حصل عليه فى مجلس نواب مارس ١٩٢٥ ، وذكر سعد زغلول انه اذا كان لابد من انتخابات جديدة فيجب ان تجرى على اساس القانون الذى اقره البرلمان (١٦٩) . ثم زاره فى ١٠ ديسمبر وأخبر سعد أن حزب الاحــرار الدستوريين لا يوافق على الدخول فى الانتخابات على قانون ١٢٩٤ (١٧٠) ، مما يدل على اختلاف الحزبين ، الوفد والاحــرار الدســتوريين على أى قانون انتخابى يمكن الاتفاق عليه لاجراء الانتخابات الجديدة . وبالرغــم من ذلك استمرت الاتصالات والاجتماعات من أجل تدعيم الائتلاف الحزبى ، فقام سد زغلول بدعوة أعضاء مجلس النواب المؤتلفين وبعض الاصدقاء لتناول الشاى فى النادى السعدى يوم ١٢ ديسمبر تأييدا لمعنى الائتــلاف الذى جمع القلوب على صيانة الدستور ، وتكلم فيه كل من سعد زغلول ومحمد محمود وعبد الحميد سيد ، واكتفوا فى كلماتهم الى الدعــوة الى جمع الكلمة وضم الصفوف (١٧١) . وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٥ زاره محمــد محمود مع أحمد عبد الغفار أحد زعماء حزب الاحرار وعلم منه سعد ان عدلى قابل الملك والمندوب السامى « لورد لويد » وأبدى لهمــا الرأى فى ضرورة عقد البرلمان ، ثم تطرق حديثهم الى قانون الانتخاب وذكر ســعد لهما أن قانون الانتخاب الذى أقره البرلمان هو احسن حل للازمة (١٧٢) .

---

(١٦٧) عبد الحميد سعيد لصحيفة مصر فى ١٥ يناير ١٩٢٦ .

(١٦٨) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٤٦ .

(١٦٩) نفسه ، ص ٢٩٤٨ .

(١٧٠) نفسه ، ص ٢٩٥٣ .

(١٧١) نفسه ، ص ١٩٥٣ ، ومذكرات عبد الرحمن فهمى ص ٢٩٤١ : ص ٢٩٤٥ .

(١٧٢) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٥٦ .

وبدأت فكرة الائتلاف تنمو شيئا فشيئا ، واتفق الجميع عليها ولم يبق الا أن يعلن على الملأ موعد عقد المؤتمر الوطنى . وفى يوم ٢٨ يناير ١٩٢٦ ، اتفقت كلمة الاحزاب المؤتلفة الثلاث على مقاطعة الانتخابات على القانون الذى صدر فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ . وقيد الاقتراع بشروط مالية أو شهادة علمية (١٧٣) ، مع ان قانون الانتخاب لعامى ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ نصت على أن يكون الانتخاب بالاقتراع العام ، وهاجمته الصحف لانه حرم كثيرا من الفلاحين والعمال حق الانتخاب (١٧٤) . واجتمعت الاحزاب منفردة واعتبرته باطلا ودعت الى الامتناع عن تنفيذه (١٧٥) . واتفقت كلمة الاحزاب على عقد مؤتمر وطنى يجمع شيوخ الامة ونوابها وذوى الرأى ، لبحث هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسبا للخروج منها . واستمرت محاولات التوفيق بين الزعماء ، ففى شهر فبراير ١٩٢٦ تم الصلح بين سعد واسماعيل صدقى ، وزار ثروت سعد ورد له سعد زغلول الزيارة (١٧٦) .

وقبل اجتماع المؤتمر الوطنى ، اجتمع اعضاء مجلس الشيوخ (١٧٧) مساء يوم الاثنين ٨ فبراير ١٩٢٦ ، للتشاور فى الحالة ، وانتهوا الى عرض قرار على الحكومة يقضى باعادة الحياة الدستورية وعقد البرلمان ، واذا أرادت الحكومة استفتاء الشعب من جديد يجب أن تجرى الانتخابات على مقتضى القانون الموافق للدستور (١٧٨) . وأمام تصميم الشيوخ تراجعت الوزارة تحت نصيحة المندوب السامى الذى أشار على أحمد زيور اجراء

---

(١٧٣) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، جـ ٥ ، ص ٦٦٥ : ٦٨٣ .
(١٧٤) الاخبار فى ١٩٢٥/١١/٢٠ .
(١٧٥) السياسة فى ١١ و ١٢ والبلاغ فى ١٩٢٥/١٢/١٠ .
(١٧٦) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٤٩ .
(١٧٧) بناء على دعوة محمد فتح الله بركات بالنادى السعدى ، مساء الاثنين ٨ فبراير ١٩٢٦ .
(١٧٨) الاهرام والسياسة فى ٩ فبراير ١٩٢٦ .

الانتخابات على القانون المباشر (١٧٩) . ولعل الوزارة رات أن تتنازل عن شيء لعلها تحصل على نفس التنازل من المؤتمرين فيما يتعلق بمراكزها . وهدفت ايضا أن توقع بين حزبي الاحرار الدستوريين والوفد بخصوص اختلافهما حول اى قانون انتخابى تجرى عليه الانتخابات ، هل هو قانون ١٩٢٤ الدستورى ، الذى وافق عليه برلمان ١٩٢٤ ، أم قانون ١٩٢٣ . وقد ردت صحيفة السياسة على هذا القرار بأن القانون الدستورى الجاهز هو قانون ١٩٢٣ وجداوله الانتخابية معدة ومندوبوه منتخبون (١٨٠) . وفى نفس الوقت حتى توقع الاحزاب المؤتلفة فى تناقض على اساس اجتماعها فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، فاذا تنازل المؤتمر وقرر الدخول فى الانتخابات اعتبر اجتماع الكونتننتال باطلا (١٨١) . ولهذا اخبر زيور مجلس الشيوخ فى ١٨ فبراير تراجعه عن قانون ٨ ديسمبر ١٩٢٥ الانتخابى والعمل بالقانون المباشر ، وقرر مجلس الوزراء مساء نفس اليوم عرض مشروع على الملك لاجراء الانتخابات على مقتضى القانون المباشر لعام ١٩٢٤ (١٨٢) . وكان تنازل الشيوخ والموافقة على الانتخابات بالرغم من اجتماع الكونتننتال وقراره بطلان حل مجلس نواب ١٩٢٥ محل انتقاد أمين الرافعى حيث راى أن المسألة مسألة دستور يجب احترام جميع احكامه (١٨٣) . وان اجتماع ٢١ نوفمبر كان مهزلة ، وان نواب الامة لا كلمة ولا راى لهم (١٨٤) .

وبدات لجنة الاحزاب المؤتلفة الاعداد للمؤتمر ، وقد قصرت الدعوة

---

(١٧٩) Lloyd, op. cit, p. p. 153, 154. Zayid, M. Y., op. cit, P. 124.

(١٨٠) السياسة فى ١٩٢٦/٢/١٥ .

(١٨١) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ص ٦٠٥ .

(١٨٢) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٩٥٧ .

(١٨٣) الاخبار فى ١٤ فبراير ١٩٢٦ .

(١٨٤) الاخبار فى ١٥ فبراير ١٩٢٦ .

على الهيئات الممثلة للبلاد (١٨٥) . وفى يوم الجمعة ١٩ فبراير ، اجتمع اعضاء المؤتمر (١٨٦) فى منزل محمد محمود واختارت الاحزاب المؤتلفة سعد زغلول لرئاسة المؤتمر . وكانت موافقة زيور على اجراء الإنتخبايات القادمة على مقتضى القانون المباشر اثر فى تعديل خطة المؤتمر كما اشار سعد فى بداية كلمته ، كما ذكر ان المؤتمر اجتمع للبحث فى وسائل الوصول الى عودة الحياة النيابية ، ودعا الامة الى الدخول فى الإنتخابات على مقتضى هذا القانون .

وكان من أهم الاقتراحات المقدمة للمؤتمر أربعة اقتراحات ، الاقتراح الاول خاص بالاحتجاج على الوزارة فيما يختص فى التصرفات المخالفة للدستور فقوبل بالموافقة الاجماعية ، والاقتراح الثانى يدعو الامة الى الدخول فى الانتخابات حسب قانون الانتخاب المباشر لعام ١٩٢٤ . وهنا اختلف اعضاء المؤتمر تجاه هذا الاقتراح فقد رأى فريق من الزعماء فى مقدمتهم أمين الرافعى ، أن قبول الدخول فى الانتخابات يعتبر اقرارا للحكومة على صحة تصرفها فى حل مجلس النواب الذى انتخب فى مارس ١٩٢٥ ، وأصر على أن قرار الحل باطل . وطالب الحكومة الاعتراف بالمجلس المنحل ، حتى يقوم بواجباته الدستورية ، ورأى عدم جواز الدخول فى الانتخابات الجديدة ، والاصرار على ان مجلس النواب قائم « وأن الدخول فى الانتخابات ثورة من المجتمعين على الدستور » . وتساءل

---

(١٨٥) وهم أعضاء مجلس الشيوخ ، ومجلس النواب الحالى والسابق ومجالس ادارات الاحزاب المؤتلفة والوزراء السابقون واعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية ولجان الشياخات واعضاء مجلس النقابة الزراعية العامة واعضاء مجلس الجمعية الزراعية الملكية .

(احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٦٥ ، ومذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٩٥٨ .

(١٨٦) دعى ١٢٠٠ عضو غاب ٦٧ واعتذر ٣٥ عضو وحضر ١٠٩٨ منهم ٩١ من اعضاء مجلس الشيوخ ، ١٩٢ من اعضاء مجلس النواب الحالى ، ٦٥ من السابق ، ٧٥ من الهيئات المختلفة ، وبهذا يكون هذا المؤتمر قد مثل الامة بشكل كامل .

عضو من هذا الفريق عن ضمانات عدم حل الحكومة لمجلس النواب القادم عندما لا يحصل على اغلبية فى جانبها (١٨٧) . أما الفريق الآخر فقد رأى التجاوز عن هذه المسألة الشكلية وقبول الدخول فى الانتخابات الجديدة لمجلس النواب ، ودافع عن الاقتراح مكرم عبيد وابراهيم الهلباوى وسعد زغلول ، وقد أيد مكرم عبيد الدخول فى الانتخابات للتخلص من حكومة زيور ، وقال : « دلونى على الطريق ، أثورة ؟ نحن لسنا رجال ثورة ، أما دخول الانتخابات فلندخلها » . وبين ابراهيم الهلباوى سبب معارضة البعض للاقتراح الثانى بأنهم من نواب المجلس المنتخب فى مارس ١٩٢٥ ، واستثنى منهم امين الرافعى ورأى أن هؤلاء حريصون على شرعية المجلس واستمراره ، ورأى أن قرار اجتماع الكونتننتال فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ كان قرار ضرورة لمواجهة اعتداءات وزارة زيور الستورية ، واعتبار مجلس نواب ١٩٢٥ قائم شرعا . وايد سعد زغلول مكرم عبيد والهلباوى فى دخول الانتخابات وقال : « اننا اقسمنا على انقاذ الدستور حتى نصل بواسطته الى مجلس نيابى دستورى » واخيرا قال : « اذا وافقتم على الاقتراح المقدم اليكم فانكم تبرهنون على الحكمة والاعتدال » وبهذه الحجج التى دفعها الثلاثة وافق الحاضرون على الدخول فى الانتخابات ما عدا اربعة أعضاء . ثم تلا الاقتراح الثالث ، ومحتواه تاليف وزارة موثوق بها ، مع ايقاف اجراء اى عمل تشريعى وايقاف النظر فى ميزانية الدولة للسنة المالية ٢٦ — ١٩٢٧ ، مع عدم صرف أى اعتماد لا يكون واردا فى الميزانية ، الى أن ينعقد البرلمان وتتولى الامور وزارة موثوق بها . والاقتراح الرابع انتخاب لجنة من خمسة عشر عضوا (١٨٨) ، يشترك فيها كل حزب بخمسة أعضاء ،

---

(١٨٧) هو احمد رمزى (الاخبار فى ٢٢/٢/١٩٢٦ ، ومذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٥٣ .

(١٨٨) وتكونت من : عبد الخالق ثروت ، محمد فتح الله بركات ، محمد محمود ، واصف غالى ، مصطفى النحاس ، محمد على ، ويصا واصف ، على الشمسى ، حافظ عفيفى ، احمد عبد الغفار ، حافظ رمضان ، عبد الحميد سعيد ، احمد لطفى ، محمد زكى على ، احمد وجدى . وقد تمت الموافقة عليهم بالاجماع .

للقيام بما يلزم عمله من انفاذ القـرارات التى أصـدرها المؤتمـر وبحث الاقتراحات التى قدمت . وقد وافق الجميع على الاقتراحين الاخيرين (١٨٩). بهذا اصطبغ المؤتمر بصبغة الاعتدال وعدم التطرف لموافقته على دخـول انتخابات جديدة وبعدم الثقة بالوزارة . وايدت اغلبية المؤتمر سعد زغلول مما جعل أمين الرافعى صاحب فكرة اجتماع الكونتننتال يهاجم قـرارات المؤتمر (١٩٠) . فى حين راى البعض ان قبول المؤتمر دخول الانتخـابات من أنجح الوسائل للوصول الى سرعة عودة الحياة النيابية (١٩١) ، ثم اجتمعت اللجنة المقترحة السابقة برئاسة ثروت ، ورفعوا تقريرا بما حدث الى رئيس الوزراء (١٩٢) ، وفى يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٦ ، صدر مرسـوم ملكى باجراء الانتخابات التالية لمجلس النواب وفقا لاحكام قانون انتخاب ١٩٢٤ ، غير أن الحكومة سوفت فى تحديد موعدها (١٩٣) .

وبالنسبة لموقف الحكومة البريطانية تجاه الائتلاف الحزبى ، نلحظ أن لورد لويد وصل الى مصر فى ٢١ اكتوبر ١٩٢٥ ، لينفذ خطة بريطانيا ، وهى تنفيذ تصريح فبراير ١٩٢٢ ، والتمسك بالتحفظات الاربعة ، والدخول فى مفاوضات لعقـد معـاهدة (١٩٤) واتضـح لانجلترا ان الوزارة التى ساندتها لا تستطيع ان تعقد معها الاتفاق لانها وزارة ضعيفة لا تستند الى جذور شعبية ، وأن الوفد لا يزال موجها للحياة السياسية ، وان انجلترا لا تستطيع أن تعقد الاتفاقية المرجوة مع اية حكومة الا اذا كانت حكومة قوية تتمتع برأى الاغلبية ، لهذا بدأت (١٩٥) تراجع خطتها . واتضح لها

---

(١٨٩) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٩٥٩ : ص ٢٩٨٥ واحمد شفيق ، الحولية الثالثة ص ٦٩ : ص ٨٩ .

(١٩٠) الاخبار فى ١٩٢٦/٢/٢٢ .

(١٩١) من حديث لعبد الخالق ثروت عن قيمة المؤتمر لمندوب صحيفة «الانفورماسيون» .

(١٩٢) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٩٨٧ وص ٢٩٨٨ .

(١٩٣) السياسة فى ١٩٢٦/٢/٢٤ .

(١٩٤) Lloyd, op. cit. P. 116.

(١٩٥) د. احمد فؤاد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

ان تعطيل الدستور قد حصر النفوذ فى ايدى القصر (١٩٦) . ولما كانت بريطانيا قد بنت سياستها على اساس اقامة توازن بين القوى المصرية ، بحيث لا تطغى واحدة على الاخرى (١٩٧) . بدأ لويد يواجه نفوذ القصر ويحاصره . وبعد أن وضع المندوب السامى نهاية للمفاهدة بين ايطاليا ومصر حول واحة جغبوب فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، وأصبحت يد المندوب السامى حرة بعدها (١٩٨) ، قابل لويد الملك فؤاد يومى ٩ ، ١٠ ديسمبر ١٩٢٥ فى قصر عابدين ونصحه بعزل حسن نشأت ، مما أدى الى نقله فيما بعد وزيرا مفوضا فى مدريد (١٩٩) . ثم نصح لويد زيور بالموافقة على العمل بقانون الانتخاب المباشر رغم اعتبار لويد القانون الذى وضعته حكومة زيور مناسبا فى رأيه (٢٠٠) . وكانت خطة بريطانيا ان تعود الحياة النيابية ولكن دون انفراد القصر بالسلطة ، ويحول الائتلاف دون انفراد سعد بالوزارة والبرلمان . ولهذا حاولت اقناع سعد زغلول بالائتلاف مع الاحرار الدستوريين من صيف ١٩٢٥ (٢٠١) حتى يحد الائتلاف من سلطة القصر ، وان يحقق من خلاله التفاهم بين الحكومتين المصرية والبريطانية لتوقيع الاتفاق المنشود (٢٠٢) .

ولما كان من الضرورى تحديد دوائر الانتخاب وتعيين بدء الترشيحات فقد ذهب كل من محمد فتح الله بركات ومحمد على علوبة نائبين عن لجنة الاحزاب المؤتلفة الى وزارة الداخلية فى يوم ١٦ مارس وطلبا من زيور اعادة

---

(١٩٦) عباس العقاد ، المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

(١٩٧) فكرى اباظة ، الضاحك الباكى ، ص ٢١١ .

(١٩٨) مذكرات سعد ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٥٢ .

(١٩٩) F. O. 3605/29 (16) No. 52 Lloyd to, Chamberlain December 10, 1925 Tel. No. 447.

(٢٠٠) F.O. 3628/29 (16) No. 53 Lloyd to Chamberlain December 12, 1925 Tel. No, 4497

(٢٠١) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٥٢ .

(٢٠٢) Lloyd, op. cit., P. 158.

تقسيم الدوائر كما كانت فى عهد وزارة يحيى ابراهيم عام ١٩٢٣ ، وان تقوم الادارة بارسال تذاكر الانتخاب الى جميع الناخبين ، فوافقتهما على ذلك (٢٠٣) . وتحت ضغط الاحزاب المؤتلفة صدر فى اول ابريل ١٩٢٦ مرسوم بتحديد يوم ٢٢ مايو ١٩٢٦ موعدا لانتخاب اعضاء النواب وفى ٢٩ منه للانتخابات التكميلية مع عدم تحديد موعدا لاجتماع البرلمان حسب نص المادة ٨٩ من الدستور (٢٠٤) التى تنص على « ان يشتمل الحل على دعوة المندوبين (الناخبين) لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الايام التالية لتمام الانتخاب . وقد عللت مجلة السياسة الاسبوعية عدم تحديد موعد لاجتماع البرلمان على انه سبب سياسى ، فاذا وضحت الاغلبية تكون مفاوضة فى أمر من يتولى رئاسة الوزارة وتؤيده الاغلبية تاييدا صادقا ، واذا لم يمكن حل تولية من يتولى الوزارة ارجىء انعقاد البرلمان (٢٠٥) وقد ايدت الاحداث فيما بعد صحة الاتجاه .

وبدات المفاوضات بين الاحزاب المؤتلفة من أجل ترشيح اعضائها لانتخابات المجلس الجديد ، وتألفت لجنة من الاحزاب الثلاثة برئاسة ثروت واختلف الوفد والاحرار الدستوريين من جهة والوفد والحزب الوطنى من جهة اخرى حول النسب العددية للاحزاب اذ طلب كل منهما عددا من الدوائر اكثر مما تفرزه الانتخابات الواقعية (٢٠٦) لهذين الحزبين . وبعد جهد وموافقة سعد وضعت قاعدة للاتفاق هى أن كل مرشح من الاحزاب المؤتلفة نجح فى دائرة من الدوائر فى انتخابات ١٩٢٥ ، يرشح فى الدائرة نفسها (٢٠٧) . ورأى سعد زغلول فى اجتماعه مع محمد محمود

---

(٢٠٣) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٢٠٤) البلاغ فى ٢ ابريل ١٩٢٦ ، الاتحاد فى ٣ ابريل ١٩٢٦ .

(٢٠٥) السياسة الاسبوعية فى ١٠ ابريل ١٩٢٦ .

(٢٠٦) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٥٧ .

(٢٠٧) السياسة فى ١٢ مايو ١٩٢٦ (كلمة لجنة التنفيذ للاحزاب المؤتلفة بقلم د. محمد حسين هيكل) .

فى ٢٤ فبراير ان لا يرشح احد من الذين اشتركوا اساسا فى تعطيل الحياة النيابية وهذا يصدق على عبد العزيز فهمى واسماعيل صدقى وتوفيق دوس ومحمد على ، وعلى الذين ابتعدوا عنه وجافوه فى تلك الفترة ، ومن الذين جافوه عبد الرحمن فهمى ودسوقى أباظة ومحمود عبد الرازق واخوه على .. ولم تنفذ اللجنة ذلك حرفيا مما أدى الى غضب سعد من فتح الله بركات عضو لجنة الانتخاب للاحزاب المؤتلفة (٢٠٨) . واصر الوفد على عدم ترشيح عبد العزيز فهمى . ولما وافق حزب الاحرار الدستوريين على ذلك قدم استقالته من رئاسة الحزب وخلفه محمد محمود (٢٠٩) . وأصر كذلك على عدم ترشيح عبد الرحمن الرافعى لاحراجه سعدا فى برلمان ١٩٢٤، وكاد يؤدى ذلك الى انسحاب الحزب الوطنى من الائتلاف لولا تنازل عبد الرحمن الرافعى عن الترشيح صونا للائتلاف (٢١٠) ، وتقسيم دوائر الاتحاديين بين الاحزاب المؤتلفة وقد قبلت الاحزاب هذه القاعدة وتركت دوائر خاصة سمحت لاى حزب ان يرشح فيها من يشاء (٢١١) من رجاله . وفى ٣ أبريل ١٩٢٦ اتفقت الاحزاب المؤتلفة على عدم التنافس فى الانتخابات صونا للائتلاف ، وعلى توزيع الدوائر ، وتعهد كل حزب بأن لا يرشح أحدا من أعضائه فى الدوائر التى خصصت لغيره . وتخصص للوفد (١٦٠) دائرة وللاحرار الدستوريين (٤٥) دائرة ، وللحزب الوطنى (٩) دوائر ، وسمح له بمنافسة الوفد فى ثلاث من الدوائر التى تركت للوفد (٢١٢) . وقد استكثر سعد زغلول ٤٥ مقعدا للاحرار الدستوريين ، لانهم فى رأيه قوم ماكرون لا اخلاص فيهم (٢١٣) ونجحت سياسة الائتلاف فى مواجهة وزارة زيور الرجعية وقوانينه غير الشرعية ، وتحقق الهدف من الائتلاف واجتماع المؤتمر الوطنى فى اعادة الحياة البرلمانية .

---

(٢٠٨) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٦٥ .

(٢٠٩) الاتحاد فى ٤ أبريل ١٩٢٦ ، واحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٢١٠) عبد الرحمن الرافعى ، مذكراتى ، ج ١ ، ص ٥٨ .

(٢١١) السياسة فى ١٢ مايو ١٩٢٦ .

(٢١٢) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ ، ص ٢٥٩ .

(٢١٣) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٧٣ .

الفصل السادس

برلمان ١٩٢٦ فى ظل الإئتلاف الحزبى

١ — نقد الانتخابات فى ظل الائتلاف الحزبى .

٢ — معارضة الحكومة البريطانية تشكيل سعد زغلول زعيم الاغلبية البرلمانية الوزارة .

٣ — تشكيل هيئة مكتبى ولجان مجلسى النواب والشيوخ .

٤ — أهم القضايا التى ناقشها البرلمان .

٥ — العوامل التى أدت الى اقالة وزارة مصطفى النحاس الائتلافية .

٦ — تقييم برلمان ١٩٢٦ .

برلمان ١٩٢٦ في ظل الائتلاف الحزبي

الانتخابات في ظل الائتلاف الحزبي :

وافقت وزارة زيور على اجراء الانتخابات على اساس قانون ١٩٢٤ المباشر ، الذى اقره برلمان ١٩٢٤ ، ودعت الناخبين لاجراء الانتخابات في ٢٣ مايو ١٩٢٦ . واتفقت اللجنة التنفيذية للاحزاب المؤتلفة في ٣ ابريل ١٩٢٦ على توزيع الدوائر وأصدرت بيانا بعدم التنافس فيما بينها . ودعا كل حزب رؤساء لجانه وأعضائها في الدوائر الموزعة التقيد بالاتفاق (١) . ودعا الوفد المواطنين الى احترام اتفاق الاحزاب . وبالتالي انتخاب مرشحي الائتلاف ، مما ادى الى اعتراف احد الناجحين من الاحرار بأنه نجح في الدائرة التي رشح فيها بفضل الائتلاف رغم سقوطه في الانتخابات عامي ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ وذلك لتأييد حزب الوفد (٢) . واعتبر توزيع الدوائر الانتخابية على الاحزاب المؤتلفة خروجا على القاعدة الدستورية التي تقضي بحرية الانتخاب ، وايجاد تنافس ديمقراطي بين مرشحي الاحزاب ، وباقي المرشحين من المستقلين على مبادىء واضحة ، تضع حلولا واضحة مفصلة لمشاكل الامة . وأدى توزيع الدوائر الى نجاح تسعة وستين نائبا بالتزكية ، ولم يتحرك ناخب واحد نحو صناديق الانتخاب لتأدية واجبه (٣) . ولولا منافسة حزب الاتحاد الذى رشح اعضاءه في معظم الدوائر (٤) ، لادى هذا التوزيع الى نجاح معظم نواب الامة بالتزكية ، مما جعل العملية الانتخابية اقرب الى التعيين ، ما أكده أحد زعماء الائتلاف ، ان انتخاب

---

(١) احمد شفيق ، الحولية الثالثة ، ص ١٥٥ .

(٢) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٦٦ .

(٣) صحيفة الاتحاد في ٢٠/٤/١٩٢٦ في مقال بعنوان (يفرضون مرشحيهم على الامة فماذا تسمى المجلس القادم) منهم ٥٢ وفدى ، ١٢ من الاحرار الدستوريين ، وعضو من الحزب الوطني وعضو من حزب الاتحاد وثلاثة من المستقلين .

(٤) مرشحو الاتحاد (١٠٣) في حين ان مرشحي الوفد (١٤٣) ، والمستقلين ٧٨ — المقالة السابقة .

النواب تم على درجتين ، كانت الدرجة الاولى انتخاب سعد زغلول (٥) للمرشحين للنيابة (٦) ، أى ان انتخابهم تم أولا بواسطة الناخب الاول وهو سعد زغلول ، ولهذا يمكن القول ، ان ما جرى فى معركة انتخابات ١٩٢٦ من قبيل ما يجرى فى الامم الدستورية تجاوزا لان المعركة لا تدور الا حول برامج متباينة . ورشح سعد أعضاء فى دوائر لا صلة لهم بها فكان ذلك بمثابة فرض النائب على الدائرة ، وأن الناخبين عاجزون عن اختيار نائبا عنهم (٧) واقفل باب الترشيح فى الدوائر المختلفة على ترشيحات المؤتلفين من الاحزاب المؤتلفة . ولهذا كان انتخابا وتعيينا فى نفس الوقت (٨) . وتنازل الوفد وكيل الامة عن الدوائر التى يدين أهلها بمبدأ الوفد ، ودعا الناخبين الى انتخاب مرشحى الائتلاف ولم يظهر اهتمامه لرغبات الناخبين فى دوائر كثيرة (٩) من أجل الحرص على الائتلاف والتخلص من الانقلاب الدستورى وأعادة الحياة النيابية (١٠) . ويمكن القول ان المنافسة فى المعركة الانتخابية بين الاحزاب المؤتلفة وحزب الاتحاد وباقى المرشحين من المستقلين كانت هادئة ، لعدم وجود قواعد شعبية منتشرة فى انحاء البلاد لحزب الاتحاد ، وكانت فى الواقع منافسة من جانب واحد . فقد نادى سعد زغلول زعيم الامة ورائد الائتلاف فى خطبة له الى التمسك باتفاق الاحزاب ، ودعا المواطنين الناخبين الى عدم انتخاب‌الاتحاديين « لانهم عطلوا البرلمان ، وأهملوا الدستور ، وتقربوا للاجنبى بالتنازل عن حقوق الامة فهم حرب على الدستور وبلاء على الحياة النيابية » . ودعا الى

---

(٥) عارض سعد زغلول انتخاب عبد الرحمن الرافعى وعبد العزيز فهمى وعبد الرحمن فهمى وغيرهم .

(٦) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٦٧ .

(٧) الاتحاد فى ٥ ابريل ١٩٢٦ .

(٨) محمد فكرى أباظة ، الضاحك الباكى ، ص ٢١٨ وص ٢١٩ .

(٩) الاتحاد فى ٥ ابريل ١٩٢٦ .

(١٠) البلاغ فى ١٩٢٦/٣/١٠ (الترشيح للنيابة على اى قاعدة يكون بقلم عباس محمود العقاد) .

التمسك بالائتلاف (١١) . وقامت الدعاية الانتخابية فى الدوائر التى سمحت اللجنة التنفيذية بحرية الترشيح فيها لكل الاحزاب ، وفى بعض الدوائر التى رشح فيها بعض الاعضاء على انهم مستقلون ، ولكنهم كانوا غالبا من حزبى الوفد والاحرار الدستوريين ، ولم تقم لجنةالانتخابات بترشيحهم فى دوائرهم، فرشحوا انفسهم على أنهم مستقلون ودون مساعدة من الاحزاب التى ينتمون اليها ، حتى لا يعرضوا احزابهم الى الاحراج مع الاحزاب المؤتلفة معهـا . مما دعا بعض الصحف الحزبية الى الغمز فى ذلك الموضوع ، بل حصـلت مشادة بين حزبى الوفد والاحرار على صـفحات الصـحف ، وتسـاءلت صحيفة السياسة هل هناك تواطؤ بين هؤلاء المرشـحين المسـتقلين وبين الحزب الذى ينتمون اليه على منافسة مرشحى الحزب الآخر ، واشارت الى أن هؤلاء المرشحين يذكرون أن حزبهم يؤيدهم سرا ، وان هذا يعـد خروجا على اتفاق الاحزاب والائتلاف (١٢) . على ان صحف الوفد أشارت أن نفرا من الاحرار الدستوريين قد رشحوا أنفسهم ، دون موافقة حزبهم فى بعض الدوائر غير المخصصة لهم وهو نفس ما اقدم عليه السعديون المرشحون للنيابة من تلقاء انفسهم (١٣) . وقد دافع هؤلاء المستقلون عن ترشيح أنفسهم للنيابة على أسـاس ان قواعد الدسـتور تقضى بحـرية الانتخـاب ، وحرية الناخبين ، وان ينتخب أهل الدائرة عضـوا يتفق مع مبدئها السياسى (١٤) . من كل ذلك يتضح ان المعركة الانتخابية سـارت فى اغلبية الدوائر دون منافسـة تذكر ، لحـرص قادة الاحـزاب المؤتلفة والجماهير على الائتلاف من أجل التخلص من وزارة زيور الرجعية ، والحكم الاوتوقراطى ، واعادة الحياة البرلمانية التى توقفت من ديسمبر ١٩٢٤ .

وبالنسبة لموقف الادارة ، نلحظ ان الوزارة كانت مؤلفة من اعضاء

---

(١١) الاهرام فى ١٦ أبريل ١٩٢٦ .

(١٢) السياسة فى ١٥ ابريل .

(١٣) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ ، ص ٢١٨ .

(١٤) نفسه ، ص ١٥٨ .

ينتمون الى حزب الاتحاد بعد انسحاب الاحرار الدستوريين من الوزارة فى شهر سبتمبر ١٩٢٥ ، ومن هنا وقفت الحكومة وبالتالى الادارة الى جوار المرشحين الاتحاديين . ولكن يجب ان نوضح هنا نقطة هامة وهى ان الموقف السياسى فى عام ١٩٢٦ كان يختلف عنه فى عام ١٩٢٥ ، ففى عام ١٩٢٥ كان قريبا من حادث مقتل السردار والانذار البريطانى ، وكان القصر والاحتلال واحزاب الاقلية ضد الوفد ، وكان الوفد فى نفس الوقت يدافع فيها عن نفسه من تهمتى مقتل السردار وعدم الولاء للعرش . أما فى عام ١٩٢٦ فقد اتفقت الاحزاب الثلاثة ، الوفد والاحرار الدستوريون والحزب الوطنى على الائتلاف ، الى جانب تأييد دار المندوب السامى للائتلاف ، ولم يبق الا القصر مؤيدا للوزارة ، وبانعقاد مجلس النواب فى فندق الكونتننتال فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ وتقريره عدم الثقة فى الوزارة ، وانعقاد المؤتمر الوطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ ، ادى كل ذلك الى ضعف مركز الوزارة. وكان أمام وزارة زيور طريقان ، الطريق الاول هو التدخل فى الانتخابات بشكل سرى وان لم يكن لها أمل فى الحصول على عدد مناسب من النواب المنتمين لحزبها ، والطريق الثانى اضطرارها الى الحياد لمراقبة لجان الاحزاب المؤتلفة وصحفها لكل تدخل ادارى . وفى البداية اتخذت الادارة أساليب انتخاب ١٩٢٥ ، فوضعت نفوذها وراء حزب الاتحاد ليفوز أعضاؤه بأكبر قدر من المقاعد النيابية باجراء بعض التنقلات بين رجال الادارة ، ومنع تذاكر الانتخاب عن بعض الناخبين مما أدى الى الشكوى ، فأرسلت وزارة الداخلية الى مديرى الاقاليم تحثهم على ضرورة تسليم تذاكر الانتخاب الى الناخبين ، وتكليف مأمورى المراكز التنبيه على العمد بسرعة تسليم ما بقى عندهم منها (١٥) . ولجأت الى تقسيم الدوائر مراعاة لانصارها فى ضم القرى المؤيدة لهم ، وتأييد رجال الادارة وطوافهم مع مرشحى حزب الاتحاد ، مما يوحى الى الاهالى بتأييد السلطة لهم (١٦) .

---

(١٥) السياسة فى ٢٧ ابريل ١٩٢٦ .

(١٦) الاهرام فى ٢٥ ابريل .

فهاجم سعد زغلول هذا التدخل ، وخاطب ضمير هؤلاء الموظفين الذين تحركهم الحكومة ، ودعا النواب الفائزين بالتزكية الى مواجهة هذا التلاعب حتى تمتنع الحكومة عن التدخل فى الانتخابات (١٧) . واجتمع هؤلاء النواب ومعهم اعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطنى برئاسة عبد الخالق ثروت، وقرروا تاليف لجان من كبار الشخصيات الحزبية فى المديريات تتحرى شكاوى الناخبين لتدخل الادارة فى الانتخاب ، وارسال تقارير عنها الى لجنة المؤتمر للنظر فيها واتخاذ الاجراءات اللازمة (١٨) . ولتدخل رجال الادارة لصالح مرشحى حزب الاتحاد ، قابل ثروت رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطنى ، احمد زيور رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، لمنع هذا التدخل ، وقد وعده زيور بالتزام الحكومة الحياد فى الانتخابات ومنع الموظفين من التدخل فيها (١٩) . الا ان وزارة الداخلية ارسلت فى مايو برقية الى المحافظين والمديرين حاولت فيها التأثير على موظفى الداخلية بالانحياز الى مرشحيها بقولها « والوزارة تلفت نظر موظفيها الى انهم مسئولون عن اعمالهم اذا خالفوا القوانين أمام الحكومة (٢٠) .

ونتيجة لمتابعة اللجنة التنفيذية المكلفة بمراقبة سير الانتخابات وبفضل وعى الجماهير وتعبئة الاحزاب المؤتلفة للجماهير ، ومواصلة صحف المعارضة دعوة رئيس الوزراء عدم تدخل الحكومة فى الانتخابات والتزامها الحياد ، فقد اجريت الانتخابات فى ميعادها المحدد فى يوم ٢٢ مايو ١٩٢٦ ، وبعد اجراء عملية الفرز ، اعلنت وزارة الداخلية بيانا يوم ٢٦ مايو بفوز ١٤٣ وفديا ، ٢٨ من الاحرار الدستوريين ، خمسة من الحزب الوطنى ، سبعة اتحاديين ، ١٨ مستقلا (٢١) . واعلنت سكرتارية الوفد المصرى أن

---

(١٧) الاهرام فى ٢٤ ابريل فى خطبة لتهنئة النواب الذين نجحوا بالتزكية .

(١٨) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(١٩) الاهرام فى ٢٩ ابريل .

(٢٠) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ : ص ٢٢١ .

(٢١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٣٠٠٦ .

الوفد حصل على ١٦٥ نائبا منهم ٥٢ بالترشيح (٢٢) . وسبب هذا الاختلاف فى الارقام يرجع الى أن بعض الاعضاء الوفديين الذين رشحوا أنفسهم على أنهم مستقلون ، بعيدا عن ترشيحات الوفد وتأييده حرصا على الائتلاف ، انضموا اليه بعد نجاحهم فى الانتخابات (٢٣) . ثم اجريت الانتخابات التكميلية فى عشر دوائر ، فنجح ستة نواب من الوفديين ، واثنان من المستقلين وواحد دستورى وآخر اتحادى (٢٤) . وكانت نسبة كبار الملاك بين هؤلاء ١٠٥ نائبا أى بنسبة ٤٩٫٧٪ (٢٥) . بالاضافة الى أصحاب رأس المال . وبهذا ساعدت الارض والمال أصحابهم أن جعلت لهم مكانة اجتماعية بين الناس ، وساعدتهم على التغلغل فى الحياة السياسية فى اشكالها وسلطاتها من تشريعية وتنفيذية (٢٦) .

معارضة الحكومة البريطانية فى تشكيل سعد زغلول الوزارة :

واصبحت نتيجة الانتخابات ١٦٥ نائبا للوفد ، ٢٩ للاحرار الدستوريين وخمسة للحزب الوطنى (٢٧) وثمانية لحزب الاتحاد ، وسبعة نواب مستقلين ، وكان مجموع نواب مجلس النواب ٢١٤ نائبا وبذلك يكون الوفد

---

(٢٢) الاتحاد فى ١٩٢٦/٥/٢٥ .

(٢٣) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ وهم : أحمد حافظ عوض ، عبد الحميد البنان ، الشيخ محمد غنيم عبدون ، احمد وهبى دويدار ، محمد شوقى الخطيب ، محمد سعيد بك ، د. عبد الخالق سليم ، محمد صادق الشيشينى ، محمد حافظ حتحوت ، عبد السلام فهمى جمعة ، حسين محمد غراب ، د. حافظ محمد مؤمن ، محمد فخرى موسى ، خليل ابراهيم ، اسماعيل أبو رحاب ، الشيخ احمد محمد عوض ، والشيخ على ابراهيم على الحجازى (الاهرام فى ٢٧ و ٢٨ مايو) .

(٢٤) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ والاهرام فى أول يونيو .

(٢٥) د. عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ وصحيفة الاتحاد وكوكب الشرق فى ١٩٢٦/٥/٢٥ . فقد ذكرتا من النواب ٢٤ باشا ، ٩٢ بك ، ٥٠ أفندى من المحامين وكبار الموظفين .

(٢٦) د. عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(٢٧) وهم : محمد حافظ رمضان ، د. عبد الحميد سعيد ، محمد فكرى أباظة ، ومصطفى الشوربجى وعبد العزيز الصوفانى .

قد حصل على الاغلبية فى مجلس النواب ، وحسب التقاليد الدستورية أصبح مرشحا لتشكيل الحكومة (٢٨) . وكان على أحمد زيور ان يقدم استقالة وزارته ، ولكن الوزارة أمهلت حتى يتم الاتفاق على من يشكل الوزارة الجديدة ، ولم تستصدر مرسوما بدعوة البرلمان الى الانعقاد ، للاتفاق الذى تم بين الملك والمندوب السامى على الا يصدر هذا المرسوم الا اذا حصل تأكيد رسمى من رئيس الاغلبية بتنازله عن الحكم لعدلى يكن (٢٩) . وقد ابرق المندوب السامى « لويد » الى وزير الخارجية البريطانى « تشبرلن » فى ١٩ مايو ان الوفد سوف يحصل على ثلثى مقاعد مجلس النواب ، وفى حالة تصميم سعد على تولى رئاسة الوزارة ، فانه أى لويد بعد تبنى موقف الدستور والسماح بالانتخابات على قانون ١٩٢٤ المباشر ، لن يسمح لزغلول بتشكيل الوزارة ولو ادى ذلك الى حل البرلمان ، وقدم عدة حجج تؤيد ما ذهب اليه ، فذكر ان اللنبى وعد الموظفين البريطانيين والمصريين فى بداية عام ١٩٢٥ بعدم عودة سعد زغلول الى الوزارة مرة ثانية ، لانه فى حالة عودته الى السلطة فسوف تفقد ثقتهم فى الوعود البريطانية ، وان سعد زغلول يمثل روح العداء الوطنى ضد البريطانيين فى مصر ، ورجوعه يمثل ضربة لبريطانيا العظمى وان لويد يرفض التعامل مع سعد كرئيس وزراء ، وان سياسته فى عام ١٩٢٤ أدت الى مقتل السردار ، ورأى انه لو احتاج الامر لمنعه من تقلد الوزارة فسوف يلجأ الى الملك ، وذكر ان لديه معلومات فى أن سعد عرض على عدلى تشكيل الوزارة ، وانه يفضل عدلى لاعتدال سياسته ووزنه السياسى وعلاقاته الطيبة بالملك ، واقترح ان يعمل من اجل ان يشكل عدلى الوزارة وان جميع الاجانب وكثير من المصريين مع رأيه ، وابدى استعداده فى حل

---

(٢٨) Lloyd, op. cit., P. 205

(٢٩) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٦٨ .

البرلمان لو تمسك سعد باغلبيته فى تشـكيل الوزارة (٣٠) . ولم يوافـق تشمبرلن كلية على سياسة لويد وطرح سؤالا « هل من حقنا حسب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ منع حزب حصل على الاغلبية من تشكيل الوزارة » ؟ . واعتبر ذلك خارجا عن التقاليد البرلمانية . ومع احترام تشمبرلن لعدلى يكن الا أنه أشار أنه لا يحق الاعتراض على زغلول ليشكل الوزارة (٣١) . وأجاب لويد أن التصريح لا يسمح منع زغلول من تولى رئاسة الوزارة ، ولكن الاحـداث التى ادت اليها سـياسة الزغلوليين عام ١٩٢٤ تحتـم ذلك (٣٢) . ثم علم لويد من عدلى فى ١٩ ماي وان سـعد زغلول عرض عليه تشكيل الوزارة وانه متمسك به ، واخبره انه لن يقبل الوزارة تحت اى ظروف ، وانه يمكن ان يقبل رئاسة مجلس النواب . كما أكد السـكرتير الشرقى للسفارة البريطانية للويد اتجـاه سـعد زغلول السـابق فى تأليف الوزارة بعد أن قام بزيارة سعد فى ٢٠ مايو (٣٣) . وقد ارتاح تشمبرلن الى سياسة لويد تجاه عدلى يكن فى تولى الوزارة (٣٤) ، ولكنه نصح لويد بانه غير مضطر الى رفض زغلول (٣٥) . وهكذا يتضح مدى تربص لويـد بسعد زغلول وتصميمه على منعه من تشكيل الوزارة ، ويذكر سعد زغلول

---

(٣٠) F. O. 1266/25 (16) No. 23 Lloyd to Chamberlain
May 19, 1926 Tel. No. 216

(٣١) F, O, 1266/25 ('6) No. 24 Chnmberlain to Lloyd
May 20, 1926 Tel. No. 160

(٣٢) F. O. 1293/25 (16) No. 29 Lloyd to Ghamberlain
May 23, 1926 Tel. No. 223.

(٣٣) F· O. 1282/25 (16) No. 27 Lloyd to Chamberlain
May 20, 1926 Tel. No. 211,

(٣٤) F. O. 1282/25 (16) Np. 28, Chamberlnin to Lloyd
May 22, 1926 Tel. No. 163.

(٣٥) F. O. 1268/25 (16) No. 33 Chamberlain to Lloyd
My 24, 1926, Tel. No. 165.

انه فى البداية ابدى عزوفه عن تشكيل الـوزارة ، وراى أن من مصـلحة البلاد أن لا يقترب من الحكم ، وابدى موافقته على ان يتولى عـدلى يكن رئاستها (٣٦) ، على شرط ان تكون الاغلبية فى الوزارة للوفد (٣٧) ، رغم ايمانه بضعف عزيمة الاحرار الدستوريين امام الانجليز (٣٨) ، ولكن سعد زغلول بعد ظهور نتيجة الانتخابات ، وبراءة احمـد ماهر ومحمـود فهمى النقراشى عضوى الوفد البارزين من مقتـل السردار فى ٢٥ مـايو (٣٩) ، وسقوط حجة البريطانيين فى ابعاده عن الوزارة ، صرح فى يوم ٢٦ مـايو انه مصمم على قبول الوزارة اذا عرضت عليه (٤٠) . وفى ٢٧ منه تمسك سعد بتأليف الوزارة ، لأن الأغلبية يجب أن تؤلفها حسب التقاليد الدستورية، وان عدلى ليس قويا ولا مستحبا ، وانه معين ، ولا يحـق لـه أن يؤلف الوزارة (٤١) . الى جانب ذلك انه وصل الى علم سعد أن دار المندوب السامى البريطانى والملك فؤاد لا يرغب كل منهما أن يتولى سعد الوزارة (٤٢) . ولكل ما سبق تمسك سعد بتأليف الوزارة ثم نصح لويد حكومته بتهديد سعد والوفد ، وايدته الحكومة البريطانية (٤٣) . وصدرت اوامرها بارسـال بارجة حربية الى مصر (٤٤) . وقد صرح تشمبرلن فى ٣ يونيو فى مجـلس العموم البريطانى بتحركها الى الاسكندرية (٤٥) .

---

(٣٦) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ، ٥٢ ، ص ٢٩٦٩ .

(٣٧) نفسـه ، ص ٢٩٧٦ .

(٣٨) نفسه ، ص ٢٩٧٦ .

(٣٩) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

(٤٠) مذكرات سعد زغلول ، ص ٢٩٨٦ .

(٤١) نفسه ، ص ٢٩٨٨ .

(٤٢) نفسه ، ص ٢٩٩٠ .

(٤٣) Berque, J., Egypt Imperialism and Revolution, P. 120, Zayid, M., Y., op. cit., P. 125.

(٤٤) صحيفة السياسة فى ٤ يونيو ١٩٢٦ ، Sirdar Ikbal Al-Shah, op. cit., P. 206.

(٤٥) House of Commons, Meeting of 3 June 1926, Vol, 196.

وأمام تربص الملك بالحياة الدستورية ، والانجليز بالزعامة الوطنية والتهديد بحل مجلس النواب اذا لم يتراجع سعد عن تصميمه في تشكيل الوزارة (٤٦) . حدثت مشاورات بين الاحزاب المؤتلفة . ورأى سعد أن يتراجع ، واقترح ان يطلب منه النواب في حفلهم التالى بعدم قبول الوزارة (٤٧) . وفى ٣ يونيو طلب منه أحمد رمزى الوفدى ، وطبيبه الخاص نجيب اسكندر ، أن يعهد بالوزارة لاحد من أنصاره خوفا على صحته (٤٨) . ولكن فكرى أباظة اعترض على الفكرة لانها عبث بالاوضاع الدستورية الصحيحة (٤٩) . وقام سعد زغلول وبين للنواب الحاضرين أسباب تمسكه بالوزارة ثم عدوله عنها فى كلمة جاء فيها « اننى قد صرحت مرارا بعدم قبولها بعد ، ولما ظهرت نتيجة الانتخابات مضيت فى عزيمتى ، وتحادثت فيها مع عدلى ورجوته أن يقبلها عنى وقبل ، ولكن فى يوم الاحد ٢٣ مايو شعرت بابعادى عنها ، فدعانى هذا أن أقبلت على ما كنت اكره ، وصرحت بأنى اقبلها اذا عرضت على ، والآن بعد هذا الرجاء ، فلا يسعنى الا مجاراة رغباتكم (٥٠) . وهكذا عندما تأكد لسعد صلابة موقف الحكومة البريطانية ومندوبها السامى فى مصر من ابعاده عن تشكيل الوزارة ، صرف النظر عن ذلك ، رغم حقه الدستورى ، حرصا منه على اعادة الحياة النيابية وعدم تعطيلها اكثر من ذلك .

وتمشيا مع المظاهر والتقاليد الدستورية دعا الملك سعد الى القصر فى ٥ يونيو بعد أن تأكد له تراجع سعد عن تولى الوزارة ، ليشير عليه الملك بما يتبع فى تأليفها ، فأشار عليه باسنادها الى عدلى (٥١) . ودعا الملك

---

(٤٦) السياسة فى ٣ يونيو ١٩٢٦ عن الديلى تلغراف لندن فى ٢ يونيو .

(٤٧) مذكرات سعد زغلول ، كراسة ٥٢ ، ص ٢٩٩٦ .

(٤٨) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٧٢ .

(٤٩) محمد فكرى أباظة ، الضاحك الباكى ، ص ٢١٥ ، ص ٢١٦ .

(٥٠) السياسة فى ٤ يونيو ١٩٢٦ .

(٥١) السياسة فى ١٩٢٦/٦/٦ .

أيضا حسين رشدى رئيس مجلس الشيوخ لاستطلاع رايه ، فاشـــار عليه بعدلى يكن . وعلى ذلك استدعى الملك عدلى يكن وعرض عليه تشـــكيل الوزارة (٥٢) وقد قبلها . وحينئذ صدر مرسوم ملكى بانعقاد البرلمان فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ . وقد قابلت الصحف البريطانية قرار تنازل سعد عن تشكيل الوزارة بارتياح ، على انه ينطوى على حكمة ومهـــارة سياســـية (٥٣) . وانتهت العقبة التى وضعها المندوب السامى والملك فؤاد أمام تقديم استقالة وزارة زيور وانعقاد البرلمان ، وقدم زيور استقالة وزارته وقد قبلها الملك فى ٧ يونيو ١٩٢٦ . وتم تأليف الوزارة الائتلافية فى نفس اليوم برئاسة عدلى يكن ، وباشتراك حزبى الوفد والاحرار الدستوريين (٥٤) .

افتتـــاح البرلمـــان :

وتم افتتاح البرلمان فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ ، وقد عقد هذا البرلمان ثلاث

---

(٥٢) السياسة فى ١٩٢٦/٦/٦ .

(٥٣) صحيفة « نيشن » لندن فى ١٢ يونيو عن السياسة فى ١٩٢٦/٦/١٣ . وصحيفتى التايمز فى ٦/٥ والديلى هيرالد فى ٦/٨ عن السياسة فى ٦ ، ٨ يونيو ١٩٢٦ .

(٥٤) وتم تشكيل الوزارة من ستة وفديين وثلاثة من الاحرار ومستقل واحد :

١ — عدلى يكن للرئاسة والداخلية ، شيوخ معين .
٢ — عبد الخالق ثروت للخارجية ، نواب منتخب — مستقل — نكلة جيزة .
٣ — فتح الله بركات للزراعة ، شيوخ منتخب .
٤ — محمد نجيب الغرابلى للاوقاف ، نواب وفدى — قصر نصر الدين — غربية .
٥ — أحمد محمد خشبة للحربية والبحرية ، نواب وفدى — بنى قـــره — اســـيوط بالانتخـــاب .
٦ — محمد محمود للمواصلات ، نواب دستورى — الغنايمة قبلى — اسيوط .
٧ — أحمد زكى أبو السعود للحقانية ، شيوخ ، معين .
٨ — مرقص حنا للمالية ، نواب — وفدى — بالترشيح — دائرة الازبكية .
٩ — على الشمسى للمعارف ، نواب وفدى — بالانتخاب — القنايات شرقية .
١٠ — عثمان محرم للاشغال ، نواب وفدى — بالترشيح — دسوق غربية . (السياسة فى ١٩٢٦/٦/٦) .

دورات عادية (٥٥) ، وتشكلت خلاله ثلاث وزارات (٥٦) ، وفى انعقـــاده العادى الأول يوم افتتاحه فى ١٠ يونيو انعقد على هيئة مؤتمر برئاسة حسين رشدى رئيس مجلس الشيوخ وبحضور الملك فؤاد ، والقى عـــدلى يكــن خطاب العرش . أشار فيه الى عودة الحياة الدستورية وضرورة تثبيتها ، فقال : « ولقد عزمت حكومتى ان تجعل الروح الدستورية قاعدة الحــكم وأساس الحريات العامة ، كما اعتزمت تقوية الحكم الدســتورى وتثبيت أصوله وتوطيد تقاليده . وركز الخطاب بعد على الاصلاح الداخلى ، وعلى حسن العلاقات بين حكومتى مصر وبريطانيا وتهيئة الجو الصالح لحســن التفاهم بينهما لتمكن البلاد من حق التمتع باستقلالها التام ، وعن السودان اكد أن ما اتخذ لا يمكن أن يؤثر فى حقوق مصر الشرعيـــة ، وان الحكومـــة ستسعى لدخول عصبة الامم ، لتشارك فى الحياة الدولية (٥٧) ».

وبعد تلاوة خطاب العرش انفصل المجلسان ، واجتمع مجلس النواب، وتم انتخاب سعد زغلول رئيسا له (٥٨) . وعلى أثر اختياره القى كلمة فى المجلس ، اشاد فيها بعودة الحياة النيابية ، وأكد على أن الاحتفاظ بهـــا يقوم على أمرين ، الأمر الأول هو « التفكير الطويل قبل الكلام ، وان تكون الاقوال والأعمال تحت ارشاد الحكمة لا عن حرارة الحماسة ، والأمر الثانى التفكير فى وضع تدابير تشريعية لوقاية هذه الحياة من التعطيل مرة أخرى » . وذكر ان وزارة عدلى وزارة اندماجية لا ائتلافية ، وان عدلى لا يمثل الاحرار

---

(٥٥) تم انعقاد الدورة العادية الأولى فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ ، واختتمت أعمـالها فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ وبدأت الدورة الثانية فى ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ واختتمت أعمالها فى ١٤ يوليو ١٩٢٧ وبدأت الدورة الثالثة فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ — واستمرت حتى ٢٨ يونيو ١٩٢٨ .

(٥٦) وزارة عدلى يكن ، وتشكلت فى ٧ يونيو ١٩٢٦ — وقـدم اسـتقالته خلال الدورة الثانية ، وقبلت فى ٢١ ابريل ١٩٢٧ ، ووزارة عبد الخالق ثروت التى تشكلت فى ٢٦ ابريل وقبلت استقالته فى ١٦ مارس ١٩٢٨ — ووزارة مصطفى النحاس التى تألفت فى ١٧ مارس ١٩٢٨ أى قبيل انتهاء الدورة العادية الثالثة — واقيلت وزارته فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ .

(٥٧) الهيئة النيابية الثالثة ، مجلس النواب ، الجلسة الافتتاحية فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ .

(٥٨) الجلسة السابقة .

الدستوريين ولكنه يمثل فكرة المزج والاندماج والوحدة الوطنية . ويتضح من خطابه ، فرحة البلاد بعودة الحياة النيابية بعد تعطيلها حوالى ثمانية عشر شهرا . وضرورة العمل على صيانتها بالتروى والاعتدال والتشريع لوقايتها من التعطيل ، مما جعل الصحافة البريطانية تصف خطاب العرش وكلمة سعد بالاعتدال (٥٩) . وقام مجلس النواب بتكوين هيئة مكتبه وقد فاز الوفد بأغلبية أعضاء هيئة مكتبه ، واختار أعضاء المجلس ، ويصا واصف ومصطفى النحاس وكيلين للمجلس ، وقد حصل الأول على ١٧٥ صوتا وحصل الثانى على ١٧١ صوتا وفى مجلس الشيوخ انتخب محمد علوى الجزار ومحمود بسيونى وكيلين . ثم كون كل مجلس فيما بعد لجانه المختلفة ، وحسب اللائحة الداخلية كان على كل مجلس فى بداية كل انعقاد عادى ان يقوم بتشكيل لجانه حتى يتمكن من دراسة المشروعات التى تتقدم بها الحكومة الى المجلس أو ما يقترحه الأعضاء من مشروعات ، أو ما يطرأ على المجلس من قضايا . وفى بداية الانعقاد العادى الأول لمجلس النواب شكل لجانه . وحسب المادة ٥٧ من اللائحة الداخلية قامت كل لجنة بانتخاب رئيس وسكرتير لها لمدة انعقاد واحدة عادية . وفى بداية الانعقاد العادى الثانى أعاد المجلسان انتخاب هيئته مكتبهما (٦٠) . وبالنسبة لتكوين اللجان فى مجلس النواب عرض احد وكيلى المجلس فى جلسة ٣٠ نوفمبر ١٩٢٦ ، تعديل اللائحة الداخلية لاختصار عدد أعضاء اللجان وادماج بعض اللجان فى البعض الآخر ، مثال ذلك لجنة السودان التى دمجت فى لجنة الحربية والبحرية والطيران ، ولجنة العرائض التى دمجت فى لجنة الاقتراحات ولجنة التعاون فى لجنة الزراعة . واقر المجلس التعديلات ، واصبحت عدد اللجان اربعة عشر لجنة مع احقية المجلس فى تكوين لجان أخرى مخصوصة لدراسة ما يطرا على المجلس من موضوعات وبالنسبة الى لجان مجلس الشيوخ فقد استمرت كما هى . وفى الانعقاد العادى الثالث ، تم تغيير هيئة مكتب مجلس النواب ، وتم اختيار مصطفى النحاس رئيس الوفد الجديد ، رئيسا

---

(٥٩) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

(٦٠) مجلس الشيوخ ، فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٦ .

لمجلس النواب (٦١) . وويصا واصف وحسين هلال وكيلين . وعندما شكل النحاس الوزارة فى ١٧ مارس ١٩٢٨ ، انتخب المجلس ويصا واصف رئيسا للمجلس ، واحمد رمزى وكيلا بدلا منه ، وتم تشكيل لجانه المختلفة (٦٢) . وفى مجلس الشيوخ تم تثبيت هيئة مكتبه ما عدا محمد صفوت الذى اختير مراقبا بدلا من السيد نوده (٦٣) . واستمرت لجانه كما هى دون تغيير ، والتغيير الذى حدث فى رئاسة وسكرتارية بعض اللجان .

القضايا والموضوعات التى ناقشها البرلمان :

وفى مقدمة أعمال برلمان ١٩٢٦ « الهيئة التشريعية الثالثة » ناقش القضايا الدستورية وكان فى مقدمتها خطب العرش التى ألقيت فيه ، وعن الخطاب الأول الذى ألقى فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ والذى سبق ذكره عند افتتاح البرلمان قدم الأعضاء الشكر للحكومة على تثبيت الحياة النيابية ، والعمل من أجل الاستقلال التام ، والحرص على السودان وعدم فصله عن مصر ، وانضمام مصر الى عصبة الامم . وعن الخطاب الذى ألقى فى ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ فى الدورة الثانية الذى تركز حول الاصلاحات الداخلية وسياسة حسن التفاهم مع بريطانيا ، جاء فى رد مجلس النواب « ان المجلس تقبل الاشارة الى تحسين العلاقات الخارجية خصوصا مع بريطانيا العظمى بحسن التفاؤل ، لان ثقته فى الوزارة تحمله على الاعتقاد بأن هذه الاشارة مبنية على ما تحققته أثناء سير العمل من احترام حقوق البلاد واتجاه القصد الى تأييد استقلالها » وكان من ضمن المعلقين على رد لجنة خطاب العرش محمد حافظ رمضان ، فذكر أنه كان يود أن تسجل الحكومة الدوافع التى دفعتها الى حسن التفاؤل ورأى اضافة « انه كان يود ان يشارك الحكومة فى هذا التفاؤل لو وقف المجلس على الاسباب والبواعث التى دفعت الحكومة الى

---

(٦١) مجلس النواب ، الانعقاد العادى الثالث ، الجلسة الثانية ، فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٧ .

(٦٢) مجلس النواب ، الجلسة ٣٩ فى ٢٠ مارس ١٩٢٨ .

(٦٣) مجلس النواب ، الجلسة الرابعة فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٧ .

هذا التصريح المطمئن » . وذكر ان الخطاب اغفل السودان ، وان الحكومة تكتفى بدفع المصروفات اللازمة لقوة الدفاع السودانية للمحافظة على الروابط بين القطرين فى حين تحاول بريطانيا هضم السودان . ورأى « ان تعرض الحكومة على المجلس الحل الذى ترتضيه البلاد . فيما يتعلق بالسودان » . ونبه الحكومة الى عدم الاكتفاء بمواجهة الازمة المالية ، بالتركيز على التنظيم المالى والتجارى ، ورأى اضافة « رغبة المجلس فى أن تضع الحكومة نظاما صناعيا لايجاد المتعلمين فى صناعة الغزل والنسيج ، وان تضع من القوانين ما يحمى تلك الصناعة وان تبدأ العمل . وذكر احد الوفديين ان هذا الخطاب مكمل للخطاب الذى سبقه والذى كان شاملا فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ ، وساندت الاغلبية الوفدية وزارة عدلى ووافقت على رد لجنة خطاب العرش (٦٤) .

وفى مجلس الشيوخ قدمت لجنة الرد على خطـــاب العرش فى ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ ، شكرها للملك وللحكومة ، واقترح العضو عزيز ميرهم اضـــافة » ويرجو المجلس أن يكون التصريح بتحسين العلاقات بين مصر وبريطانيـــا العظمى عن تأكد الوزارة بالفعل من احترام استقلال البلاد وعدم المساس بحقوقها » . أما العضو محمود أبو النصر ، فرأى ان خطاب العرش وثائق تتقدم بها الحكومة فى افتتاح كل دور برلمانى لتبين ما كانت عليه الدولة وما هى صائرة اليه وانها عهد بين الحكومة والامة ، ولهذا يجب أن تحوى كل ما يهم من شئون الدولة ، ولا يصح ان يقال ان الخطاب الذى تلى خطاب آخـــر مكمل ومتمم له ، ورأى اضافة « ويرجو المجلس ان تواصل الحكومة سعيها لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام والسعى للوصول فى أمر السودان الى حل ترتضيه البلاد » . أما لويس اخنوخ فانوس فرأى ان الحكومة لم توضح خطة التسليف ، ولم تبين ما اتخذته من المساعى لالغاء الامتيـــازات الأجنبية التى تعوق الأعمال التشريعية « وتضطرنا لارجاء اصدار القوانين الى ما بعد عرضها والتصديق عليها من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف

---

(٦٤) مجلس النواب ، الجلسة الخامسة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٦ .

المختلطة » . ثم انتقد الحكومة لانها لم تحقق وعدها للبرلمان فى انضمام مصر لعصبة الامم . واقفل باب المناقشة ، ووافق الأعضاء على رد لجنة خطاب العرش مع اضافة التعديل الذى اقترحه عزيز ميرهم (٦٥) . ولم تتح الاغلبية التى أيدت وزارة عدلى فى المجلسين من طرح القضايا الملحة وخاصة الاقتصادية واكتفت برد المجلس الشكلى ، ولم توضح فى الرد تلك الآراء التى طرحتها المعارضة فى المجلسين واكتفت بتوجيه الشكر للحكومة .

وبالنسبة الى خطاب العرش الذى القى فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ فى بداية الانعقاد العادى الثالث ركز على أمور داخلية مثل الرى والصرف وتوليد الكهرباء من خزان أسوان ، والى محادثات لندن ومما جاء به « ويسر المجلس ان يسود حسن التفاهم بين مصر وبريطانيا العظمى وان يؤدى ذلك الى تسهيل الوصول الى اتفاق يصون حقوق البلاد واستقلالها » . والى المفاوضات التى جرت لتعديل الامتيازات الاجنبية لصالح البلاد . وفى مجلس النواب طلب النائب محمد فكرى أباظة تأجيل الرد على خطاب العرش حتى يدلى رئيس الوزراء ببيان عن المحادثات السياسية ليكون المجلس رايا فيها مبنيا على الوقائع والتفاصيل ، فرد عليه عبد الرحمن عزام أحد سكرتيرى المجلس ، بأن الحكومة ليس عندها وثائق رسمية ، لانها مجرد محادثات واضاف ، « لسنا نملك الزام الحكومة ان تدلى الينا ببيان عن محادثاتها الشخصية كما انه ليس لدى الحكومة وثيقة رسمية بذلك تقدمها للمجلس حتى تكون موضع بحثنا الآن » وذكر « ان الحكومة لم تقيد نفسها ولا نحن بالتالى قيدنا انفسنا بشىء فى الرد » . وتقرر عدم تأجيل الرد ، الذى عبر عن مشاطرة المجلس الحزن فى فقيد الوطن سعد زغلول ، وسرور المجلس أن تنهض الحكومة باعباء مشاريع الاصلاح فى مختلف الشئون الداخلية ، وأن يسود حسن التفاهم بين مصر وبريطانيا وأن يؤدى ذلك الى تسهيل

---

(٦٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة الرابعة فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٦ .

الوصول الى اتفاق يصون حقوق البلاد واستقلالها . واثار العضو محمد جافظ رمضان مسألة الامتيازات الاجنبية وضرورة عقد مؤتمر لتعديلها ، وذكر انها لا تتفق مطلقا مع فكرة العصر الحاضر الى جانب انها عائق للادارة والعدالة ، كما انها عقبة فى سبيل فرض الضرائب على الاجانب ورأى ان مصر مستقلة منذ تخلت تركيا عن حقوقها على مصر ولكن هناك اعتداء على هذا الاستقلال نفسه ، وهو احتلال بريطانيا لمصر ، وان ذلك يتنافى مع الاستقلال . واعترض على ما جاء فى خطاب العرش ، من الرغبة فى عقد محالفة الفرض منها « استكمال استقلالنا » لان تركيا وانجلترا اعترفتا بهذا الاستقلال ، واشار الى سياسة حسن التفاهم القائمة بين مصر وبريطانيا ، وذكر انها من جانب واحد . وان كل اعتداء على حقوق مصر وقع خلال قيام سياسة حسن التفاهم بين مصر وانجلترا . أما عبد الحميد سعيد فقد أشار الى نسيان السودان ورأى التمسك به دائما فى كل مناسبة وذكر ان اتفاقية ١٨٩٩ باطلة ، كما اغفل الخطاب مسألة الجيش ، ولم يذكر شيئا عن الازمة التى تحركت من أجلها الاساطيل البريطانية ، ووزارة الحربية التى اصبحت تحت الادارة البريطانية يتحكم فيها ضابط بريطانى واقترح ان ينص فى الرد على خطاب العرش « ان اساس كل مفاوضة هو الجلاء واستمتاع وادى النيل من منبعه الى مصبه بكافة حقوق البلاد المقدسة » وان يضمن خطاب العرش تقوية الجيش وتنظيمه على احدث الطرق العسكرية وابعاده عن كل نفوذ واى تدخل أجنبى » ووقفت الاغلبية للمرة الثانية فى هذا البرلمان بجوار وزارة ثروت الائتلافية ، واقفل باب المناقشة ، ووافقت الاغلبية على رد لجنة خطاب العرش (٦٦) . ولم يشر فى الرد عن اتجاهات المعارضة وان دل ذلك على شىء فانما يدل على سيطرة الاغلبية وعدم احترامها لرأى الاقلية البرلمانية . وفى مجلس الشيوخ شمل قرار لجنة خطاب العرش ، اسفها لموت الزعيم سعد زغلول وتقديم الشكر

(٦٦) مجلس النواب ، الجلسة الخامسة فى ٥ ديسمبر ١٩٢٧ .

للحكومة لعنايتها برغبات نواب الامة وما قامت وتقوم به من صالح الاعمال ، وعلى ما قامت به من جهد فى تعديل نظام الامتيازات الاجنبية بما يحقق المساواة بين المواطنين والاجانب فى فرض الضرائب . ونادى لويس اخنوخ بالغاء الامتيازات الاجنبية (٦٧) . ويتضح من ذلك ان وجود الاحتلال وعدم عقد المعاهدة بين مصر وبريطانيا لم يساعد على التخلص من عبء الامتيازات الاجنبية على المصريين دون الاجانب ، وعدم اتاحة الفرصة لدخول مصر عصبة الامم ، الى جانب تدخل بريطانيا فى التشريع ، ولم تتح الفرصة للبرلمان المصرى ان يواجه مشاكل البلاد ، لعدم استكمال الحكومات الدستورية مدة حكمها ، واعضاء المجالس مدة نيابتهم دون ان تستكمل مدتها القانونية ، ولهذا كانت أغلب ما تحتوى عليه خطابات العرش مجرد شعارات لم يتحقق منها ما كان يصبو اليه الشعب .

ومن أعمال البرلمان الدستورية قرار مجلس النواب بطلان المراسيم بقوانين التى صدرت من تاريخ حل مجلس النواب من ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ الى انعقاد البرلمان فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ (٦٨) . ودعا المجلس الوزارة ان تتقدم اليه مشروع قانون لمعاقبة الوزراء الذين قد يلجأون مستقبلا الى استصدار مثل تلك المراسيم بقوانين . وقد وافق المجلس على التقرير بالاجماع ، وقرر ايضا العفو الشامل على كل ما ارتكب من الجرائم السياسية فى تلك الفترة (٦٩) . وارسل مجلس النواب التقرير الى مجلس الشيوخ فحوله المجلس الى لجنة الشئون الدستورية (٧٠) . وقد أيدت اللجنة رأى مجلس النواب ، ووافق المجلس على الغاء تلك المراسيم (٧١) . وبذلك أدان البرلمان الانقلاب الدستورى بالغائه تلك القوانين ، ودعا الى

---

(٦٧) مجلس الشيوخ ، الجلسة الثالثة فى ٥ ديسمبر ١٩٢٧ .

(٦٨) مجلس النواب ، الجلسة العاشرة فى ١٢ يوليو .

(٦٩) مجلس النواب ، الجلسة ٢٦ فى ٧ اغسطس ١٩٢٦ .

(٧٠) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٤ فى ١١ اغسطس .

(٧١) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٢٧ فى ١٩ اغسطس .

معاقبة الوزراء الذين سيقومون مستقبلا فى التدخل فى التشريع . وقام مجلس النواب بالغاء قانون خاص بمحاكمة الصحفيين والناشرين الذى صدر فى ١١ يونيو ١٩١١ ، وكان يقضى بمحاكمتهم امام محاكم الجنايات مع نفاذ الحكم وعدم استئنافه (٧٢) .

ومن ضمن مشروعات القوانين الدستورية التى تدخلت دار المندوب السامى لمنعه ، مشروع قانون انتخاب العمد . وقد قدم هذا الاقتراح فى مجلس النواب فى ٣١ مارس ١٩٢٤ على أن تكون نظام العمدية بالانتخاب ، لان الطريقة التى كانت متبعة لا تتيح لاهالى البلدة اختيار من يتولى عمدة عليهم ، وكان يقوم بتعيينهم لجنة الشياخات من ١٠ مارس ١٨٩٥ ، وهذه كانت تعينهم بناء على رغبات شخصية ، والاقتراح يحدد أن يقوم بانتخاب العمدة الناخبون المقيدة اسماؤهم بجدول انتخاب البلدة ، ولمدة خمس سنوات ، وبحثته لجنة الاقتراحات فى ١٨ مايو ١٩٢٤ ثم عرض على المجلس فى ٢٢ مايو فأحاله الى لجنة الداخلية ، ثم حل مجلس النواب . وفى المجلس التشريعى الثالث ، أعيد تقديم الاقتراح من جديد حسب اللائحة الداخلية للمجلس ، ثم تدخلت الحكومة البريطانية فقرر المجلس فى ٢ سبتمبر ١٩٢٦ تأجيله ، ومن يومها لم ينظر فى لجان المجلس . حيث أبرق القائم بأعمال المندوب السامى الى تشمبرلن فى ٦ أغسطس ان لجنة من لجان النواب ناقشت حديثا مشروع قانون انتخاب العمد ، وقد أشاد فى النظام القديم ، واعتبر الوفد من وراء الاقتراح للسيطرة على الانتخابات (٧٣) . ورد عليه تشمبرلن فى ٢٤ اغسطس ، أنه فى حالة موافقة البرلمان على المشروع سيتم اخضاع الجبهة الداخلية للحزب الزغلويين وسيمتد تأثيره الى أضعاف الحكومة المركزية وسيكون صعبا علينا تأكيد

---

(٧٢) مجلس النواب ، الجلسة ٤٦ فى ٢ سبتمبر ١٩٢٦ . قدمه النائب عبد السلام محمد جمعة فى اول اغسطس .

(٧٣) F. O. 2282 / 25 (16) No. 18 Henderson to Chamberlain August 6, 1926 Tel. No. 535

الامن للاجانب فى الاقاليم المنعزلة ، ونصحه بالضغط على الحكومة لتاجيل المشروع حتى الانعقاد التالى لحين وصول لويد (٧٤) . رغم رغبة مجلس النواب وزغلول نفسه فى تطبيق مبدأ الانتخاب المباشر للعمد ، الا أن عدلى يكن رئيس الوزراء ساند القائم بأعمال المندوب السامى ، واتخذ موقفا جادا معه (٧٥) . وقابل الملك فى ١٩ اغسطس فأظهر له الملك استياءه من البرلمان ورأى تعديل الدستور . ثم نبه القائم بالاعمال رئيس الوزراء الى أن تلك المناقشات البرلمانية ليست فى صالح النظام البرلمانى (٧٦) . وهكذا يتضح موقف الاحتلال البريطانى وتدخله الواضح فى منع مشروع انتخاب العمد من أن يصبح قانونا بحجة أنه يخدم اهدافا سياسية لحزب الوفد ، ويضعف قدرة الادارة على حماية الاوربيين فى الاقاليم . ويتضح أيضا مدى تربص الملك بالبرلمان والدستور ورغبته فى تعديل الدستور ، وهذا ما تم فعلا عام ١٩٣٠ على يد اسماعيل صدقى لصالح الملكية .

ومن الجدير بالملاحظة ان برلمان ١٩٢٦ ، والوزارة الائتلافية اهتمت بمسألة استكمال الحياة الدستورية فى اعادة تشكيل مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ومجالس القرى . لان القوانين التى تنظم شئون تلك المجالس سواء فى اختصاصها أو فى طريقة انتخابها كانت لا تتفق والنظام الدستورى الموجود حينئذ ، وكان لابد من وضع تشريع جديد يتمشى مع الروح الدستورية . ولهذا شكلت لجنة من رجال الحكومة ومن أعضاء البرلمان لبحث ما يتعلق بمجالس المديريات من حيث شروط العضوية

---

(٧٤) F. O. 2282/25 (16) No. 24 Chamberlain to Henderson August 24 1926 Tel. No. 278

(٧٥) F. O. 2401/25(16) No. 25 Henderson to CHamberlain August 26, 1926 Tel. No. 382.

(٧٦) F. O. 2425 / (16) No. 26 Henderson to Chamberlain August 21, 1626 Tel. No. 558.

باختصاصاتها وسلطتها (٧٧) . واتضح من مناقشة البرلمان لمشروع قانون مجالس المديريات وبخاصة فى انتخاب اعضائه معارضة كبار الملاك ، ان يمثل فى تلك المجالس غيرهم ، لانهم رأوا انهم أصحاب المصلحة فى البلاد لدرجة حرمان اصحاب المؤهلات العالية . وفى اثناء مناقشة مشروع القانون اقترح محمد عبد اللطيف سعودى ، انتخاب عضوين عن كل دائرة أى ان يكون لكل ٣٠,٠٠٠ من يمثلهم فى مجلس المديرية ، واعتبارها فرصة للتدريب على الحياة النيابية وافساح المجال لعدد من أعيان المديرية وأصحاب الرأى فى المشاركة ، واعترض اسماعيل صدقى على اقتراحه لان مجالس المديرية فى رأيه تنفيذية بعكس المجالس النيابية تشريعية ، وان الكثرة فى الاولى معطلة . وقد وافق المجلس على ان يكون لكل دائرة عضوان بأغلبية ٧٢ ضد ٤٩ صوتا (٧٨) . واقترح نفس العضو اعفاء المتعلمين من الضريبة ، اذ اشترط مشروع القانون ان يدفع العضو ضريبة مقدارها ثلاثون جنيها ، فاعترض عليه أحد كبار الملاك مما اثار العضو يوسف الجندى وقال له « لماذا سمحتم لنا بالجلوس هنا معكم ونحن نقرر أمورا خطيرة » ، وتدخل وزير الداخلية وذكر ان مجلس النواب مجلس تشريعى سياسى وظيفته تقرير المبادىء العامة فى السياسة والاجتماع والمال (٧٩) . ولم يوافق المجلس على اقتراح اعفاء المتعلمين من الضريبة (٨٠) . على أساس فكر كبار الملاك أنهم أصحاب المصالح فى البلد ولا يجب حرمانهم من النظر فى الوجوه التى تصرف فيها تلك الضرائب (٨١) . ودافع أحد النواب عن ضرورة وجود المتعلمين فى تلك المجالس لمدها بالآراء الناضجة والابحاث الفنية ، لان فى اختصاصاتها مسائل فنية كثيرة تحتاج الى رأى المتعلمين ،

---

(٧٧) صحيفة السياسة فى ٢ ديسمبر ١٩٢٧ .

(٧٨) مجلس النواب ، الجلسة ١٤ فى ٣ يناير ١٩٢٨ .

(٧٩) مجلس النواب ، الجلسة ١٥ فى ٤ يناير ١٩٢٨ .

(٨٠) مجلس النواب ، الجلسة ١٦ فى ٩ يناير ١٩٢٨ .

(٨١) وهذا الرأى للنائب عبد السلام فهمى جمعة .

الى جانب ان المصريين جميعا اصحـــاب مصالح فى البــلاد ، وانتهى وقته اصحاب المصالح الحقيقية وانتهت المناقشة بعدم اعفاء كل من كان حـــائزا لدبلوم من احدى الكليات أو المدارس العليا من شرط الضريبة بأغلبية ٨٥ ضد ٦٣ صوتا (٨٢) . ولما اقترح بعض النواب تخفيض الضريبة لعضـــوية مجلس المديرية الى عشرين جنيها ، اعترض أحمد عبد الغفار (وهو من كبار الملاك الزراعيين) لعدم مزاحمة أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد ، مما أدى الى رفض المجلس للاقتراح (٨٣) . وتمت الموافقة على مشروع القانون فى ٢٣ يناير ١٩٢٨ ، ما عدا خمسة أعضاء (٨٤) .

ومن القوانين التى حاول البرلمان الغـــاءها ، احتراما لحـــرية الرأى والقول والاجتماع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العامة . وقد مر هذا القانون بعدة ظروف أدت الى تعطيله أو تعديله . وكاد مجلس النواب لعـــام ١٩٢٤ أن يلغى هذا القانون ، لولا اعتراض رئيس الوزراء « سعد زغلول » ورغبته فى وضـــع قانون جـــديد ، ولم يتمكن المجلس من مناقشة المشروع الذى وضعه مجلس الشيوخ لاستقالة الوزراة ، وحـــل مجلس النواب ، ولما عادت الحياة البرلمانية عام ١٩٢٦ بدأ مجلس النواب مناقشة مشروع القانون من جديد . وفى دورة الانعقاد العـــادى الثالث أعيد المشروع الى لجنة الداخلية الجديدة فأعادت بحثه ، وادخلت عليه تعديلا بموافقة مندوب الداخلية (٨٥) . وقدمت معه تقريرا أوضحت فيه الغرض من تعديله وهو أن يتمتع كل انسان بحرية الاجتماع والمظاهرة ، وان يحافظ من جهة اخرى على النظام والامن العام . ولما عرض المشروع على المجلس ناقشه فى عدة جلسات فى ديسمبر ١٩٢٧ ، ويناير ١٩٢٨ . واقره فى جلسة

---

(٨٢) مجلس النواب ، الجلسة ١٦ فى ٩ يناير ١٩٢٨ .
(٨٣) مجلس النواب ، الجلسة ١٧ فى ١٠ يناير ١٩٢٨ .
(٨٤) مجلس النواب ، الجلسة ٢١ فى ٢٣ يناير ١٩٢٨ .
(٨٥) مجلس النواب ، الجلسة ٩ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ .

٣ يناير ١٩٢٨ بأغلبية ١٥٤ صوتا ضد صــوت واحــد ، وارسل مشروع القانون الى مجلس الشيوخ فى ٩ يناير ١٩٢٨ فأحاله على لجنة الداخلية ، فوافقت عليه فى ١٤ يناير ١٩٢٨ . ثم عرض على مجلس الشيوخ فوافق على رأى اللجنة (٨٦) . واهم ما اشتمل عليه مشروع القانون ان الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر فى هذا القانون (م ١) ، وأن يخطر من يريد تنظيم اجتماع عام ، المحافظة أو المديرية أو سلطة البوليس فى المراكز قبل عقد الاجتماع بثمانية واربعين ساعة على الاقل ، وتنقص الى ٢٤ ساعة ، اذا كان الاجتماع خاصا بالانتخاب ، وان يتم الاخطار عن الاجتماعات من شخصيتين على الاقل ، مع بيان الزمان والمكان وموضوع الاجتماع (م٣) ، وان تتكون لجنة الاجتماع من رئيس واثنين من الاعضــاء للمحــافظة على النظام (م٤) ، وان لا يجوز لرجل الادارة حل الاجتماع الا اذا طلبت منه ذلك اللجنة السابقة او فى حالة حدوث اضــطراب . ثم ارســله مجلس الشيوخ الى رئاسة مجلس الوزراء لكى يعرض فى اجتماع مجلس الوزراء ويصدق عليه الملك ليصبح قانونا من قوانين الدولة . وفى اليــوم التــالى لارساله ، لاحظ أحد موظفى مجلس الشيوخ ان النص الذى ارسله مجلس النواب الى مجلس الشيوخ قد سقطت منه فقرة سهوا . ولهذا طلبت سكرتارية مجلس الشيوخ من رئاسة مجلس الوزراء اعادة مشروع القانون اليها حالا للنظر فى الفقرة التى سقطت سهوا ، وكان ذلك فى بداية شهر مارس عندما قدمت وزارة عبد الخالق ثروت استقالتها (٨٧) . وسيؤدى هذا المشروع فيما بعد الى اقالة وزارة مصطفى النحاس .

وقد امتاز برلمان ١٩٢٦ بالحيوية والحماس ، وناقش كثيرا من الأمور الهامة ، ونلحظ انــه أعطى الشــئون الاقتصــادية اهتمــاما ملحوظا . وفى مواجهة ازدياد عدد السكان وانتشار التعليم وتقدم وسائل المعيشــة ،

---

(٨٦) مجلس الشيوخ ، الجلسة ١٢ فى ٢٣ يناير ١٩٢٨ — ووافق عليه ٧٨ من ٧٩ صوتا .

(٨٧) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٣٥٧ ، ص ٣٥٨ .

وتطلع الشباب الى حياة أفضل ، رأت لجنة الميـزانية فى مجلس النـواب ضرورة تعاون الحكومة مع البرلمان فى تحقيق الرخـاء ، واقتـرحت حفظ وتحسين مرتبة القطن المصرى وتنفيذ برنامج أعمال الرى الكبرى وتنـوع المحاصيل الزراعية ، واستثمار القوى الطبيعية واهمها مسـاقط الميـاه والموارد المعدنية واستخراج الكهرباء من خزان أسوان (٨٨) لصناعة السماد وادارة آلات الرى ، وتعضيد الصناعة الوطـنية من أجل زيادة مـوارد الدولة (٨٩) . ومن ذلك تبدو بادرة جديدة ، وهى اهتمام النواب بالحالة الاقتصادية وضرورة وضع خطـة لزيادة الدخـل القومى لمواجهـة الزيادة السكانية ومتطلبات الجماهير . وللازمة المالية التى ظهرت نتيجة لهبـوط أسعار القطن ، تقدم أحـد النواب اسـتجوابا الى رئيس مجلس الوزراء ووزيرى المالية والزراعة ، دعا فيه الحكومة الى العمل على تنمية الثروة وتشجيع الصناعات واعطاء السياسة الاقتصـادية عنـاية كبـيرة لتنويع المحاصيل واستثمار موارد البلاد (٩٠) . ولهذا السبب أيضا قدمت لجنـة المالية فى المجلس تقريرا عن وضع حالة البلاد الاقتصادية وضرورة النهوض باستغلال موارد البلاد ، ودارت مناقشات حية وخاصة عن ضرورة التصنيع وحماية الصناعة المصرية سواء بترقية التعليم الصناعى ، وتعديل النظام الجمركى ، والى مساهمة الأجانب فى الضرائب والغاء الامتيازات الاجنبية ومحاولة حل مشكلة الازمة الاقتصادية الناتجة عن هبوط أسعار القطن . وعقب احد النواب على تقرير اللجنة فأشار الى عدم تعاون الاجـانب فى دفع الضرائب للحكومة ، وأكد على ضرورة الاهتمام بالصـناعة ، وتنويع المحاصيل والاهتمام بمشاريع الرى ، وأكد آخرون الى ضرورة اسـتغلال

---

(٨٨) تابع العضو محمد صالح حرب هذا الموضوع — وكالعادة اشار مندوب وزارة الاشغال الى فوائد المشروع واهتمام الوزارة به ودراسته .

(مجلس النواب الجلسة ٢٩ فى ١٤ فبراير ١٩٢٧) .

(٨٩) مجلس النواب ، الجلسة ١١ فى ١٣ يوليو ١٩٢٦ .

(٩٠) مجلس النواب ، الجلسة ٢٨ فى ٩ يناير ١٩٢٧ (النائب عبد الخالق عطية) .

الموارد المعدنية وصناعة الغزل والنسيج والاهتمام بالثروة الحيوانية ، وحماية الصناعات المصرية (٩١) .

ولمواجهة الازمة المالية ، قام مجلس النواب بمحاولة تخفيف العبء عن الميزانية العامة ، بتخفيض النفقات ، فعندما ناقش مجلس النواب مخصصات ديوان الملك ، وجه الاعضاء انتقادات عنيفة الى مخصصات السراى ، ولكن سعد زغلول حمل الاعضاء على اتخاذ موقف يتسم بالاعتدال تجاه تلك المخصصات وحال المجلس دون تخفيضها وترك الامر فى ذلك لحكمة الملك ، حيث ان مصروفات السراى لا تتناسب مع دخل البلاد ورجا الملك أن يقدم للامة المثال على الاقتصاد والتوفير (٩٢) ، وقرر تخفيضها فى ميزانية ٢٧ — ١٩٢٨ الى ما يعادل ١٤٦ الف جنيه . واقر مجلس الشيوخ ما قرره مجلس النواب تجاه هذا الموضوع (٩٣) . وفى دور الانعقاد الثانى رأت لجنة المالية ان ميزانية ديوان الملك مرتفعة عما يتفق وميزانية الدولة العامة ، مما جعل بعض النواب يعترضون على ضخامة ميزانية السراى فى الوقت الذى تعانى فيه الدولة أزمة مالية . ومما قاله النائب احمد عبد الغفار « لقد أصبح فى البلاد حكومتان حكومة للامة وحكومة للسراى يتبعهما جيشان ، جيش الامة وجيش خاص هو الحرس وله قائد خاص ومدفعية خاصة ليست موجودة فى الجيش المصرى مع اخلاص البلاد للملك » . واعترض آخرون على النفقات الباهظة التى رصدت لاصلاح بعض القصور ، وكان المجلس معتدلا مجدد الرغبة الى الملك لتخفيض هذه الميزانية ، واضاف رغبة اخرى فى أن يعهد باعمال القصور الملكية الى وزارة الاشغال المصرية (٩٤) . وتحمست مجموعة من اعضاء مجلس

(٩١) مجلس النواب ، الجلسة ٤٣ فى ١١ ابريل ١٩٢٧ .
(٩٢) صحيفة السياسة فى ١٩٢٧/٥/١٧ .
(٩٣) الجلسة ٢٥ فى ١٦ أغسطس ١٩٢٦ .
(٩٤) مجلس النواب ، الجلسة ٥٩ فى ١٦ مايو ١٩٢٧ .

النواب واقترحوا انقاص المكافأة البرلمانية ، وأقر المجلسان الاقتراح (٩٥) . ونص على أن يتناول كل عضو مكافأة سنوية قـــدرها ٤٨٠ جنيـــه بدلا من ٦٠٠ جنيه للعضو ، وترتب عليه اقتصاد مبلغ ٣٠٩ الف جنيه .

ومن ابرز القضـــايا السياسية والوطنية التى اهتـم بها البرلمان ، الشئون التعليمية حيث سأل أحد النواب وزير المارف عن مدى تنفيذ الوزارة للمادة ١٩ من الدستور التى تنص على أن « التعليم الاولى الزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجانى فى المكاتب العامة » . واكد له الوزير ان الوزارة ساعية فى زيادة مدارس المعلمين والمعلمات ، وانشاء المدارس حتى يمكن تعميم مشروع التعليم الالزامى للبنين والبنات (٩٦) . وبناء على المادة ١٨ من الدستور ، التى تنص على أن « تنظيم أمور التعليم العام يكون بقانون» ، فقد قام البرلمان فى دور الانعقاد العادى الثانى فى وضع تلك القوانين . ومن قراءة المضابط لقوانين مراحل التعليم ، ندهش بأن الوفد ، رائد الحركة الوطنية ليس له برنامج اجتماعى ، ونحس بتضارب الآراء بين الوفديين ، عكس مواجهتهم للمواقف السياسية كتلة واحدة تقريبا . وندهش اكثر عندما نرى مشاهير اعضاء الوفد فى البرلمان يضيقون بمجانية التعليم ، مما يؤكد وضع الوفد فى قائمة الاحزاب البورجوازية ، وكان شغل الوفد الاكبر هو قضية الاستقلال وابرام المعاهدة مع بريطانيا ، ولهذا لم تعد الحيـــاة النيابية بالخير كلية على الطبقات الكادحة . وكـــانت أولى تلك القوانين ، مشروع قانون التعليم فى رياض الاطفال ، وكانت تلك المدارس تتبع نظـــم التربية الحديثة ، وتعمل على تربية ملكات التلاميذ ، وكان التعليم فيهـــا بمصروفات . ومن المادة الثانية التى نصت « على وزير المعارف فى أحوال استثنائية أن يعفى من المصروفات أو يقبل بالمجان تلاميذ أو تلاميذات » ، الا ان لجنة المعارف برئاسة ويصا واصف الوفدى ووكيل مجلس النواب ،

---

(٩٥) قانون رقم ١٦ فى ٣١ مايو ١٩٢٧ ، وصحيفة السياسة فى ١٩٢٧/٥/٢٥ .

(٩٦) مجلس النواب ٤ الجلسة الثامنة فى ٥ يوليو ١٩٢٦ .

رفضت ان تتكلف الخزانة العامة مصروفات تعليم أى تلميذ بهذه المدارس ؛ ورأت ان وزارة المعارف قد عنيت أن يكون التعليم الاولى بالمجان ، ولم تسمح بالمجانية فى تلك المدارس الا فى حالات اضطرارية اثناء الدراسة فقط . ورفضت رفع نسبة الاعفاء من ١٪ الى ٥٪ ، لان هذه المدارس كما ذكر احمد حافظ عوض الوفدى خاصة لفئة معينة ورد عليه مكرم عبيد الوفدى : « اذا حرمنا ابناء الفقراء من دخول تلك المدارس فان الارستقراطية الفكرية ستصبح محصورة فى الاغنياء » واقترح رفع نسبة المجانية الى ٥٪ أو ١٠٪ حتى تتاح فرصة أمام الفقراء ، لان البلد ديمقراطية وليس بها طبقات . وذكر آخر أنه اولى بابن العامل أن يدخل المدارس الالزامية بدلا من تلك المدارس المترفة ، وعندما أيد بعض النواب رفع نسبة المجانية بها حتى يستفيد من تلك المدارس الفقير كالغنى ، رد عليهم ويصا واصف بأنه « ليس من الضرورى أن تتأثروا بنظرية الديمقراطية من حيث الرأفة بالفقراء فى كل مناسبة ، لانه لا غضاضة على الفقير اذا أتقن صنعه تساعده على كسب عيشه » وعلل رأيه لضيق موارد الميزانية . وهذه قطعا آراء لا تعبر عن فكر جماهيرى بل طبقى ، وهم جماعة كبار الملاك الزراعيين والراسماليين . فى حين رأى نائب آخر ان تلك المدارس تتميز « بزى خاص ونظام اكل خاص وتقدم للتلاميذ الشاى واللبن والمربى والحلوى ، وفى هذا كل الضرر لو تعود أولاد الفقراء على ذلك فماذا يصنعون عند عودتهم الى منازلهم حيث يعتمدون فى غذائهم على العدس والفول وتعلل هؤلاء بالميزانية والاموال اللازمة ، وتقرر بقاء المادة كما هى دون السماح بنسبة معقولة للنوابغ من أولاد الفقراء (٩٧) .

وعند مناقشة مشروع القانون الخاص بتنظيم المدارس الابتدائية وامتحان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية . وعن المادة السادسة التى تسمح لوزير المعارف الحق فى قبول مجانية أو نصف مجانية فى حدود ٤٪

(٩٧) مجلس النواب ، الجلسة ٢٢ فى ٢٤ يناير ١٩٢٨ .

واقترح أحد النواب رفع النسبة الى ٢٥٪ ورأى اعطاء الفرصة لابناء الفقراء حيث ان النوابغ وكبار رجال الدولة ممن اعطوا فرصة التعليم بالمجان ، وضرب مثلا بعلي مبارك ، ونقد فكرة تضييق المجانية . ولكن المجلس رفض اقتراحه . وقدمت اقتراحات لرفع النسبة الى ٨٪ كحل وسط ولكنها رفضت أيضا . فى حين دعا البعض (٩٨) الى تأييد ما اتجهت اليه اللجنة حتى لا يحدث بطالة فى المستقبل ولهذا دعوا الى انشاء المدارس الصناعية وتشجيع المجانية فيها (٩٩) ومن هنا يتضح عدم انطلاق الاعضاء فى الامور الاجتماعية ، تأكيدا لاستمرار تفوقهم وتفوق طبقتهم وعدم اتاحة الفرصة كما ذكروا لابناء الفقراء وهم غالبية الشعب . وفى مجلس الشيوخ ، اقر الاعضاء مشاريع القوانين الخاصة بتنظيم المراحل التعليمية . وفى الجلسات من ٣٦ الى ٤١ ناقش الاعضاء مشروع القانون الخاص بتنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية ، واقترح أحد الشيوخ زيادة نسبة المجانية من ٤٪ الى ٦٪ ، لافساح المجال أمام الفقراء ليحصلوا علي أرقى الشهادات ورفضت الاغلبية الاقتراح بحجة ان ايرادات الدولة محدودة . وفى جلسة التاسع من مايو ، وافق أعضاء مجلس الشيوخ على المشروع بالاجماع (١٠٠) وهكذا لم يتح أعضاء البرلمان الفرصة للنوابغ من الفقراء حرصا منهم على امتيازاتهم الطبقية ، بحجة نقص موارد الميزانية .

واهتم البرلمان بالجامعة وتطورها ، ولم ينس الاعضاء الجامعة فى كل ميزانية وطلبوا لها المزيد من الاعتمادات . وفى ميزانية ٢٦ — ١٩٢٧ ، اهتم مجلس النواب بفتح اعتماد اضافى للجامعة ، ليتيسر لها تسوية حساب الاعمال الجديدة فى خلال تلك السنة المالية (١٠١) ، ووافق مجلس

---

(٩٨) ابراهيم الهلباوى ، عبد الخالق سليم ، محمد الباسل .

(٩٩) مجلس النواب ، الجلسة ٢٨ فى ٨ فبراير .

(١٠٠) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٤١ فى ٩ مايو ١٩٢٨ .

(١٠١) مجلس النواب ، الجلسة ٤٢ فى ٢١ مارس ١٩٢٧ .

الشيوخ على مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتنظيم الجامعة المصرية ، أقرته لجنة المعارف فى المجلس ، يقر انشاء الجامعة فى مدينة القاهـرة ، على أن تضم كليات الآداب والعلوم والطب والحقوق ، وان يكون اختصاصها فيما يتعلق بالتعليم العالي ، وتشجيع البحوث العـلمية ، وترقيـة الآداب والعلوم فى البلاد ، وان يكون لها شخصية معنوية ، وان تقبل التبرعات طبقا لاحكام القانون ، ونص المشروع علي تنظيم ادارتها ، وعلى ان تكون اللغة العربية هي لغة التعليم بها ما لم يقرر مجلس الجـامعة في احـوال خاصة استعمال لغة اجنبية (١٠٢) .

واهتم البرلمان بامتداد سلطته ومراقبته للمعاهد الدينية التى كـانت تحت سلطة الملك يباشرها استنادا على المادة ١٥٣ من الدسـتور لحـين وضع قانون . واصر مجلس النواب ان تخضع ميزانية المعاهد الدينيـة لرقابة البرلمان مع ميزانية الاوقاف كميزانيات مصالح الحكـومة (١٠٣) ، وتمكنت اللجنة مع الحكومة فى وضع مشروع قانون قدم للمجلس فى ٤ مايو ١٩٢٧ متضمنا ان يكون استعمال الملك لسلطته فيما يختص بالمعاهد الدينية بواسطة وزير مسئول امام مجلس النواب ، وأن يقرر البرلمان هذه الميزانية ويوافق على حسابها الختامى بعد بحثها كباقي أجزاء ميزانية الدولة وقرر المجلس فيه ، ان يكون استعمال السلطة التى للملك فيما يختص بالجامع الازهر والمعاهد الدينية الاخرى بواسـطة رئيس مجلس الوزراء (١٠٤) . وقد اتاح صدور هذا القانون للمعاهد الدينية الخروج من عزلتها وجمودها ، وارتباطها بالتطور والتقـدم الـذى تسـير فيه البـلاد فى ظل الحيـاة الدستورية (١٠٥) . وأرسل المشروع الى مجلس الشيوخ فى ١٠ مـايو

---

(١٠٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٥٩ في ٩ يوليو ١٩٢٧ .

(١٠٣) مجلس النواب ، الجلسة ٢٥ فى أول فبراير ١٩٢٧

(١٠٤) مجلس النواب ، جلسة ٤ مايو ١٩٢٧ .

(١٠٥) صحيفة السياسة فى ١٩٢٧/٥/٥ .

١٩٢٧ ، فأحاله المجلس الى لجنة الاوقاف والمعاهد الدينية (١٢٦) . وفى ٢٣ مايو وافقت اللجنة ثم مجلس الشيوخ على تقرير مجلس النواب (١٠٧) .

واظهر البرلمان اهتماما بالغا بالجيش ، وحاول ان يجعل منه قوة مستقلة وقادرة على حماية البلاد ، ولهذا طالب النواب تقوية الجيش بزيادة عدده و ومعداته وتسليحه بأحدث الاسلحة وادخال سلاح الطيران (١٠٨) . وتمصير قيادته وتعميم التجنيد الاجبارى حتى يصبح الجيش درعا للوطن . وفى ٢٤ يناير ١٩٢٧ قدم أحد النواب استجوابا ، بشأن قانون القرعة العسكرية ونظام الاصلاح الخاص بالمدرسة الحربية ، ومساواة المصريين جميعا أمام الدستور فى هذا الواجب ، وزيادة الجيش وتحسينه (١٠٩) . وفى ٦ فبراير ١٩٢٧ احتج نفس العضو على وجود موظف أجنبى وهو اللواء سبنكس حيث لا حدود لسلطته فى وزارة الحربية وحيث يشغل وظيفة مفتش عام للقوات العسكرية ويقوم فى الواقع باعمال السردار ، واقترح انقاص ميزانية دفاع قوات السودان (١١٠) وقدرها ٧٥٠ الف جنيه التى قررت فى عهد وزارة زيور الاولى الى ٢٥٠ الف جنيه ، وتوجيه باقى المبلغ لاصلاح الجيش . وعن قانون القرعة العسكرية اجاب وزير الحربية ان مشروع القانون فى الطريق الى البرلمان لعرضه عليه . وعن اصلاح المدرسة الحربية ذكر أنه يجرى فى مجلس الجيش دراسة مشروع النظام الجديد بها وان لجنة الجيش ولجنة الضباط والمفتش العام يقومون بكل ما كان داخلا فى اختصاص السردار من اعمال تحت اشرافه.

---

(١٠٦) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٣٨ فى ١٠ مايو ١٩٢٧ .

(١٠٧) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٤٠ فى ٢٣ مايو .

(١٠٨) مجلس النواب ، الجلسة ٤٩ فى ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .

(١٠٩) مجلس النواب ، الجلسة ٢١ فى ٢٤ يناير ١٩٢٧ (محمد فكرى اباظة) .

(١١٠) قررت فى عهد وزارة زيور الاولى بعد انسحاب الجيش المصرى من السودان عقب مقتل السيرلى ستاك حاكم السودان العام . ووافق المجلس على اعتمادها لاستمرار سياسة حسن التفاهم مع بريطانيا .

(مجلس النواب ، الجلسة ٣٠ فى ٦ فبراير ١٩٢٧) .

وزير الحربية . وذكر ان الوزارة حريصة على تدريب الجيش بأحدث الخبرات العسكرية . واشترك بعض النواب فى المناقشة فدعا أحدهم الى اصلاح الجيش وفى المقدمة اصلاح المدرسة الحربية وقانون القرعة ، ورأى عضو آخر عدم تعيين سردار فى حين دعا ثالث الى ترك المسألة لوزير الحربية (١١١) .

وكلفت لجنة الحربية البرلمانية لجنة فرعية مؤلفة من بعض اعضائها ، لفحص ميزانية وزارة الحربية ، فطلبت فى تقريرها الغاء منصب السردار ، لتعارض وجوده مع وزير حربية مسئول امام مجلس النواب ، وحثت على تحسين أسلحة الجيش ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية . كما اقترح بعض أعضائها تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون اللواء سبنكس عضوا فيه على مثال مجلس الجيش البريطانى ، واستبعدت مبلغ ٧٥٠ الف جنيه المخصصة لقوة الدفاع السودانية (١١٢) . وبهذا رأت اللجنة سحب السلطة فى الجيش من يد المفتش العام وحصرها فى مجلس تحت رئاسة الوزير ، وكان المفروض ان يقدم هذا التقرير الى لجنة الحربية لتقرر ما تراه فيه ، وترسل اللجنة تقريرا الى لجنة المالية ، وهذه تضع تقريرها وتعرضه على مجلس النواب ليناقشها ويتخذ فيه قرارا . وقبل ان تذاع تلك الآراء ، احتج المندوب السامى على هذا العمل ، بحجة ان انجلترا تعهدت فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بالدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبى . ولهذا رأى ان تكون لها السيطرة على الجيش وادارة الحدود ، وان تظل سلطة سردار الجيش المصرى المخولة للمفتش العام سبنكس هى السلطة العليا على الجيش ، ورأى ان الغاء منصب سردار الجيش وتعديل مجلس الجيش يؤدى الى اضعاف الاشراف البريطانى على الجيش وأشار الى تطرف مجلس النواب تحت تأثير المتطرفين الوفديين ويقصد أحمد ماهر

---

(١١١) مجلس النواب ، الجلسة ٣٠ فى ٦ فبراير ١٩٢٧ .

(١١٢) أحمد شفيق ، الحولية الثالثة ، ص ١٨١ و ص ١٨٢ .

ومحمود فهمى النقراشى (١١٣) . ورد عليه رئيس الوزراء يوم ٢٤ مايو بشأن الجيش المصرى لا يخضع تحت اى نقطة من نقط تصريح فبراير ١٩٢٢ (١١٤) واوضح ان تدخل اى سلطة اخرى فى مسألة الجيش يتنافى مع المسئولية الوزارية (١١٥) . ولم يقبل المندوب السامى هذا الرد ، فقابل الملك فؤاد واطلعه على خطورة الموقف ، فاخبره الملك انه مجرد من كل سلطة فى ظل الظروف السياسية الحالية (١١٦) . فأرسل المندوب السامى فى ٢٩ مايو مذكرة الى الحكومة المصرية بعد مخابرته مع الحكومة البريطانية احتوت على مطالب الحكومة البريطانية وعززها بطلب ارسال ثلاث سفن حربية للتهديد وخاصة تهديد المتطرفين ، فوصلت تلك السفن من مالطة الى الاسكندرية فى أول يونيو ١٩٢٧ (١١٧) . وعلل وزير خارجية بريطانيا ارسالها فى مجلس العموم البريطانى « بأن فريقا من رجال السياسة فى مصر اتجهت انظارهم الى الجيش منذ بعض الوقت ، وغرض هذا الفريق يرمى من جهة الى زيادة عدد الجيش وزيادة قوته ، ومن جهة اخرى يرمى الى تحويله الى سلاح فى يد حزب سياسى . ولا ريب فى ان تلك المشروعات من المسائل التى تهم الحكومة البريطانية مباشرة لان الدفاع عن قناة السويس من المصالح الجوهرية وحماية الاجانب من العهود التى قطعناها على انفسنا لذلك لا يسع الحكومة البريطانية السماح بوجود قوة يمكن تحويلها الى قوة معادية لنا » ، واشار الى تقرير لجنة الحربية فذكر أن الغرض من نقل هذه الوظائف الى وزير الحربية « لتمكين الحزب القابض

---

(١١٣) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٣٠٣٥ ،

Lloyd, op. cit., P. 200

والسياسة فى ١٩٢٧/٥/٣١ .

(١١٤) Lloyd, op. cit., P. 208

(١١٥) أحمد شفيق ، الحولية السابقة ، ص ١٨٦ .

(١١٦) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٢٦ .

(١١٧) Lloyd, op. cit., P. P. 200 - 212

على زمام السلطة من بسط نفوذه السياسي على الجيش وتسخيره لاغراضه الخاصة دون معارضة لهذا كان ارسالها للتأثير على المتطرفين ، واشار الى أن هذه المسألة يجب أن تكون موضوع تسوية يتم الاتفاق عليها ، ورحب بالمفاوضات بين الحكومتين (١١٨) . بهذا اتخذت الحكومة البريطانية التحفظات الاربعة وسيلة للضغط والسيطرة على الجيش المصري والتدخل في الشئون الداخلية للبلاد . وكانت سياسة لويد تقوم على الحرص على تنفيذ التصريح وتفسيره حسب مصالح بلاده . ونتيجة لما حدث تقدم احد النواب سؤالا الى رئيس الوزراء أشار فيه الى الاتهامات البريطانية وخاصة اتهام الوفد بتحويل الجيش الى سلاح في يده ، فنفى رئيس الوزراء التهمة (١١٩) . وفي ١٦ يونيو ١٩٢٧ دارت مناقشات عن هذا الموضوع ، وصرح رئيس الوزراء في الجلسة بقيام خلاف أدي الي ارسال مذكرة الى الحكومة المصرية في ٢٩ مايو اشتملت علي طلبات خاصة بالجيش ومصلحة الحدود منها وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء سبنكس) أن يؤدى عمله في حرية ، وان يمنح عقد علي الاقل لمدة ثلاث سنوات ، وابقاء لجنة الضباط على ما هى عليه ، وأن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ، وان تكون مصلحة الحدود تحت اشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه فى غيابه ، وان تظل المراكز التى يشغلها ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك مصلحة الحدود ، محفوظة فى أيد بريطانيين على شرط ان لا تمس اختصاصاتهم ، وان يظل النظام القضائى كما هو فى الجهات الداخلة فى مصلحة الحدود (١٢٠) . ومهدت لهذه المطالب بالرغبة الى تسوية ودية لما بين البلدين من المسائل المعلقة . ودعت الحكومة المصرية الى المفاوضة

---

(١١٨) House of Gommons, meeting of 1 Junc 1927, Vol, 207, F, P. 360, 361

(١١٩) مجلس النواب ، الجلسة الثانية في ٣ يونيو (اسماعيل صدقى) .

(١٢٠) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ وص ٢٧٤ .

معها للوصول على عقد اتفاق . واتضح للحكومة المصرية ان تلك المطالب تؤدى فى مجموعها الى انقاص حقوق السيادة المصرية وسلطة البرلمان والاخلال باحكام الدستور . ولكن الحكومة رأت ابقاء النظام الحالى فى الجيش ومصلحة الحدود على ما هو عليه مع الاحتفاظ بسلطة الوزير ومسئوليته امام البرلمان عن هذه الشئون (١٢١) . وطلب النائب عبد الحميد سعيد تقديم المذكرة والاوراق المتعلقة بها لدراستها واصدار قرار فيها يقر الحكومة على تصرفاتها ، وذكر ان معنى بقاء الحالة كما هى ، ان تبقى السلطة والنفوذ للمفتش الانجليزى وأن يبقى صاحب الامر والكلمة العليا فى الجيش وان فى ذلك مساس لكرامة البلاد . ولكن رئيس المجلس سعد زغلول أيد رئيس الوزراء على اساس ان ما سمعه المجلس يدل على ان حقوق الامة محفوظة وسلطة برلمانها مصانة وطلب الانتظار حتى تنشر الوثائق . وتكلم من المعارضة مصطفى الشوربجى ، فاشار الى ان المسألة حلت شكليا ، وان الموضوع فيه تسليم بمبدأ التدخل فى شئون البلاد الداخلية . وانتهى الامر الى تقديم ثلاثة اقتراحات ، واعلن رئيس المجلس أنه طالما لم تنشر المذكرة والوثائق فلا داعى الى الانتهاء على رأى وان المجلس ليس مرتبطا بشىء مما جاء فى بيان رئيس الوزراء اليوم واكتفى الاعضاء بتصريح سعد زغلول ، ووافق المجلس على الانتقال لجدول الاعمال (١٢٢) . وتغلب على الاكثرية البرلمانية الاعتدال استمرارا فى سياسة حسن التفاهم بين البدين ، بفضل سعد زغلول ، حتى لا تتعرض الحياة النيابية لاى تهديد جديد ، لهذا رأى بعض انصاره « أنه يشترى الدستور بما هو أغلى منه » (١٢٣) .

---

(١٢١) مجلس النواب ، الجلسة (٧٦) فى ١٦ يونيو .

(١٢٢) الجلسة السابقة ، وأحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٨١ وما بعدها ، ومفكرات عبد الرحمن فهمى ص ٣٠٣٥ وما بعدها ،
Lloyd, op. cit., P. P. 199 - 212.

(١٢٣) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٩٧ .

وعبر بعض النواب من قلقهم من استمرار وجود الموظفين الاجانب الى ما بعد المدة المحددة لهم ، واشاعة اتفاق الحكومة مع الحكومة البريطانية فى استيفاء قسط من السيطرة البريطانية على مصالح معينة لضمان حسن سيرها . حيث رأى المجلس أن الحكومة المصرية دفعت ثمانية مليون جنيه بمقتضى قانون التعويضات لتتخلص من نفوذهم ، وليس من العدل بعد ذلك ان يبقى موظف أجنبى فى خدمة الحكومة المصرية ممثلا لاشراف أو نفوذ حكومته ، وللحكومة المصرية ان تختار الموظفين الفنيين وتستخدمهم كموظفين مصريين . وقد نفى رئيس الوزراء فى اجابته تلك الاشاعات وصرح بأن الحكومة لها مطلق الحرية فى الاستغناء عن أى موظف أجنبى ، وانها لن تستبقى الا ما تحتاج اليه البلاد منهم (١٢٤) . الا ان عدلى يكن وجد نفسه أمام تيارين متعارضين ، الاغلبية الوفدية وقد صممت على التخلص من معظم الموظفين الاجانب وان لم يكن كلهم ، ولويد المندوب السامى الذى أراد بقاء عدد منهم فى بعض الوزارات حتى تتمكن الحكومة البريطانية من تحمل مسئوليتها فى حماية أرواح وممتلكات الاجانب (١٢٥) . وكان هذا الموضوع يشغل الرأى العام البريطانى ، الذى كان يهمه بقاء هؤلاء الموظفين من أجل الادعاء السابق (١٢٦) . واشار لويد الى هذا الموضوع فى ١٦ مارس ١٩٢٨ حيث أبرق الى تشمبرلن ، الى أن عقود الموظفين البريطانيين فى ادارة الاقاليم موضع مناقشة ولا يمكن الموافقة عليها وتحذيره رئيس الوزراء والملك (١٢٧) .

وعن الشئون العربية كان المحمل المصرى والاعتراف بالمملكة العربية

---

(١٢٤) مجلس النواب ، الجلسة (٧٠) فى ٢ يونيو ١٩٢٧ .

(١٢٥) **Marlowe, J,, op. cit, P. 278.**

(١٢٦) **House of Commons, meeting of 2 May, 1927, Vol., 205, P. 1962.**

(١٢٧) **F. O. 952/4 (16) No, 45 Lloyd to Chamberlain March 16, 1928 Tel, No. 171,**

السعودية (١٢٨) ، من المسائل التى تتبعها مجلس النواب ، طالبا من الحكومة العمل على اقامة حسن العلاقات بين الشعبين المصرى والسعودى للروابط العديدة التى تربط الشعبين وخاصة لمصلحة الحجاج المصريين . وناقش من عام ١٩٢٣ الى عام ١٩٢٨ الصعوبات التى تواجه ارسال المحمل المصرى والمطالبة باعادته والبعثة العسكرية المرافقة له والاعتراف بالملكة العربية السعودية . وكان الاتجاه سواء فى البرلمان أو الصحافة يتجه الى الاعتراف والاتفاق مع المملكة للروابط العديدة بين البلدين (١٢٩) ، لولا التنافس الذى كان يدون فى الخفاء بين الملك فؤاد والملك عبد العزيز آل سعود من اجل الخلافة حيث كان يطمع كل منهما أن يصبح خليفة المسلمين بعد أن اعلنت الحكومة التركية زوالها عام ١٩٢٤ .

أما القضايا الأجتماعية فلم تنل نصيبا ولو معقولا من اهتمامات البرلمان ، الذى ركز أهتماماته على الشئون الاقتصادية والوطنية ، ولما كان الوفد يحظى باغلبية أصوات الجماهير الكادحة من العمال والفلاحين ، فكان عليه خشية أن يفقد جزءا من جماهيره الانتخابية ، ان يقوم بسن تشريع قانون لحماية العمال وتحقيق مطالبهم التى تنحصر فى وضع حد أدنى للاجور ، وساعات العمل وحماية المراة أثناء العمل والتعويض عن الاصابات ومكافحة البطالة والتأمين الاجتماعى والتأمين ضد المرض والشيخوخة والعناية بالصحة العامة وانشاء مساكن صالحة للسكنى وحقهم فى يوم الراحة الاسبوعية (١٣٠) . الا أن الوفد أهمل تلك المطالب ، لانه كان يضع قضية الاستقلال السياسى فى المقام الاول ، ولان غالبية المجلس من كبار الملاك الزراعيين والراسماليين وهؤلاء يمدون الوفد

---

(١٢٨) كان لقب عبد العزيز بن سعود حينئذ سلطان نجد وملحقاتها وملك الحجاز — وتكونت المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ بضم نجد والحجاز وعسير والمنطقة الشرقية .

(١٢٩) نبيه بيومى عبد الله ، تطور فكرة القومية العربية فى مصر ، ص ١١٩ : ص ١٢٤ - ومجلس النواب فى ٣ يوليو ١٩٢٦ ، وجلسة ١٩ مايو ١٩٢٧ ، وجلسة ١٧ ابريل ١٩٢٨ .

(١٣٠) د . عبد الله العزباوى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

بحاجته المالية وكان عليه أرضاؤها (١٣١) . ورغم حماسة الوفد الوطنية ، الا أنه لم يرتبط بجماهير الشعب الكافحة اجتماعيا . وكل ما قام به الوفد فى برلمان ١٩٢٤ ان كلف سعد زغلول النائب حسن نافع باعداد مشروع قانون للعمال ، وحالت أستقالة الوزارة عرضـــه على البرلمــــان (١٣٢) . ولحرص الوفد على استفادة سمعته لدى الطبقة العاملة ، فقـــد أجـــرى تغييرا فى اللجان ، وجعل للعمال لجنـــة خاصة (١٣٣) . وقـــدم رئيســـها اقتراحات بشأن العمال ، تنقسم الى قسمين ، القسم الاول خاص بارسال بعثة يمثل فيها اعضاء مجلس النواب لدراسة أوضاع العمال ، والثـــانى خاص بانشاء مكتب العمل ليحل محل لجان التوفيق والمصالحات ، الى أن يصدر التشريع الخاص بهم . وعـــدلت اللجنة فى الاقتـــراح على ان تؤلف الحكومة لجنة لدراسة حالة العمال بصفة عامة ووضع تشريع خاص بهم على ان تمدها الحكومة بكافة المعلومات والاحصــــاءات اللازمـــة ، ورات اللجنة بموافقة مندوب الداخلية أن تشكل من أعضاء البرلمـــان ورجـــال القانون والادارة وبعض الخبراء لبحث حالة العمال (١٣٤) . وتشـــكلت اللجنة بموافقة الحكومة ولكنها لم تنته من عملها الا فى مارس ١٩٢٩ (١٣٥) . وقد قدمت فى المجلس عدة أسئلة للاهتمام بقطاعات من العمال والعنـــاية بشئونهم ، الا انها كانت من أجل اكتسابهم كناخبين (١٣٦) .

ولم يحظ الفلاحون بقسط من العناية اكثر من زملائهم العمال بل نلحظ ان البرلمان لم يقف بجوارهم ، فعندما عمت الازمة المالية لانخفاض أسعار القطن ، وارتفاع قيمة الايجارات الزراعية . اشار أحد الشيوخ الى ضرورة

---

(١٣١) نفسه ، ص ٢٥٠ .

(١٣٢) امين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ص ١٥٧ و ص ١٥٩ .

(١٣٣) مجلس النواب ، الجلسة ١٣ يونيو ١٩٢٦ ، واصبح حسن نافع سكرتيرا لها .

(١٣٤) مجلس النواب ، الجلسة ٢٢ فى ٢٥ يناير ١٩٢٧ .

(١٣٥) امين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

(١٣٦) مجلس النواب ، فى ٢٤ يناير ١٩٢٧ كسؤال د . نجيب اسكندر عن حالة كمسارية

النظر فى عقود الايجار ، واقترح تخفيضها بسبب تدهوراسعار القطن(١٣٧). وحاول احد النواب وضع تشريع لتخفيض أجور الاراضى الزراعية تخفيضا يتفق وهبوط أسعار القطن ، واشتداد الازمة المالية ، وشعور الفلاح المستأجر بالضيق واقترح تخفيض الايجارات الى الربع (١٣٨) . وفى الجلسة التالية اقترح نائب آخر استمرار الحكومة بالتسليف على الاقطان كأحد عوامل التخفيف (١٣٩) . وفى نفس الجلسة اقترح نائب ثالث تخفيض الايجارات بما يتناسب مع انخفاض اسعار القطن . ورد عليه أحد كبار الملاك بضرورة احترام العقود ، وعدم هضم حقوق الملاك وعدم مساعدة الهيئة التشريعية لهؤلاء الفلاحين الفقراء ، واعتبر بعض النواب تلك الاقتراحات تدخلا فى حرية الافراد الشخصية ، وقررت لجنة المالية فى مجلس النواب وكانت برئاسة اسماعيل صدقى وسكرتارية حسين هلال وكلاهما من كبار الملاك الزراعيين ، رفض تخفيض الايجارات لان التعاقد بين الاشخاص قانون يجب احترامه مهما كانت الظروف ، واتاحة الفرصة لتفاهم الملاك وصغار المزارعين ، وعدم تهديد المالك من آن لآخر ، احتراما لمبدأ الملكية التى نص الدستور على احترامها . ووافق المجلس على التقرير ما عدا عضوين فقط (١٤٠) . وبعد مناقشات استمرت ثلاث جلسات قدمت مجموعة من النواب اقتراحا « ان يقرر المجلس دعوة الحكومة الى تأليف لجان فى المديريات والمحافظات للتوفيق بين المؤجرين والمستأجرين » . وقد عبر أحد النواب على هذا الاقتراح بان التسوية ودية والالزام لا يكون

السكة الحديد . الذين يمثلون قطاعا من الناخبين فى دائرة النائب وهى شبرا .

(١٣٧) مجلس الشيوخ ، الجلسة الرابعة فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٦ .

(١٣٨) مجلس النواب ، الجلسة العاشرة فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٦ (حافظ حتحوت — نائب كفر المصيلحة — منوفية) .

(١٣٩) مجلس النواب ، الجلسة الحادية عشر فى ٢٠ ديسمبر . وقد خصصت الحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه لتسليف المزارعين على اقطانهم للحيلولة دون انخفاض اسعاره .

(١٤٠) مجلس النواب ، الجلسة ١٧ فى ٢٠ يناير ١٩٢٧ .

الا بقانون (١٤١) . وهكذا وقف كبار الملاك فى البرلمان امام تخفيض ايجارات الاراضى الزراعيـة بالرغم من انخفـاض أسعار القطن وارتفـاع الايجـارات (١٤٢) .

ومن مشروعات القوانين التى ناقشها مجلس النواب مشروع القانون الخاص « بالجمعيات التعاونية المصرية » . حيث اتضح لقسم التعاون بوزارة الزراعة ، ان قانون التعاون مفتقر الى كثير من المبادىء والروح التعاونية ، فقامت الوزارة بعرض المشروع على مجلس النواب . وناقشه المجلس فى ٤ و ٥ و ٦ يوليو ١٩٢٧ بصفة مستعجلة واضفت عليه لجنة الزراعة فى المجلس ، الناحية الاجتماعية للتعاون بتخصيص جزء من الارباح للخـدمات العامة كالتعليمية وأعمال الخير ونشر المبادىء التعاونية ، ونص المشروع على انشاء مجلس أعلى للتعاون ، على أن يتشكل حسب الروح الشعبية ، وأن يقوم بمساعدة الفلاحين ماديا ، وتشجيع الأهالى على تأسيس جمعيات تعاونية ، على أن لا يقل رأس مال الجمعية عن مائتين وخمسين جنيهـا ، وقيام نظام المراجعة والمراقبة . واقره مجلس النواب . وارسله الى مجلس الشيوخ فى ٦ يوليو ، فأحاله المجلس الى لجنة الزراعة فى المجلس ، ثـم وافق عليه مجلس الشيوخ باجماع الآراء فى ١٠ يوليو ١٩٢٧ . وعلق عليه مقرر اللجنة بقوله « ما سررت بشىء فى هذه الدورة كسرورى بهذا المشروع النافع المفيد » . لأن الفلاح سوف يلجأ اليه ويمتنع عن اللجؤ الى المرابين ، ويصبح القانون أداة عون للفلاح فى شراء ما يلزمه فى انتاجه الزراعى أو فى بيع محصولاته باثمان معقولة ، وناشد العضو وزير المالية رصـد المـال اللازم حتى يحقق القانون أهدافه (١٤٣) .

وخلال سير مناقشة قانون الاجتماعات العامة الذى سبق مناقشته ،

---

(١٤١) مجلس النواب ، الجلسة ٢١ فى ٢٤ يناير ١٩٢٧ .

(١٤٢) Lloyd, op. cit., P. 188

(١٤٣) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٦٤ فى ١٠ يوليو ١٩٢٧ .

انتهز عبد الخالق ثروت رحلته مع الملك وقام بمحادثات شخصية مع وزير الخارجية البريطاني تشمبرلن ، ثم عاد عقب وفاة سعد زغلول ولكنه عاد مرة ثانية لاتمام تلك المحادثات . ويجدر الاشارة الى انه بالرغم من وفاة سعد زغلول فى ٢٣ اغسطس ١٩٢٧ ، وتركه فراغا كبيرا كزعيم التف حوله الشعب المصرى من اجل الاستقلال والحياة النيابية ، الا ان الوفد ، قد تمكن من أن يحسم الموقف سريعا ، وتم اختيار مصطفى النحاس ، وكيل مجلس النواب ، لتولية الرئاسات الثلاث التى كان يشغلها سعد زغلول وهى رئاسة الوفد والهيئة الوفدية البرلمانية ومجلس النواب فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ فى بيت الأمة ، وكان مشهورا بالتطرف الوطنى (١٤٤) . وبعد عودة ثروت ضغط عليه مصطفى النحاس فى مستهل عام ١٩٢٨ بعرض الاتفاق عليه ، وعرض المشروع على هيئة الوفد البرلمانية فى جلسة سرية ، فقررت ان مشروع الاتفاق لا يستحق المناقشة ولا يستحق عرضه على البرلمان ، ويكفى ان يرفضه مجلس الوزراء ، وبعد ذلك عقد مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين اجتماعا فى ١٤ مارس لمناقشة الاتفاق وانتهى برفضه مع « ان كثيرا من الأعضاء كان يعتقد ان هذا المشروع يستحق المناقشة وكان يجب عرضه على البرلمان حتى اذا أبديت على المشروع ملاحظات تقتضى تعديله الى الحد الذى يتفق مع استقلال مصر ، بدلا من تربص بريطانيا بالحياة النيابية بعد رفض الاتفاق » (١٤٥) . وظهر الخلاف ولو مستترا رغم رفض حزب الاحرار مشروع الاتفاق ، بين اتباع سعد واتباع ثروت وعدلى . فالوفد ومعه الإغلبية البرلمانية يطالب بالاستقلال التام (١٤٦) ، وبقية الاحزاب الاخرى ما عدا الحزب الوطنى كانت ترى وجوب الاعتدال وعقد الاتفاقية التى توفق بين مصالح الانجليز ومصالح المصريين (١٤٧) ، أى

---

(١٤٤) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٤٢ .

(١٤٥) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٣٠٧ .

(١٤٦) Sirdar Ikbal Ali Shah, op. cit., P. 243.

(١٤٧) حسن الجداوى ، خطرات عن عيوب الحكم فى مصر ، ص ٣٩ و ص ٤٠ .

استعدادها لتحقيق الاستقلال على مراحل (١٤٨) . ونتيجة لضغط مصطفى النحاس عرض ثروت مشروع الاتفاق على مجلس الوزراء فى ٤ مارس فرفضه من أساسه ، وكلف مجلس الوزراء ثروت لابلاغه الى وزارة الخارجية البريطانية فى نفس اليوم ، وافهم ثروت لويد ان زملاءه قد وصلوا الى ان هذا المشروع لا يتفق فى اساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل احتلال القوات البريطانية لمصر شرعيا (١٤٩) . وبوفاة سعد زغلول الذى مال الى الاعتدال وعمل مع غيره من الزعماء لتحقيق الائتلاف الحزبى من أجل عودة الحياة البرلمانية ، واصطنع مع غيره سياسة عرفت بسياسة « حسن التفاهم مع بريطانيا » ، وباختيار مصطفى النحاس المشهور بتطرفه الوطنى لرئاسة الوفد ومجلس النواب ، أحس ثروت أنه فقد الزعيم الذى كان فى امكانه تأييد اتفاقه سواء فى داخل البرلمان أو خارجه (١٥٠) . ولهذا قدم ثروت استقالة وزارته فى ٤ مارس ١٩٢٨ . ودعت صحيفة السياسة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ الى الائتلاف الخالص (١٥١) ، كما نددت الصحف البريطانية بالمتطرفين الوفديين لمعارضتهم سياسة ثروت فى العلاقات المصرية البريطانية (١٥٢) ، واقامة المصاعب امام عبد الخالق ثروت (١٥٣) . واشارت الى أن زعيم هذا الفريق وهو النحاس يتوق الى تأليف الوزارة (١٥٤) . وفى ١١ مارس استشار الملك رؤساء الوزراء السابقين

---

(١٤٨) الاهرام فى ١٥ يناير ١٩٢٨ (الاحزاب السياسية فى مصر) عن صحيفة « أمريكان ويزلد » لندن فى ١٩٢٨/١/١٤ .

(١٤٩) السياسة فى ٥ مارس ١٩٢٨ .

(١٥٠) د . عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٩٩ .

(١٥١) بحجة عدم تحمس الوفد لمقابلة ثروت عقب عودته من أوربا بعد وفاة سعد زغلول .

(١٥٢) صحيفة الديلى تلغراف لندن فى ٢٢ — ١٢ عن السياسة فى ١٩٢٧/١٢/٢٣ .

(١٥٣) لندن فى ١٩٢٧/١٢/٢٨ (الصحف البريطانية والاحزاب المصرية) عن السياسة فى ١٩٢٧/١٢/٢٩ .

(١٥٤) الديلى تلغراف فى ٢٦ — ١ — ١٩٢٨ عن صحيفة السياسة فى ١٩٢٨/١/٢٧ .

فى الموقف . ثم دعا الملك زعيم الاغلبية لمقابلته فى ١٢ مارس وتقرر أن يشكل الوزارة الجديدة (١٥٥) .

ورأى فريق (١٥٦) من الاحرار الدستوريين على رأسهم حافظ عفيفى واسماعيل صدقى ومحمود عبد الرازق وعبد الفتاح يحيى واحمد عبد الغفار ، عدم الاشتراك فى الوزارة الجديدة ، مع تأييد سياستها فى البرلمان على اساس ان تكليف رئيس الاغلبية البرلمانية بتأليفها يقتضى دستوريا أن تكون الوزارة من حزبه ثم اشتراك الحزب بثلاثة وزراء فى وزارة عددها اثنا عشر ، تجعل الحزب فى حالة دفاع عن رأيه ، ومعناه تغلب حزب الاغلبية واضطرار الحزب الى الاستقالة ، مما يؤدى الى اتهامه بالخروج عن الائتلاف ، وانتصر الفريق الذى ضم محمد محمود ومحمد عبد الجليل ابو سمرة فى استمرار تأييد الائتلاف واشتراك الحزب فى الوزارة (١٥٧) ، ومعنى انقسام قادة حزب الاحرار الدستوريين حول الاشتراك فى وزارة النحاس واحساسهم بأنهم سيكونون أقلية فى وزارة يرأسها زعيم الاغلبية الوفدية ، أن سياسة الائتلاف لن تجد الوفاق السابق . وقبلت استقالة ثروت فى ١٦ مارس وشكل مصطفى النحاس الوزارة الائتلافية من الوفد والاحرار الدستوريين فى ١٧ مارس ١٩٢٨ (١٥٨) . وقد رحبت صحيفة السياسة بالوزارة والتآلف ورأت ان المظهر الدستورى السليم تولى زعيم الاغلبية الوزارة (١٥٩) .

---

(١٥٥) احمد شفيق ، الحولية الخامسة ، ص ٧٥ .

(١٥٦) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٣٠٨ : ص ٣١٢ .

(١٥٧) مذكرات ابراهيم الهلباوى ص ٣٠٨ : ص ٣١٢ . وكانت النتيجة (½ + ١) ، د . محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ : ص ٢٨٥ .

(١٥٨) وتشكلت من ، مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية ، جعفر ولى للحربية والبحرية ، واصف بطرس غالى للخارجية ، احمد نجيب الغرابلى للاوقاف ، على الشمسى للمعارف ، احمد محمد خشبة للحقانية ، محمد محمود للمالية ، ابراهيم فهمى للاشغال ، محمد صفوت للزراعة ، ومكرم عبيد للمواصلات وكلهم برلمانيون (مجلس النواب ، الجلسة ٣٨ فى ١٩ مارس ١٩٢٨) .

(١٥٩) السياسة فى ١٨ مارس ١٩٢٨ .

وبمجرد تشكيل وزارة النحاس الائتلافية ، واجهت تدخـلا انجليزيا جديدا فى التشريع المصرى ، واصطداما بين الاحزاب فى مجلس النواب بشأن اللائحة الداخلية ، واسئلة فى مجلس النواب ، واستجواب فى مجلس الشيوخ كان الهدف من كل ذلك احراج الوزارة ، وكانت كل تلك علامات تنبىء بتصدع الائتلاف . فمن حيث التدخل البريطـانى ، رات الحكومة البريطانية تهديد ومعاقبة المصريين عقب اخفاق المفاوضات (١٦٠) . فارسل المندوب السامى لورد لويد مذكرة شديدة الى رئيس الوزراء فى ٤ مارس جاء بها « ان الحكومة البريطانية لاحظت بعين القلق بعض الاعمال التشريعية التى أقرها البرلمان والتى اذا عمل بها اضعف جديا من سلطة الهيئـات الادارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الاشـخاص والأموال » . وازاء فشل المفاوضات « فان الحكومة البريطانية لن تسمح ان تتعرض مسئولياتها الناشئة فى تصريح ٢٨ فبراير للخطر » (١٦١) . وبهذا رات بريطانيا عقوبة المصريين لرفض الاتفاق مع أن قانون الاجتماعات العامة لا يمس أحـدا ، ولا يعرض أمن الأجانب للخطر بل انه يرمى الى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الأمن العام . واستباحت الحكومة البريطانية لنفسها الحـق فى اتخاذ ما تراه من الاجراءات لتمكينها من القيام بتبعاتها المتولدة عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (١٦٢) . وفى مجلس العموم البريطانى احتجت المعارضة على هذا التدخل وتساءل أحد نوابها عن النقط المرتبطة فى التصريح فى قانون الاجتماعات وسن القوانين فى مصر ، وكانت الاجابة هى حماية الاجـانب والاقليات (١٦٣) . وعندما تساءل نائب آخر ، هل فشل المفاوضات يؤدى

---

(١٦٠) Lloyd, op. cit., P. 258.

(١٦١) السياسـية فى ٧ مارس ، الاهـرام فى ٧ ابريل ١٩٢٨ (قبل المذكرة البريطـانية وما بعـدها) .

(١٦٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٣٩ .

(١٦٣) House of Commons, meeting of 14 march 1928, Vol., 214, P. 1888.

الى هذا التدخل ؟ أجابه تشمبرلن بأن حكومة مصر رفضت المعاهدة ، واصبح لنا حرية العمل والحركة (١٦٤) . أى التدخل فى الشئون الداخلية ، واحراج الوزارة ، وترك الحرية لتدخل الملك ضدها للعمل على استقالتها او اقالتها . وقد ردت وزارة النحاس على مذكرة ٤ مارس فى ٣٠ منه ، فرفضت ما جاء فى المذكرة على أساس انها لا تتفق مع ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة فى تنمية وتوثيق صلات الصداقة التى يجب أن تسود بين الحكومتين . وأنها تهيىء السبيل الى تدخل مستمر فى ادارة شئون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الادارة وتجعل مهمة الحكم مستحيلة (١٦٥) . وأيدت الصحف المصرية رد الوزارة ، أما الصحف البريطانية فقد استاءت من الرد واتهمت احداها النحاس بأنه يفتقر الى روح الاعتدال والحنكة السياسية (١٦٦) . وفى ١٤ ابريل اعتبرت الحكومةالبريطانية انها لا تستطيع ان تعد الرد المصرى بيانا صحيحا عن العلاقات القائمة بين بريطانيا ومصر ، واشارت الى تصريح فبراير ١٩٢٢ ، وأنها أعلنت ان استقلال مصر خاضع للتحفظات الأربعة ، وكذلك الى التبليغ الذى أرسلته الى الحكومات الاجنبية عقب اعلان التصريح ، ما اسمته علاقات خاصة بينها وبين مصر ، ثم اضافت « ان الحكومة البريطانية تحتفظ لنفسها بحرية التصرف فى النقط المحتفظ بها الى أن توضع تسوية لهذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين وبناء على رفض مشروع المعاهدة ، فانه على الحكومة المصرية ان تمارس سلطتها المستقلة على شرط ارضاء الحكومة البريطانية فى هذه المسائل » (١٦٧) .

---

(١٦٤) House of Commons, meeting of 28 merch, Vol. 215, p. p. 1145, 1146.

(١٦٥) أحمد شفيق ، الحولية الخامسة ، ص ١٦٧ ، الاهرام فى ١٧ ابريل ١٩٢٨ ،

(١٦٦) السياسة فى ٩ ابريل ١٩٢٨ (تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لا يدع لانجلترا التدخل فى التشريع المصرى) صحيفة التيرايست ، لندن فى ٢١ ابريل عن السياسة فى ٢٢ ابريل .

(١٦٧) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

وفى مساء ٥ ابريل ١٩٢٨ ، القى رئيس الوزراء بيانا فى مجلس النواب ابرز فيه وجهة نظر الحكومة المصرية فقوبل بالارتياح من النواب ، وايده الحزب الوطنى فى المجلس بلسان عبد الحميد سعيد ، والاحرار الدستوريون بلسان عبد المجيد ابراهيم (١٦٨) . وأدرج مشروع القانون فى جدول اعمال مجلس الشيوخ فى ٣٠ أبريل ، وفى ٢٩ ابريل ابلغت دار المندوب السامى رئيس الوزارة مذكرة جديدة تلقتها من حكومتها بشأن قانون الاجتماعات العامة ، تتضمن انذارا من الحكومة البريطانية بسحب المشروع من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا واعطائه تأكيدا كتابيا قاطعا بأنه لن يستمر فى نظر مشروع القانون المذكور على ان يصله الرد قبل الساعة السابعة من مساء الاربعاء فى ٢ مايو ، والا فان حكومته ستقوم بأى عمل ترى ان الحالة تستدعيه (١٦٩) . واقترح المندوب السامى على حكومته ارسال سفن حربية فصدرت الاوامر الى بعض البوارج الحربية بالسفر من مالطة الى مصر . وبناء على هذا الانذار اجتمع مجلس الوزراء ، وقرر تأجيل نظر المشروع الى دور الانعقاد التالى . وايده مجلس النواب والشيوخ وتفادت الوزارة الازمة . الا أن لويد ابرق الى تشمبرلن فى الاول من مايو فذكر له ان مجلس النواب عقد جلسة سرية بعد ظهر ٣٠ أبريل بناء على رغبة رئيس مجلس الوزراء لمناقشة طلب الحكومة البريطانية من سحب قانون الاجتماعات من أن يصبح قانونا ، وبعد موافقة المجلس على تأجيل مشروع القانون ، انتقل الى مجلس الشيوخ وعقد اجتماعا نحو الحادية عشر مساء وطلب منهم تأجيل مشروع القانون الى الدورة التالية فحصل على موافقتهم . وتساءل لويد لو أن رئيس الوزراء « النحاس » رد عليه بما تم الاتفاق عليه فى المجلسين ، هل يقبل بهذا الحل؟ لان لويد رأى ان تلك الاجابة غير مرضية ، ما لم يلحق بها تأكيد كتابى رسمى بان

---

(١٦٨) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .
(١٦٩) السياسة فى ٣٠ ابريل ١٩٢٨ .

الحكومة المصرية لن تسمح بمناقشة هذا المشروع مرة اخرى (١٧٠) الا أن لويد قبل الرد بناء على تعليمات من الحكومة البريطانية (١٧١) . ثم ابرق لويد الى تشمبرلن ، ان رئيس الوزراء طلب مقابلته يوم ٣ مايو وطلب منه أن ينقل اليك تمنياته لروح الصداقة التى أحس بها ، والنهاية السعيدة لحل الازمة مهما يكن من اختلاف وجهات النظر بين انجلترا ومصر وأضاف « ان كلا الحكومتان احتفظت بوجهة نظرها الرئيسية ، وجدد رغبته فى العمل بانسجام وتجنيب أى تصادم فى المستقبل (١٧٢) » . وهكذا انتهت الازمة بهذا الحل الظاهرى الذى لم يوافق عليه لويد من وجهة نظره هو . وأدى خروج النحاس من الازمة دون أن يسحب القانون من امام البرلمان ، كما طلبت الحكومة البريطانية ودون أن يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الى تعزيز مركزه لدى الرأى العام وتوطيد اقدامه فى رئاسة الوزارة (١٧٣) . وفى ١٠ مايو ١٩٢٨ ، انتقد ماكدونالد سياسة الحكومة البريطانية الخاطئة فى مصر ، واعتبر تحذير لويد للحكومة المصرية تدخلا فى ما يسمى بحقوقهم التشريعية فى حكومة مستقلة . ورد تشمبرلن « بان التصريح يجب أن يحكمنا حتى يمكن عقد المعاهدة » (١٧٤) .

وحدثت خلافات داخل مجلسى البرلمان أضعفت الائتلاف وكان مظهرها الخارجى هو الاعتراض على تقديم الشكر من رئيس الوزراء (مصطفى النحاس) الى الحكومة البريطانية على حل أزمة قانون الاجتماعات العامة .

---

(١٧٠) F. O. 1439/4 (16) No. 93 Lloyd to Chamberlain May 1, 1928 Tel· Vo. 257.

(١٧١) أحمد شفيق المرجع السابق ، ص ٤٠٧ ، ص ٤٠٨ .

(١٧٢) F. O. 1482/4(16) No. 96 Lloyd to Chambsrla'n May 4, 1928 Tcl. No. 266.

(١٧٣) د . عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٦٧٤ .

(١٧٤) House af Commons, meeting of 10 may 1928. Vol., 217 p. p. 431,432.

فى حين رد النحاس بأن الشكر منصب على نهاية حل الازمة ، لا عن التدخل البريطانى فى شئون البلاد والانذار والتهديد بالبوارج الحربية (١٧٥) . وجوهر الاختلاف هو صراع القوى من أجل السلطة وخاصة الملك والاحتلال وحزب الاحرار الدستوريين ، وحاولت أحزاب الاقلية (حزب الاتحاد والاحرار الدستوريين والوطنى) تجريح الوزارة واتهامها بالاستسلام للمحتل .

وعن الاستسلام للمحتل فى قانون الاجتماعات العامة وتقديم الشكر للمحتل ، قدم النائب عبدالحميد سعيد سؤالا فى ١٤ مايو لرئيس الوزراء ، وعلق على رد النحاس بالاطالة والسخرية (١٧٦) . وفى نفس الجلسة حدث تراشق بالكلام وتشابك بالايدى بين عبد الحميد سعيد ومكرم عبيد لولا تدخل النواب وحجزهما عن بعض . وفى اليوم التالى حدث خلاف بين النائبين عبد العزيز الصوفانى ومحجوب ثابت حول اعتماد مبلغ ٧٥٠ الف جنيه لمصاريف قوة دفاع السودان ، وتدخل رئيس الوزراء لانهاء الخلاف بينهما ، ثم وقع خلاف بين أعضاء الحزب الوطنى واعضاء الوفد (١٧٧) . مما أدى الى اندفاع اغلبية اعضاء الوفد بالمجلس الى طرح مشروع قرار بتعديل اللائحة الداخلية ينص على توقيع الجزاء على من يخل بالنظام داخل المجلس . وانحاز اعضاء حزب الاحرار الدستوريين بالمجلس الى نواب الحزب الوطنى ، وطالبوا الاغلبية بتأجيل تعديل اللائحة (١٧٨) . واتهمت صحيفة السياسة الاغلبية البرلمانية بالقضاء على حرية الاقلية البرلمانية وتقييدها فى المجلس (١٧٩) ، الا أن الاغلبية وافقت على تعديل اللائحة

---

(١٧٥) مجلس الشيوخ ، جلسة ٤٨ فى ٤ مايو ١٩٢٨ ، استجواب مقدم من محمود أبو النصر سكرتير حزب الاتحاد .

(١٧٦) مجلس النواب ، جلسة ٦١ فى ١٤ مايو ١٩٢٨ .

(١٧٧) مجلس النواب ، جلسة ٦٢ فى ١٥ مايو ١٩٢٨ .

(١٧٨) مجلس النواب ، جلسة ٦٤ فى ١٧ مايو ١٩٢٨ .

(١٧٩) السياسة فى ١٩٢٨/٥/١٨ (دستور أو لا دستور) ، ق ١١ — ٦ — ١٩٢٨ .

الداخلية فى ١٠ مايو ١٩٢٨ ، فانسحبت المعارضة من الجلسة واعتبرت قرار الاغلبية موجها الى كرامتهم . وكان من الاوفق حرصا على روح الائتلاف تأجيل المشروع اى التعديل حتى تهدأ الاعصاب ، ولما تم احست الاقلية البرلمانية بالاضطهاد واهمال رجاءها .

وخلال الائتلاف الحزبى وخاصة فى عهد سعد زغلول ، ترفعت الصحف عن المهاترات الحزبية وكانت جادة مخلصة فى نقدها مؤيدة للائتلاف . ويمكن القول انه بعد فشل اتفاق ثروت — تشمبرلن ، أخذت تتربص بوزارة النحاس الائتلافية قوى ثلاث القصر والاحتلال وأحزاب الاقلية وخاصة حزب الاحرار الدستوريين . ورأى البعض انه تم اتفاق بين القصر والاحرار الدستوريين على احداث انقلاب دستورى ، وأوعز الملك اليهم بالاستقالة (١٨١) حتى يؤدى ذلك الى تفكك الائتلاف واحراج الوزارة وبالتالى يسهل اقالتها (١٨٢) . فالملك فؤاد عدو طبيعى للنظام الدستورى (١٨٣) . وعندما اطمأن الى موقف الحكومة البريطانية تجاه الوفد بعد فشل المفاوضات ، أخذ يثير العقبات أمام الوزارة كتعطيل المراسيم التى يقررها مجلس الوزراء (١٨٤) ، وحدث خلاف بين رئيس الوزراء والقصر بشأن المناصب الادارية وعددها وأسماء من يتولونها ، وبشأن تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ بدلا من هؤلاء الذين سيخرجون بطريق الاقتراع من اعضائه فى شهر اكتوبر التالى (١٨٥) . واتفاقه مع الاحرار الدستوريين على الاستقالة واحراج الوزارة ، لذلك انتهز الملك

---

(١٨٠) مجلس النواب ، جلسة ٧٥ — السياسة فى ١٩٢٨/٥/١٨ .

(١٨١) Little Tom, Modern Egypt, P. 279.

(١٨٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(١٨٣) Lloyd, op. cit. P. 276.

(١٨٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(١٨٥) السياسة فى ١٩ يونيو ١٩٢٨ .

فرصة التوتر الناشب بين القاهرة ولندن بسبب رفض مشروع المعاهدة ، والخلاف الذى دب فجأة بين الاحزاب المؤتلفة فى الحكم ليقيل وزارة النحاس ويحقق أهدافه فى الحكم المطلق (١٨٦) . والاحرار الدستوريون ، رأوا فى وفاة سعد زغلول فرصتهم فى الوصول الى الحكم . أما سياسة الاحتلال ، فانه كان يلجأ دائما بعد فشل كل اتفاق الى سياسة التهديد والوعيد (١٨٧) والانذار ، لان الحكومة البريطانية كانت تأمل من الائتلاف عقد معاهدة تسوى فيها المسائل المعلقة بين البلدين . وقد أحست ان الوفد من خلف رفض الاتفاق ، وبذلك ايقنت انه لا يمكن عقد اتفاقية مع حزب الوفد المتطرف ، ولهذا عملت على اضعاف مركزه بانذار ٢٩ ابريل ١٩٢٨ ، ورغب لويد الاستعانة بالاحرار الدستوريين . ومع اختلاف الآراء حول هذا الاتفاق الا انه لتصرفات تلك القوى الثلاث وهى القصر والاحتلال وحزب الاحرار الدستوريين تجاه الحياة الدستورية وحزب الاغلبية ، فان المندوب السامى على الاقل وقف خلف الملك من اجل قيام انقلاب دستورى جديد والتعاون مع حزب الاحرار الدستوريين . حيث أوضح وزير خارجية بريطانيا « هندرسون » بمجلس العموم فى ٢٦ يوليو ١٩٢٩ ان سبب اقالته للويد ، سعيه لاقالة وزارة النحاس وتعطيل البرلمان (١٨٨) . وبناء على اتفاق القصر مع الاحرار الدستوريين بانسحابهم من الوزارة الائتلافية ، حتى تنشأ الاسباب التى تعطى للملك الفرصة لاقالة الوزارة ، استقال محمد محمود من الوزارة فى ٢٧ يونيو وجعفر ولى فى ١٩ منه وأحمد محمد خشبة الوفدى فى ٢١ منه وابراهيم فهمى فى ٢٤ منه . وعلى ذلك تصدع الائتلاف ، فطلب الملك من النحاس الاستقالة فرفض فأقاله فى ٢٥ منه . واستند جواب الاقالة على ان الائتلاف الذى قامت على اساسه الوزارة

---

(١٨٦) مارسيل كولومب المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(١٨٧) د . محمد صفوت المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(١٨٨) House of Commons, meeting of 26 July 1929

قد أصيب بصدع شديد . عزيزى مصطفى النحـــاس ، « لما كان الائتـــلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا اقـــالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما اديتم من عمل فى خـدمة البلاد (١٨٩) . واقيلت وزارة مصطفى النحاس رغـم ثقة أغلبيـة مجلس النــواب بهــا وتأييد البرلمان لها . وتجـاهل الملك الدســتور والتقــاليد الدســتورية .

تقييم البرلمان :

وفى تقييم برلمان ١٩٢٦ ، نجد ان الانعقــاد العــادى الاول بدأ فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ واختتم فى ٢٠ سبتمبر من نفس العام ، وبذلك يكون قد استمر مدة ثلاثة اشهر وعشرة أيام عقد فيها مجلس النواب ٥٩ جلسة وقــدم ٤٨ سؤالا واستجوابا ، وعقد فيه مجلس الشيوخ ٤١ جلسة . ونلحظ ان اعضاء مجلس النواب كانوا اكثر نشاطا من أعضاء مجلس الشيوخ ، فقد حرص اعضاؤه على حضور الجلسات أما فى مجلس الشيوخ فقد كثر به عدد الغائبين وطالبى الاجازات (١٩٠) . وكان أهم ما وجه الى تلك الدورة من نقد أن نظر الميزانية اســتوعب اكثر الجلســـات ، ولذلك قل تشريع القوانين الجـديدة (١٩١) . وذلك لقصر مدة الــدورة ومناقشة الأعضــاء لابواب الميزانيــة .

واستمر دور الانعقاد العــادى الثانى من ١٨ نوفمبــر ١٩٢٦ الى ١٤ يوليو ١٩٢٧ ، أى حوالى ثمانية شهور ، عقــد فيها مجلس النــواب ٩٧ جلسة وقدم فيه ١٢١ سؤالا وناقش ٢٤ استجوابا ، وعقد مجلس الشيوخ ٦٧ جلسة وقدم ٤٠ سؤالا ، ١٢ استجوابا ويتضح من ذلك مدى الجهد الذى قام به البرلمان ، الى جانب ذلك فقد بلغت القــوانين التى بحثهــا مجلس

---

(١٨٩) مجلس النواب ، جلسة ٨٥ فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ .

(١٩٠) الاهرام فى ٢ يوليو ١٩٢٦ .

(١٩١) السياسة فى ١٩٢٧/٢/٢٠ .

النواب وأصدرها حوالى الستين قانونا (١٩٢) . وكان أهمها قانون الجمعيات التعاونية المصرية حيث عن طريقها يتعلم افراد الامة الاتحاد والتعاون وتحول دون تسرب أموال الامة الى أيدى المرابين ، وتساعد الفلاحين على بيع محاصيلهم فى الاوقات المناسبة (١٩٣) . واقناع الحكومة فى التدخل لمواجهة انخفاض أسعار القطن وتسليف الفلاحين مما ادى الى ارتفاع أسعاره ، وتوجيه الحكومة نحو الميدان الصناعى لايجاد الصناعات الوطنية وانماء الثورة العامة بتنوع المحاصيل وعدم الاعتماد على محصول واحد وهو القطن (١٩٤) : وناقش أعضاء البرلمان فى اعداد المصريين واحلالهم فى الوظائف بدلا من الاجانب (١٩٥) . وأشرف الاعضاء على كل شىء فى الميزانية العامة ، وامتدت سلطة البرلمان الى ميزانية الازهر والمعاهد الدينية ، واهتم اعضاء البرلمان بالخدمات العامة (١٩٦) . وقامت لجان البرلمان وخاصة فى مجلس النواب بجهد ممتاز ، حيث بحثت مشروعات القوانين بحثا دقيقا واستقت احصاءاتها من مصادرها ، وامتازت لجنة المالية عن غيرها فى كثرة أعمالها وتنوع موضوعاتها وكان طابع المجلس فى دور انعقاده الثانى اقتصاديا من حيث نظرة الاعضاء الى المستقبل وضرورة مواجهة الزيادة السكانية . واهتم البرلمان أيضا بالجيش فى زيادة عدده وتحسين اسلحته وتدريبه وتمصير قيادته لولا تدخل الحكومة البريطانية ومندوبها السامى باسم التحفظات الاربعة السيطرة على الجيش . وقام مجلس الشيوخ بدراسة مشروعات القوانين الواردة من مجلس النواب والحكومة ، الى جانب مشروعات القوانين التى اقترحها أعضاؤه ، وراقبوا

---

(١٩٢) حديث صحفى للاهرام مع زعماء البرلمان فى مناسبة انتهاء الدورة البرلمانية ، والحديث مع سعد زغلول فى ١٥ يوليو ١٩٢٧ .

(١٩٣) من حديث لمحمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ عن الدورة الثانية ، والاهرام فى ١٦ يوليو ١٩٢٧ فى حديث لمحمد علوى الجزار .

(١٩٤) المقالات السابقة .

(١٩٥) مجلس النواب ، الجلسة ٣٥ فى ٢ مارس ١٩٢٧ .

(١٩٦) مجلس النواب ، الجلسة ٢٢ فى ٢٥ يناير ١٩٢٧ .

السلطة عن طريق تقديم الاسئلة والاستجوابات مما يدل على ان الحياة النيابية مسئولية (١٩٧) . وعتبت الصحافة المصرية وهيئة مكتب المجلسين على طالبى الاجازات وخاصة فى مجلس الشيوخ (١٩٨) ، واجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية لمناقشة هذا الموقف (١٩٩) .

واستمرت مدة انعقاد الدور العادى الثالث من ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ حتى ٢٧ يونيو ١٩٢٨ اى حوالى سبعة شهور ، عقد فيها مجلس النواب ٨٧ جلسة واقر فيها عدة قوانين كقانون مجالس المديريات وقوانين تنظيم التعليم ، وقانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العامة والغى عدة قوانين رجعية مرتبطة بقضية الحرية السياسية فى مصر كقانون التجمهر . الذى كان ينص على منع التجمهر المؤلف من خمسة اشخاص على الاقل ومعاقبة المتجمهرين بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور (مادة ٢٤١) او بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا وفى البعض الآخر بالحبس ثلاث سنين . ورات لجنة الداخلية فى مجلس النواب ان القانون لا يتفق مع الحرية الشخصية المنصوص عليها فى الدستور ، ووافقت اللجنة بالاجماع على الغائه وتم الغاؤه فى تلك الدورة الثالثة (٢٠٠) . وراقب الحكومة (٢٠١) وناقش الميزانية وابدى اعضاؤه رغباتهم فيها . وركز البرلمان فى تلك الدورة على تشريع القوانين وخاصة الاقتصادية والوطنية ، وتعرض اعضاء المجلسين فى تلك الدورة الى نقد الصحافة لاعتذار بعض الاعضاء عن الاجتماعات ، وغياب البعض منهم بدون اعتذار ، وتقديم

---

(١٩٧) الاهرام فى ١٩ يوليو ، حديث مع محمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ .

(١٩٨) الاتحاد فى ١٩٢٧/٦/٢٦ .

(١٩٩) روز اليوسف فى ١٩٢٧/١/٢٧ (بين الواجب والمصلحة) .

(٢٠٠) وهو اقتراح النائب محمد يوسف نائب كفر الدوار فى ١٥ يناير ١٩٢٦ وقد عرضه مجلس النواب على لجنة الداخلية وهو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر .

(٢٠١) مجلس النواب ، الجلسة ٣ فى ٢٧ فبراير ١٩٢٧ . استجواب من طراف على لوزير الاشغال عن البحث فى موضوع الشكوى من الرى فى صيف ١٩٢٧ وقد حاول الاعضاء مع الوزير معالجة الاخطاء .

طلبات اجازة وتخلف البعض عن حضور الجلسات عند افتتاحها مما أدى الى أن يجتمع المجلسان عدة مرات دون أن يتكامل عددهما القانوني ، وأدى الى اجتماع الهيئة الوفدية لمعالجة الموقف (٢٠٢) .

وكان لائتلاف أحزاب الوفد والاحرار الدستوريين والحزب الوطني دور في تأييد البرلمان للحكومة وخاصة من الاغلبية البرلمانية حرصا منها لاستمرار الحياة النيابية ، واتاحة الفرصة للوزارة لتسوية المسائل المعلقة بين الحكومتين المصرية والبريطانية . مما أدى الى تعرض سعد زغلول الى نقد بعض الصحف لاعتداله مع الانجليز (٢٠٣) ، واستخدام سعد نفوذه ليمنع الاصطدام بحكومة عدلى ، والقصر وحتى بريطانيا (٢٠٤) ، ويمكن القول ان برلمان ١٩٢٦ كان أقوى من الحكومة ، كان المجلس يناقش بحرية، يقبل ويرفض وأعضاؤه قوة في الحجة ، فقد ذكر النائب احمد عبد الغفار « اننا نسيطر على حكومتنا وأعمالها » . (٢٠٥) بعكس ما راينا في برلمان ١٩٢٤ حين كانت الحكومة قوية وشخصية سعد جبارة . اما في هذا البرلمان الذى راس سعد أحد مجلسيه وهو مجلس النواب ، فكان قويا راقب وحاسب الحكومة وابدى الرغبات المفيدة ، ويكفى ان عدلى يكن رئيس أول حكومة ائتلافية أحس بقوة مجلس النواب مما جعله يقدم على الاستقالة عندما رأى ان ثقة النواب في وزارته ليست كافية لاستمراره ، وذكر عدلى ان لهجة المجلس العنيفة في نقد الوزارة لم تعد تطاق وخاصة عند مناقشة الميزانية وارجع ذلك الى الوفديين أصحاب الاغلبية البرلمانية الذين رأوا أن الفرصة سانحة لهم لتولي الوزارة (٢٠٦) . واعتبر ذلك من مظاهر عدم

---

(٢٠٢) روز اليوسف في ٢٧ يناير ١٩٢٨ ، الاخبار في ١٠ يونيو ١٩٢٨ (الاغلبية تهدم الحياة الدستورية) .

(٢٠٣) الاهرام في ٢٦ سبتمبر ١٩٢٦ (حياتنا الدستورية ، سياسة الدولة ، رياسة سعد) .

(٢٠٤) Marlowe, J., op. cit., P. 277

(٢٠٥) حديث صحفى للاهرام في ٢٦ يوليو .

(٢٠٦) صحيفة التايمز ، لندن في ٢٠ ابريل عن السياسة في ٢١ ابريل ، د . هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

الثقة فى الوزارة التى كان يجب أن تؤيدها الاغلبية الوفدية . ولكن عدلى استقال وهو مؤيد بثقة مجلس النواب حيث اعلن مصطفى النحاس رئيس المجلس بالنيابة ثقته التامة فى الوزارة ، واكد بعض النواب ثقتهم فى الوزارة ، ولم يكن رفض المجلس لاقتراح شكر موجه للوزارة بالنسبة لتأييد الوزارة لبنك مصر ، لم يكن معناه عدم الثقة لاشتماله على مسائل اخرى لم ير المجلس الموافقة عليها ، ثم اختيار سعد زغلول لثروت ليشكل الوزارة وهو زميل عدلى (٢٠٧) . ولكن تتابع الاحداث وحيوية اعضاء المجلس ، واتاحة حرية الرأى به ، جعل الاعضاء يناقشون ويراقبون كل شىء رغبة فى الاصلاح كمحاولة الاغلبية التخلص من الموظفين الاجانب ، عندما تطرق الى سمعهم ان المندوب السامى البريطانى أراد بقاء عدد منهم فى بعض المصالح ببعض الوزارات ، وتعيين سردار للجيش المصرى وتقديم استجواب للوزارة لعدم تقديم المندوب السامى أوراق اعتماده للملك ، ووصف زيارة المندوب السامى للاقاليم واستقبال المديرين له على انها انتحارية ، كل ذلك وغيره دفع عدلى الى الاسراع بالاستقالة ، مما يؤكد ان المجلس كان يسيطر على الحكومة ودفع بعض الصحف البريطانية الى توجيه النقد للاغلبية عامة والمتطرفين الوفديين خاصة ومحاولة اخضاع حكومة عدلى لارادتها (٢٠٨) .

ولقد سارت المناقشات التى دارت فى مجلس النواب بين النواب بروح من التآلف ولم يكن الخلاف فى الرأى « نتيجة تعصب أو عناد ، بل كان نتيجة اختلاف فى وجهات النظر ، ولهذا كانت تلك المناقشات تنتهى فى الغالب بظهور الحق والاتفاق عليه (٢٠٩) . وكان ذلك ثمرة من ثمار الائتلاف فى العمل من أجل المصلحة العامة . ووصف سعد المعارضة بالحشمة والاعتدال،

---

(٢٠٧) مجلس النواب ، الجلسة ٤٧ فى ١٨ ابريل ١٩٢٧ .

(٢٠٨) صحيفتى الديلى تلغراف ، والديلى نيوز ، لندن فى ٢٠ ابريل عن السياسة فى ٢١ منه .

(٢٠٩) مجلس النواب ، الجلسة ٥٩ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ كلمة لسعد زغلول عند فض الدورة البرلمانية .

وعدم الحزبية حيث قال « ورأينا تعارض الآراء وتناقض الافكار بين الأصدقاء والمؤتلفين » وافسح سعد زغلول المجال لجميع الكفاءات فى المجلس وأوسع صدره لكل رأى وأنصف العاملين والباحثين ، وقدم الشكر للجان ، وبخاصة اسماعيل صدقى رئيس لجنة الميزانية لجهده الكبير بها . ووجد فى البرلمان حرية الرأى والمعارضة . ورغم اعتدال مجلس النواب وميل سعد زغلول الى الاعتدال وسيطرته لحد ما على المتطرفين من الوفديين . واستمرار البرلمان فى السياسة التى عرفت « بسياسة حسن التفاهيم بين الدولتين » وارجاء حل المسألة المصرية الى مفاوضات حرة (٢١٠) الا ان بعض النواب من أعضاء الحزب الوطنى أو متطرفى الوفد ، هاجم تلك السياسة واعتبرها أعضاء الحزب الوطنى سياسة من جانب واحد وهو الجانب المصرى ، والجانب الآخر ممعن فى التدخل فى شئون مصر الداخلية ، وأثار البعض الآخر عدة أسئلة واستجوابات تعرضت للعلاقات المصرية البريطانية مما أدى الى احراج وزارتى عدلى وثروت .

وكانت المعارضة معتدلة عند مناقشة المخصصات الملكية أو فى اقرار تنظيم قانون سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية . وكان سعد زغلول حريصا على الائتلاف ، ولذلك لم يتعصب لحزبه (٢١١) . وكان يمثل كما ذكر وبحق كل الاحزاب ، ولم يقفل باب المناقشة فى أى موضوع الا بناء على رغبة عشرين عضوا مع اعطاء الفرصة لعضو من المعارضة وآخر مؤيد ، وشملت المعارضة أعضاء من الحزب الوطنى وبعض الوفديين والاحرار الدستوريين وذلك حسب اختلاف الآراء فى كل موضوع (٢١٢) . بمعنى ان المعارضة كانت موضوعية ولهذا وصفها سعد زغلول بأنها لم تكن تعنتية . وبعد استقالة ثروت وتشكيل وزارة النحاس الأولى ، لم يعد المؤتلفون

---

(٢١٠) الاهرام فى ٢٠ يوليو ، حديث مع النائب محمد شوقى الخطيب .

(٢١١) محمد فكرى أباظة ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

(٢١٢) الاهرام فى ١٥ يوليو ١٩٢٧ ، حديث مع سعد زغلول .

حريصون على الائتلاف وتعرضت الوزراة والاغلبية للنقد خارج البرلمان وداخله . وجنحت المعارضة فى بعض الجلسات الى الشقاق وهددت بالانسحاب واحتكمت الى الراى العام منددة بالاغلبية لاضطهادها وبلغ الأمر بالمعارضة الى الانسحاب من بعض الجلسات ، لولا قيام رئيس المجلس « ويصا واصف » بازالة الخلاف بين الأعضاء (٢١٣) . وكانت احدى العوامل فى اقالة الملك لوزارة النحاس .

ويمكن القول ان برلمان ١٩٢٦ أدى دوره النيابى ، من حيث مراقبة السلطة التنفيذية بالوسائل الدستورية ، ومناقشة الميزانية وكل ما يتصل بها مناقشة جادة ، وسن عدة قوانين هامة وتعاون مع الحكومة فى أحيان كثيرة فى حل بعض المشكلات ، وظهرت به الاغلبية والمعارضة واتاح سعد زغلول حرية الراي لجميع الاعضاء . الا أن القصر تربص بالحياة الدستورية ، وتدخلت الحكومة البريطانية فى التشريع حيث اعترضوا على اعادة بناء الجيش وتمصير قيادته ، وشروع قانون انتخاب العمد الذى رأت فيه قانونا سياسيا سيتيح الغلبة فى الانتخابات لحزب الوفد والسيطرة على الجبهة الداخلية (٢١٤) ، ومشروع قانون الاجتماعات العامة ، بحجة حفظ الأمن والنظام وحماية الاجانب ، وبالرغم من تلك الصعاب فقد قام برلمان ١٩٢٦ بدوره فى جد ونشاط وادى خدمات جليلة فى معظم نواحى الحياة المختلفة .

---

(٢١٣) مجلس النواب ، الجلسة ٦٤ فى ١٧ مايو ١٩٢٨ .

(٢١٤) الاخبار فى ١٥ مارس ١٩٢٧ .

الفصل السابع

الانقلاب الدستورى الثانى
وتعطيل الحياة النيابية

١ – تشكيل وزارة محمد محمود غير الدستورية ، وحل البرلمان .

٢ – معارضة الانقلاب .

٣ – مواجهة الحكومة للمعارضة .

٤ – العوامل التى أدت الى استقالة الوزارة .

الانقلاب الدستورى الثانى وتعطيل الحياة النيابية

أقال الملك وزارة النحـاس الائتلافيـة فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ ، وهى متمتعة بثقة مجلس النواب وتأييد البرلمان ، وكان هذا الاجراء بعيدا عن روح الدستور والاوضاع البرلمانية السليمة ، اذ أن القاعدة الدستـورية أن تستقيل الوزارة أو تقال اذا فقدت ثقة مجلس النواب (١) . ولكن الملك فؤاد عندما اطمأن الى أن لويد يرغب فى اسقاط وزارة مصطفى النحاس ، دبر انسحاب أعضاء حزب الاحـرار الدستوريين من الوزارة ، وأقال وزارة النحاس بحجة فض الائتلاف . وعهد الى محمد محمود بتشكيل الوزارة ، لبروز شخصيته وتأثيره فى وزارة النحاس ، وقدرته على اقنـاع الوزراء الآخرين بالاستقالة وخاصة أحمد محمد خشبة الوفدى ، الى جانب اعتماده على حزب الاحرار الدستوريين ، وكان مرشحا لرئاسة الحزب واحتمـال نجاحه فى مقاومة الوفد (٢) . وكان محمد محمود فى نفس الوقت مؤيدا من دار المندوب السامى ، وان وزارته لم تكن ملكية بحتة ، أى خاضعة للملك تماما كوزارة أحمد زيور (٣) . ولم يكن لحزب محمد محمود فى مجلس النواب سوى تسعة وعشرين نائبا من مائتين وأربعة عشر نائبا لم يحصل عليهـا الحزب الا بفضل الائتلاف ، حيث لم يحصل الحزب فى انتخابات ١٩٢٤ الا على ستة مقاعد فقط ، وأراد محمد محمود أن يحتفظ بمظهر الائتلاف الذى رأينا مظاهر تصدعه فى عودة الصحافة الحزبية الى ما كانت عليه فى عام ١٩٢٤ ولم يعد الائتلاف خالصا بين الاحزاب وخاصة بعد وفاة سعد زغلول ، اذ اعتقد الاحرار الدستوريون أنه بوفاة سعد يمكنهم أن يسـتردوا زعامتهم وهيبتهم ، فعرض محمد محمود أربعة مقاعد وزارية على الوفد فرفض ،

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٢) د. يونان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٣٢٣ .

(٣) نفســه ، ص ٣٢٥ .

لان محمد محمود اشترط أن يختارهم بنفسه ، ولأن النحاس رأى أنه غير مستند على ثقة مجلس النواب (٤) ، فعرضها على وفديين بعيدا عن طريق الوفد ، حرصا منه كما رأى على الائتلاف ، ولكنهم رفضوا أيضا (٥) . فاذا كان الأمر هو الحرص على الائتلاف فلماذا استقال من وزارة النحـــــاس الائتلافية رغم الحاح الأخير عليه بعدم الاستقالة حرصا على نفس الهدف ، الا اذا كان قد خرج بناء على اتفاقه مع القصر وتأييد لويد ، وشـــكل محمد محمود وزارة ائتلافيـــة فى ٢٧ يونيو من حـــزبى الاحـــرار الدســـتوريين والاتحاد (٦) ، ورفض الحزب الوطنى الاشتراك فى الوزارة (٧) .

والوزارة بهذا التشكيل لم تؤلف حسب التقاليد الدستورية لتشكيلها من حزبى الاقلية البرلمانية ، اذ لم يكن للحزبين اللذين تألفت الوزارة منهما الا سبعة وثلاثين نائبا من مائتين وأربعة عشر نائبا ، وانتزعت الاقليـــــة البرلمانية الحكم من الاغلبية ، الى جانب ذلك فان زعيم الاغلبية لم يستشر فى اختيار رئيسها ، كما حدث فى يونيو ١٩٢٦ عندما استشار الملك ســـعد زغلول فيمن يتولى الوزارة . ومن هنا يتضح اعتمـــادها على القصر ودار المندوب السامى .

ولما وجد محمد محمود نفسه بعيدا عن الاغلبية الوفدية فى البرلمان (٨)، استصدر فى اليوم التالى مرسوما ملكيا بتأجيل البرلمان شهرا (٩) . وبـــدأ

---

(٤) احمد شفيق ، الحولية الخامسة ، ص ٦٦٨ ، ص ٦٨٠ .

(٥) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٣١٧ .

(٦) وأعضاء الوزارة : محمد محمود للرئاسة والداخلية ، جعفر ولى للحربية والبحرية والاوقاف مؤقتا ، عبد الحميد سليمان (اتحادى) للمواصلات ، أحمد محمد خشبة للحقانية ، نخلة المطيعى (اتحادى) للزراعة ، على ماهـــر (اتحادى) للمالية ، ابراهيـــم فهمى كـــريم للاشغال ، حافظ عفيفى للخارجية واحمد لطفى السيد للمعارف .

مجلس النواب ، الجلسة ٨٨ فى ٢٨ يونيو ، ومجلس الشيوخ ، الجلسة ٥٧ .

(٧) محمد نكرى أباظة ، المضحكات المبكيات ، ص ٢٥١ .

(٨) Berque, J., Egypt imperialism and Revolution, P, 21,

(٩) مجلس النواب ، الجلسة ٦٠ فى ١٣ مايو ١٩٢٨ .

الانقلاب الدستورى الثانى ، وكان بطله فى هذه المرة محمد محمود ، وقد أرجع رئيس الوزراء تأجيل البرلمان الى عدم استجابة الاكثرية البرلمانية المشاركة فى الحكم ، والى تهيئة جو صالح لتيسير الأمور فى مجراها الطبيعى (١٠) . ولعله كان يرمى من ذلك التأثير على ممثلى الأمة . حيث جاء فى احدى خطب محمد محمود فى ٥ يوليو ١٩٢٨ « وما كان تأجيل المجلس الا لاعطيهم فرصة لخلق جو صالح يستطيع فيه عقلاء الشيوخ والنواب أن يتغلبوا بحزمهم وتفضيل مصلحة البلاد على الشهوات الشخصية فيتحقق بذلك ائتلاف كلمة الأمة » (١١) . وبهذا دعا محمد محمود النواب الى تأييده بدلا من معارضته (١٢) . بل ان صحيفة السياسة ذهبت فى تهديدها للوفد ، ولأعضائه البرلمانيين الى ابعد من ذلك اذ ذكرت أنه على أساس مسلك الوفديين يتوقف مصير الأمور فاما يتكرر ما حدث فى عام ١٩٢٤ فيعيد التاريخ نفسه ، واما أن يتغلب العقل والروية (١٣) . ولكن النحاس رد عليه « بانه اذا كان محمد محمود يرمى الى السعى بمختلف الوسائل لدى ممثلى الأمة بقصد التأثير عليهم فان هذا الأمل كاذب وسيرى أن السعديين أصحاب مبادىء لا اصحاب منافع وهم كتلة واحدة فى شعورهم ومبادئهم والتفافهم حول الوفد » (١٤) . وحمل الوفد عليه وعلى وزارته (١٥) . وذكر مصطفى النحاس فى اجتماع للهيئة الوفدية ان محمد محمود تجاهل الدستور لكى يصل الى الحكم . وذكر فى اجتماع آخر فى بيت الامة أن الحكم غير دستورى وأن الوزارة لا ثقة فيها ولا يمكن أن يعطى ممثلو الشعب ثقتهم للوزارة ، واتهم الاحرار الدستوريين بهدم الدستور والحياة النيابية (١٦) . ودل ذلك

---

(١٠) الاهرام فى ٢٩ يونيو .

(١١) السياسة فى ٣ سبتمبر ١٩٢٩ .

(١٢) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٣١٨ .

(١٣) صحيفة السياسة فى ٢٨ يوليو ١٩٢٨ .

(١٤) احمد شفيق ، الحولية الخامسة ، ص ٦٨٠ .

(١٥) نفسه ، ص ٦٤١ .

(١٦) نفسه ، ص ٧٢٣ .

على أن الوفد مصمم على عدم اعطاء ثقته للوزارة . ولا شك أن الصوابه في جانب الاغلبية البرلمانية ، وعلى هذا الموقف تتدعم الحياة الدستورية ، ولا يشذ تطبيقاتها في مصر أن تقوم الاقلية البرلمانية بتشكيل الوزارة وتقلد الحكم حتى دون استشارة الاغلبية . ولكن محمد محمود شكل الوزارة بعيداً عن الدستور وقواعده المعترف بها ، ومما يدل دلالة قاطعة على اتفاق مسبق بين محمد محمود والملك ودار المندوب السامى على حل البرلمان وتعليقه لثلاث سنوات ، وعلى تآمر الاحتلال والقصر والاقلية البرلمانية على الحياة البرلمانية البرقية التى أرسلها لويد الى تشمبرلن وذكر فيها أن رئيس الوزراء سيتقدم بخطاب رسمى للملك يطلب منه حل البرلمان وتعطيل الانتخابات لفترة معينة تقدر بثلاث سنوات وانه سيبرر طلبه هذا ببيان النتائج المخربة لفترة الحكم البرلمانى تحت قيادة الوفد ، وسوف يصدر مرسوم ملكى بتحقيق طلب رئيس الوزراء . ورأى أن الحكومة البرلمانية في مفهوم الوفد أدت الى نوع من الاضطراب والفوضى الادارية عام ١٩٢٤ . وفى عام ١٩٢٦ وضعت نفسها موضع السلطة المطلقة ، وهدد الوفد فى أن الحكومة البريطانية قادرة على ايقاف الحياة البرلمانية ، حتى تقوم حياة برلمانية معتدلة (١٧) . والسبب فى هذا التآمر أن الاحتلال لم يحقق فى عهد الائتلاف الحزبى السابق عقد المعاهدة ، والملك الذى كان يتوق الى السلطة والاقلية البرلمانية وخاصة أعضاء حزب الاحرار الدستوريين الذين رأوا القفز على السلطة وضرب التقاليد الدستورية . وسنجد أن تلك الاتهامات التى وجهها لويد الى حكومة الوفد والبرلمان صاحب الاغلبية الوفدية ، نفس تلك الاتهامات سيوجهها محمد محمود فيما بعد الى الوفد والبرلمان . ثم رفعت وزارة محمد محمود الى الملك فى يوم ١٨ يوليو مذكرة ايضاحية لحل المجلسين ، وارجعت ذلك الى « أن الحياة النيابية أصبحت أداة لطغيان فئة قليلة هيأت لها المصادفة المحضة فى هذا العهد الأخير مكان الزعامة من

---

(١٧) F. O. 2171/4 (16) No. 13 Lloyd to Chamberlain July 18, 1928 Tel. No, 347.

حزب الاكثرية (ويقصد بذلك النحاس واعضاء الوفد) مازالت تنقض أسباب التعاون وتسترسل فى حزبية شديدة الخطر على مصالح الأمة مدعية أن الانقسام جاء من التمسك بحقوق البلاد . » ، وان الحياة النيابية أصبحت أداة لطغيان تلك الفئة واستبدادها ، الى جانب كثرة تدخل النواب فى أمور السلطة التنفيذية . ورأت تأجيل الانتخابات الى الوقت الذى تتضح فيه ارادة الامة على وجهها الصحيح . والنظر فى قانون الانتخاب لتعديل ما قد يكون فى تعديله اصلاح الحالة مع الالتزام بعدم التعرض للنظام النيابى والمسئولية الوزارية . واوضحت الوزارة فى المذكرة أن ذلك الحل « لضرورة الجأتها وهى التخلص من حالة الاضطراب والفساد الحالية باللجؤ الى نظام ثابت يعيد للبلاد وحدتها ويهيىء لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل امانيها » (١٨) . وهكذا سمحت الاقلية البرلمانية لنفسها وللمرة الثانية أن تكون وسيلة لتعطيل الدستور ، وحرمان الشعب من حقه فى الحياة النيابية التى هو فى أمس الحاجة اليها لتطور البلاد وتقدمها . وهذا كله على حد قول صحيفة التايمز البريطانية لبعد الوفد وزعيمه عن الروية (١٩) . اى لعدم موافقة الوفد الاشتراك فى الوزارة ، وعدم استعداد نوابه وشيوخه لتأييدها . وكان هذا من حق الوفد الذى اتبع التقاليد الدستورية فى تولية الاغلبية الحكم . ولهذا صدر المرسوم الملكى رقم ٤٦ فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ بحل مجلسى النواب والشيوخ وايقاف المادة ٨٩ من الدستور التى تنص على « دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الايام التالية لتمام الانتخاب » . وايضا ايقاف المادة ١٥٥ التى تنص على أنه « لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من احكام الدستور الا أن يكون ذلك وقتيـا فى زمن الحرب أو اثناء قيام الاحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون » .

---

(١٨) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٦٩ : ص ٥٧٢ ، واحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٨٢٦ : ص ٨١٩ .

(١٩) لندن فى ٢٧ يوليو عن صحيفة السياسة فى ٢٨ يوليو .

وعدم اجازة تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة فى هذا الدستور ، والمادة ١٥٧ الخاصة بتنقيح الدستور وتعديله ، والفقرة الثانية من المادة (١٥) التى تنص على أن « انذار الصحف أو وقفهـا أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور » (٢٠) . وتأجيل انتخاب أعضـاء المجلسين ، وتأجيل تعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ مدة ثلاثة سنين قابلة الى التجديد عند نظر هذه الحالة . ووعد رئيس الوزراء أن تسير وزارته فى شئون الحكم سيرا منهجه العدالة والاصلاح ، ونص الأمر الملكى على أن يتولى الملك السلطة التشريعية فى فترة تعطيل البرلمـان أى فترة السنين الثلاث أو فى أى فترة أخرى طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور ، بمراسيم ملكية لها قوة القانون (٢١) . وكان الأجدر بمحمد محمود عنـد استقالته من وزارة النحاس الائتلافية ، اذا كان حريصا على الدستور ، أن يعمل وباقى أعضاء حزبه فى المعارضة فى مجلس النواب ، ويعمل ومن معه على كشف هذا الفساد البرلمانى والتسلط الحزبى ، وبهذا يعمل حزب الاحرار الدستوريين بالطريق الدستورى ، وعلى أن يخلق له رأيا سواء فى مواجهة ما قصد اليه فى ادعاءاته أو فيما يذهب اليه فى سياسته الخارجية . وبالتالى يتمكن من اسقاط وزارة الوفد دستوريا ، ولكنه اختار الطـريق السهل غير الدستورى . أما مسـألة تدخل النواب فى السـلطة التنفيذية للوساطة ، فانه لا يمكن حلها الا عن طريق توعية القاعدة الجماهيرية بدور النائب فى الحياة النيابية ، وذلك لن يتأتى الا بانتشار الوعى والقضاء على الأمية ، واقامة ندوات وصحافة حرة لخلق رأى عام مستنير ، والبرلمـان نفسه مدرسة سياسية يمكن أن يساعد على تكوين هذا الرأى العام . وقد قام البرلمان السابق بدوره تماما بكامل حريته المتاحة له . أما الأسـباب الحقيقية التى دفعت محمد محمود الى تعطيل البرلمان ثم حله ، اعتقاده أن

---

(٢٠) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٨١٦ : ص ٨٢١ .

(٢١) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥١٧ .

مجلس النواب سيقترع ضد الوزارة حينما تتقدم اليه ، فاتفق مع الملك على تأجيل البرلمان شهرا واحدا حتى يتاح فيه الوقت الكافى للوصول الى اتفاق مع الوفد ، ولم يوفق محمد محمود معه ولا حتى مع ممثليه فى البرلمان . وتأكد له أن مجلس النواب سيقترع ضده اذا تقدم اليه فى ٢٩ يوليو اى بعد انتهاء مدة تأجيل البرلمان ، ومن هنا لم ير وسيلة غير حل البرلمان ، فاستصدر أمرا بحله وتعطيله لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، لأن الانتخابات العاجلة لم يكن ينتظر منها أن تغير من فوز الوفديين (٢٢) . ورغم ان صحيفة الاخبار رحبت بحل البرلمان بحجة القضاء على الدكتاتورية البرلمانية اى الوفدية ، الا أنها انتقدت الوزارة فى قولها ان الحياة النيابية فاسدة ، وعدم تحديد موعد لاجراء انتخابات جديدة وانعقاد البرلمان الجديد (٢٣) . الا أن صحيفة السياسة ذهبت فى ترحيبها بالانقلاب الدستورى ، من أجل علاج فساد الحياة النيابية ، ورأت ان خير من يقوم بذلك هم الاحرار الدستوريون ، لأنهم أعلم الناس بما طرأ عليها من فساد (٢٤) . وعلى ذلك فان صحيفة السياسة اعتبرت الاحرار الدستورين هم الأوصياء على الدستور والحياة النيابية وبالتالى يحق لهم تعطيلها حسب ارادتهم . وهذا رأى الاعيان أصحاب المصالح فى البلد .

مقاومة الانقلاب :

وقد قوبل تعليق الحياة النيابية هذه الفترة الطويلة بالسخط والاستنكار فى أرجاء البلاد ، لحرمان الأمة حق اكتسبته بعد جهاد طويل ، فأصدرت الاحزاب السياسة (ما عدا حزب الاحرار الدستوريين والاتحاد) بيانات استنكرت فيها الانقلاب الدستورى . ففى ٢٦ يوليو أصدر الحزب الوطنى بيانا ، استنكر فيه حرمان الامة دستورها الذى كسبته بعد كفاح طويل استمر من عام ١٨٦٦ حتى تلك الفترة (٢٥) . واعتبر الوفد هذا الانقلاب

---

(٢٢) صحيفة البتى باريزيان ، بباريس فى ٢٠ يوليو ، عن الاهرام فى ٢١ يوليو ، والبلاغ فى ١٧ يوليو ١٩٢٩ .

(٢٣) الاخبار فى ١٥ سبتمبر ١٩٢٨ .

(٢٤) السياسة فى ٣ ديسمبر ١٩٢٨ .

(٢٥) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

موجه ضده ، ورأى أنه وكيل الامة ، فى أمر تعرفه وهو الاستقلال التام ، وتعطيل البرلمان من شأنه أن يعطل حصول الامة على استقلالها . ولهذا قاوم الانقلاب الجديد على المستوى الداخلى والخارجى . وبالنسبة للمقاومة الداخلية فقد وجه نداء الى الامة فى ٢٢ يوليو ١٩٢٨ ، انتقد فيه الوزارة طعنها فى نظام الحكم النيابى واستبداله بالحكم المطلق ودعا الى النضال عن دستورها وحريتها (٢٦) . وتم انعقاد البرلمان دون دعوة من الوزارة ، على أساس أن المرسوم القاضى بتأجيل البرلمان شهرا ، ومراسيم حل المجلسين لمدة ثلاث سنوات وتعطيل بعض مواد الدستور ، مراسيم باطلة من الناحية الدستورية . وتم انعقاده فى دار مراد الشريعى فى ٢٨ يوليو ، لاحتشاد جنود الجيش ورجال البوليس حول دار البرلمان لمنع نواب الامة وشيوخها من الاجتماع فيه . واجتمع البرلمان على هيئة مؤتمر ، قرر فيه الاعضاء أن البرلمان قائم ، وأن الوزارة ثائرة على الدستور ، ثم انعقد كل مجلس على حدة وقرر مجلس النواب برئاسة ويصا واصف وسكرتارية يوسف الجندى وعبد الرحمن عزام عدم الثقة فى الوزارة واعتبار كل تشريع تستصدره أو اتفاقية تعقدها باطلة ، وتأجيل اجتماعات المجلس الى السبت الثالث من شهر نوفمبر ١٩٢٨ ، على اعتبار أن هذا الوقت هو نهاية دور الانعقاد الثالث . وانعقد مجلس الشيوخ برئاسة وكيله محمود بسيونى وسكرتارية محمد عز العرب وعلى عبد الرازق وعبد الفتاح رجائى ، وقرر نفس القرارات ما عدا عدم الثقة فى الوزارة التى تعتبر من اختصاص مجلس النواب وحده (٢٧) . ومعنى عدم ثقة مجلس النواب فى الوزارة ، سقوطها وانسحابها من الحكم لوزارة يمنحها المجلس تأييده . ولكن الوزارة قد سبق واتهمت البرلمان بالفساد وأن الوفد صاحب الاغلبية أصبح أداة للطغيان والاستبداد ، حتى تتحاشى ما يقرره البرلمان وخاصة مجلس النواب .

---

(٢٦) نفسه ، ص ٦٨ ، ص ٧١ .

(٢٧) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٨٥٩ : ص ٨٧٩ ، والرافعى ، المرجع السابق ص ٧١ : ٧٨ .

بخصوصها ، الا ان مصطفى النحاس دافع عن هذه التهمة الخاصة بفساد الحياة النيابية بما ورد عن عدلى يكن رئيس الوزراء فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ عقب انتهاء دور انعقاد البرلمان من « أن المناقشات والاسئلة والاستجوابات فى المجلس كانت تنير للحكومة طريق العمل وتزيد من روابط الثقة والتضامن بينها وبين نواب الامة » . وبكلمة سعد زغلول فى ختام الدورة الثانية فى ١٤ يوليو ١٩٢٧ والتى أشاد فيها باعضاء المجلس ولجانه ، وما جاء فى خطاب العرش الذى القاه ثروت فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ ، بتعاون أعضاء البرلمان مع الحكومة مما أدى الى حركة تجديد فى نواحى المجتمع المختلفة (٢٨) .

وقام الشيوخ والنواب بحركة فى دوائرهم كان من أثرها ارسال برقيات وتأليف وفود وكتابة عرائض حملوها معهم لتقديمها الى الملك فى قصر عابدين ، والتمسوا فيها اعادة الحياة النيابية (٢٩) . الا أن البوليس اعترض على جماعة من الهيئة الوفدية البرلمانية كانت قاصدة قصر عابدين لهذا الغرض ، وتعدى عليهم بالضرب عندما رفضوا العودة (٣٠) . وقرر الوفد أن يقوم زعماء الحزب بزيارة الاقاليم لاثارة الجماهير ضد سياسة الوزارة (٣١) . وكانت أهم تلك الزيارات التى قام بها مصطفى النحاس الى دمنهور فى ٢ أغسطس ١٩٢٨ ، وبين فيها اعتداء الوزارة على الدستور، واغتصابها سلطة التشريع ، وقضائها على حرية الصحافة والاجتماع (٣٢) .

وعلى أساس ما قرره البرلمان فى دار الشريعى من أن البرلمان قائم والمراسيم التى صدرت لتعطيله باطلة ، فقد اجتمع البرلمان فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ فى دار البلاغ وكان هدف الوفد من اجتماعه هذا ابراز خروج الحكومة عن سلطة الامة والدستور ومصالح البلاد ، رغم معارضة الحكومة وتقصى

---

(٢٨) احمد شفيق ، الحولية الخامسة ، ص ١٣٠٥ : ١٣١٥ .

(٢٩) البلاغ فى ١ ، ٢ مارس ١٩٢٩ .

(٣٠) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

(٣١) نفسه ، ص ٢٨٧ .

(٣٢) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٩١٦ ، ٩١٧ .

أخبار اجتماعهم وانذار الصحف بعدم نشر أخباره . واجتمع مجلس النواب على حدة ، وبلغ عدد الحاضرين مائة وخمسة وعشرين نائبا ، ولاعتباره دورة برلمانية جديدة فقد اجريت عملية انتخاب مكتب المجلس ، وانتخب ويصا واصفا للرئاسة ، وعلى الشمسى وحسين هلال وكيلين ، والقى مصطفى النحاس كلمة ندد فيها باعمال الوزارة . وأعلن انها ثائرة على الدستور ، كما اعلن النائب محمد فكرى اباظة عضو الحزب الوطنى فى كلمته وقوف الامة كلها يدا واحدة ضد المعتدين على الدستور ، واحتج النائب على أيوب على تسخير الحكومة للجيش ، لمنعها انعقاد البرلمان ، وقرر المجلس بالاجماع عدم الثقة فى الوزارة ، ومسئولية الوزارة عن كل عمل اتته مخالفا لنصوص الدستور ، وأن الوزراء مسئولون بصفاتهم العمومية والشخصية متضامنين عن كل تصرف يقع مخالفا لنصوص الدستور ، واعتبر كل تشريع تستصدره أو اتفاقية تعقدها باطلة ، وطلب سحب القوات المسلحة حتى يتمكن أعضاء البرلمان من الاجتماع فى داره . واقترح رئيس المجلس تفويض مكتب المجلس ابلاغ تلك القرارات للجهات التى يرى المكتب ضرورة ابلاغها له (٣٣) . ولكن الوزارة سعت بعد الى عدم مواصلة اجتماعه ، وسعت أيضا فى عدم نشر جلسات الاجتماع السابق فى الصحف المصرية .

أما مقاومة الوفد للانقلاب الدستورى على المستوى الدولى ، فقد استغل الوفد انعقاد مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى فى شهر اغسطس ١٩٢٨ وهو من المؤتمرات الدورية التي تشترك فيه الدول ذات النظام البرلمانى ، واشتركت مصر فيه لأن قرار الاشتراك كان قبل وقوع الانقلاب الدستورى الثانى ، وحضر عن مصر ممثلو مجلس النواب المنحل (٣٤) ، ومجلس الشيوخ

---

(٣٣) نشرت الجلسة فى صحيفة « العهد الجديد » فى بيروت فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٨ تحت عنوان « وثيقة رسمية » لم تنشر فى الصحف المصرية . عن احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٢٧٧ : ص ١٢٨٨ . وعبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٨٥ ، ص ٨٦ .

(٣٤) ويصا واصف ، ومكرم عبيد ، ومحمد صبرى أبو علم ، واحمد حافظ عوض .

المنحل (٣٥) . وتكلم فى المؤتمر ويصا واصف ومكرم عبيد ، وقدم الأخير اقتراحا ينص على استنكار الدكتاتورية التى تحميها الحراب البريطانية فى مصر وبعد مناقشته أصدر قرارا قرر فيه « استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى الى الغاء أو ايقاف النظام البرلمانى » (٣٦) ورغم ان صحيفة السياسة (٣٧) هاجمت القرار على اعتبار أنه تهريج ، واعلان وزير الخارجية أن المؤتمر الدولى غير رسمى ، الا أنه اعتبر من جانب الاغلبية البرلمانية ادانة للانقلاب الدستورى على المستوى الدولى . الى جانب ذلك قرر الوفد ارسال وفد الى بريطانيا تكون من مكرم عبيد وحامد محمود وعبد الرحمن عزام لنشر الدعاية بها (٣٨) ، وقد وصل اليها فى اغسطس ١٩٢٨ . واشارت السياسة الاسبوعية الى أن الهدف من ارسال هذا الوفد هو الدفاع عن قضية الوفد الخاصة من أجل عودته الى كراسى الحكم (٣٩) . وقام الوفد بتحريك الرأى العام البريطانى بعدم التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية ، والدفاع عن ما قام به البرلمان المصرى، والتنديد بأعمال حكومة محمد محمود واقناع الحكومة البريطانية بعدم عقد المعاهدة مع الحكومة الحاضرة حينئذ لانها حكومة غير برلمانية لا تمثل الشعب. وكانت وسيلته اقامة حفلات من أجل الدعاية والخطابة فيها ، والكتابة فى الصحف ، وادلاء أحاديث لمندوبى الصحف (٤٠) . وتناولوا فى أحاديثهم ما قام به البرلمان وخاصة البرلمان السابق ، وذكروا عدة احصاءات عن أعماله (٤١) . ونددوا بأعمال الحكومة غير الدستورية (٤٢) . وبين مكرم

---

(٣٥) مراد الشريعى ، وكامل صدقى ، وعلوى الجزار والدكتور عبد الحميد فهمى .

(٣٦) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٧٨ وص ٧٩ .

(٣٧) احمد شفيق ، الحولية الخامسة ، ص ١٠٠٢ وص ١٠٠٣ .

(٣٨) الاهرام فى ١٩ اغسطس ١٩٢٨ .

(٣٩) السياسة الاسبوعية فى ١٨ اغسطس ١٩٢٨ .

(٤٠) من خطبة لمكرم عبيد عن دور الوفد الذى ارسله الوفد الى لندن ، احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٤٣٠ .

(٤١) صحيفة نيوليدر — لندن فى ٢٠ يوليو عن البلاغ فى ٢١ منه .

(٤٢) حديث آخر لمندوب الديلى هرالد فى ١١ اكتوبر ١٩٢٨ عن البلاغ فى ١٢ منه .

عبيد فى احدى خطبه الى ان السياسة البريطانية فى مصر ترتكز على فكرتين خاطئتين عن الحركة الوطنية ، الفكرة الأولى أن الوفد والروح الوطنية معه يمكن أن يضعفا وبخاصة بعد وفاة سعد زغلول ، ورأى ان زغلول مثل الحركة وكان رمزا لها ، أما الفكرة الثانية وهى أن الروح الوطنية المصرية موجهة ضد البريطانيين فذكر أن برنامج الوفد على العكس من ذلك ، يهدف الى عقد محالفة ودية مع بريطانيا ، وان المواصلات والتجارة البريطانية تكون أكثر ضمانا فى مصر المستقلة القوية ، ورأى أن اضطهاد حكومة محمد محمود لم يؤد الى اضعاف الوفد بل أدى الى زيادة مكانة الوفد لدى الامة أكثر مما كانت . وطلب من الحكومة البريطانية أن تعدل عن تدخلها فى شئون مصر (٤٣) . وخطب احرار الانجليز فى تلك الحفلات فأيد أحدهم الاستقلال والدستور مع عقد اتفاقية مع حكومة مصرية برلمانية (٤٤) . وقام الوفد باختيار لجنة تتألف من بعض متطرفى أعضاء حزب العمال ، وأمدهم بالمعلومات عن الحالة فى مصر وحملهم على القاء أسئلة فى مجلس العموم البريطانى (٤٥)، ونتيجة لذلك جرت مناقشات عديدة فى مجلس العموم البريطانى ، ففى ٢٣ يوليو وجهت ثلاث أسئلة الى وزير الخارجية عن أسباب حل البرلمان المصرى ، والحالة فى مصر وفترة تعطيل البرلمان لمدة ثلاث سنوات وعن الحالة السياسية فى مصر وخاصة عن البرلمان المصرى (٤٦) . وأجاب وزير الخارجية تشمبرلن عن تلك الاسئلة بأنه « ليس لديه معلومات رسمية عن التطورات الجديدة فى مصر » وعن موقف الحكومة البريطانية ذكر انه لم يتغير وانها « تعتبر البرلمان المصرى والدستور وما يتصل بهما مسائل داخلية بحتة متروكة لمحض اختيار ملك مصر والشعب المصرى يقرران فيهما

(٤٣) أحمد شفيق ، الحولية الخامسة ، ص ١٢٦٣ : ص ١٢٦٩ .
(٤٤) احمد شفيق ، الحولية السادسة ، ص ٥٧٢ .
(٤٥) الاهرام فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٨ .
(٤٦) من مستر Wordlaw و Kenworthy و Ponsonly
House of Commons, meeting of 23 July 1928, P. 9281

ما يريدان » (٤٧) . وبهذا الرد نفى تشمبرلن التدخل البريطانى وارجع الدستور والبرلمان المصرى من الامور الداخلية التى تخص ملك مصر والمصريين ، وكرر نفس الاجابة فى جلسة ٣٠ يوليو مع التأكيد على تصريح ٢٨ فبراير وضرورة احترامه ، حتى يمكن للطرفين عقد المعاهدة (٤٨) . وقد علقت احدى الصحف البريطانية على اجابة الحياد الانجليزى ، بأنه صحيح نظريا ، ولكن الواقع لا يقبله على اساس وجود قوات بريطانية ، وان المصريين يلصقون بالحكومة البريطانية تهمة الموافقة على هذا العمل (٤٩) . وفى نفس الجلسة السابقة فى مجلس العموم البريطانى تساءل احد النواب عن الموانع التى منعت الحكومة البريطانية من اتخاذ الاجراءات لعودة الدستور والحياة النيابية ، واجاب المسئول عن السياسة الخارجية أن لورد لويد غير مسئول عن ما حدث ولم يقدم أى نصيحة ، واضاف النائب انه يجب على الحكومة البريطانية اعطاء المصريين برلمانا صحيحا ، لا أن ندعى أن الاوتوقراطية هى السبب فى تعطيل البرلمان . وذكر أن الحكومة البريطانية حاولت تحطيم الوفد وحملته مسئولية فشل المعاهدة ، ورأى ان الوفد صاحب الاغلبية ، وانه الحزب الذى يمكن عقد المعاهدة معه . وتساءل نائب آخر عن الدستور ، واشار الى طرد النحاس صاحب الاغلبية (٥٠) . وفى جلسة ١٤ نوفمبر وجه مستر **Kenwotrhy** سؤالا عن السياسة الحاضرة فى مصر وقتذاك ، وعن موعد افتتاح البرلمان ، ومدى مسئولية وزارة الخارجية البريطانية عن حكم مصر دون دستور ودون برلمان ، واجاب المستر لوكر لامبسون المسئول عن السياسة الخارجية عن الشطر الأول

---

(٤٧) **Ibid.**

(٤٨) **House of Commons, meeting of 30 July 1928 P. P. 1836, 1837.**

(٤٩) صحيفة الديلى كرونكل ، لندن فى ٣١ يوليو عن الاهرام فى اول اغسطس ١٩٢٨ .

(٥٠) **House of Commons, meeting of 30 July 1928, P. P. 1855 - 1862.**

بالنفى ، وعن الشطر الثانى ذكر أن سياستهم هى عدم التدخل فى الشئون الداخلية لمصر . ثم تساءل النائب عن الاسباب التى من أجلها تم ارسال ثلاث بوارج حربية الى مصر وكيف يمكن أن يحل البرلمان باكمله دون اى تدخل أو اى نصيحة منا فأجابه بأن المناسبات الثلاث تعرضت فيها مصالح الاجانب للخطر ، فرد السائل ، أليست مصالح الأجانب فى خطر الآن ، لغياب الحكومة الدستورية (٥١) . وفى ٥ ديسمبر ١٩٢٨ سأل مستر Thurtle « ثرتل » وزير الخارجية عن نتائج تعطيل الدستور فى مصر ، على حياة واملاك الأجانب وقد طمأنه الوزير (٥٢) . ويتضح ان كل ما يهم الانجليز استقرار الاحوال ليس حبا فى عودة الديمقراطية الى مصر بقدر الحرص على مصالحهم وعقد معاهدة تسوى فيها الامور المعلقة بين البلدين . ثم تحولت الاسئلة بعد ذلك الى نوع آخر ، عن الاتفاق مع حكومة غير برلمانية وتساءل بعض النواب عن الاتفاقية القادمة هل هى نهائية ، ولكن المسئول اعتذر عن الرد (٥٣) . وشملت خطة البعثة الوفدية فى لندن التحدث عن أحوال مصر السياسية والدستورية فى مؤتمر حزب العمال (٥٤) . واقامة مكتب مصرى لاطلاع الرأى العام البريطانى على حقيقة الحوادث فى مصر واصدار صحيفة انجليزية اسبوعية ، يبعث بها الى كل من له المام بالسياسة المصرية (٥٥) .

مواجهة الحكومة للوفد :

وفى مواجهة المعارضة ، قام محمد محمود بعدة زيارات الى عواصم

---

(٥١) House of Commons, meeting of 14 November 1928, Vol. 222, P. 854.

(٥٢) House of Commons, meeting of 5 December 1928, Vol., 223, P. 1193.

(٥٣) و House of Commons, meeting of 10 July, Vol. 229, P. 855.

(٥٤) لندن فى ٣ اكتوبر ١٩٢٨ ، خطاب المستر كنورثى عن الاهرام فى ٤ منه .

(٥٥) لندن فى ٨ اكتوبر ١٩٢٨ ، الاهرام فى ٩ منه (مهمة مكرم عبيد فى لندن) .

المديريات ، ألقى فيها عدة خطب أشار فيها الى ادعاءاته السابقة عن البرلمان من فساد الحياة النيابية وضرورة اعادتها على صورة أفضل ، وأعلن فيها عن برنامجه الاصلاحى ، فوعد جماهير الفلاحين بتجفيف البرك والمستنقعات، وتزويد القرى بالمياه النقية وتوزيع الأراضى على صغار الفلاحين ، بأثمان بسيطة على أقساط طويلة الأجل واقامة مشاريع الرى والصرف . ووعد عمال المدن بالمساكن الصحية وسن القوانين التشريعية التى تكفل حمايتهم فى العمل ووعد جميع أفراد الشعب ببناء المستشفيات المركزية والقروية وانتشار المدارس (٥٦) . وتنظيم الرى وتوفير المياه وتعلية خزان أسوان ، وانشاء مشروع جبل الاولياء وبحث مشروع قناة السدود (٥٧) . وتطهير الحكومة وادارة شئون البلاد على وجهها الصحيح (٥٨) . ولجأ محمد محمود الى القيام بعدة اجراءات هدف منها السيطرة على الامور ومحاصرة المعارضة ، عرفت بسياسة « اليد الحديدية » التى كانت تعنى مصادرة الحريات العامة لجماهير الشعب ، فلجأ الى استصدار مراسيم لاعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر عام ١٨٨١ الذى يجيز تعطيل الصحف والغائها اداريا ، وبذلك أنذرت الوزارة وعطلت عدة صحف من صحف المعارضة وغيرها من الصحف المحايدة ، وحاولت تشويه سمعة الحياة النيابية باتهامات كاذبة وجهتها الى أعضاء البرلمان السابق . وأصدرت مرسوما باضافة فقرة جديدة الى المادة ١٤٤ من القانون المالى يقضى بمنع الموظفين والمستخدمين فى الحكومة من حضور الاجتماعات السياسية ، أو ابداء آراء سياسية . وجعلت الموظف المخالف عرضة للفصل ومعنى ذلك

---

(٥٦) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٩٨ ، احمد شفيق ، المرجع السابق ص ١٠٥٨ .

(٥٧) من حديث لسيادته لصحيفة التايمز عن احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٨٣٢ . وهى قناة ونجلى .

(٥٨) فى حديث لصحيفة الاجيبشيان غازت عن المرجع السابق ، ص ٨٣٣ .

أنها جردت الموظفين من أن تكون لهم حـرية العقيدة السياسـية (٥٩) . وأصدرت فى ١٠ مارس ١٩٢٩ مرسوما بقانون « بشأن حفظ النظام فى معاهد التعليم » يعاقب بمقتضاه كل طالب يقوم بأى نشاط موجه الى السـلطات عن أمور ذات صبغة سياسية ، بالفصل من جميع المدارس والجامعات (٦٠). وعللت مجلة السياسة الاسبوعية هدف الوزارة من تلك الاجراءات لابعاد الطلبة من الاشتغال فى السياسة وانصرافهم لدروسهم ، وعدم اسـتغلال الاحزاب لهم (٦١) . الى جانب ذلك اصدرت قانونا جديدا يقضى بتعـديل بعض أحكام لائحة المحاماة ، لتهديدهم ، وكانت نهاية هذه التشريعـات الارهابية تشريع لحماية نظام الانقلاب نفسه ، فاستصدرت فى ٣٠ مارس ١٩٢٩ مرسوما بقانون يفرض عقوبة الحبس والغرامة او كليهما لكل مـن يحرض على كراهية نظام الحكم القائم او على الازدراء به كما أصـدرت مرسوما بقانون فى اليوم ذاته يعمل على تشديد أحكام قانون الاجتماعات(٦٢). وبهذا كممت الوزارة أفواه الناس ، وكبتت الحريات لتحول دون اقامـة الحفلات التى تقام للوفد ، ولكن المقاومة لم تتوان عن معارضة الحكومـة والعمل على اسقاطها . ولم تكسب الوزارة بهذه القوانين عطف الجماهير . بل قابلتها الامة بالاستنكار . وفى الوقت نفسه خالف محمد محمود ما عاهد به الملكَ فى المذكرة الايضاحية فى حل البرلمان التى جاء بها « وقد اعتزمت الوزارة أن تأخذ نفسها فى ادارة الشئون العامة فى فترة تعطيل الحيـاة النيابية باجراء العدل ، وتحقيق المساواة فى غير تحيز أو حزبية ، وتأييـد الحريات فى حدود القوانين » . وان الوزارة باصدارها تلك القوانين كانت حزبية ، حيث قيدت الحرية وطاردت أعداءها الى جانب الاجراءات اليومية

---

(٥٩) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٨٢ ، ص ٨٣ .

(٦٠) نفسـه ، ص ٨٣ وص ٨٤ .

(٦١) فى ١١ أغسطس ١٩٢٨ .

(٦٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٨٩ ، واحمـد شـفيق ، الحـولية السادسة ، ص ١٩٧ وما بعـدها .

التى اتخذتها لمنع الاجتماعات ، وفصل بعض القضاة والعمد وبعض الموظفين ، ومطاردة لجان الوفد وأنصاره فى كل مكان .

الموقف فى بريطانيا ومصر بعد نجاح حزب العمال البريطانى :

وفى نهاية شهر مايو ١٩٢٩ أجريت الانتخابات العامة فى بريطانيا وفاز فيها حزب العمال ، والف مكدونالد وزارة عمالية جديدة ، وكان أول عمل لهندرسون وزير خارجيتها تجاه المسألة المصرية العمل على استقالة أو اقالة لويد (٦٣) . حيث أشار وزير الخارجية مستر هندرسون فى مجلس العموم البريطانى ان لويد اختلف مرارا مع تشمبرلن حين اعترض على تشكيل سعد زغلول الوزارة فى صيف ١٩٢٦ ، على الرغم من ان رغبة تشمبرلن كان عدم التدخل ، وتغلب رأى لويد وارسلت البوارج الحربية الى مياه مصر ، وفى عام ١٩٢٧ عندما تمسك بزيادة الموظفين البريطانيين فى مصر وخاصة فى بعض المصالح ، وفى صيف ١٩٢٧ تدخل فى مسألة الجيش المصرى واعتبر تقويته خطرا على بريطانيا ، وفى ربيع ١٩٢٨ رأى لويد سحب قانون الاجتماعات العامة أو تقال حكومة النحاس واجبر تشمبرلن على مجاراته (٦٤) . واشارت صحيفة « الديلى هيرالد » ان لويد كان محافظا أشد من المحافظين ، وقد ذهب فى تفسير التحفظات الأربعة تفسيرا جامدا ، ما سبب الجفاء بينه وتشمبرلن (٦٥) . فى حين أشارت صحيفة « الديلى ميل » ان حكومة العمال رأت ان سياسة لويد المحافظة لا تتناسب مع سياستها تجاه مصر (٦٦) ، وذكرت صحيفة « نيوليدر » ان عزل لويد سيكون مبعث سرور وابتهاج فى مصر ، لتأييده الحكم الدكتاتورى ، وان بقاءه فى مصر كان خطرا كبيرا على العلاقات البريطانية المصرية (٦٧) . وذهبت

---

(٦٣) البلاغ فى ٢٧ منه .

(٦٤) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٤٣٩ : ص ٤٤١ .

(٦٥) احمد شفيق ، الحولية السادسة ، ص ٤٨٢ .

(٦٦) نفسه ، ص ٤٣٩ : ص ٤٨٤ .

(٦٧) نفسه ، ص ٤٨٨ .

احدى الصحف البريطانية فى تفسير تلك الاقالة ان الحكومة البريطانية اعتزمت العمل من اجل اعادة الحكم البرلمانى وعدم عقد اى تسوية نهائية بين بريطانيا ومصر الا اذا أعيدت الحكومة البرلمانية فى مصر أولا (٦٨) . وأشارت صحيفة أخرى أن لويد قد فشل فى علاج المسألة باليد الحديدية (وتقصد اجراءات محمد محمود من أجل السيطرة على الامور) ورأت أن علاجها عن طريق اعادة الديمقراطية (٦٩) . وافصحت صحيفة الديلى نيوز عن شىء أهم ، وهو العلاقات القائمة بين لويد والدكتاتورية المصرية ، وتساءلت هل النتيجة المنطقية لاستقالة لويد هى استقالة محمد محمود والقضاء نهائيا على الدكتاتورية واعادة الحكم البرلمانى الذى هو ضرورى لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا (٧٠) . وهكذا أجمعت الصحف البريطانية على اختلاف نزعاتها ، ان ذهاب لويد معناه ذهاب الدكتاتورية المصرية أى ذهاب وزارة محمد محمود ، وما أشبه ذلك بما حدث عام ١٩٢٥ عندما تدخل لويد لعزل حسن نشأت ، فقد أجمعت اغلبية الصحف المحلية والاجنبية حينئذ ، أن ذلك الحدث ليس له معنى الا سقوط وزارة أحمد زيور وانهاء تجربة الحكم الاوتوقراطى .

وقد اتيحت الفرصة لمحمد محمود فى صيف ١٩٢٩ لمفاوضة الحكومة البريطانية فى مسألة الامتيازات الاجنبية فأظهر وزير الخارجية البريطانية « هندرسون » رغبة حكومته فى المفاوضة فى المسألة المصرية كلها (٧١) ، ودارت المفاوضات بينهما انتهت الى مشروع معاهدة فى أوائل شهر اغسطس ١٩٢٩ تعرض على ممثلى الأمتين . واعتبرت الحكومة البريطانية المفاوضات مقترحات مقدمة الى الشعب المصرى (٧٢) لرغبة هندرسون فى وضع معاهدة

(٦٨) المورننج بوست ، لندن فى ٢٦ يوليو عن البلاغ فى ٢٧ منه .

(٦٩) الديلى نيوز ، لسان حال الاحرار ، لندن فى ٢٠ يوليو عن البلاغ فى ٢١ منه .

(٧٠) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٤٩٠ .

(٧١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٧٢) Zayid. M. Y., op. cit., P. 132.

مع حكومة مصرية تكون وليدة انتخابات حرة مباشرة مؤيدة من البرلمان (٧٣). وأراد هندرسون انهاء تجربة محمد محمود ، باقالة لويد ، وأن تكون المعاهدة مع حكومة دستورية ، وبهذا أعطى الاشارة لإعادة الحياة النيابية فى مصر (٧٤) . واجتمع ١٦٥ شيخا ونائبا من أعضاء الهيئة الوفدية فى ٢٢ يوليو ، وقرروا ارسال برقيتين احداهما الى الملك التمسوا منه عودة الحياة النيابية ، والثانية الى مكدونالد مضمونها ان محمد محمود غير حائز على ثقة الامة وان الامة لا ترضى أن يتكلم بالنيابة عنها من هو غير جدير باحترامها وثقتها (٧٥) . وأخذ مكرم عبيد الموجود فى لندن يشن حملة قوية ، تهدف الى عدم قيام رئيس وزراء حكومة غير دستورية بحق تقرير مصير الامة (٧٦).

وعقب عودة محمد محمود الى مصر ، وكان ذلك فى شهر أغسطس ١٩٢٩ ، بعد مباحثاته فى لندن ، عرض المقترحات على الاحزاب ، على أن تقول الامة كلمتها . وردت عليه صحف الوفد أنه يتعذر على الشعب ابداء رأيه وهو مقيد الحرية ، ودعت الى عودة الحياة النيابية أولا ، ولم يرفض الوفد المقترحات حتى لا يثير ضده حزب العمال الحاكم ، ودعا الى أجراء الانتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر الذى أقره برلمان ١٩٢٤ ، واجريت عليه الانتخابات فى عام ١٩٢٦ ، على شرط اجرائها حرة دون ضغط واكراه ، ودون تدخل من رجال الادارة فيها (٧٧) . ووجه الوفد المصرى نداء الى الامة فى ٦ اغسطس ١٩٢٩ دعا فيه الوزارة الى الاستقالة ، واجراء انتخابات حرة ، وان يكون الأمر بعد ذلك للامة ممثلة فى برلمانها ، ودعا

---

(٧٣) أعلن هندرسون فى ٢٦ يوليو فى مجلس العموم البريطانى ، أن أى شىء لن يدخل فى دائرة التنفيذ الا اذا وافق عليه الشعب المصرى .

(د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ٣٣٣) .

(٧٤) شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ وص ٢١٠ .

(٧٥) نشرت البلاغ البرقية الثانية فى ٢٧ يوليو ١٩٢٩ .

(٧٦) تصريح نشرته المانشستر جارديان ، عن أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٥٢٥ .

(٧٧) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٦٤٨ .

الامة الى عدم اتخاذ أى موقف الا تحت قبة البرلمان (٧٨) . ودعا حزب الاحرار الدستوريين عن طريق صحيفة السياسة ان تكون المقترحات محور العملية الانتخابية ، ولم يؤيده الا حزب الاتحاد ، وتجاهل الوفد تلك الدعوة واصر على ازالة الدكتاتورية أولا وأن تعود الحياة النيابية سليمة (٧٩) . ثم عاد محمد محمود ودعا الى الائتلاف ونبذ الحزبية ، حتى يمكن تسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا والامة متكاتفة متآلفة (٨٠) . ورد عليه الوفد بأن تلك المقترحات مقدمة من الحكومة البريطانية الى الشعب المصرى والشعب يطلب عودة الحياة النيابية وأن تعود الحرية حتى يتمكن ممثلو الشعب من ابداء رأيهم فيها (٨١) . ثم وصل المندوب السامى الجديد السير « برسى لورين » فى أوائل شهر سبتمبر ١٩٢٩ ، وطلبت الوزارة أن ينظر فى المشروع وهى قائمة فى الحكم ، واذا كان لابد من عودة الحياة النيابية ، يجب أن تقوم الوزارة باجراء الانتخابات ، وأن تجريها على درجتين وليس على قانون الانتخاب المباشر ، الذى يطالب الوفد باجراء الانتخابات فى ظله . ولكن الوفد أصر على استقالة الوزارة حتى لا تعبث بحرية الناخبين ، وطلب تأليف وزارة محايدة تكفل حرية الانتخابات ، وأن تجرى على درجة واحدة . وقبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد لانها كانت ترى أن الوفد كان لايزال يتمتع بالاغلبية ، وبه يمكن الوصول الى

---

(٧٨) البلاغ فى ٧ اغسطس ١٩٢٩ .

(٧٩) السياسة فى ٨ اغسطس ١٩٢٩ .

وقد اخذت صحيفة السياسة آراء بعض المفكرين عن المقترحات — وقد وصفها محمد علام المستشار السابق بمحكمة الاستئناف ، انها وضعت حدا لانتهاء الاحتلال ، وتنازلت فيها بريطانيا عن حقها فى حماية الاجانب والاقليات ، وتمكين مصر من عضوية عصبة الامم ومعاونتها على الغاء الامتيازات الاجنبية ، ولكن وجوه النقص فيها تقوم على وجود قوات بريطانية على القناة وقيام بعثة بريطانية بتدريب الجيش المصرى وتثبيت الوضع فى السودان (أحمد شفيق ، الحولية السادسة ، ص ٨١١) .

(٨٠) البلاغ فى ٢٥ اغسطس ١٩٢٩ .

(٨١) البلاغ فى ٢٦ اغسطس ١٩٢٩ .

اتفاقية تحظى بثقة الاغلبية ، وبعد أن ثبت لها فشل انقلابى احمـــد زيور ومحمـــد محمـــود فى اضـــعاف الوفد ، ولهذا اراد حـــزب العمـــــال أن يدخل فى تجربة جديدة مع الوفد صاحب الاغلبية (٨٢) . وكان معنى ذلك سقوط وزارة محمـــد محمـــود ، وتأليف وزارة محـــايدة تقـــوم باجـــراء الانتخابات (٨٣) . وكان لابد أن تستقيل الوزارة ، فقدم محمد محمود استقالته فى الثانى من أكتوبر ١٩٢٩ . وقبلها الملك وعهد بالوزارة الجديدة التى ستقوم باجراء الانتخابات لعدلى يكن فى الثالث من أكتوبر ١٩٢٩ .

---

(٨٢) د. احمد فؤاد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

(٨٣) البلاغ فى ٧ اغسطس ١٩٢٩ .

الفصل الثامن

برلمان ١٩٣٠

١ ـ الاعداد للانتخابات ، وانسحاب الاحرار الدستوريين منها .

٢ ـ حصول الوفد على الاغلبية البرلمانية ، وتشكيل مصطفى النحاس للوزارة .

٣ ـ افتتاح البرلمان ، وتشكيل هيئة مكتبى ولجان المجلسين .

٤ ـ القضايا التى ناقشها برلمان ١٩٣٠ .

٥ ـ الظروف التى أدت الى استقالة الوزارة .

٦ ـ تقييم البرلمان .

برلمان ١٩٣٠

كلف الملك عدلى يكن بتشكيل الوزارة فى ٣ اكتوبر فشكلها فى اليوم التالى من وزراء ليست لهم انتمـاءات حزبية ، وقد اشار فى جوابه للملك « وستكون الغاية التى تترسمها الوزارة اعادة الحياة الدستورية واجراء الانتخابات لمجلس النواب خالصة من كل ضغط او تأثير غير مشروع ، بحيث تنقل صورة صادقة من ارادة البلاد لكى يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت فى مصيرها » (١) ، وبذلك أوضح عدلى يكن مهمة الوزارة وهى نقل البلاد الى الحكم الدستورى ، واجراء انتخابات فى جو هادىء بعيد عن الحزبية حتى يتألف البرلمان الجديد والتى من مهامه النظر فى الاقتراحات المقدمة من الحكومة البريطانية فى الشعب المصرى .

الانتخـابات :

وبدأت الوزارة تعد العدة لاجراء الانتخابات لمجلس النواب فبـدأت بتحديد دوائر الانتخاب الجديدة طبقا لنتائج الاحصاء السكانى لعام ١٩٢٧ ، وقسمتها الى دوائر فرعية (٢) . وأصبح عـدد الدوائر الجـديدة مائتين وخمسة وثلاثين بدلا من مائتين واربعة عشر فى الانتخابات السـابقة . وطبعت وزارة الداخلية ثلاثة ملايين تذكرة انتخابية جديدة (٣) . واستصدرت مرسوما ملكيا فى ٣١ أكتوبر باعادة الحياة النيابية والعمل بالمواد (١٥ و ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧) المعطلة من الدستور ودعوة الناخبين لانتخاب اعضـاء مجلس النواب على أن يجتمع البرلمان فى ١١ يناير ١٩٣٠ . وفى يوم ٢ نوفمبر صدر مرسوم باجراء الانتخابات ودعوة الناخبين لاجراء عملية الانتخـاب فى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٩ ، ويوم ٢٩ منه للاعادة فى حالة عدم حصـول

---

(١) السياسة فى ٣ — ١٠ — ٢٩ والاهرام ٣ — ١٠ — ٢٩ (مهمة الوزارة الجديدة) .

(٢) كتاب الوزارة المرفوع الى الملك للعمل بأحكام الدستور فى ٣١ اكتوبر ، محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، جـ ٥ ، ص ٩٠ .

(٣) الاهرام فى ٢١ — ١٠ — ١٩٢٩ .

المرشح للاغلبية المطلقة ، وعلى دعوة البرلمان للانعقاد فى يوم ١١ ينـاير ١٩٣٠ (٤) .

وفى يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٢٩ اجتمـع مجلس ادارة حـزب الاحـرار الدستوريين برئاسة محمد محمود ، وبعد مناقشة تمت بين الاعضاء قـرر عدم الاشتراك فى الانتخابات بحجة اتاحة الفرصة للوفد لاتفاق أفضل (٥) . وعلى ذلك أوقفوا الدعاية الانتخابية بهم (٦) . وعلقت صحيفة الاهـرام على هذا القرار بأن الاحرار الدستوريين يطلبون الاستقلال ولكن بخطوات وطرحت تساؤلا ، هل يكون الحكم الدستورى موجودا بغير البرلمان ، وهل يكون البرلمان موجودا بغير الاحزاب ؟ ورأت أن مقاطعة الاحرار الدستوريين للانتخابات مضر للسياسة القومية ، لأن البرلمان هو المكان الذى تجـرى فيه المناقشة السياسية المقدسة التى هى روح الدستور وقوام الحيـاة البرلمانية فى العالم وبالتالى قوام الاصلاح والعمران ، ولمحت الى الاحـرار الدستوريين أن حزب العمال البريطانى كان أقلية برلمانية وفى انتخابات عام ١٩٢٩ أصبح حزب الاغلبية البرلمانية ورأت أن الاضراب السياسى ليس من الحكم الدستورى ولا هـو من النظام البرلمانى ، وأن الخـذلان ليس عيبا ولكن القعود عن الكفاح هو وحده العيب (٧) . أما صحيفة البلاغ الوفدية فرأت فى هذا القرار مؤامرة من الاحرار الدستوريين ، ودعتهم الى الدخول فى الانتخابات لابراز ما فى المقترحات أمام الناخبين ، فاذا فازوا بالاغلبية البرلمانية الفوا الحكومة واقروا المعاهدة ، واذا أصبحوا أقليـة ايدوها فى البرلمان (٨) . وذهب أحد زعماء الوفـد فى تعليل انسـحاب الاحـرار

---

(٤) أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٠٤٨ : ص ١٠٥٠ . ومحمد خليل صبحى ، المرجع السابق ح ٥ ، ص ٩٠ .

(٥) السياسة فى ٢٤/١٠/٢٩ (الاحرار الدستوريون يقررون عدم الاشتراك فى الانتخابات، مـ. هيكل ، المرجع السابق ، ص ٣١١ ، ص ٣١٢) .

(٦) الاهرام فى ٢٥ منـه .

(٧) الاهرام فى ٢٥/١٠/١٩٢٩ .

(٨) البلاغ فى ٢٤/١٠/١٩٢٩ .

الدستوريين الى توقع هزيمتهم فى جميع الدوائر (٩) . وشاركه احدى الصحف البريطانية حيث أشارت الى أن انسحاب الاحرار الدستوريين من الانتخابات يرجع الى بنود الامة لهم ، نتيجة حكمهم البلاد حكما ديكتاتوريا مدة خمسة عشر شهرا (١٠) . ويبدو من ذلك أن حزب الاحرار الدستوريين قد انسحب من المعركة الانتخابية لحماية اعضائه من السقوط فى الانتخابات نتيجة اجراء الانتخابات على القانون الذى يرفضونه ولاسلوب الحكم الذى اتبعه محمد محمود وهو « اليد الحديدية » والى جانب ذلك فقد حاولوا اظهار البرلمان الذى سينتخب فى صورة الذى « ينتخب لغاية خاصة » وهو ابرام المعاهدة حتى يتيسر لهم فى حالة فشل المفاوضات التالية المطالبة بحله (١١) . أما بقية الاحزاب الاخرى وهى الحزب الوطنى وحزب الاتحاد فقد قررت دخول الانتخابات بجوار حزب الوفد ، فقرر الحزب الوطنى فى ٣ نوفمبر ١٩٢٩ دخولها ليقوم بواجبه داخل البرلمان ، وهو النضال عن مبادئه ومعارضة أى وضع لا يتفق مع الاستقلال الصحيح(١٢) .

وأدى انسحاب الاحرار الدستوريين من المعركة الانتخابية أن أصبحت هادئة لأنه الحزب الذى فى امكانه نشر غبار المنافسة الانتخابية ولو الدعائية ضد الوفد . وبالنسبة للوفد فقد نشر نداء الى الامة المصرية فى ١٠ نوفمبر ، ندد فيه بأسلوب وزارة الاحرار الدستوريين فى تعطيل الحياة النيابية وقهر الشعب ، وعلل انسحابهم من الانتخابات لعدم ثقة الشعب فيهم ، وأشار الى ضرورة انجاز مشروعات الاصلاحات الداخلية الذى اهتم بها البرلمان ، وأعلن أنه قد أعلن أسماء مرشحيه لمجلس النواب الذين يدينون بسياسته ويؤيدون برنامجه ، ودعا الناخبين لشد أزرهم (١٣) .

---

(٩) من خطبة لمكرم عبيد ، عن أحمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٢٥٦ .

(١٠) صحيفة الديلى هيرالد — لندن فى ٢ نوفمبر ، عن الاهرام فى ١٩٢٩/١١/٣ .

(١١) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٧١٥ .

(١٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١١٣ وص ١١٤ .

(١٣) الاهرام فى ٢٩/١١/١١ (نداء الوفد المصرى الى الامة المصرية الكريمة) .

وزار مصطفى النحاس الوجه القبلى لتأييد المرشحين الوفديين وحمل فى رحلته هذه على الاحرار الدستوريين والدكتاتورية ودعا المواطنين الى مناصرة مرشحى الوفد . وارسل الوفد زعماءه الى الاقاليم لمناصرة مرشحيه كالغرابلى ومكرم وعلى الشمسى (١٤) . الى جانب لجان الوفد المنظمة والمتغلغلة فى داخل البلاد عامة التى أهابت بالشعب المصرى ، أن يختار مرشحى الوفد ويمنحهم ثقته . ونلحظ أن صحيفة الاتحاد ، لم تلجأ الى الطعن والتجريح فى الوفد ، ولكنها لجأت الى اسلوب المهادنة لعلمها بميول الجماهير نحو الوفد ، فأشارت أن (١٠٥) فازوا بالترشيح ولم يبق غير (١٢٧) دائرة باقية للتنافس بين (٣٠٣) مرشحا من الاحزاب والمستقلين ، وذكرت أن من فازوا بالتزكية (وهم وفديون) كان نتيجة ماض كريم ، وطلبت من الناخبين حسن الاختيار لمن هم اقدر كفاءة على العمل (١٥) . أما صحيفة السياسة أخذت تنتقد عدم جريان الانتخاب حول المقترحات البريطانية ، ورأت أنها انتخابات لاتقوم على مبادىء (١٦) . وتعرضت لمسألة هامة وهى نجاح نصف النواب بالتزكية ، ورأت فى ذلك تعطيل لانتخابات حرة شريفة ، وتعطيل لارادة الناخبين (١٧) .

وأجريت الانتخابات لمجلس النواب فى جو من الحرية والحياد التام (١٨) ، فى يوم ٢١ ديسمبر حسب المرسوم الملكى ، وبعد انتخابات الاعادة كانت نتيجة الانتخابات كالآتى :

---

(١٤) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ١٤٥٧ .

(١٥) الاتحاد فى ٢٩/١١/١٦ (المعركة الانتخابية) .

(١٦) السياسة فى ١٩٢٩/١٢/٩ .

(١٧) السياسة فى ١٩ نوفمبر .

(١٨) من خطاب مصطفى النحاس الى الملك فى الرد على خطاب تأليفه الوزارة —

الاحزاب	عدد الدوائر التى فاز بها	بالتزكية	بالانتخاب	عدد الدوائر (١٩) حسب احصاء ٢٧
الوفـــد	٢١٢	١٠٥	١٠٧	٢٣٥
الحزب الوطنى (٢٠)	٥	—	٥	دائرة
حزب الاتحاد (٢١)	٣	—	٣	
المستقلون	١٥	—	١٥ (٢٢)	

وقد أبرق المندوب السامى الى وزير خـارجيته يوم ٤ ينـاير ١٩٣٠ بنتيجة الانتخابات فذكر أن الوفد حصل على ١٩٨ مقعدا ، وحصل الحزب الوطنى على ثلاثة مقاعد وحزب الاتحاد على ثلاثة مقاعد والمستقلون على ٢٨ مقعدا (٢٣) والسبب فى هذا الاختـلاف تجيب عليه صحيفة السياسة حيث ذكرت أن النواب الذين فازوا من المستقلين انضموا بعد نجاحهم الى الوفد خوفا من لجنة الطعون ، واقترحت أن تكون تلك اللجنة غير برلمانية حتى تكون بعيدة عن التأثر الحـزبى (٢٤) . ومن اجـل ذلك كـون مكتب مجلس النواب لجنة الطعون من خمسة عشر عضـوا تضم كل المشـارب

(١٩) زاد عدد السكان حسب احصاء ١٩٢٧ ، واصبح عدد السكان خمسة عشر مليونا ، وبذلك زادت عدد الدوائر من ٢١٤ الى ٢٣٥ دائرة .

(٢٠) وهم عبد الحميد سعيد — عبد العزيز الصوفانى — محمود جلال — يحيى سـليم أبو سعطى ، ومحمد عزيز اباظة .

(٢١) وهم : احمد عطية الناظر (جرجا) — سيد على الزناتى (أرمنت) متولى حبسن حزين (اسنا) ورشح الحزب من رجاله ٢٦ عضوا ، سقطوا ما عدا ثلاثة ، وقد حصل معظم المرشحين الاتحاديين على اصوات قليلة جدا .

(٢٢) والاحصائية عن صحفة الاتحاد فى ٢٩/١٢/٣٠ ، والبلاغ فى ٢٩ منه ومصر ، والاهرام فى ١٩٢٩/١٢/٢٥ .

(٢٣) F. O. 151/4 (16) No. 11 Loraine to Henderson. January 4, 1930 Tel, 15

(٢٤) السياسة فى ١٩٢٩/١٢/٢٩ .

السياسية . ومن الإحصائية يبدو أن الوفد قد حصل على أغلبية برلمانية ساحقة وان هذا البرلمان سيخلو لحد ما من المعارضة ، والمعارضة عنصر من عناصر الحياة البرلمانية ، ولها دورها الهام فى التوجيه والمراقبة . ولقد أشارت صحيفة الاتحاد الى ذلك فذكرت أن الاكثرية المطلقة أصبحت للوفد ، وان البرلمان القادم سيخلو من أهم عناصر الحياة النيابية الا وهى المعارضة ، والتى لا معنى لها الا الرقابة على اعمال الحكومة ، وان المعارضة فى مجلس النواب بهذا التكوين للمجلس تكاد تكون معدومة بالمرة (٢٥) . وأشارت صحيفة السياسة الى مسألة فى غاية الاهمية خاصة بالانتخابات وهى النجاح بالترشيح ، فذكرت أن حصول الوفد على هذا العدد بالتزكية معناه حرمان مليون ونصف ناخب من حقهم الانتخابى ، وبناء على ذلك رأت أن البرلمان لا يمثل الامة ، وانه ليس وليد ارادتها (٢٦) . وعلقت احدى الصحف البريطانية المعبرة عن لسان حزب العمال المستقل على نتيجة الانتخابات بأن الانتصار العظيم الذى أحرزه الوفد أكد تماما دعوة النحاس أن حزب محمد محمود وحزب الاتحاد ليست لهما الا نسبة صغيرة فى الشعب المصرى (٢٧) . ولكن صحيفة بريطانية أخرى أشارت الى أن الانتخابات سارت على أسلوب غير ديمقراطى ، اذ لم تقم على مبادىء واضحة وخاصة حول المقترحات وجاءت الانتخابات المصرية الاخيرة مثالا نادرا من الاجراءات الديمقراطية اذا أسفرت عن انتخاب برلمان يكاد يكون مؤلفا من أعضاء حزب واحد (٢٨) . ومن احصائية نوعيات النواب اتضح أن النيابة وجاهة لكثير من المواطنين الاغنياء اذ يتضح أن معظمهم من الاعيان ممن بيدهم المال والأرض وبهذا يمكن القول أن المجلس كان برجوازيا فى تشكيله .

---

(٢٥) الاتحاد فى ١٩٢٩/١٢/٢٥ .

(٢٦) السياسة فى ٢٩/٢/٣٠ (حول نتائج الانتخاب — احصاء الاصوات ودلالتها — البرلمان لا يمثل الأمة) .

(٢٧) صحيفة ثيوليدر — لندن فى ٢٩/١٢/٢٧ عن الاهرام فى ٢٩ منه .

(٢٨) صحيفة منشستر جارديان عن الاهرام فى ١٩٣٠/٢/١٤ .

وبعد أن قام عدلى يكن بمهمة وزارته وهى اجراء الانتخابات قدم استقالته فى ٣١ ديسمبر فقبلها الملك ، ثم عرض على زعيم الإغلبية البرلمانية وهو مصطفى النحاس تشكيل الوزارة فشكلها فى أول يناير ١٩٣٠ ، ومن الجدير بالملاحظة أن الوزارة شكلت حسب التقاليد الدستورية ، وشكلها من رجال الوفد أى أنها وفدية خالصة (٢٩) . ومن الملاحظ ان الملك فؤاد لازال يرفض الاعتراف بالاساس الذى تقوم عليه الوزارات وهو الاساس الدستورى ، واسناد الوزارة الى رئيس الاغلبية بعد اجراء انتخابات عبرت فيها الامة عن ارادتها . ولم يأخذ العبرة برد سعد زغلول عام ١٩٢٤ ، فقد أشار الملك فؤاد الي ارادته حيث قال « فقد اقتضت ارادتنا اسناد رياسة مجلس وزرائنا اليكم » . ورد عليه النحاس بما يؤكد أن وصوله الى الحكم نتيجة ثقة الشعب وارادته الحرة فى الانتخابات ، فأشار فى جوابه للملك « انما يا مولاى لا تقبل المسئولية الخطيرة معتمدا على الله تعالى معتضدا بسامى رعايتكم . مستندا الى ثقة الامة التى لا تفتأ تسديها للوفد المصرى الذى أتشرف برئاسته » وأشار الى الانتخابات وذكر انها قد أجريت فى حيدة تامة ، وأنها اثبتت تعلق الشعب بالحياة النيابية والتمسك بالدستور ، وأن الوزارة ستقدم برنامجها الى البرلمان جاعلة « من بين أغراضها الاولى العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوص أحكامه » . والسير فى طريق الاصلاح والوصول الى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا . وتوثيق عرى المودة بين مصر والدول الأجنبية (٣٠) .

---

(٢٩) مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية ، وحسن حسيب للحربية والبحرية . واصف بطرس غالى للخارجية ومحمد نجيب الغرابلى للحقانية ، وعثمان محرم للاشغال ، ومحمد صفوت للزراعة . ومكرم عبيد للمالية . ومحمود فهمى النقراشى للمواصلات . ومحمد بهى الدين بركات للمعارف ، ومحمود بسيونى للاوقاف . وكلهم أعضاء فى البرلمان ما عدا بهى الدين بركات الذى عين عضوا بمجلس الشيوخ فى المكان الذى خلا بوفاة عبد الخالق ثروت .

(٣٠) أحمد شفيق ، الحولية السابعة ، ص ٤ ، ص ٥ .

افتتاح البرلمان :

وتم افتتاح البرلمـــان فى ١١ يناير ١٩٣٠ حسب مرســـوم ٣ نوفمبـــر ١٩٢٩ . واجتمع على هيئة مؤتمر برئاسة عدلي يكن رئيس مجلس الشيوخ الجديد ، وبحضور الملك فؤاد . والقى مصطفى النحاس خطاب العرش ، وقد احتوى على ثلاثة امور كان فى مقدمتها حماية الدستور ونجـــاح قائمة الاصلاح فى كل مجال ومواصلة الجهود لتحقيق الاستقلال الحقيقى وعقد المعاهدة مع بريطانيا . وعن الدستور ذكر رئيس الوزراء « أنه من أحب أمانينا أن تظل البلاد متمتعة بنعمة الدستور ، معتزة بما كفله لها من حقوق وحريات وأن يظل الدستور نفسه منيع الجانب مصون الاحكام وأن يحاط بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموا مطرداً وستعرض الحكومة على حضراتكم مشروعات قوانين لتحقيق ذلك الغرض السامى » . وهـــذا ما يطابق ما جاء فى كتابه الـــذى رفعه الى الملك لتاليف الوزارة . وهـــذا العمل هو تأكيد لما كان ســـعد زغلول يرغب فيه فى برلمـــان ١٩٢٦ ، حيث طالب فى جلسته الافتتاحية فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ الى حماية الدستور والحياة النيابية . وعن قائمة الاصلاح ، أشار الى المشروعات التى درسها البرلمان فى كل جوانب الحياة من اجتماعية واقتصادية وعسكرية ، وركز فى برنامجه على الاهتمام بالجانب الاقتصادى . كمشروع التعريفة الجمركية الذى اعدته الوزارة ليسرى تنفيذه فى ١٧ فبراير ١٩٣٠ وتوطيد دعائم التسليف الزراعى بجميع أنواعه ، وعرض مشروع انشاء بنك زراعى يقوم بالتسليف الزراعى بجميع أنواعه ، وتقديم المال اللازم لاصلاح الاراضى ، وتوزيع الاراضى على صغار الزراع واصدار لائحة جديدة لبورصتى الاوراق ، والاهتمام بالصناعة وتقديم تشريع خاص للعمال وتنفيذ برنامج اصلاح الرى والصرف ، وتعميم المستشفيات واتمام البحث فى مشروع توليد الكهـــرباء من مســـاقط الميـــاه وبالاخص من خزان أسوان والاهتمام بالمواصلات ، واصلاح نظام التعليم بكل أنواعه والعناية بالقطن و ايجاد محاصـــيل أخرى ، والاهتمـــام بأســـلحة الجيش وانشاء ما ينقصه من وحدات . وعن المعاهدة مع بريطانيا أشـــار الى المقترحات التى قدمت للحكومة المصرية السابقة . وذكـــر ان الوزارة

تأمل أن تسير بالمفاوضات مع الحكومة البريطانية ، مشبعة بروح الوفاق والمودة للوصول الى اتفاق وطيد شريف بين البلدين (٣١) . وقد إشار Hoare الموظف بالسفارة البريطانية الى Henderson وزير الخارجية بتلك الخطوط الرئيسية فى ٢ ينـاير ١٩٣٠ مما يدل على تفهمه واطلاعه على خطة الوزارة قبل اعلانها وأشار انها أوجدت بعض الخوف لمجيء الدستور فى مقدمة الخطاب (٣٢) ، ويتضح من الخطاب انه مس كل القضايا وكل ما يصبو اليه الشعب ولكن الخطاب كما نرى ركز على الجانب الداخلى دون السياسة الخارجية ، فقد أشار الى ضرورة الاهتمام بالتعليم والجيش والاقتصاد الوطنى والجانب الاجتماعى الا أنها الفاظ براقة ليس فيها خطة ولا دراسة . وفى نفس الوقت هل سيسمح للوزارة الدستورية والبرلمان أن يتما مدتهما القانونية ، وأن يتعاونا فى تنفيذ برنامج الوزارة حتى يمكن الحكم الشامل على دور الحياة البرلمانية ، وسيتضح ذلك من سياق الاحداث .

وانفصل المجلسان ، وفى الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب انتخب النواب ويصا واصف رئيسا للمجلس بالاغلبية المطلقة وبعد انتخابه القى كلمة أشار فيها الى ضرورة البحث عن الطرق التى تجعل العبث بالدستور امرا مستحيلا فى المستقبل ، وصون حرية المنبر بلا محاباة ، والدفاع عن حقوق كل معارضة مهما كان ممثلوها قليلى العدد . ومعنى ذلك عدم تحيزه للاغلبية ، وانه سيسير على الخط الذى سار عليه سعد زغلول فى برلمان ١٩٢٦ عندما ذكر أنه سيكون ممثلا لكل الاحزاب ، وسيعمل على احترام حرية الرأى فى المجلس ، وتلا ويصا واصف رئيس الوزراء فوعد المجلس

---

(٣١) الهيئة النيابية الرابعة ، مجلس النواب ، الانعقاد العادى الاول ، الجلسة الافتتاحية فى ١١ يناير ١٩٣٠ .

(٣٢) F. O. 12/4 (16) No. 4 Hoare to Henderson January 2, 1930 Tel. No. 7

بتقديم مشروعات قوانين تكفل صيانة الدستور وأحكامه (٣٣) . وتابع المجلس انتخاب مكتبه مساء الجلسة الافتتاحية وتم ذلك بناء على ترشيحات الهيئة الوفدية (٣٤) ، وتم انتخاب عبد السلام فهمى محمد جمعة وحصل على ١٨٩ صوتا ، وعبد الخالق عطية وحصل على ١٨٤ صوتا وكيلين .

وتقرر العمل باقتراح احمد ماهر فى أن يترك الى المكتب ترشيح عضوية لجنة الطعون رغبة من المجلس فى أن يختار اعضاءها من نواب ذات اتجاهات مختلفة (٣٥) . وشرع المجلس بعد فى تكوين لجانه وتكونت من لجنة الداخلية ، المالية والتجارة والصناعة ، الحقانية ، المعارف ، الاشغال ، الحربية والبحرية والطيران ، السودان ، الخارجية ، المواصلات ، الاوقاف ، والمعاهد الدينية ، الزراعة ، التعاون ، الشئون الصحية ، العمال والشئون الاجتماعية ، الاقتراحات والعرائض ، الشئون الدستورية ، لجنة المحاسبة ، ومن اللجان المؤقتة ، لجنة الطعون ، والرد على خطاب العرش ، ولجنة الميزانية وكل لجنة تقوم بانتخاب رئيس وسكرتير لها . وفى مجلس الشيوخ ، عين عدلى يكن رئيسا له (٣٦) . وفى يوم افتتاح البرلمان القى عدلى يكن كلمة فى مجلس الشيوخ عاهد فيها الاعضاء ببذل جهده لصون النظام والمحافظة على كرامة أعضاء المجلس وحريتهم بما يتفق مع روح الدستور وأحكام اللائحة . وتم اختيار مكتب المجلس ، بناء على ترشيحات الهيئة الوفدية (٣٧) . وتم انتخاب محمد علوى الجزار وحصل على ٨٦ صوتا ومحمد شفيق وحصل على ٦٩ صوتا وكيلين وتم بعد اختيار لجانه المختلفة وهى نفس لجان مجلس النواب ما عدا لجنتى الشئون الدستورية والعمال والشئون الاجتماعية ، وانتخب لكل لجنة رئيس وسكرتير .

---

(٣٣) الجلسة الافتتاحية فى ١١ يناير ١٩٣٠ .

(٣٤) الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب فى ١١ يناير ، والاهرام فى ١١ يناير ١٩٣٠ .

(٣٥) الجلسة الثالثة فى ٢٢ يناير ، وتمت فيها مناقشة المبادىء التى سارت عليها اللجنة .

(٣٦) بمرسوم ملكى فى ٣ يناير ١٩٣٠ .

(٣٧) مجلس الشيوخ الجلسة الافتتاحية والاهرام فى ١١ يناير ١٩٣٠ .

مناقشات البرلمان :

وكان خطاب العرش فى مقدمة المناقشات الدستورية التى دارت فى البرلمان . وفى مجلس النواب شمل لجنة الرد عليه تهنيات حكومة جلالة الملك صون الدستور وحماية الحياة النيابية ، وتناول الرد مصالح البلاد من اقتصادية وسياسية وتقديم عبارات الشكر الى الملك . وخلال مناقشته فى المجلس قال عبد العزيز الصوفانى نقر الخطة الداخلية ولا نقر المقترحات البريطانية ، وأشار الى خلو الخطاب من السودان . ورد عليه أحد النواب الوفديين (٣٨) ان اقتراح الصوفانى مخلص لمبدئه لا مفاوضة الا بعد الجلاء وبعد الجلاء لا حاجة الى مفاوضة ، واضاف آخر أن الخطاب ذكر أحوال البلاد أو استقلال البلاد (٣٩) ، وهذه تشمل مصر والسودان ، ووجه كلامه الى رجال الحزب الوطنى متسائلا ، « هل عندكم طريقة غير المفاوضة وتساءل أين كنتم فى عهد الاستبداد ؟ أنه النوم فى عهد الاستبداد واليقظة للمشاغبة فى عهد الدستور » (٤٠) . وأخيرا وافق المجلس على رد اللجنة على خطاب العرش بالاجماع ماعدا خمسة أعضاء (٤١) وهم أعضاء الحزب الوطنى . وفى مجلس الشيوخ فى ٢٧ يناير عبر المجلس عن فرحته بعودة الحياة النيابية وأن يظل الدستور منيع الجانب وأن يحاط بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ، وأن تنتهج الحكومة سياسة ايجابية فى الاصلاح فى جميع المرافع والتفاهم الودى بين مصر وبريطانيا . وتمنى أعضاء مجلس الشيوخ ان تؤدى المقترحات البريطانية عند بحثها الى اتفاق وطيد شريف بين البلدين (٤٢).

وعندما عرضت على مجلس النواب (٤٣) الاجراءات التشريعية التى

---

(٣٨) عبد الرحمن عزام .

(٣٩) عباس محمود العقاد .

(٤٠) تصفيق واستحسان .

(٤١) الجلسة السابعة فى ٢٩ يناير ١٩٣٠ . وهم (عبد العزيز الصوفانى ، محمد محمود جلال ، عبد الحميد سعيد ، محمد عزيز أباظة ، ويحيى سليم أبو سطى) .

(٤٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة الخامسة فى ٢٧ يناير ١٩٣٠ .

(٤٣) فى الجلسة السابعة فى ٢٩ يناير ١٩٣٠ .

قررت فى فترة تعطيل البرلمان ، احالها مكتب المجلس الى لجنة الشئون الدستورية . وفى الجلسة السادسة عشر ، اعتبر اعضاء المجلس بعض المراسيم بقوانين التى صدرت فى فترة تعطيل البرلمان من ١٩ يوليو ١٩٢٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ غير دستورية وباطلة لعدم عرضها على البرلمان وعدم تصديقه عليها ، ووافق المجلس على الغاء أغلبها (٤٤) . وأرسلها مكتب المجلس الى مجلس الشيوخ ، فأحالها الاخير الى لجنة الحقانية باعتبارها لجنة للشئون ادستورية ، وقد وافقت اللجنة الاخيرة ، ومجلس الشيوخ بعد على الغائها (٤٥) . ولاشك أن فى رفض البرلمان لتلك القوانين التى صدرت فى شكل مراسيم لدلالة واضحة على اتهام انقلاب محمد محمود .

وانشغل مجلس الشيوخ فى تلك الدورة بتجديد نصف أعضائه تنفيذاً لحكم المادة (٧٩) من الدستور التى تنص « على تجديد مدة عضوية مجلس الشيوخ بعشر سنوات على ان يجدد نصفهم بالقرعة من المنتخبين والمعينين فى نهاية الخمس سنوات الاولى . ومن انتهت مدته من الاعضاء يجوز اعادة انتخابه أو تعيينه » ، وكان المفروض أن يتم ذلك فى ٣١ أكتوبر ١٩٢٨ لولا تعطيل البرلمان فى انقلاب محمد محمود . و فىيوم ١٥ يناير صدر مرسوم ملكى بتحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ الى (٨٢ دائرة) (٤٦) وفى ١٩ فبراير تناقش المجلس فى طريقة الاقتراع على الجميع (٤٧) . وفى ١٢ مارس ١٩٣٠ أجريت عملية القرعة على المنتخبين والمعينين وأجريت الانتخابات لمجلس الشيوخ فى ٣ ، ١١ يونيو حصل الوفد فيها على الاغلبية الساحقة ونجح فيها (٢١) شيخا وفديا بالترشيح ، ١٨ بالانتخاب ، وسقط محمود عبد الرازق وكيل حزب الاحرار الدستوريين ، ومحمد على سكرتير الحزب ، وجعفر ولى الوزير السابق وابراهيم الهلباوى وكامل البندارى وغيرهم . وقد عللوا سقوطهم الى تدخل الحكومة فى الانتخابات ومنع

---

(٤٤) فى ٣١ مارس ١٩٣٠ .

(٤٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٦ فى ٣ فبراير ١٩٣٠ .

(٤٦) الاهرام فى ١٥ يناير ١٩٣٠ .

(٤٧) الجلسة العاشرة فى ١٩ فبراير .

أنصارهم من الوصول الى مراكز الانتخاب (٤٨) . ولكن يرجح سقوط أعضاء حزب الاحرار الدستوريين البارزين لقيامهم بالانقلاب الدستورى الثانى ، وتعليق الدستور والحياة النيابية ، واضطهاد الوفد رمز الحركة الوطنية لدى جماهير الشعب .

ومن القضايا السياسية والوطنية التى ناقشها البرلمان مسألة تفويض البرلمان للحكومة فى شأن المقترحات البريطانية . ولم تقم الحكومة بعرض المقترحات البريطانية على البرلمان حتى يتمكن ممثلو الامة من ابداء آرائهم فيها ، ويفاوض الوفد من خلال الاطار العام أو الخطوط العريضة التى يضعها أعضاء البرلمان وكل ما فى الامر أن الوزارة طلبت من مجلس النواب يوم ٣ فبراير ١٩٣٠ تفويضها للمفاوضة مع الحكومة البريطانية فى مقترحات اغسطس ١٩٢٩ . وفى جلسة ٦ فبراير نظر المجلس فى الطلب ولم تحصل الوزارة على هذا التفويض بسهولة ، اذ عارض عبد الحميد سعيد أحد أعضاء الحزب الوطنى المفاوضة وذكر أنها عقيمة لان المفاوض المصرى يسعى بكل جهده لتحصل مصر وسودانها على استقلالها التام والمفاوض الانجليزى يعمل بجد ليجعل مركزه فى مصر شرعيا . وهذا بكونه لا يعطى الحرية التامة للمفاوض المصرى مادامت القوة العسكرية الانجليزية موجودة على أرض مصر . وعندما طالبه النواب عن الحل ، قال الدماء لأن الاستقلال يؤخذ بالقوة . وهذا الامر لابد أن يستند الى قواعد تنظيمية مستعدة للكفاح ، ولكنه مجرد شعارات ، يتمسك بها الحزب دون تخطيط للتنفيذ على أرض الواقع ، لأن الحزب الوطنى لم يعد فى مركز القوة والتأثير الشعبى ، وأما الرأى الآخر فقد عبر عنه النائب حسن صبرى فرأى أن يعطى التفويض للحكومة على أن تعرض ما تنتهى اليه الى نواب الشعب ليقولون كلمتهم . وفى نهاية المناقشة أعطيت الثقة للوزارة ، والتفويض لها بالمفاوضة للوصول الى اتفاق شريف ماعدا خمسة نواب هم أعضاء

---

(٤٨) البلاغ الاسبوعى العدد ١٦٩ فى ١١ يونية ١٩٣٠ والاهرام فى ١١ يونية ١٩٣٠ .

الحزب الوطنى (٤٩) . وكان من المفروض أن يتناول النواب مشروع الاتفاق بالبحث والفحص ، وأن يجددوا للمفاوضين مهمتهم ، وبدلا من ذلك كانت الثقة بالحكومة والمفاوضة دون مناقشة ودراسة للاقتراحات ، وكان الاجدر بالمعارضة لو كانت جادة أن تذكر الخطوط العامة للمفاوض المصرى بدلا من المعارضة فى مبدأ المفاوضة ، على أساس أنها تعلم أن القيادة السياسية ليست على استعداد للنضال المسلح . وفى مجلس الشيوخ عرض رئيس الوزراء على المجلس المقترحات وتفويض الحكومة للمفاوضة فاعترض محمود أبو النصر ، وتساءل عن مدى ذلك التفويض ، وعلى أى أساس (٥٠) وفى الجلسة التالية لم يتعرض الشيوخ لمناقشة المقترحات ، واقترح أحد وكيلى المجلس تفويض الحكومة فى المفاوضة « للوصول الى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين » . ووافق أعضاء المجلس على اقتراح تفويض الحكومة دون أن يقيدونها بأى شرط من الشروط طالما أن مرجع الامر والكلمة العليا فى النهاية للبرلمان (٥١) .

وكان من أبرز الموضوعات الاقتصادية التى ناقشها البرلمان تعديل التعريفة الجمركية اذ لم يكن فى مقدرة الحكومة تعديل الرسوم الجمركية التى ثبتت عند ٨٪ من قيمة البضائع المستوردة الا عند انتهاء العمل بالاتفاقيات المعقودة مع الدول الاجنبية — وكان آخرها الاتفاق الجمركى المعقود مع الحكومة الايطالية . وعند انتهاء العمل بهذه الاتفاقيات أصبح من الممكن تعديلها ، وقامت الحكومة بزيادة العوائد الجمركية على البضائع المستوردة (٥٢) . وأشار وزير المالية الى أن هذا المشروع لم يكن الا ثمرة من ثمرات نظام الحياة النيابية ، وأن الاسباب الاقتصادية العامة قد دفعت الحكومة الى تعديل السياسة الجمركية وحصرها فى عاملين رئيسيين أولهما

---

(٤٩) مجلس النواب ، الجلسة التاسعة فى ٦ فبراير ١٩٣٠ .

(٥٠) مجلس الشيوخ ، الجلسة السابعة فى ٦ فبراير .

(٥١) مجلس الشيوخ ، الجلسة السابعة فى ٦ فبراير .

(٥٢) مجلس النواب ، الجلسة ١١ فى ١٢ فبراير .

الحاجة الماسة الى زيادة موارد الدولة ، وثانيهما تشجيع الصناعة المحلية لحماية الانتاج ، ثم طلب من المجلس الموافقة على مشروع القانون المعروض في شكل مرســـوم حتى يكون له قـــوة القانون ، وحتى يمكن بدأ العمـــل بالتعريفة الجديدة من يوم ١٧ فبراير ووافق المجلس على طلبـــه (٥٣) . ووصل مشروع المرسوم الى مجلس الشيوخ يوم ١٠ فبراير (٥٤) . وتم اقراره بالاجماع كما هو وارد من مجلس النواب يوم ١٣ فبراير (٥٥) وقد اعتبر البعض يوم ١٧ فبراير ١٩٣٠ ، تاريخ صدور المرسوم نقطة تحول فى سياسة مصر الاقتصادية بل فى تاريخ مصر الحديث لأنه سيؤدى الى زيادة الدخل الى ثلاثة مليون جنيه ، وتحقيـــق بعض ضروب الاصـــلاح (٥٦) . ولكن احدى الصحف البريطانية اشارت الى أن التعريفة الجمركية ستعمل على نمو صناعة القطن المحلية التى ستنافس الصناعة البريطانية (٥٧) .

وفى مجلس النواب قدم عدد من النواب عـــدة أسـئلة عن ضرورة توليد الكهرباء وبخاصة من خزان اسوان ، لاستغلالها فى الصناعة (٥٨) . واجراء تجارب لايجاد محصول جديد غير محصول القطن للخروج من الضائقة المالية (٥٩) . وعرضت الحكومة على مجلس النواب مشروع انشاء بنك زراعى للتســليف على المحاصــيل ، فأحاله المجلس على لجنـــة المـــالية لبحثه (٦٠) . غير أن هذا المشروع أثار نقمة الـدوائر المالية الاجنبيـــة أو المتمصرة فى مد الاهالى بالقروض (٦١) . وفى جلسة ١٦ ابريل تحمس بعض

---

(٥٣) مجلس النواب ، الجلسة السابقة .

(٥٤) مجلس الشيوخ فى الجلسة الثامنة .

(٥٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة التاسعة .

(٥٦) د. جمال الدين محمد سعيد ، التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكســـاد العـــالمى الكبير ، ص ٥٢ .

(٥٧) صحيفة مورننج بوست ، لندن فى ١٥ فبراير عن الاهرام فى ١٦ منه .

(٥٨) مجلس النواب ، الجلسة ٤٥ فى ٥ مارس (أحمد الصاوى) .

(٥٩) مجلس النواب ، الجلسة ١٤ فى ٢٦ فبراير (حسن يس) .

(٦٠) مجلس النواب ، الجلسة ٣٢ فى ٣ ابريل .

(٦١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١١٩ .

الاعضاء لتوليد الكهرباء من خزان اسوان وتاليف لجنة لبحث مشروع توليد الكهرباء من منخفض القطارة لفوائدهما العظيمة على البلاد (٦٢) وخلال مناقشة ميزانية وزارة الزراعة ، لمس احد النواب مسألة هامة لها تأثيرها البالغ فى مستقبل البلاد ، وهى ثبات مساحة الاراضى الزراعية وقلة الانتاج الزراعى ، وفى الوقت الذى يتزايد فيه عدد السكان ودعا النائب وزير الزراعة الى العمل من أجل التوسع فى اصلاح الاراضى البور وزيادة الانتاج لسد حاجة الزيادة المستمرة فى عدد السكان ، ودعا أيضا الى تنوع المحاصيل بدلا من الاعتماد على محصول واحد وهو القطن الذى يتعرض أحيانا للآفة ، أو لانخفاض اسعاره ، وحتى يمكن الخروج أو الابتعاد عن الازمات المالية وتجاوب وزير الزراعة فوعد المجلس الاهتمام بزراعة عدة محاصيل اقتصادية منها الارز والخضروات والكتان وتربية دودة القز ، واجراء التجارب على زراعة الدخان . والاهتمام بالوسائل الفنية والعلمية من اجل زيادة الانتاج (٦٣) .

وعن الجانب الاجتماعى ، دعا المجلس الوزارة الى تأجير أرضها لصغار الفلاحين بدلا من تأجيرها لكبار المزارعين ، وعلى أن يكون التأجير مباشرة دون الالتجاء الى الوسطاء بينهم والوزارة . وعلى التنبيه على لجانها بمراعاة الاعتدال فى تقدير الايجارات ، والى نشر التعاون الزراعى بين فلاحيها ومساعدتهم بما يحتاجون اليه (٦٤) . واشارت لجنة الزراعة والتعاون الى أن الوزارة أجرت اراضيها لصغار المزارعين فى عام ١٩٣٠ التى وصلت الى ٦٥٣٣١ فدانا فى حين وصلت الاراضى المؤجرة الى كبار المستأجرين الى ١٠٧٤٧٠ فدانا ، ودعت اللجنة الى زيادة ما يؤجر الى

---

(٦٢) مجلس النواب ، الجلسة ٢٩ فى ١٦ ابريل (اسماعيل رمزى) وجلسة ٥١ فى ٤١ يونيو (عبد العزيز رضوان) .

(٦٣) مجلس النواب : الجلسة ٣١ فى ٢٢ ابريل ١٩٣٠ (عبد الرحمن عزام) .

(٦٤) الهيئة النيابية الرابعة ، مجلس النواب ، الجلسة السابقة .

صغار الفلاحين والاعتدال في تقدير الايجارات ومساعدة الفلاحين في شراء الاسمدة والبذرة ، وبذل جهد كبير في نشر الجمعيات التعاونية الزراعية وبخاصة في الجهات المؤجرة لطيانها لصغار المزارعين . ولاشك أن تلك ميزة من مميزات النظام البرلماني ، سعى اليها منذ برلمان ١٩٢٤ . ودعا أحد النواب الى تنفيذ رغبة برلمان ١٩٢٤ ، الى تحويل مصلحة الصحة الى وزارة مستقلة ، والى الاهتمام بانشاء المستشفيات وردم البرك والاهتمام بمستشفى الامراض العقلية ، ورقابة الشعب (٦٥) .

الظروف التي ادت الى استقالة الوزارة :

أعطى البرلمان المصرى تفويضا للحكومة بالمفاوضة من أجل اتفاق يحقق استقلال مصر والسودان وحدث اختلاف كبير بين الوفدين المصرى والبريطاني على أثره عاد الوفد المفاوض الى مصر ، وفي ٢٠ مايو ١٩٣٠ القى رئيس الوزراء مصطفى النحاس في مجلس النواب بيانا عن المفاوضات التى أجراها مع وزير خارجية بريطانيا ، ذكر فيه أن الوفد وصل الى « حل عادل في المسائل الخاصة بمصر عدا النذر القليل ظل باقيا تحت البحث ، ولكن الوفد لم يصل الى اتفاق على مسألة السودان يصون حقوق البلاد المقدسة ومصالحها الحيوية » . وأشار الى روح الود في المفاوضات ، ولكنه لم يرض بتر السودان ، وقد أيده أعضاء مجلس النواب والشيوخ (٦٦) . وكان المفروض أن تعرض الوزارة محاضر الجلسات أو ما وصل اليه الوفد من اتفاق حول الشئون الخاصة بمصر والمسائل التى أختلفوا عليها سواء عن مصر أو السودان حتى يمكن أن يدلى نواب الامة برأيهم لا أن تكون المسألة مجرد وفد ذهب ثم عاد ، ولا علم ولا راى للبرلمان، في الموافقة على طلب الحكومة المفاوضة ، ثم موافقته بعد على قطع

(٦٥) مجلس النواب ، الجلسة ٣١ في ٢٢ ابريل (دكتور نجيب اسكندر) .

(٦٦) مجلس النواب ، الجلسة ٤١ في ٢٠ مايو ، ومجلس الشيوخ الجلسة ٣٠ في نفس اليوم .

المفاوضات كان لابد أن يكون للبرلمان رأى . وفى مجلس العموم البريطانى وجه الاعضاء كثيرا من الاسئلة عن المفاوضات والمعاهدة ، وفى جلسة ٥ مايو ذكر وزير الخارجية انه بالرغم من الجهود الودية من كلا الطرفين فان المفاوضة فشلت بسبب الاختلاف حول السودان (٦٧) .

وأراد الوفد حماية نفسه وحماية الحياة البرلمانية — فقام مصطفى النحاس بما تعهدت به الحكومة الوفدية فى خطاب العرش ، وما وعد به أعضاء البرلمان فى هذه الدورة بتقديم مشروعات القوانين اللازمة لحماية الحياة البرلمانية وصيانة الدستور . فقدمت الحكومة الى الملك فى مايو ١٩٣٠ مشروع قانون محاكمة الوزراء الذين يعطلون الدستور أو أى مادة منه ، ومشروع القانون الجديد يعتبر أى محاولة يقصد بها تعليق البرلمان أو انشاء أى نظام غير دستورى أو خرق بعض مواد الدستور خيانة عظمى ويكون عرضة لعقوبات قاسية يمكن أن تصل الى حد « الاشغال الشاقة المؤبدة أو السجن مع غرامة لا تقل فى كل الاحوال عن الف جنيه ولا تزيد عن عشرة الاف » (٦٨) . وكان من الضرورى سن هذا التشريع لصيانة الدستور وحماية النظام البرلمانى حتى لا تتعرض البلاد الى الحكم الاوتوقراطى الملكى كما حدث خلال عهد زيور أو الحكم الدكتاتورى خلال الانقلاب الدستورى الثانى فى عهد محمد محمود ، وخسرت البلاد حياتها النيابية وما كانت تموج فيه من حيوية ونشاط . وكان الاجدر بالحكومة الوفدية أن تقدم المشروع الى القصر قبل المفاوضات والوزارة مازالت قوية ، والانجليز يريدون بقاءها من أجل عقد المعاهدة ، ولكنها اهملت ذلك حتى فشلت

---

(٦٧) House of Commons, meeting of 5 May, 1930, Vo. 77, P. 433. Vatikiotis, P., The Modern historv of Egypt, P. 280

(٦٨) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٦٦٨ : ص ٦٧٠ ، والقانون بالمرجع السابق ، ص ٧٥٧ : ٧٦٣ والسياسة فى ١١ يونيو ١٩٣٠ .

المفاوضات (٦٩) . والملك يعلم أنه لو اقر هذا المشروع لكفل للوفد سلطة غير محدودة واصبح عاجزا من استغلال احزاب الاقلية فى تحقيق رغباته فى الحكم المطلق ، فحجز المشروع ورفض التوقيع عليه ، عندما رأى الحكومة البريطانية غاضبة من الوفد لعدم عقد المعاهدة (٧٠) . ولقد عبرت بعض الصحف البريطانية عن هذا الاتجاه وأكدته واعتبرت مشروع القانون من جهة شيئا مهما للوفد ، ومن جهة اخرى معطل لحقوق ملكية اكتسبها فى تعطيل البرلمانات ، فقد ذكرت صحيفة مورننج بوسبت ، أن الدافع الحقيقى لحكومة الوفد من وضع مشروع هذا القانون الانتقام الشـــخصى من محمد محمود لتعليقه النظام البرلمانى عام ١٩٢٨ ، وضمان بقاءالبرلمان الحاضر بأغلبيته الوفدية ، متمتعا بأوتوقراطية اطـــول مـــدة ممكنـــة (٧١) . ومن الانصاف أن نذكر أن سعد زغلول فكر خلال برلمان ١٩٢٦ فى وضع مثل هذا القانون ولكن منعه الائتلاف الحزبى وسياسة الاعتدال التى سار عليها فى تلك الفترة . ولما شكل النحاس الوزارة الثانية عبر عن اتجاهه فى حماية الدستور والحياة النيابية سواء فى برنامجه الوزارى أو فى خطاب العرش ، فلم يكن شيئا جديدا ، ولكن الموقف بعد فشل المفاوضات لم يكن مناســـبا لعرض المشروع ، ولهذا اشارت صحيفة التايمز البريطانية انه كان على الوفد أن لا يتوقع سهولة توقيع الملك فى تلك الظروف المعقدة ، وتقصد بذلك (فشل المفاوضات وتربص حزب الاحرار الدستوريين والملكيـــة بالحيـــاة النيابية) . ورأت ان تلك القوانين مما لا يقبلها القصر فى سهولة لانها تؤدى الى الانتقاص من نفوذه (٧٢) . وفى مواجهة الموقف ، سعى الوفد من جانبه الى تحييد الجانب البريطانى فلم تشن الصحف الوفدية حملة على البريطانيين ،

---

(٦٩) د. ضياء الدين الريس ، الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ ، حـ ١ ، ص ٢٩ .

(٧٠) الديلى تلغراف فى ١٧ يونيو والمورننج بوســـت فى ١٨ منه عن الاهـــرام فى ١٨ ، ١٩ منـــه .

(٧١) لندن فى ١٠ يونيو ١٩٣٠ عن السياسة فى ١١ منه .

(٧٢) لندن فى ١٧ يونيو عن السياسة فى ١٨ منه .

كما اعتادت أن تفعله عقب اخفاق كل مفاوضة بين الطرفين ، فأشارت الى احتمالات استئناف المفاوضات من جديد (٧٣) . كما جاء فى تصريح لمصطفى النحاس « لقد خسرنا المعاهدة ولكن كسبنا صداقة الانجليز » (٧٤) .

اما عن القوى التقليدية المعارضة للوفد وحكمه ، فقد انتهز حزب الاحرار الدستوريين فرصة قطع المفاوضات وبدأ يدس الى الملك لاسقاط الوزارة ، فرفعوا الى الملك عريضة فى ٢٧ مايو ١٩٣٠ ، واشاروا فيها الى أن الحكومة القائمة والتى تولت الامر مستندة الى أغلبية برلمانية انتخبت لغاية خاصة ، أى لمناقشة اتفاق محمد محمود هندرسون — ثم عادوا الى ذكر ما كانوا يذكرونه من تسلط الاغلبية والروح الحزبية فى العمل ما يجعل ذلك منافيا للدستور والقانون والعدل ، وفى النهاية طلبوا من الملك أن يتلافى الامر بحكمته ، أو بعبارة أخرى أن يقيل الوزارة (٧٥) . أما الملك فؤاد فانه انتهز فرصة فشل مفاوضات النحاس هندرسون ١٩٣٠ من أجل أن يملك ويحكم وأخذ يعطل أعمال الوزارة البرلمانية ، ويضع العراقيل حتى أصبحت العلاقات اليومية بين الملك والوزارة ، تتسم بعدم التعاون . وبدأ يمتنع عن امضاء المراسيم ليشل عملها وكان من ضمنها مشروع قانون محاكمة الوزراء الذين يعبثون بالدستور والحياة النيابية ، وحدث خلاف بين الملك والوزارة حول قائمة المعينين من اعضاء مجلس الشيوخ ، التى عرضتها الوزارة بدلا من الذين سقطت عضويتهم بالقرعة (٧٦) . وكل ذلك حتى يرغم الملك الوزارة على الاستقالة (٧٧) .

وأحس رئيس الوزراء بما يقوم به القصر من تعطيل أعمال الوزارة ،

---

(٧٣) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ٣٤٤ وص ٣٤٥ .

(٧٤) نفسه ، ص ٣٥٤ .

(٧٥) السياسة فى ٢٨ مايو ١٩٣٠ .

(٧٦) اللنبى فى مصر ، المرجع السابق (المترجم) ، ص ١٣٨ .

(٧٧) Zayid, M., Y., op. cit., P. 136.

وما يكتب على صفحات الصحف المعارضة ، وأراد أن يقوم بما قام به سعد زغلول عام ١٩٢٤ عندما تعرضت وزارته لمؤامرات حسن نشأت وتأليبه الأزهر على الوزارة ، فقدم مصطفى النحاس استقالة وزارته فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ وعلل استقالته « لعدم تمكن الوزارة من تنفيذ برنامجها الذى قطعته العهد على تنفيذه » ويقصد عدم قدرة الوزارة على سن قانون لحماية الدستور ونمو الحياة النيابية . واعتبر ذلك العمل وهو رفض الملك الموافقة على مشروع قانون محاكمة الوزراء ، تحديا للبرلمان والناخبين بل للديمقراطية والحكم الدستورى (٧٨) . وبعد تقديم الاستقالة توجه مصطفى النحاس الى مجلس النواب فى جلسته المسائية واعلن استقالته فى شكل يدعو الى الاثارة ، ومما جاء فى كلمته « أن الوزارة قطعت على نفسها عهدا أن تصون احكام الدستور ، وان تحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموا مطردا ، ولكن الوزارة لم تتمكن من تقديم مشروع القانون الى البرلمان ولذا رأت رفع استقالتها » (٧٩) . وبعد مغادرة الرئيس الجلسة ، دعا النائب احمد ماهر النواب لتأييد الرئيس فى موقفه المشرف فى الدفاع عن الحياة النيابية وتقدم باقتراح طلب فيه ثقة المجلس الكاملة فى الوزارة دفاعا عن الدستور وتقدم اقتراحا ثانيا ينص على « أن كل عمل تقوم به وزارة تالية قبل أن تبدأ بالمثول أمامه للحصول على ثقته باطل لا قيمة له » (٨٠) . ودارت المناقشة حول الاقتراح فأكد عبد العزيز الصوفانى ثقة المجلس بالوزارة ، ولكنه راى أن الأمور لم تطرح بالتفصيل فى المجلس ، ولكنه أضاف « وطالما أن المسألة هى حماية الدستور فاننا (اى أعضاء الحزب الوطنى) نعضد الحكومة كل التعضيد ونثق فيها كل الثقة » (٨١) . ثم اشار عبد الرحمن عزام الوفدى الى أن المجلس قد فوجىء بالاستقالة ، ولم تتح له الفرصة

---

(٧٨) أحمد شفيق ، الحولية السابعة ، ص ٧٢٦ و ص ٧٢٧ .

(٧٩) مجلس النواب ، الجلسة ٤٧ ، فى ٩ يونيو ١٩٣٠ .

(٨٠) الجلسة السابقة .

(٨١) الجلسة السابقة .

فى التفكير فى نتائجها ، ودعا المجلس الى التفكر والتلقى ، لما ينتج عن تلك الاســتقالة ولكن زميليه محمد توفيق دياب وعلى ايوب دعوا الى ضرورة الاسراع فى الثقة لأن المسألة واضحة ، فقد وعد رئيس الوزراء فى برنامج الوزارة وخطاب العرش أن يتقدم بمشروع لحماية الدستور ، وعدم العبث به ولكن الوزارة لم تتمكن من تقديم هذا المشروع الى المجلس وذكر عباس العقاد بأن الازمة ليست أزمة الوزارة ولكنها أزمة الدستور والبرلمان (٨٢) . وقد ذكرت بعض المراجع ان عباس العقاد أضاف قائلا « ان هذا المجلس مستعد أن يسحق اكبر رأس فى البلاد صيانة للدستور » وقصد بذلك طبعا الملك مما دفع رئيس الجلسة الى الاحتجاج على العقاد ويقول له « ما هذا يا أستاذ عباس انا لا اسمح بمثل هذا الكلام » وأمر ان يشطب ذلك مـن المضبطة الخاصة بالجلسة (٨٣) . وذكر النائب محمد توفيق دياب « ان الساعة تاريخية فلا نريد أن يعبث بحقنـــا كل يوم ، فاما أن نكون نوابا حريصين على حقوق بلادنا ، وأما أن نعلن افلاس الدستور ، ونتفرق الى قرانا ، ونرد الامانة الى أهلها ، معلنين عجزنا عن حمل تلك الامانة » . وفى النهاية قرر الاعضاء بالاجماع الثقة التامة فى الوزارة ، وتنازل احمد ماهر عن اقتراحه الثانى الذى نص فيه على « ان كل عمل تقوم به أى وزارة تالية قبل أن تبدأ بالمثول أمامه للحصول على ثقته باطل لا قيمة له » . وكانت الجلسة عاصفة وحقيقة كان النواب على حق لانهم كانوا على علم بالنتائج التى تترتب على قبول استقالة وزارة الاغلبية وذهب رئيس الوزراء أيضـــا الى مجلس الشيوخ ، وأعلن استقالته المسببة ، ووقف الشيخ محمد عــز العرب متحمسا وقال « لا اريد أن يمر البيان الذى سمعناه اليوم من الوزارة دون أن يرتفع صوت من اعلى هذا المنبر فى موضوع استقالة الوزارة وتخليها عن كراسى الحكم ، من أجل الاخلاص للدستور » ، وقال ان الوزارة قـد وجدت نفسها فى حالة لم تستطع معها البقاء فى الحكم لانها لم تتمكن مـــن

(٨٢) نفس الجلسة السابقة .

(٨٣) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٧٢٠ وص ٧٢١ .

بتقديم قانون محاكمة الوزراء للبرلمان لبقائه مدة طويلة فى السراى الملكيـة دون أن يوقع عليه الملك ، فاما دستور مقدس عزيز الجانب ، واما فليذهب هذا الدستور المهين الى جهنم (٨٤) . ثم اشار الشيخ حسن عبد القـادر الى مسألة هامة ، وهى أن كثرة الانتخابات أدت الى التفاخر فى البلاد واقترح على مجلس الشيوخ تشكيل لجنة للنظر فى هذا الامر الخطير ، ورجا أن يتلافى ، الملك الامر بحكمته والشفقة على الرعية ، وعدم قبول اسـتقالة الوزارة (٨٥) .

وبعد استنفار النحاس لاعضاء المجلسين ، كما فعل سعد زغلول عام ١٩٢٤ . وتدبير مظاهرة شعبية ضخمة تضم الآلاف من المواطنين . والتى تحدد لها يوم ٢٠ يونيو (٨٦) . تتوجه الى قصر عابدين وتهتف للدسـتور والنحاس والوزارة الوفدية الا أن الملك فؤاد استفاد من تجربته السابقـة مع سعد زغلول فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ فى ضغط النواب والشويخ وجماهير الشعب الصاخبة التى نادت بسعد أو الثورة ، من هنا فقد أسرع الملك فى قبول الاستقالة فى ١٩ يونيو اى قبل المظاهرة الشعبية بيوم واحد . وكلف الملك اسماعيل صدقى عدو الوفد بتشكيل الوزارة فالفها فى ٢٠ منه (٨٧) . وكان أول عمل قامت به الوزارة هو استصدار مرسوم ملكى فى ٢١ يونيو يقضى بتأجيل جلسات مجلس النواب شهرا (٨٨) . وأرادت الوزارة اجتنـاب مواجهة الاغلبية الوفدية فى مجلس النواب وتقديم برنامجها أمامه . وخاصة أن البرلمان سيتم مدة ستة شهور فى ١٢ يوليو القادم وتبتدىء عطلته الصيفية

---

(٨٤) مجلس الشيوخ ، الجلسة ٣٧ فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ .

(٨٥) مجلس الشيوخ ، الجلسة السابقة .

(٨٦) د. ضياء الدين الريس ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٨٧) اسماعيل صدقى للرئاسة والداخلية والمالية ، ومحمد توفيق رفعت للحربية والبحرية ، وعبد الفتاح يحيى للحقانية ، وحافظ حسن للاشغال والزراعة ، وعلى ماهر للمعارف ، ومحمد حلمى عيسى للاوقاف وحافظ عفيفى للخارجية (اسماعيل صدقى — مذكراتى ص ٣٩) .

(٨٨) الهيئة النيابية الرابعة فى ٢٢ يونيو ١٩٣٠ .

فيتأجل من تلقاء نفسه (٨٩) . واتفقا رئيسا المجلسين على ضرورة تلاوة مرسوم تشكيل الوزارة ، ومرسوم تأجيل البرلمان في الجلسة واثباتهما في مضبطتي المجلسين . واشترطت الحكومة أن تقتصر الجلسة على تلاوة المرسومين دون تعقيب مما ادى الى اعتراض رئيس مجلس النواب لعدم اختصاص السلطة التنفيذية فى ادارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس المجلس دون سواه . لذلك اغلقت الحكومة أبواب البرلمان . وفى اليوم الذى كان محددا من قبل لانعقاد الجلسة فى ٢٣ يونيو توافد الاعضاء على دار البرلمان . وامر ويصا واصف بوصفه رئيسا لمجلس النواب ، بوليس المجلس بتحطيم السلاسل التى أغلق بها باب البرلمان . وفى قاعة مجلس النواب عقدت الجلسة فى الساعة السادسة وعشر دقائق برئاسة ويصا واصف فتلا المرسومين . وكان النواب فى حالة غضب وثورة على الوزارة . ونهض مصطفى النحاس متحمسا وطلب من النواب أن يرددوا وراءه هذا القسم « اقسم بالله العظيم أن اكون وفيا للقسم الذى اقسمته طبقا للدستور وأن أدافع عن الدستور بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية » . ثم تلا عليهم رئيس المجلس المرسوم الخاص بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا وعليه يجتمع المجلس من تلقاء نفسه فى الساعة السادسة من مساء الاثنين ٢١ يوليه ١٩٣٠ (٩٠) . وفى مجلس الشيوخ تلا محمد علوى الجزار رئيس المجلس بالنيابة ، المرسوم الملكى بتأليف الوزارة الجديدة ، واحتج الشيوخ على غلق الحكومة لابواب البرلمان ومحاصرة قوات الامن لمبناه ، واستنكر المخالفات الدستورية التى ارتكبتها الوزارة . وادى الاعضاء قسما بحماية الدستور . ثم تلا رئيس المجلس المرسوم الملكى بتأجيل اجتماع البرلمان شهرا ، وتقرر أن تكون الجلسة القادمة فى ٢١ يوليو ، وعلى ذلك انفض الاجتماع (٩١) . وقبل انقضاء مدة التأجيل استصدر رئيس الوزراء مرسوما ملكيا فى ١٢ يوليو

---

(٨٩) صحيفة الاوبزرفر ، لندن فى ٢٢ يونيو عن الاهرام فى ٢٣ منه .

(٩٠) أحمد شفيق ، الحولية السابعة ، ص ٧٩٢ : ص ٨٠٢ .

(٩١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ وص ١٣٥ .

بحل المجلس وهكذا حدث ما توقعه النواب من الوزارة ، وتعرضت البلاد مرة ثالثة الى حرمانها من استمرار حياتها النيابية . وهى فى أمس الحاجة اليها لاتمام ما سعى اليه أعضاء البرلمان فى بنـاء مصر وخاصـة البنـاء الاقتصـادى .

تقييم برلمان ١٩٣٠ :

ويمكن القول أن برلمـان ١٩٣٠ تم افتتـاحه فى ١١ يناير ١٩٣٠ ، واستمرت دورة الانعقاد حتى ١٧ يونيو من نفس السنة وتم تأجيله شهرا فى ٢١ يونيو ، وتم فض الدورة البرلمانية فى ١٢ يوليو . وبهذا مكثت تلك الدورة حوالى خمسة شهور وعشرة أيام ، عقد فيها مجلس النواب خمسين جلسة ، ومجلس الشيوخ سبعا وثلاثين جلسة ، وكانت المسـائل التى ناقشها أعضاء مجلس النواب اكثر حيوية ، وكانت معظم اقتراحات الشيوخ محلية كانشاء كوبرى أو مدرسة أو اصلاح الطرق وادخال المجارى وتطهير ترعة وردم البرك والمستنقعات ، وترميم مسجد ، واقامة سكة زراعيـة واصلاح جسور واقامة خط حديدى وهكذا . وكانت مناقشات واسـئلة واستجوابات مجلس النواب شمولية (٩٢) ، وكانت تطغى على الاقتراحات المحليـة . وكانت الاغلبيـة البرلمانية للوفـد ، ولم تبـرز المعارضـة الا فى أعضاء الحزب الوطنى ، وكانوا فى تلك الدورة على شىء كبير مـن الاعتدال الا فى مبدأ خاص بهم وهو رفض المفاوضة لعدم جديتها فى نظرهم ، وفى نفس الوقت عدم الموافقة على اعتماد ما تدفعه مصر لقوة جيش السودان على أساس أن المجلس لا يعرف فى أى شىء يصرف . ولكنهم أيدوا الوزارة وأعطوها الثقة فى أزماتها ورغم ان الاغلبية عاتبت أعضاء الحزب الوطنى لهدوئهم فى عهد الدكتاتورية واليقظة والمشاغبة فى عهد وزارة الشـعب ، فان أعضاء الحزب الوطنى سرعان ما تعايشوا مع الاغلبية ، وأيدوها مع

---

(٩٢) قدم فيه (٥٤) سؤالا .

المؤيدين . واعطى رئيس مجلس النواب المعارضة حرية الراى والتعبير فى كل مســألة ، وكان يتكلم غالبا اثنين من الاغلبيــة أو المؤيدين واثنين من المعارضة وفى هذا كثير من التسامح من مكتب المجلس للمعارضة ولكنهــا فى النهاية بحجمها وعددها القليل لم يكن فى مقدورها أن تؤثر فى اتخاذ القرارات أو فى تحويل اتجاه المجلس لأية وجهة تريدها المعارضة . ويمكن القــول ايضا أن الاغلبية وقفت بجوار الوزارة وساندتها فى كل ما تطلبه أو تعرضه — اى أن الاغلبية كانت مخلصة ومطيعة كلية للوزارة الوفدية . ولم يتــاح لاعضاء البرلمان اتمام مدتهم الدستورية وبالتالى القيام بواجبهم النيابى — وكذلك لم تتح الفرصة لوزارة مصطفى النحاس الثانية أن تنفذ برنامجهــا لاضطرارها الى الاستقالة . اذن فمن غير الانصاف أن نحكم عن مدى تنفيذ الوزارة لبرنامجها ، أو ما قام به البرلمان فى تلك الفترة القصيرة ، التى لم يتح فيها للوزارة ولا لاعضاء البرلمان تحقيق ما تصبوا اليه البلاد من أهدافها الكثيرة السامية .

الفصل التاسع

الانقلاب الدستورى الثالث

- مقـــاومته .
- اسماعيل صدقى وتغيير دســـتور ١٩٢٣ وقانون الانتخـــاب — ومعارضة الاحزاب .
- تكوين حزب الشعب .
- انتخابات ١٩٣١ .
- تكوين الجبهة الوطنية عام ١٩٣٥
وعودة دستور ١٩٢٣ ، وتشكيل وفـــد المفاوضة .

الانقلاب الدستورى الثالث

مقاومة الوفـد :

اعتقد الوفد أن اسماعيل صدقى جاء لاضعافه ومطاردته ، ورأى فى الوقت نفسه أنه وكيل الامة وحارس دستورها وحياتها النيابية التى كافحت من أجله . ولذلك قاوم انقلابه بنوع من العنف واثارة الجماهير ضـــده . وكانت أولى معارضته فى تمســك المجلســين بتلاوة مرســوم التأجيل فى البرلمان (١) ، وأقسم الاعضاء فى كلا المجلسين بضرورة صيانة الدستور . وبعد تعطيل البرلمان شهرا ، دعا الوفد الى مؤتمر وطنى من النواب والشيوخ والهيئات النيابية السابقة من المنتمين للوفد ، حضره بعض نواب الحــزب الوطنى ، وعقد فى النادى السعدى فى ٢٦ يونيو ، وأوضح فيه الاعضــاء أن « الوزارة الحاضرة عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا ، لانها لم تتقــدم الى نواب الامة لتنال ثقتهم » . وقرر الاعضاء ضرورة الدفاع عن الدستور ، وعدم الثقة فى الوزارة ، وعدم التعاون معها مع القسم على حماية الدستور ، والقسم بتنفيذ الخطة وتعميمها فى جميع الدوائر الانتخابية فى القطر . ولذلك قام زعماء الوفد بزيارة الاقاليم ، لمقاومة الوزارة (٢) . فقام النحاس بزيارة الزقازيق فى أول يوليو ١٩٣٠ ، والمنصورة فى ٨ منــه (٣) . مما ادى الى التفاف الجماهير حول قيادة الوفد . فقابلتهــا الوزارة بشىء من العنف ، وأدى الى حدوث اصطدامات داميــة بين الشــعب والبوليس فى بلبيس والمنصورة ومدن القناة والاسكندرية مما أدى الى تدخل الحكومة البريطانية التى كلفت مندوبها بابلاغ صدقى والنحاس انهما مسئولان عن حماية أرواح

---

(١) « اقسم بالله العظيم أن ادافع عن الدستور واقابل كل اعتداء عليه بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية وأن اشترك اشتراكا فعليا فى تنفيذ خطة عدم التعاون ، التى تضعها اللجنة ويقرها الوفد ، وان أعمل على تعميم ذلك فى دائرتى الانتخابية » . (الرافعى ، المرجع السابق ص ٩١) .

(٢) عبد الرحمــن الرافعى ، فى اعقاب الثورة المصرية ، جـ ٢ ، ص ١٣٦ وص ١٣٧ واحمد شفيق ، الحولية السابعة ، ص ٨٢٩ .

(٣) د. محمد حسين هيكل وآخران ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

الاجانب وممتلكاتهم فى مصر ، وأسرع صدقى فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ باصـــدار مرسوم ملكى بفض الدورة البرلمانية قبل أن ينتهى البرلمان من اقـــرار الميزانية ، وأمر القوات العسكرية باحتلال دار البرلمان . عندئذ رفع أعضاء البرلمان عريضة الى الملك فى ٢٠ يوليو اشاروا فيها الى عدم تقدم الوزارة الى البرلمان ببرنامجها ، وفض الدورة البرلمانية ، مما يعتبر مخالفا للمادة (٩٦) من الدستور التى تنص على أن تكون مدة الانعقاد ستة شهور على الاقل والمادة (١٤٠) التى لا تقرر فض الانعقاد قبل اقرار الميزانية والى جانب ذلك قيام الوزارة باحتلال دار البرلمان ، والى تعطيل صحف الوفد ، والى عزم الحكومة تغيير قانون الانتخاب ، وفى النهاية التمسوا من الملك دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى يعقد فى ٢٦ يوليو وحددته لاستجواب الوزارة عن التصرفات والاحوال المتقدمة ، واتخاذ القرارات التى يراهـــا المجلسان فى ذلك ، واقتراع مجلس النواب على الثقة بالوزارة تطبيقا لنص المادة (٤٠) (٤) من الدستور التى تنص على أنه « للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان الى اجتماعات غير عادية وهو يدعوه أيضا متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الاغلبية المطلقة لاعضاء أى المجلسين ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى » . وفى ٢٢ يوليو رفضت الوزارة طلب المعارضـــة بناء على المادة (٤٠) من الدستور ، فى جعل حق الملك فى عقد دور غـــير عادى مشروطا بقيام الضرورة ، والضرورة لا تسمح بذلك (٥) . ولـــذلك اجتمعوا فى النادى السعدى مساء يوم ٢٥ حتى صباح يوم ٢٦ يوليو ، وقرر مجلس النواب بالاجماع برئاسة عبد السلام فهمى محمد جمعة وكيل المجلس وحضور ١٤٦ نائبا ، عدم الثقة فى الوزارة (٦) . واستنكر مجلس الشيوخ برئاسة محمد فتح الله بركات الاعتداءات الدستورية التى قامت بها الوزارة

---

(٤) احمد شفيق ، الحولية السابعة ، ص ٨٢٩ .

(٥) نفســـه ، ص ١٨٥ .

(٦) الاهرام فى ٢٦ يوليـــو .

واحتلال قوات الجيش دار البرلمان (٧) . وقامت المظاهرات فى المدن الكبيرة احتجاجا على سلوك الوزارة غير الدستورى .

وحاول الوفد كما حدث فى الانقلابات السابقة ، ارسال وفد الى لندن، فأرسل وفدا من بينه مكرم عبيد سكرتير عام الحزب حاول اقناع حكومة العمال بالعدول عن سياسة الحيدة المطلقة أمام الازمة المصرية الراهنة (٨) . ولنشاطه طرحت عدة أسئلة فى مجلس العموم البريطانى ، عن مدى اتصال الحكومة البريطانية بالحكومة المصرية وعما تنويه من تغيير فى الدستور وقانون الانتخاب ، فرد المسئول عن السياسة الخارجية بأن سياسة الحكومة البريطانية هى سياسة الحياد (٩) . وفى جلسة ٣ نوفمبر أجاب هندرسون على سؤال عن الحالة فى مصر بأن سياسة حكومته مسجلة فى جلسة ١٦ يوليو الماضية (١٠) . حيث صرح ماكدونالد فى مجلس العموم البريطانى فى ١٦ يوليو ١٩٣٠ « ان حكومته تنوى أن تتوخى مسلك الحياد وعدم التدخل فيما يبدو لها مسألة داخلية صرفة للمصريين أنفسهم أن يقرروها » . ويرجع فشل الوفد فى لندن ان حكومة النحاس استقالت من الحكم من تلقاء نفسها ، ولجوء الوفد الى صون الدستور بالقوة ، مما أدى الى تهديد الامن العام الذى تحرص عليه بريطانيا تماما (١١) . ولم يكن حياد بريطانيا خالصا ، لان اسماعيل صدقى عندما عهد اليه الملك بتشكيل الوزارة ، ترك زملاءه الذين اختارهم للوزارة وذهب لمقابلة المندوب السامى البريطانى للتحدث معه فى بعض الشئون السياسية . وقبل أن يصدر المرسوم الملكى بتشكيل الوزارة ، وخلال مفاوضات النحاس — هندرسون ،

(٧) احمد شفيق ، المرجع السابق ، ص ٩٩١ : ص ٩٦٩ والاهرام فى ٢٦ يوليو .

(٨) مارسيل كولومب ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٩) House of Cammons, meeting of 30 July, P. 463.

(١٠) House of Commons, meeting of 3 November 1930, P, 422.

(١١) د. محمد حسين هيكل وآخران ، المرجع السابق ، ص ١٢ : ص ١٤ .

وتشدد الوفد المصرى تجاه مسألة السودان بعث بعض الانجليز الى أعضاء الوفد من ينصحونهم وينذرونهم بنتائج عدم عقد المعاهدة على الوفد وعلى مصر ، وكتب الصحفى « أحمد حافظ عوض » وكان قريبا من المفاوضين مقالا فى صحيفة كوكب الشرق ، عقب استقالة النحاس ، فذكر ان الازمة الدستورية ليست ناشئة عن مشروع قانون محاكمة الوزراء ، انما هى ناشئة عن مسألة السودان . وانه كان يحدث عقب فشل أى مفاوضة أن تظهر فجأة أزمة وتسقط الوزارة المصرية ، وتتجه السياسة الى التنكيل بالشعب ، بالاضافة الى ذلك فان كلا من القونين ، الملك ودار المندوب السامى لا ترغب فى اقرار مشروع قانون لمحاكمة الوزراء الذين هم فى حاجة اليهم لتنفيذ سياستهم ، وان قول ماكدونالد فى جلسة ١٦ يوليو الماضية ما هو الا تبرير تدخلهم ، أضف الى ذلك استمرار تأييد الصحف البريطانية لاسماعيل صدقى طوال مدة حكمه والثناء عليه وعلى حكمه ومقدرته ، واتهام الوفد بالهروب من الازمة الاقتصادية (١٢) . وبهذا يمكن القول ان الملك فؤاد انتهز من جهة فرصة فشل المفاوضات ، ومن جهة أخرى عدم معارضة الحكومة البريطانية له ، كعادتها فى معاقبة الشعب المصرى والحكومات المصرية عقب فشل كل مفاوضة كانت ستؤدى الى عقد المعاهدة وتجعل احتلاله شرعيا ، أن قام بعرقلة العلاقات اليومية بين الوزارة والقصر وتعطيل أعمال الوزارة وكان من ضمنها مشروع قانون محاكمة الوزراء فلم يصدق عليه الملك . ومما سبق يتضح وقوف الحكومة البريطانية خلف التغيير الوزارى .

اسماعيل صدقى وتغيير دستور ١٩٢٣ ، وقانون الانتخاب :

وكان هذا الانقلاب الدستورى الثالث الذى قام به اسماعيل صدقى أبعد مدى ، فقد قام فى فترة العطلة البرلمانية باعداد دستور وقانون انتخابى جديدين ، وقد أخبر القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى ، وزير خارجيته

---

(١٢) د. ضياء الدين الريس ، المرجع السابق ، ص ٧٥ : ص ٧٩ .

« هندرسون » ان صدقى على وشك اعلان دستور وقانون انتخابى جديدين قبل ٢٠ اكتوبر ، ولخوفه مما سوف يحدث من اضطرابات قد تحدث نتيجة لهذا التغيير ، فقد أرسل السكرتير الشرقى لمقابلة صدقى ، فأخبره انــه قادر على السيطرة على الامور بسهولة ، وانــه سيستخدم القــوة عند الضرورة ، وتساءل هل يمنع هذا التغيير أم يتركه يأخذ طريقه ، وأشــار الى انه لا يوجد احتجاج من (جانبنا) ســواء قبل أو بعــد اعــلان تلك المراسيم (١٣) . وقد رد عليه هندرسون بأن حكومته لا ترغب فى التــدخل فى صورة أو اخرى فى مسألة مصرية بحتة ، وعلى صدقى أن يفهم اننا سنرفض التعقيب على تلك التغييرات عند ظهورها (١٤) . ويفهم من ذلك أن دار المندوب الســامى ووزارة الخارجية البريطانية ، كانت على علم بالتغييرات الدستورية التى سيجريها صدقى ، وكانت على علم أيضا برغبة الملك لتغيير الدستور وموافقته على ما سيقوم عليه صدقى ، ولم تحاول التدخل لمنع هذا التغيير رغم علمها بقيام معارضة لذلك التغيير ، بحجة عدم التدخل فى مسألة مصرية بحتة ، ولكنها كما يقال اضاءت النور الاخضر لصدقى عقاباً للشعب وللوفد الذى رفض توقيع المعاهدة ، وفى ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ اصدر صدقى الدستور الجديد مخالفا لما تقضى به نصوص دستور ١٩٢٣ الــذى نص على عدم تعديل بند من بنوده الا بموافقة ثلثى أعضاء مجلسى البرلمان مجتمعين . وصدر فى نفس اليوم قانون انتخابى جديد منسجم فى مواده مــع الدستور الجديد . وعمل صدقى على توسيع اختصاصات الملك (١٥) . وأرفق معه خطابا تناول فيه تشكيل البرلمان وتكوينه وعلاقته بالســـلطة التنفيذية وأشار فى مقدمته أن دستور ١٩٢٣ قد تم نقله من بلاد أوربية وأنه

---

(١٣) F. O. 3334 / (16) No. 158 Hoare to Henderson October 7, 1930 Tel. No, 456.

(١٤) F. O. 3334 / (16) No. 159 Henderson to Hoare October 10, 1930 Tel. No. 317.

(١٥) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

لم يبلغها فى تلك الدول طفرة واحدة ، وأنه وضع فى كل بلد وفق أحوالهـا المعاصرة ، ورأى أن الاحوال الاجتماعية والاقتصادية فى مصر وخصوصـا من حيث التعليم ، لم ترق الى أحوال تلك البلاد التى نقل عنهـا . ونظم الدستور البرلمان على أن يكون مؤلفا من مجلسين أحدهما وهو مجـلس النواب يقوم على أساس الاقتراع العام ، والمجلس الآخر هـو مجـلس الشيوخ . وفى مجلس النواب ثبت عدد النواب الى (١٥٠) نائبا (مـادة ٨٠) وعلل ذلك بأن المناقشـات تكون أقل جـدوى مع كثرة العـدد وأن الاوتوقراطية (يقصد الوفد) أرادت بالعدد السابق ارضاء أنصارها . فى حين ان اللجنة العامة لوضع الدستور هى التى حددت نسبة ما يمثله النائب أو الشيخ من السكان ، وهذا افتراء ملحوظ على الحقائق . وقيل قبل ذلك فى البرلمان عن لسان اسماعيل صدقى نفسه ان كثرة العدد تؤدى الى تنوع اللجان والقيام بالحياة النيابية على احسن وجه . وعن مجلس الشـيوخ حدد أعضاءه بمائة عضو (مادة ٧٥) بشرط أن يعين الملك ثلاثة أخماسـهم اى يعين الملك ستين عضوا منهم ، وذهب الى انتقاد الرأى حول المـادة (٤٨) من دستور ١٩٢٣ ، من أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائـه ، ورأى أن تعيين الملك لاعضـاء مجلس الشـيوخ المعينين بنـاء على طلب الوزارة القائمـة ، من شـأنه أن يجعل التعيين فى مجلس الشيوخ أمـرا حزبيـا ، ورأى أن يكون التعيين كله بيـد الملك على أن يكـون الانتخـاب لمجلس الشـيوخ على درجتين ، كانتخـاب أعضـاء مجلس النواب . وبزيادة المعينين من مجلس الشيوخ بواسطة الملك نفسه ، ممـا يؤدى الى تسلط الحكومة على البرلمان ، وتعطيل المسائل الهامة التى يريد البرلمان تنفيذها اذا أرادت الحكومت ذلك . ويصبح المجلس ايضا مجلسا ملكيا يأتمر بارادة الملك لا بارادة الأمة . وعن علاقة البرلمان بالسـلطة التنفيذية ، فقد أبقى المسئولية الوزارية وجل مجلس النواب ، أما المسئولية فأخص مظاهرها حالة الاقتراع بعدم الثقة فى الوزارة . وهذا الاقتراع قيده الدستور الجديد بقيود شتى ، وغرضه من ذلك وضع العراقيل فى سبيلها

حتى تتمكن الوزارة من التأثير على النواب لاجتناب قرار عدم الثقة . أما عن حل المجلس فهو مطلق . وبشكل عام اعتبر الدستور منحة ملكية ، وجعله غير قابل للتعديل مدى عشر سنوات ، وجعل للسلطة التنفيذية حق التشريع فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ، ومدتها سبعة شهور ، دون دعوة البرلمان الى اجتماع بشكل غير عادى ، وحق تقرير اعتمادات جديدة مدة العطلة البرلمانية ، وجعل للادارة حق تعطيل الصحف أو الغائها بقرار من محكمة الاستئناف بجلسة سرية ، وجعل اقتراح القوانين المالية من حق السلطة التنفيذية دون البرلمان بعد أن كانت مشاركة بين الملك والبرلمان ، ونص على عدم صدور قانون لا يوافق عليه الملك ، وأعاد للملك سلطته الدينية على الأزهر والمعاهد الدينية (مادة ١٤٢) وأطال مدة دعوة انعقاد مجلسى النواب الجديد فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الحل ، ودعوة المجلس الجديد فى مدة أربعة شهور بعد ذلك التاريخ وجعل مدة الانعقاد نفسه خمسة شهور وأجاز فض الدورة البرلمانية قبل اقرار الميزانية (١٦) . وأراد اسماعيل صدقى بذلك التعديل تغليب السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، حتى لا تكون الامة مصدر السلطات ، وأن يكون دستورا ملكيا بتوسيع سلطات الملك على حساب سلطة الامة .

وعن قانون الانتخاب الجديد بين فى المذكرة الايضاحية أن يكون الانتخاب على درجتين ، وشبهه بالمرشح الذى يعطى ماء أشد نقاء وصفاء دون أن يغير ينبوعه وعلل ذلك بأن الانتخابات العامة المباشرة مرتبطة بالتطور الصناعى وانتشار التعليم وأن هيئة الناخبين فى مصر يعوزها أسباب التربية السياسية التى تمكن الناخب من الحكم فى قضايا السياسة ومشاكل الحكم . وهاجم الوفد لاقراره قانون الانتخاب المباشر ، لان مصر

---

(١٦) محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، جـ ٥ ، ص ٧٥٨ : ص ٧٨٧ ، د. محمد كامل ليلة ، القانون الدستورى ص ٤٩٤ : ص ٤٩٧ وعبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق، ص ١٥٣ : ص ١٥٧ .

لبست صناعية ولا تزال الامية فيها طاغية ، وأن التغيير كان لحاجة في نفوسهم « ليكون لهم سبيل النجاح وأمان المستقبل » . وبوجه عام احتفظ فيه بمبدأ الاقتراع العام في الدرجة الأولى لتربية طبقات الناخبين تربية سياسية ولكنه رفع سن الناخب الى خمس وعشرين سنة ، واشترط في المندوب ، أي ناخب الدرجة الثانية شروطا مالية أو شروطا ثقافية بأن يكون حائزا على الشهادة الابتدائية أو ما يماثلها (مادة ١٩) وبذلك قل عدد الناخبين المندوبين ، وجعل كل خمسين ناخبا ينتخبون مندوبا سمى بالمندوب الخمسيني (١٧) . وبذلك يمكن التأثير عليهم وتوجيه ارادتهم الوجهة التي ترغبها الحكومة . وهكذا وقف اسماعيل صدقي أمام نمو الدستور وقانون الانتخاب ، وأعاد عقارب الساعة تجاههما الى الوراء .

معارضة الوفد والاحرار الدستوريين :

وأمام هذا التغيير ، الذى أتى لصالح الملكية ، فقد قابلته الاحزاب بالاحتجاج وقيام المظاهرات ، وأسرعت اللجنة الادارية للحزب الوطني في ٢٤ أكتوبر ، فاستنكرت العبث بالدستور والاعتداء عليه ، واحتجت على الوزارة التي ليست لها سلطة تعديله وتغيير أحكامه (١٨) . واجتمع الوفد في ٦ نوفمبر وقرر عدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخاب الجديد ، وعدم الرضوخ لهما ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها . وأيدت الهيئة الوفدية البرلمانية قرار الحزب (١٩) . أما حزب الاحرار الدستوريين ، فلم يهاجم الوزارة ، وكان رأيه تعديل قانون الانتخاب فقط ، ولما قام اسماعيل صدقي بوضع دستور جديد اجتمع الحزب في ٦ نوفمبر وقرر الاحتجاج على تعديل الدستور ، وعدم التعاون مع الوزارة ، ومقاطعة الانتخابات التي تقع تحت حكم الدستور الجديد (٢٠) . وبهذا أصبح الحزب في صف

---

(١٧) محمد خليل صبحي ، المرجع السابق ، جـ ٥ ، ص ٧٥٨ : ص ٧٩٤ ، والرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ ، ص ١٥٩ .

(١٨) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٥٩ وص ١٦٠ .

(١٩) أحمد شفيق ، الحولية السابعة ، ص ١٤١٩ .

(٢٠) نفسه ، ص ١٤٢١ وص ١٤٢٢ ، Zayid, M. Y., op. cit, P. 136

المعارضة (٢١) . ولكن الحزب الوطنى رغم استنكاره تعديل الدستور ، فقد أقرت أغلبية اللجنة الادارية للحزب عدم مقاطعة الانتخاب ، ما جعل صدقى يغتبط بدخوله الانتخابات واعتبر ذلك اقرارا لدستوره (٢٢) . واستمرت المعارضة للنظام الجديد ، وانضم الى الوفد الاحرار الدستوريون، واتفقت كلمتهم على مقاومة حكم صدقى . ومن أجل ذلك تم تأليف « لجنة الاتصال » (٢٣) الغرض منها تقريب وجهات النظر بين الحزبين . وتعاهدا على النضال من أجل استعادة دستور ١٩٢٣ . ولهذا عقدوا فى ٣١ مارس ١٩٣١ ميثاقا قوميا اسموه « عهد الله والوطن » وأنذروا فيه اسماعيل صدقى من التصدى لعقد المعاهدة ، لان حكومته لا تمثل الامة ، وقرروا مقاطعة الانتخابات التى ستجرى فى ظل الدستور الجديد ودعوة الامة الى مقاطعتها ، وتأليف جبهة لاعادة النظام الدستورى الذى ارتضته الامة ، وعلى أن تتولى الاغلبية النيابية شئون الحكم فى حدود التقاليد النيابية . واتفقوا أيضا فى الميثاق على زيارة الاقاليم ، وعقد مؤتمر وطنى عام يمثل الامة لتأييد هذه السياسة القومية (٢٤) .

وبوقوف حزب الاحرار الدستوريين الى جانب الوفد فى معارضة اسماعيل صدقى تغيير الدستور ، ومقاطعة الانتخابات التى ستجرى على أحكام دستور ١٩٣٠ ، لم يعد الاحرار الدستوريون قوة سياسية تقف خلفه وتؤيد مواقفه ضد المعارضة ، ولهذا فكر فى تكوين حزب سياسى يخوض به المعركة الانتخابية ليحصل به على الاغلبية البرلمانية (٢٥) ، التى يستند

---

(٢١) احمد شفيق ، ، الحولية السابعة ، ص ١٤٤٥ .

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٢٣) مثل الوفد فيها محمد فتح الله بركات ومكرم عبيد ، ومثل الاحرار الدستوريون محمد على علوبه ، د. محمد حسين هيكل .

(٢٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ . والميثاق القومى بالمرجع السابق ص ١٦٥ : ١٦٨ .

وتمت زيارة المعارضة الى بنى سويف .

(٢٥) د. محمد حسين هيكل وآخران ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

عليها فى بقائه فى الحكم (٢٦) ولهذا الف صدقى حزبا فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ سماه « حزب الشعب » ووضع له برنامجا (٢٧) ، وانشأ له صحيفة تنطق باسمه هى « صحيفة الشعب » ولا شك انه شبيه بحزب الاتحاد من حيث انه وليد السلطة الادارية ، ومن حيث الاعتماد عليه فى الحكم لوقدر له النجاح فى الانتخابات . وقد تكون أيضا من الوصوليين ، وأصحاب المصالح من كبار الموظفين والاعيان ، والسياسيين الذين رأوا فرصتهم فى الانضمام اليه ، لذلك وصفته صحيفة السياسة بحزب المصالح الشخصية (٢٨) . وقد صنف أيضا على أنه من احزاب القصر .

وجرت الانتخابات فى مايو ١٩٣١ بين أحزاب (الشعب والاتحاد والوطنى) وهى أحزاب ليس لها قواعد منظمة منتشرة فى انحاء البلاد ، ولكنها احزاب يغلب عليها الطابع الادارى والوجود المؤقت بدوام السلطة ما عدا (الحزب الوطنى) وبالرغم من أن الانتخابات أجريت فى وسط مظاهر السخط الشعبى وقيام حوادث دامية . فقد حصل فيها حزب الشعب على (٨٤ مقعدا) وحزب الاتحاد على ٤٠ مقعدا ، والحزب الوطنى على (٨) مقاعد والمستقلون على (١٨) مقعدا (٢٩) . وكلهم من الاعيان وذوى الاملاك والوزراء وأصحاب المهن الحرة . وهكذا حصل حزب الشعب على الاغلبية البرلمانية ولم يمض على تكوينه اقل من عام ، ولم ينشأ جماهيريا لتحقيق هدف معين . وحزب الاتحاد الذى حصل فى انتخابات ١٩٢٨ على ثلاثة مقاعد ، بسبب العصبية المحلية يحصل فى تلك الانتخابات على (٣٨)

---

(٢٦) مذكرات اسماعيل صدقى ، ص ٤٤ .

(٢٧) ومبادؤه ، الاستقلال التام لمصر والسودان (مادة ١) ، والتفاهم مع بريطانيا على المسائل المعلقة مع استمرار سياسة حسن التفاهم معها (مادة ٢) والغاء الامتيازات الاجنبية (مادة ٤) ودخول مصر فى عصبة الامم (مادة ٥) وتأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الامة وحقوق العرش (مادة ٦) واستقلال القضاء (مادة ٧) واصلاح الشئون الداخلية فى كل نواحى الحياة العامة .

احمد شفيق الحولية السابعة ، ص ١٤٦١ وص ١٤٦٢ .

(٢٨) نفسه ، ص ١٤٥٧ .

(٢٩) صحيفة مصر ، فى ٣ يونيو ١٩٣١ .

مقعدا ، ويدل ذلك دلالة قاطعة على تدخل الادارة فى افساد الانتخابات وتزوير ارادة الجماهير لصالح الحزبين المتآلفين ، من أجل اصطناع برلمان صورى والاستمرار فى الحكم بواجهة برلمانية . واجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ يوم ١١ يونيو ١٩٣١ ، وفاز حزب الشعب والاتحاد ايضا بالاغلبية . وقام الملك بتعيين الاعضاء المعينين وكانت غالبيتهم من الحزبين السابقين ، وعين يحيى ابراهيم رئيسا للمجلس بمرسـوم ملكى (٣٠) . وافتتح البرلمان فى ٢٠ يونيو ١٩٣١ ، وتم اختيار محمد توفيق رفعت رئيسا لمجلس النواب . وهكذا انعكست الاوضاع البرلمانية ، فبدلا من أن تكون الوزارة وليدة انتخابات حرة وتكون ممثلة للاغلبية البرلمانية ، نجد هنـا أن الوزارة هى التى تنشىء الدستور ، وتشكل البرلمان (٣١) ، من حـزبى الشعب والاتحاد المنتمين اليها بالولاء . ولم يقم اسماعيل صـدقى حتى باجراءات شكلية دستورية ، كالتى سبقه فيها أحمـد زيور ١٩٢٥ ، فلم تستقل الوزارة وتشكل حسب التقاليد الدستورية . واستكمل اسماعيل صدقى لحكمه كل اشكال الشرعية من حزب وبرلمان واغلبية وصـحيفة ، دون أن يكون له جوهر الحكومة الشرعية ، هو التأييد الحقيقى من جماهير الشعب (٣٢) .

وفى عام ١٩٣٢ جرت محاولات لقيام وزارة إئتلافية قومية — وعارض الوفد الفكرة (٣٣) . ولذلك استمر حكم اسماعيل صدقى من ١٩٣٠ حتى سبتمبر ١٩٣٣ ، استخدم فيها الشدة والعنف فى مقاومة الوفد . واستفحلت فيها سلطة القصر . وبعد استقالة اسماعيل صدقى اختير عبد الفتـاح

---

(٣٠) المصور فى ١٩ يونيـو ١٩٣١ .

(٣١) د. يونان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٣٩٠ .

(٣٢) د. ضياء الدين الريس ، المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٣٣) د. محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٣٣٨ وص ٣٤٢ وص ٣٤٣ . وقد اشار المصور فى ٨ يوليو ١٩٣٢ الى رغبة سيربرسى لورين فى اقـامة وزارة قومية كما حدث فى بريطانيا .

يحيى رئيسا للوزارة ، واختاره حزب الشعب رئيسا له نصدق عليه القول بأنه حزب المصالح ، واستمر برلمان صدقي مؤيدا للرئيس الجديد (٣٤) . وكان أهم ما ناقشه برلمان ١٩٣١ ، هو الاهتمام بأسعار القطن ، وواحة جغبوب وأمور التعليم (محو الأمية وتنظيم الجامعة) والمطالبة بالغاء الامتيازات الأجنبية وأكثرها طلبات خاصة بالدوائر المحلية .

وقد رأت الحكومة البريطانية ان كفة القصر قد مالت الى الحكم المطلق أكثر من اللازم ، فأرادت تغيير الوضع ، وتم اختيار محمد توفيق نسيم لتشكيل الوزارة . وقد أرضى اختياره القوى الثلاث الانجليز والوفد والقصر (٣٥) . فألف وزارته فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ . وبادر فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بالغاء دستور ١٩٣٠ ، وحل مجلسى النواب والشيوخ القائمين على اساسه . ولكن دون عودة دستور ١٩٢٣ . واتضح ان الملك ورئيس وزرائه الجديد ودار المندوب السامى يريدون دستورا جديدا . ومن هنا راوغ محمد توفيق نسيم الوفد بشأن اعادة دستور ١٩٢٣ . ولهذا هدد مصطفى النحاس رئيس الوفد فى ١٩ أكتوبر رئيس الوزراء بسحب ثقة الوفد للوزارة (٣٦) . وأفصحت الحكومة البريطانية عن قصدها نحو الدستور حيث صرح المستر هور وزير خارجيتها فى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ ، « بأن انجلترا عندما استشيرت من الحكومة المصرية نصحت أن لا يعاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠ ، مادام الاول قد اظهر انه غير صالح والثانى انه لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة (٣٧) . فقامت المظاهرات احتجاجا عليه . وقام الشباب يدعو زعماء الاحزاب الى نسيان الخلافات حتى تتحقق مطالب البلاد ، ودعوا الى تكوين جبهة وطنية تعمل على اعادة دستور ١٩٢٣ والاستقلال التام . وتألفت الجبهة الوطنية فى ديسمبر ١٩٣٥ من الوفد

---

(٣٤) محمد زكي عبد القادر ، محنة الدستور ، ص ٧٣ .

(٣٥) د. ضياء الدين الريس ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

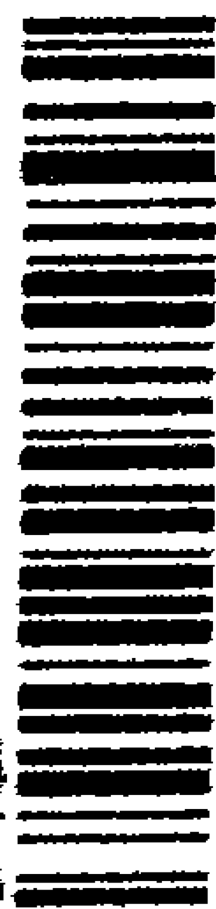
(٣٦) د. يونان لبيب ، المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .

(٣٧) عبد الرحمن الرافعى ، مذكراتى ، ص ٨٦ .

الفهـــرس

رقم الايداع ٨٩/٢١٢١

دار الطباعة للجامعات
٣٨ شارع جامع العيسوية
دار السلام ـ القاهرة


Bibliotheca Alexandrina
0570848